

الحماية الجزائرية

بِحقوق المؤلفين وحقوق المجاورة

تأليف

محمّد النعمان بن عبد الحفيظ

أستاذ بكلية الحقوق
بجامعة عبد القادر بن عبد الوهاب - الجزائر
رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق المؤلفين
والمجاورة



مكتبة الحقوقية



مركز تحقيقات كليات علوم دينية

تعداد اري اموال

مركز تحقيقات كامبيوتري علوم اسلامي

الاموال: ٥٣١٤٠

الحماية الجزائية

لحقوق المؤلف ولحقوق المجاورة

الحماية الجزائية

لحقوق المؤلف ولحقوق المجاورة

تأليف
عبد الرحمن خليف

أستاذ مساعد بكلية الحقوق
بجامعة عبد الحميد بن باديس - الجزائر
باحث وكاتب في القانون الجنائي والعلوم الجنائية
محامي لدى المجلس القضائي

منشورات المجاهدين



منشورات الحلبي الحقوقية

AL - HALABI
LEGAL PUBLICATIONS

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

2007 ©

All rights reserved

تنفيذ وإخراج

MECA

P.O. BOX 113-5086 BEIRUT - LEBANON

Tel & Fax 961-1-352370, Cellular 961-3-915120

E - mail meca@cyberia.net.lb

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع اول

بناية الزين - شارع القنطاري

مقابل السفارة الهندية

هاتف: 354561 (961-1)

هاتف خليوي: 640821 - 640544 (961-3)

فرع ثان:

سويديكو سكوير

هاتف: 612632 (961-1)

فاكس: 612693 (961-1)

ص.ب. 11/0475 بيروت - لبنان

E - mail elhalabi@terra.net.lb

www.halabilawbooks.com

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بآلة وسيلة من الوسائل - سواء للتصويرية أم الإلكترونية أم للبياناتية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو غيرها وحفظ المعلومات واسترجاعها - دون إذن خطي من الناشر.

إن جميع ما ورد في هذا الكتاب من أبحاث فقهية وآراء وتعليقات وأقرارات قضائية وخلاصات، هي من عمل المؤلف ويتحمل وحده مسؤوليتها ولا يتحمل الناشر أية مسؤولية لهذه الجهة. كما أن الناشر غير مسؤول عن الأخطاء المادية التي قد ترد في هذا المؤلف ولا عن الآراء المقدمة في هذا الإطار.

All rights reserved ©

AL - HALABI Legal Publications

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

مقدمة

يعتبر حق المؤلف من الحقوق التي تم تقريرها و الاعتراف بها في وقت حديث نسبياً، إذ لم يكن هذا الحق معروفاً عند اليونانيين والرومان قديماً على الرغم من أن الفكر القانوني قد بلغ مرحلة متقدمة في كل من المرحلة الرومانية واليونانية القديمة، ويرجع تأخر الحماية القانونية لحقوق الملكية الذهنية أو ما يقال لها بالملكية الأدبية والفنية إلى عدة عوامل أهمها أن الأعمال الأدبية هي أعمال غير مادية، فهي من نتاج فكر وذهن صاحبه الأمر الذي يصعب معه تحديد وجودها في مكان معين و يصعب بالتالي إيجاد الوسيلة الكفيلة بتقرير الحماية اللازمة لها.

أما في هذا العصر فلقد شاعت تسميته بعصر الفكرة، بحيث اجتازت فيه البشرية اليوم عصر اقتصاد الصناعة إلى عصر اقتصاد المعرفة و تبدلت فيه معايير وقيم تقدم الأمم، بحيث يقاس التطور بما تملكه من ثروة المعلومات لا بما تملكه من ثروة المال، كما بدأت معه العمالة الفكرية تنمو وتتزايد في الوقت الذي اضمحلت فيه العمالة اليدوية و بدأت تنقلص وتضمّر⁽¹⁾.

كما أصبحت المصنفات الفكرية بشتى أنواعها تلعب دوراً مهماً في توعية المجتمعات وتلبية حاجياتها الفكرية، ذلك أن غذاء العقل والروح لا يقل أهمية عن غذاء الأبدان، غير أن أهمية هذا المصنفات زادت رهنها

(1) محمد غيثان سالم ، السبل المتاحة للحصول على المعرفة في عصر المعلومات، على الموقع الإلكتروني www.arabpip.org

واتسعت معه نمو السوق الدولية للكتاب، وبموازاة ذلك حدث انفجار للثورة التكنولوجية التي أتت على كل ميدان، واكتسحت عالم المؤلف في كل مجالاته، وبعد ما كان هذا الأخير يزيده فرحاً نُشر مصنفه أخذ يخيفه هذا الأمر ويتحسس الخيانة، لأنه يقدر ما تتطور الفكرة النظيفة تتطور معها أفكار أخرى تتطفل عليها.

كما أن الاهتمام بالمؤلف وحده لا يكفي، فبالإضافة إلى صاحب الفكرة فهناك من يعمل على نشرها لكي تصل إلى مدارك وعقول الناس وحتى أحاسيسهم، وهذه هي التي تعرف بالحقوق المجاورة لحق المؤلف.

لأجل هذا كله لجأت الكثير من الدول إلى التفكير وبجدية في وجوب حماية الجانب الفكري في الإنسان وخاصة منه الملكية الأدبية والفنية وكذا الحقوق المجاورة، والتي تعد ثمرة الإبداع البشري، لأنها رأت فيها الفرصة الحقيقية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي أمة صادقة في مبادئها، وهذا ما حثت عليه الكثير من المعاهدات الدولية في هذا المجال، وكان آخرها اتفاقية «تريبس» المتعلقة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية سنة 1994، وهذه الأخيرة كانت قد ذكرت أنه لا يكفي فقط وجود نص تشريعي عند الدول الأعضاء حول حماية الملكية الفكرية ومنها الأدبية والفنية، بل ينبغي أن تتضمن قوانينها كيفية المعالجة الجنائية لظاهرة الاعتداء على هذه الحقوق، وإن كانت القوانين الخاصة لا تتضمن على ذلك فلا بد - وفقاً لهذه الاتفاقية - من تعديل هذا التشريع وإضافة مواد جديدة تعالج سبل اتخاذ الإجراءات الجنائية الكفيلة ضد القرصنة بشتى أنواعها.

بل إن الأمر لم يكن كذلك فحسب، بل إن المصنف الرقمي هو من يسر سبل إيصال الفكرة إلى القارئ، ويقدر يسرها وقلة تكاليفها لدى المؤلف أو الناشر بقدر يسر قرصنتها، لأن العملية لا تتطلب أكثر من التدريب على تقنيات بسيطة في القيام بعمليات التثبيت على الدعائم المادية فهذا المنتج الأخير كذلك سارعت الدول إلى الحفاظ عليه، ولكنه أكثر تعقيداً مقارنة

بالمصنف المادي الملموس، و ذلك بالنظر إلى تعذر عملية المراقبة على عمليات النسخ والتثبيث.

والجزائر كغيرها من الدول بادرت إلى تعديل تشريعاتها في فترة وجيزة من الزمن وذلك عن طريق آخر قانون يتناول مادة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة تحت رقم 17/03 والصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2003، بحيث تناول هذه الأخيرة وعبر نصوصه الجزائية من المادة 151 إلى المادة 160 منه أحكام رادعة سنقوم بتناولها بشيء من التفصيل في متن هذه المذكرة.

ودرأستنا عبر هذا الإطار تدخل ضمن إطار الملكية الفكرية ككل والتي تقسم بدورها إلى قسمين:

القسم الأول: الملكية الأدبية والفنية، وهذه الأخيرة تنقسم إلى حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة.

أما حقوق المؤلف فتشمل بالحماية المصنفات الأدبية كالكتب والمقالات والمحاضرات وغيرها ... ، والمصنفات الفنية مثل القطع الموسيقية وأعمال النحت و التصوير وغيرها... كما تشمل حقوق المؤلف المصنفات الإلكترونية مثل برامج الحاسب الآلي وقواعد البيانات.

أما الحقوق المجاورة فتشمل بالحماية فنانو الأداء كالمغني والممثل...، ومنتجو التسجيلات السمعية والسمعية البصرية مثل الأشرطة السمعية وأشرطة الفيديو... وأخيراً أعمال هيئات البث مثل الحصص والبرامج التلفزيونية ...

وفي القسم الثاني نجد الملكية الصناعية التي تشمل براءة الاختراع والعلامة التجارية والأشكال والنماذج الصناعية وكذا الدوائر المتكاملة وغيرها، وهذا ككل يخرج عن نطاق درأستنا.

وترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع والهدف من وراء ذلك، لما له من أهمية داخل ساحة البحث العلمي بالخصوص من جهة، ومدى تطور

المجتمعات من جهة أخرى، فالموضوع في هذا الإطار له من الفائدة ما يجعله وسيلة يقتدي بها أصحاب المصنفات والحقوق المجاورة، ومتى كانت أعمالهم الفكرية محل اعتداء سواء عن طريق التقليد أو السرقة، وذلك بأن تثار لهم الطريق للسعي وراء الدفاع عن حقوقهم، واسترجاع ما سلب من جهدهم الفكري، فقراصنة الفكر - أو كما يحلو لأهل الاختصاص تسميتهم - لا يتعاملون مع الإبداع في أي مرحلة من مراحل المضيئة، بدءاً من الفكرة التي هي عصارة العقل بجهدا وكدها وانتهاء بإخراجها وإيصالها إلى القارئ، إنما يأخذون المنتج في شكله النهائي كما هو، وفي أحسن صورة، ثم الإثراء به على حساب مؤلفه الذي صرف فيه المال الكثير وبذل فيه الجهد الكبير، وهم بذلك كمن يقطف الثمرة من مالك الشجرة الذي تعب حتى أوصلها إلى مرحلة النضج، ثم جاء من يأخذها ويستولي عليها وينتفع بها بغير حق.

كما يهدف هذا العمل إلى تشجيع البحث والكتابة في هذا الموضوع لما هو موجود من نقص في المكتبة الجزائرية، سواء في المراجع القانونية أو الثقافية في مجال الملكية الأدبية وحمايتها جنائياً، بل إن الجزائر في هذا المجال وأمام الدول العربية فقط لازالت بعيدة عن اللحاق بهذا المسار وأن ظهرت بعض الخطوات والمبادرات الإيجابية حول هذا المسمى من خلال ما أتى به القانون الجديد السالف الإشارة إليه.

وبعد أن تجلت لنا مدى أهمية المصنف الفكري، باعتباره مقياس يقاس به مدى تطور الشعوب في المجالات الفكرية ارتأينا أن نلقي نظرة على واقع حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الجزائر.

فالجزائر في واقعها التشريعي قد أعدت العدة في ذلك من خلال النصوص التي سنأتي على عرضها في متن هذه المذكرة، أما الواقع العملي فنجد مؤسفاً ومتردياً إذ ما هو متعارف عليه والسائد لدى الكثير ممن يقومون بأعمال النشر والطباعة لا يبالون بحقوق المؤلف، رغم أن أفكار المؤلف تعد مقدسة لدى الشعوب المتطورة لإدراكها بعمق مدى مساهمة أفكار

المؤلف والحقوق المجاورة في تطور المجتمع، إلا أن بعض الفئات التي لها علاقة بالاستفادة من حقوق المؤلف لا تبالي بهذه الاعتداءات ولا تستهجنها رغم أنه في واقع الأمر أن من يسرق المال ويسرق الفكر سيان، ومن يشتري مصنفًا مستسخًا دون إذن صاحبه كمن يشتري شيئًا مسروقًا، وهي الجرائم المعاقب عليها في قانون العقوبات.

لأجل ذلك سارع المشرع الوطني على غرار باقي التشريعات الأخرى وعبر تشريعاته المتلاحقة في السنوات الأخيرة حول الملكية الأدبية إلى ضرورة صونها وحمايتها جنائيا بالخصوص، وتوفير المناخ الملائم لنموها خاصة مع آخر تعديل لسنة 2003 والمشار إليه أعلاه، ولكن ورغم تدارك المشرع لهذا الجانب من حيث توفير الحماية الجنائية إلا أنه لازالت جملة من الإشكاليات القانونية التي تطرح نفسها، فالجدير بالذكر أن لحق المؤلف جانبان أولهما يتعلق ببيان ما هي فكرة الحقوق الذهنية والحقوق المجاورة التي تكون محلاً للحماية القانونية، ومن أي نوع كانت هذه الحماية؟ أما الجانب الآخر فهو خلاص بمن هو الشخص الذي يجب أن تقرر لمصلحته الحماية؟ وما هي الحقوق والامتيازات التي يخولها حق المؤلف والحقوق المجاورة لأصحابها؟ ثم لماذا لم يكتف المشرع بتدابير الحماية المدنية فحسب؟ وهل أصبحت الحماية الجزائية ضرورة حتمية لردع الانتهاكات الواقعة على هذه الحقوق؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

نتناول في الفصل الأول النظام القانوني لحقوق المؤلف، بحيث ندرس في المبحث الأول المصنفات محل الحماية، وفي المبحث الثاني نعرض أنواع الحقوق المعترف بها للمصنفات من حقوق أدبية وأخرى مادية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الطبيعة القانونية للحقوق المجاورة بحيث قسمناه إلى مبحثين جعلنا فيها المبحث الأول تحديد مفهوم الجوار

والحقوق المكفولة لها، ثم تعرضنا لأصحاب الحقوق المجاورة هي المبحث الثاني.

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه المعالجة الجزائية التي تحمي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين بحيث تناولنا في المبحث الأول صور الحماية الجنائية بأشكالها الحقيقية والمشابهة لها وفي المبحث الثاني تناولنا الدعوى العمومية والجزاءات المقررة لجنحة التقليد. وأنهيت المذكرة بخاتمة جمعت فيها تصوري لحل هذه الإشكالية.



الفصل الأول

النظام القانوني لحقوق المؤلف

نفي بالطبيعة القانونية لمادة حقوق التأليف تلك الدراسة المستفيضة⁽¹⁾ حول نوعية المصنفات المراد حمايتها بموجب القانون الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وذلك من خلال معرفة أولاً الشروط الواجب توافرها في المصنف حتى يكتسب هذه الصفة ومنه الحماية الحرائية بالخصوص، ثم يقوم بإطالة موحدة عن أنواع المصنفات المراد حمايتها والمصنفات الأدبية والمصنفات الفنية والموسيقية، والمصنفات الرقمية والمشاكل التي تثيرها، وبعدها معرفة الإستثناءات التي ترك فيها المشرع الجرائري المجال للأسخاص الرابعين في الحصول على المعرفة وذلك بالانتماع بها دون دفع مقابل ودون الحصول على الإذن من طرف صاحب الحق، وهذا كله في مبحث أول.

أما المبحث الثاني فمخصصه دراسة محتوى حقوق المؤلف، ونقصد بذلك الحقوق الأدبية والحقوق المادية، وذلك بدراسة كل نوع من الحقوق في مطلب مستقل، لنصع بعدها في كل مصنف الحصائص التي يتميز بها كل نوع من الحقوق ثم معرفة الحقوق المنتمية من كل نوع

(1) عبد الوهاب عبد الرزاق النحاف، حماية حقوق الملكية المعنوية، مجلة الأمن والحياة، الإمارات، العدد 220، السنة 19، نوفمبر 2000، ص 38.

المبحث الأول

المصنفات محل الحماية

لقد جاء قانون 17/03 شجاعاً بحيث لم يعطي لنا مفهوماً محدداً للمصنف شأنه شأن أغلب التشريعات⁽¹⁾، فحاء بمصر المادة 03 منه على النحو التالي «يتمتع كل صاحب إبداع أصلي لمصنف أدبي أو فني الحقوق المخصوص عليها في هذا القانون وتمتع الحماية مهما يكن نوع المصنف وبمط تعبيره ودرجة استحقاقه ووجهته» فلم تنبئ المادة إلا شروط المصنف والحماية الممنوحة له إذا توافرت فيه هذه الأخيرة.

إلا أن العقه وكعادته لم يتحيف في هذا الأمر، بحيث يعرفه المشاوي بما يلي: «يقصد بالمصنف اصطلاحاً ابتكار لدهن الشري⁽²⁾»، بينما يعرفه إبراهيم الوالي بـ «المصنف هو الإنتاج الذهني المبتكر الذي يصدر عن المؤلف في المجالات المحتملة، وهو الرعم الذي يحتوي ابتكار المؤلف»⁽³⁾.

وبالنظر إلى هذه التعريفات، نستنتج أنه ليس كل عمل باليضي يتمتع بالحماية، فلا بد من توافر العمل الذهني من جهة، ومن جهة أخرى أن يحمل هذا العمل الطابع الابتكاري، فالحماية لا تتطلب شكلاً واحداً للتعبير عنها، فقد يتم التعبير بالكتابة أو لصوت أو الصورة أو الرسم أو الحركة، وترد حتى

(1) وهذا بعلام الأمر 14/73 الصادر بتاريخ 1973/04/04 والمتعلق بقوى المؤلف، والملقى بالأمر رقم 10/97 الصادر بتاريخ 1997/03/06 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وبالصيغ في مصر مادة لأرضي منه. إن لمصنف هو كل إنتاج فكري مهم كان نوعه وصورة وتعبيره ومهم كانت قيمته ومقصده وأن يحول لصاحبه حقاً يسمى حق المؤلف.

(2) عبد الحميد المشاوي، حماية الملكية الفكرية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، دون طبعة، سنة 2001، ص 18.

(3) محمود إبراهيم الوالي، حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري، ديون المطبوعات الجامعية، دون طبعة، سنة 1983، ص 144.

على صوان المصنف إذا تميز هذا الأخير بطابع الابتكار

ولهذا نرى قبل الخوض في أنواع المصنفات المشمولة بالحماية القانونية بشقها المدني والحرائي أن نحدد أولاً الشروط التي تجعل من المصنف متمتما بالحماية.

أولاً، الشروط الشكلية،

هحتى يصل المنتج الفكري للمؤلف إلى عزم الجمهور و يتمتع به، يجب أن يفرغ في صورة مادية سرز من حلالها إلى النوحود و يكون معدا للشر، لا أن يكون مجرد فكرة دون إطار تتحسم فيه ولا يهم بعد ذلك نوع المصنف وبمط تعبيره ودرجة استعفاقه ووجهته حسب تعبير نص المادة 17/03، لأن من هذه المصنفات ما يتم التعبير عنه باكتابة مثل المصنفات الأدبية والعلمية، ومنها ما يكون مظهر التعبير عنها هو الصوت مثل المصنفات الموسيقية والمصنفات التي تنقى شقويا كالمحاضرات والخطب والمواعظ، ومنها ما يكون مظهر التعبير عنه هو الحركة مثل التمثيل والرقص.

أما الأفكار لوحدما فلا تشملها حقوق المؤلف وهي غير محمية بالفاون محل الدراسة ولا تخضع لأي تقدير من القاضي، وإن كنت قد تكون محمية بأحكام قانونية أخرى، وهو ما نصت عليه المادة 07 من قانون 17/03 بقولها «لا تكمل الحماية للأفكار...».

ثانياً، الشروط الموضوعية،

أما محتوى الشرط الثاني، هو أن يصفي المؤلف على مصنعه شيء من الابتكار، وهذا الأخير هو الطابع الشخصي الذي يعطيه المؤلف لمصنفه، أي أن يخلع عليه شيء من شخصيته وهو الأساس الذي تقوم عليه حماية قانون المؤلف، و الثمن الذي تشتري به (1).

(1) عبد الرزق أحمد السهوري الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (حق الملكية)، منشورات الحلبي الحقوقية، ج 8، ص 3 سنة 1998 ص 291 و 292

كما أنه لا يجب البحث في عناصر الحماية في المصنف لتحديد معيار الابتكار، وإلا فإما تقع في خطأ التقدير وفقاً للمزايا المردية والأدواق الشخصية، مما يعرض المتخصصين لمخاطرة، هائضتي في تقديره لشروط الابتكار ليس له تقدير القيمة العلمية والفنية للمصنف (١).

كما أن نصوص قانون 17/03 جاءت لتشمل بالحماية كل مؤلف أدبي أو فني، ويتم قبول هذا المبدأ طالما توفّر شرط الإبداع، ومهما كانت درجاته متفاوتة، فلزاماً على القانون حمايتها لأنه لو اقتصرت فقط حماية الإبداع المتفوق لكان هذا القانون موضوع حماية الأقليات المتميزة والعباقرة، في حين أن قانون المؤلف وحد لحماية فكر، فهو كما قيل لم يتوحد لحماية الأعمال فلا يحق له تقييم الأعمال أو تقديرها أو استحقاقها.

ويخلص بالمعنى أنه يجب ألا يرفض صفة الابتكار على أساس أن العمل قاه وسحيق فالقانون يحمي المصنف مهما كانت قيمته وأهميته، إلا أن هذا لا يعني أن يقوم المؤلفين بجمع عملهم من الملك العام العائد للإنسانية وبسببه إنهم سيكون بذلك، كمن أودع على فعل السرقة لمكرية، أو كما يسميها قانون 17/03 بجحفة التقليد.

والمرجع الحزائري عند منحه الحماية لم يشترط أن يحمل المصنف هدف معي أو وجهة معينة لأنه لا يهم مصممون الأعمال المقدمة وأهدافها، بل يكفي أن يتوافق مع الشروط المنصوصة للحماية ودون محاولة للنظام العام والآداب العامة، وحتى وإن لم ينص المشرع على ذلك صراحة.

يتعين أن نشير أخيراً أن معيار الابتكار الذي يشترطه المشرع يتضمن بعض التعقيدات لعدم ثباته، فهو يتغير تبعاً لطبيعته ونوع المصنف، فالمصنف الأدبي يعتمد على العمل والمصنف الفني يعتمد على الإحساس، وصعوبته

(١) عبد الرزاق أحمد المصهورى الوسيط في شرح القانون لمسي الحدي (حق الملكية)، منشورات الحلبي الحقوقية، ج 8، ط 3، سنة 1998، ص 293.

تكمّن في معاني الكلمات المستعملة ومدى معرفة مفهومها بدقة من قبل الرجل العادي (١).

ولا يشترط لصح صفة الابتكار أن يكون المصنف من وضع أو تأليف صاحبه، فقد يكون مؤلفه قد توفي مسد زمن قديم إلا أن واضعه الجديد قد أضفى عليه طابعه الشخصي وجعله متميزاً ولكن دون أن ينسبه إلى نفسه.

كما لا يعني كذلك الابتكار الحدة أو الإتيان بالحديد لأنه قد يتوافق الابتكار مع العمل الحدد وقد لا يتوافق معه، فقد يصنع المؤلف عملاً مميزاً ومبتكراً حديداً، وقد يصنع مؤلف آخر عمل قديم ولكن في قالب يصنف عليه شخصيته، فكلاهما عمل مبتكر، فالحدة شرط نحده في الملكية الصناعية فعسب كما هو الحال في براءة الاختراع

المطلب الأول

المصنفات الأدبية والفنية

ونعني بها تلك المصنفات الأدبية بشتى أنواعها المكتوبة والشفوية، وكذا المصنفات الفنية التي تنعرج إلى مصنفات شائعة مثل المسرح والموسيقى والسبعا وكذا الرسوم وغيرها

(1) نعيم معيبي، الملكية الأدبية والفنية والحقوق المعنوية (دراسة في لقانون المقارن)، دون ذكر دار النشر، ط 1، سنة 2000 من 23 و 24.

الفرع الأول

المصنفات الأدبية

وهذا النوع من المصنفات يخاطب القارئ بأي صورة كانت و يؤثر فيه وفي تفكيره، ويتم التعبير عنه إما عن طريق الكتابة فيسمى مصنفا مكتوبا وإما شفويا ويكون مصنفا شفويا، وقد تشمل الحماية عنوان المصنف في حد ذاته إذا تغير بطابع الابتكار.

أولاً، المصنفات المكتوبة،

وتصل هذه الأخيرة الى علم جمهور عن طريق الكتابة، ولكن السؤال المطروح ما هي الأعمال الفكرية التي تشملها الحماية القانونية الأدبية والمصنف؟ وهل أن كل نص مكتوب يمكن أن يعطى صاحبه صفة المؤلف؟⁽¹⁾

إن مجموع الأعمال الأدبية أثارت إليه المادة 4 من قانون 17/03 على النحو التالي «يعبر على الخصوص كمصنفات أدبية أو صفة محمية بما يأتي، المصنفات الأدبية المكتوبة مثل المحاولات الأدبية والبحوث العلمية والتقنية والروايات والقصص والقصائد الشعرية وبرامج الحاسب».

ولقد جاء ذكر المصنفات الأدبية لمكتوبة على صيل المثال كما هو مبين بالنص بحيث يمكن إدراج ما يماثلها من أعمال في نطاق الحماية.

فيشترط على الخصوص حتى نحظى لأعمال المكتوبة بالحماية أن تتصف بالابتكار، وهذا الأخير كما سبق ذكره لا يتأثر بالمهارة أو الجدارة أو التقييم، ولا بالنوع ولا بشكل التعبير بل يكفي أن يصمي عليها المؤلف شيئاً من شخصية لكي يتم منحه الحماية القانونية.

(1) نعيم معقب، المرجع السابق، ص 59.

وتكون الأعمال الأدبية الكتابية إما مصنّفات أصلية⁽¹⁾، أي صادرة أو مبتكرة من طرف صاحبها الذي يحمل اسمه الشخصي، وقد تكون مصنّفات فرعية، أي مشتقة من المصنّفات الأصلية، بمعنى أدخل عليها شيء من التعديل والتعليل فتتميز بذلك، وعلى هذا النحو نحاول دراسة النوعين من المصنّفات لتشمل بذلك أغلب المصنّفات الكتابية.

1 - المصنّفات الأصلية:

وهي ما نصّب عليها المادة الرابعة المذكورة أعلاه، فهي إما محاولات أدبية أو بحوث علمية أو روايات وقصص وغيرها، والمشرع بذلك لم يفرق بين تلك المصنّفات التي تعيش الواقع وبين الأخرى التي تسبح في الخيال، فكلها مشمولة بالحماية القانونية، ولهد تعتر مشمولة بالحماية ليست فقط الكتب إذا كانت مستقلة بذاتها بل تكون كذلك هذه الأخيرة محمية إذا نشرت محرّاة في الجرائد والمجلات وتكون المقالات محمية كذلك سواء نشرت مستقلة أو في مجلة دورية.

وأما المشرع الجزائري، راجح الحاسب ووضعها ضمن المصنّفات المكتوبة، إلا أنها تريد أن نورد لها مطلباً خاصاً، لما لها من تميز وما يشوبها من اختلاف فقهي باعتبارها مصنوعة رقمياً غير ملموسة، أما وإن كان هذا البرنامج محسباً في أوراق مكتوبة أو هي كتب فهي مصنوعة ضمن الأعمال المكتوبة ويحظى بنفس الحماية القانونية، ويشترط في المصنف حتى يقبل النشر ودون أي إشكال وتمنّى له الحماية المقررة ألا يحالف محتواه الأدب العامة والنظام العام الذي تملك فيه الجهات المعنية منع نشر الكتب أو منع تداوله أو دخوله إلى الجزائر، وهو غير معني بالحماية إطلاقاً طالما كان غير مشروع من أساسه، عكس الدول العلمانية مثل فرنسا التي تجبر نشر الكتب لمخالفة للديانات، وحتى وإن تضمنت تحقيراً لأي ديانة على حساب ديانة أخرى.

(1) نعيم مغبية، المرجع السابق، ص 60.

2 - المصنفات الفرعية:

الفرع عادة يتبع الأصل أو له أصل يعود إليه، و لقد جاء ذكر المصنفات الفرعية في نص المادة 5 من قانون 17/03 كما يلي «يعتبر أيضاً مصنفات محمية الأعمال الآتية:-

- أعمال الترجمة و لاقتباس والتوزيعات الموسيقية والمراجعات التحريرية وباقي التحويرات الأصلية للمصنفات الأدبية والفنية

المجموعات والمحسرات من المصنفات والمجموعات من مصنفات التراث الثقافي التمثيلي وقواعد البعث، سواء كانت مستسخة على دعامة قابلة للاستغلال بواسطة أو بأي شكل من لأشكال الأخرى، والتي تتأني أصالتها من انتفاء موادها أو ترتيبها.

تكمل الحماية لمؤلف لمصنفات المشتقة دون المساس بحقوق مؤلفي المصنفات الأصلية».

ويمكن من خلال نص المادة المذكورة انما بعدد الصور التي تشكل المصنفات الفرعية أو المشتقة وهي كما يلي:

1) إعادة إظهار المصنف السابق كما هو دون أي تعديل، وهذه الصورة أقرب ما يكون فيها المصنف لللاحق من المصنف السابق، فهي تفترض حقول المصنف السابق إلى الملك العام هينم «لاشتقاق بعدها دون إدن أو مقابل من صاحب المؤلف لأنه دخل فيه يسمى بالمباحات، وتأخذ على سبيل المثال كتاب بعنوان «تحفة العروس» لمؤلفه الأصلي «محمود مهدي الإستمبولي» وتأخذ هذه الصورة شكلاً آخر كأن يكون مصنف اللاحق عبارة عن جمع وتنظيم للمراسيم والقوانين ولأحكام القضائية مثل كتاب «الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية» لمؤلفه جيلالي بعدادي، وهذه الصورة كذلك لا تحتاج إلى استئذان أو دفع أي مقابل.

(2) أما الصورة الثابتة فتتمثل في إعادة إظهار المصنف السابق بعد الإضافة إليه بعض الشرح، أو أن يورد فيه شيء من التعليق أو إحراء عليه بعض التفتيحات و المراحعة، وهي هذه الحالة يجب الرجوع إلى المؤلف صاحب المصنف الأصلي أو ورثته بالإذن الكتابي.

(3) والصورة الثالثة تتمثل في إعادة إظهار المصنف عن طريق التحويل من لون من ألوان الأدب والعلوم والصور إلى لون آخر، وهذا ما يسمى بإعادة تكيف الأعمال، مثل إعادة تحويل الرواية إلى عمل مسرحي.

(4) أما الصورة الأخيرة فيرداد فيها بعد المصنف اللاحق عن المصنف السابق، بحيث يتم إعادة إظهار المصنف السابق ولكن في لغة أخرى غير لغته الأصلية، وهي ما تسمى بعملية لترجمة، وبعبء على المترجم هل الشروع في عملية الترجمة الحصول على إذن مكتوب من مؤلف المصنف الأصلي أو ورثته (1).

ويكون دور المترجم بالمبحث عن المعنى الأوضح و لا قرب من المعنى الأصلي وان مثل هذا العمل إذا أصيب إليه بعض ملامح المترجم ومميزات الشخصية فإنه يعتبر عملاً مستكراً يعطي صاحبه حق المؤلف حتى ولو أنه ترجم العمل كلمة بكلمة فإن ذلك لا يسقط عن العمل صفة الانتكار.

ثانياً، المصنفات الشفهية:

أما هذه الأعمال فتصل إلى عم لجمهور شامعة، وقد نصت عليها المادة 4 السابقة الذكر ... والمصنفات لشفوية مثل المحاضرات والخطب والمواعظ وباقي المصنفات التي تحدثها، ولقد جاءت هذه المصنفات على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر، مما يترك المجال مفتوحاً لحماية أي عمل مشابه وعلى العموم حتى تتمتع محاضرات والخطب والمواعظ أو تلك

(1) محمد حسين، انوجير هي المكتبة الفكرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دور طبعة، سنة 1985، ص 34 و 35.

المتشابهة لها بالحماية القنوسه يحب أن تحمل طابعاً إبتكارياً هي الأخرى، ويعتبر العمل مبتكراً إذا ظهرت فيه شخصية المؤلف، ولا يهم بعد ذلك إن كان العمل جيداً أم تافهاً، وفي جميع الأحوال على كل شخص أراد أن ينشر هذه الأعمال أن يرجع بالموافقة الكتابية على المؤلف صاحب الشأن.

1 - المحاضرات والخطب والمواظف:

كل من هذه المصصمات تلقى شمووب وأمام ملاً من الجمهور، وإن تم الإلقاء أمام هذه الأخيرة لا يعنى ذلك أنه تنازل عن عمله هذا لهم، ولا يسقط بذلك في الملك العام، مهما سجع عدد الناس هيبقى محصوراً وبالتالي لا يسمح بنشر هذا الكلام إلا بموافقة المؤلف.

والمحاضرة بمفهومها العام قد تنطبق على تلك التي تلقى أمام العامة، سواء في منتدى أو منتدى وطني أو دولي، أو المحاضرة التي يلقيها الأستاذ الجامعي لطلسته، هذه الأخيرة وغيرها مصدة بالحماية القانونية، ولا يمكن لطلبة العلم أن يعمدوا إلى تسجيل كلام أسنادهم في أسطوانة أو في شكل فيلم إلا بعد طلب الإذن منه ويكون كتيباً وإلا عرصوا أنفسهم للمساءلة المدنية والحزائية.

أما فيما يتعلق بالخطب والمواظف، مهما كان محتواها، والذي عادة يكون أخلاقي ديني أو اجتماعي تربوي ومهما يكن الساعث، فيحصر على أي كان جمع هذه الأعمال ونشرها على الجمهور دون موافقة المؤلف.

إلا أنه يبقى الإشكال بالنسبة لخطب السياسة التي يعتمد أصحابها أن تنشر على قدر كبير من الجمهور، لأنه يتمشى وهدف الترحل السياسي هشاطه يتعلق أساساً بالجمهور، إلا أنه من لأجدر ألا يحظى هذا العمل بالحماية لسببين الأول أنه لا يحمل أي طابع ابتكاري فهو مجرد كلام للاستهلاك العام والسبب الثاني أن الحماية تجعله بتقاضي ومقصود الخطيب في حد ذاته فهو يريد لها الانتشار، ومن شأن الخوف من الملاحقات أن يمتنع الغير عن نشرها.

2 - الأعمال الشفهية المشابهة:

ويقصد بها المشرع تلك الأعمال أو المصنفات التي تلقى شفاهة وتحظى بنفس الحماية الممنوحة للمصنفات الأدبية ويمكن أن نعطي أمثلة عنها.

أ - المرافعات:

وهذه الأخيرة على الرغم من عدم وجود نص صريح بشأنها إلا أنها تعبر من قبيل الأعمال الشبيهة بالمصنفات الشعرية، بل لقد تقرر حمايتها بموجب المحاكم الفرنسية سنة 1951 واعتبرت هذه الأخيرة بأن المرافعات هي ثمرة لأبحاث لتي قدم بها المحامي توصلًا لمعرفة الحقيقة فيجب حمايتها⁽¹⁾، إلا أن المرافعة يمكن تقديمها مثلًا من طرف الصحافة في شكل خبر لأن المصلحة العام أولى من مصلحة المؤلف.

ب - إلقاء الشعر:

يعد كذلك هذا الأخير من قبيل الأعمال الشبيهة بالمصنفات الشعرية، وأن القيام بهذا العمل في مكان عام لا يعني أن الشاعر قد تنازل عن حقه في استغلال هذا العمل، ولا يحوز بشره بأي وسيلة كانت سواء الكتابة أو الإذاعة إلا بإذن من الشاعر.

ج - التعليق على المباريات:

إن المعلقين على المباريات الرياضية مهما كانت المنافسة، كرة قدم أو كرة سلة أو كرة اليد وغيرها فإن يرى أن عمل المعلق يستحق أن يحظى

(1) وقد ورد الحكم عن محكمة المسن بمرسيه وأمام لجهت لمدية بقلا عن (نعم معيب، المرجع السابق، ص 75) كما يلي

«La PLAIDOIRIE fruit des recherches de l'AVOCAT de ses réflexions, résultats d'opération intellectuelle, d'où naît le discours à la manifestation de la vérité, constitue pour son AUTEUR une PROPRIÉTÉ LITTÉRAIRE dont nul n'aura le droit de s'emparer contre son gré»

بالحماية القانونية ويوصف بالمصنف لأنه يتميز بالطابع الابتكاري وفيه كذلك من شخصية المعلق التي تجعل عمله هذا متميزاً، ولذلك يمنح على الغير تسجيل التعليق الرياضي سواء كان مستقلاً عن المباراة أو مصاحباً لها

ثالثاً: عنوان المصنف:

نصت المادة 06 من قانون 17/03 على نصيب عنوان المصنف من الحماية مستقلاً عن المصنف ذاته بقولها «يحظر على عنوان المصنف إدراج اسم بالأصلية بالحماية الممنوحة للمصنف ذاته».

وتعني المادة السالفة ذكر أن يتسم لمصنف بالأصلية، أي أن يتميز بالطابع الابتكاري ولا يكون مجرد عبارة تدل على موضوعه أو لمطا حاري الدلالة.

ويعتبر عنوان المصنف جزءاً من المصنف ككل، فمثلاً تتم حماية المصنف وبالتالي تتم حماية عنوانه إلا إذا تضمن كلمة لأصلية كما قد تشمل الحماية عنوان المصنف مستقلاً عن المصنف ذاته، كما لو تم وضعه من طرف مؤلف آخر على مصنفه فيعد هذا العمل اعتداء على العنوان بموجب المسؤولية.

وأعلى عناوين المصنفات الحديثة تحلو من تميزها بالطابع الابتكاري، فهي مجرد ألقاب حارية الدلالة، كأن يصنع مؤلف الكتاب في القانون يسميه «الطرية العامة للالتزام أو الحق» أو كتاب في الرياضيات سماه «الخوارزمي في الرياضيات» ومنه لا يمكن مع مؤلف آخر من وضع نفس العنوان.

أما إذا عمد المؤلف إلى وضع عنوان متميز لمصنفه مثل «مرشد الحيران» أو «مجلة العربي» أو «مجلة لصياء» أو «مجلة الكواكب»، أو عنوان حريدة مثل «الحبر» الجرائره أو عيون أغنية مثل «موعود» لعبد الخليم حافظ، فكل هذه العناوين ومثلها تشتملها الحماية .

كما أنه توجد مؤلفات حامية لأسماء أصعابها مثل «المرصفاوي في قانون الإجراءات الجنائية» فهذه الأخيرة كذلك لا يمكن لمؤلف آخر أن يختلس نفس العنوان ليضعه على مصممه.

والعرض من حماية عيون المصنف هو الخشية أن يأخذ مؤلف آخر نفس العنوان لمصممه ثم يقع الالتباس بعد ذلك بين المصنف السابق و المصنف اللاحق، ثم ليثري الثاني على حساب لأول ويتمتع بالشهرة التي كان يتمتع بها المصنف السابق ومن دون وجه حق. وقد يلحق به الضرر بالإساءة إلى سمعته⁽¹⁾، وذلك عن طريق استحال عنوانه.

رابعاً، الأعمال التي تخرج من دائرة الحماية،

ونسمى بها مجموع الأعمال التي لم يمنحها المانون الحماية، وهي بنص المادة 11 من قانون 17/03 ولا تكمن لحماية المقررة لحقوق المؤلف المصوص عليها في هذا القانون للقوانين ولتعليمات والقرارات والعمود الإدارية لصادرة عن مؤسسات الدولة و الجماعات المحلية وقرارات العدالة والترجمة الرسمية لهذه النصوص⁽²⁾.

وإن هذه الأعمال لا يدخل تطبيقها في نطاق المصنعات المحمية لأنها مجرد وثائق عامة تضعها الدولة فلا يثار بها فرد دون آخر بل هي حق شائع للجميع⁽²⁾.

وبحاول أن نضع هذه الأعمال وفق لترتيب التالي

(1) لنصوص القانونية لصادرة بموجب مداولة البرلمان بفرفتيه مجلس الشعب ومجلس الأمة، وكذا لأوامر لصادرة عن رئيس الجمهورية والمواثيق

(1) عبد الرزاق أحمد السنهوري المرجع السابق، ص 296 و 297. وعبد الحميد المشاوي، المرجع السابق، ص 21 و 22

(2) عبد الحميد المشاوي، المرجع نفسه، ص 26 .

والمعاهدات المصادق عليها وغير المصادق عليها وكذا المراسيم التنفيذية واللوائح الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية.

وكذلك الأحكام والقرارات والأوامر لقضائية الصادرة عن القضاة والمستشارين القضائيين ومجموع الإجهاد القضائي.

وكذلك مجموع العقود والأوراق الصادرة عن الإدارات المحلية أو الوطنية.

فكل هذه الأعمال وما كانت على شاكلتها لا تتمتع بالحماية القانونية. ولا تمكن حصانة ضد كل من أراد أن يستعملها ويجمعها في كتاب أو ينشرها في مجلة أو يستعملها للنشر أو يستشهد بها في مصنف، كما أنه لا يحتاج مستعملها أن يرجع بالإذن على من أصدرها، أو أن يقدم مبلغ ماليا طالما كانت هذه الأعمال خارجة من دائرة الحماية.

كما أنه ليس للسلطة التشريعية صاحبة إصدار القوانين، ولا للسلطة التنفيذية صاحبة إصدار المراسيم واللوائح الإدارية، ولا للسلطة القضائية صاحبة إصدار الأوامر والقرارات والأحكام القضائية أن ترحع على المستعمل بالتعويض، إلا أنه تحذر الإشيرة أن من قام بنسب هذه الأعمال ووضعها في مصنف يتميز بالابتكار والترتيب، وقد أضاف عليها مجهود شخصي فإن هذا العمل يستحق الحماية، ومنه فكل من اعتدى على مصنف من هذا النوع هو مطالب بالتعويض ما لم يكن حائرا عسى أن كتابي من صاحب المصنف.

(2) كذلك تدخل ضمن الأعمال المباحة تلك الخطب والمحاضرات والأحاديث التي تتم في الحلقات العلمية وكذلك الاجتماعات ذات الطابع العلمي أو الأدبي أو الفني أو السياسي أو الاجتماعي أو الديني، فكل هذه الأعمال طالما تمت في جلسة علنية لا تحوز على الحماية القانونية، ولا يمكن منع الغير من استغلالها أو نشرها إلا إذا أراد مستعملها أن يجمع مجموعة من المحاضرات لأستاذ محاضر ويضعها في مصنف ثم يقوم باستغلالها، فإن مثل

هذا العمل يحتاج إلى إذن من صاحب العمل الأصلي و بمقابل مالي، لأن هذا العمل هو خالص لصاحبه إن شاء قام به هو وإن شاء منحه لغيره سواء تم هذا التصرف بعوض أو دون عوض، إلا أنه يشترط في مثل هذه التصرفات الكتابة.

(3) أما المدة الثالثة فهي فئة المصنفات. لى ألت إلى الملك العام، فتكون قد انقضت مدة حمايتها وأضحت من مباحات مما لا يجعل لأحد عليها حقا خاصا به دون سواء، فإن قام أحد بإعادة نشر هذه المصنفات كما هي، فإن له هذا الحق ولا يطالبه أحد من ورثة مؤلفي هذه المصنفات، وفي المقابل حتى هذا المصنف الذي أعيد نشره لا يحصى بالحماية القانونية لأنه آيل للملك العام منذ مدة، ومن حق أي شخص نقيه من النسخ التي طبعها الشخص الأول وليس لهذا الشخص أن يعترض على ذلك، فهو ليس مؤلفا لهذا المصنف بل قام بإعادة إظهاره فقط كما هو دون أي تغير.

أما إذا بدل الشخص جهدا متميرا في هذا مصنف الذي آل إلى الملك العام، كأن يكون قد أعاد تنويعه هي حطة رأها هو صالحة أو أعاد الترتيب وفقا لترتيب تاريخي أو أبجدي فإن هذا العمل له قدر من الابتكار (1).

الفرع الثاني

المصنفات الفنية

إن ما تتميز به المصنفات الفنية، هو معاشيتها للحس الجمالي في الإنسان أو ما يسمى بالدوق، بخلاف لمصنفات أدبية لتي تخاطب العقل و الفكر (2).

(1) عبد الحميد المشاوي، المرجع السابق، ص 28 .

(2) Nicolas Topas, la contrefaçon et les œuvres d'arts, Université de Montpellier, Thèse de DEA de droit pénal et sciences criminelles 2002, <http://www.memoireonline.com>, page 55

ولا يكمن الاختلاف هنا بحسب، بل إن المصنف الفني لا يعد مكتملاً إلا بالتفديد، فالرسام لا بد له أن ينهي لوحته حتى تتمتع بالحماية والنحات لا بد أن ينهي مجسمه، ومبتكر الألبسة عليه أن ينهي اللباس ليكون في وضعه النهائي ليتمتع بالحماية، أما المصنعات الأدبية فيعتد فيها بالخطأ.

وتنص المادة 4 من قانون 17,03 عن أنواع المصنعات الفنية بقولها «تعتبر على الخصوص كمصنعات ... هبة محمية مما يأتي.

❖ كل مصنعات المسرح والمصنفات لدرامية والدرامية الموسيقية والإيقاعية والتمثيلات الإيحائية.

❖ المصنعات الموسيقية المعالة أو الصامتة.

❖ المصنعات السينمائية والمصنعات السمعية البصرية الأخرى سواء كانت مصحوبة بأصوات أو بدونها.

❖ مصنعات الصور التشكيلية والفنون التطبيقية مثل: الرسم، والرسم الرنسي والبحث والنشر والطباعة الحجرية ورس الورابي.

❖ الرسوم والرسوم التخطيطية والمحططات والماذج الهندسية المصغرة للفر والهندسة المعمارية والمنشآت التقنية.

❖ الرسوم البيانية والخرائط والرسوم المتعلقة بالطوبوغرافيا أو الجغرافيا أو العلوم.

❖ المصنعات التصويرية والمصنفات المعبر عنها بأسلوب يماثل التصوير.

❖ مبتكرات الألبسة للأزياء والوشاح.

أولاً: الأهمال الفنية الشائعة،

وتتمثل هذه الأعمال في المصنعات المسرحية و المصنفات الموسيقية و

كذا المصنفات السينمائية نحاول أن نضعها تبعا كما يلي:

1 - المصنفات المسرحية:

ويعد هذا النوع كثير الشيع، ويشوع حسب نوع العمل فقد يكون من نوع درامي أو كوميدي، وقد يكون من نوع التمثيليات الإيمائية أو الإيحائية، والتي تتم بواسطة الرقص بالألحان الإيقاعية أو بالإشارة⁽¹⁾، و ليس هذا النوع فحسب الذي يهرج فيه المصنف الأدبي مع المصنف الفني بل نحدد كذلك مسرح الأوبرا، والأوبرا كوميك أين يهرج فيه لكلام مع الموسيقى.

إذن كل هذه الأعمال يجمع على تميز بشرها في شكل مصنف مكتوب أو مرثي أو إبداعها هي شكل مسرحية مماثلة، لا يهزن من المؤلف، والذي يعد صاحب القرار الأول والأخير في منحه.

2 - المصنفات الموسيقية:

وهذا النوع من الأعمال يؤدي عن طريق اللحن، ويتم بحسب نص المادة مصحوبا أو غير مصحوبا بالكلام، والعمل الموسيقي بطبيعته مؤلف من ثلاثة عناصر ألا وهي اللحن LA MELODIE وتوافق الألحان أو الأصوات HARMONIE والورن LE RYTHME و لسؤال المطروح أي هذه الأعمال تكون محل حماية؟ أم تتمتع جميعها بذلك؟ وقيل الجواب على هذا السؤال يحذر بنا أن نعرف هذه الأعمال.

- **فالححن:** أو النغم عبارة عن عدد متغير من الأصوات المتلاحقة تخاطب الإحساس أو التدفق عند الإنسان وهو يدخل في حماية حق المؤلف، و يحصل بتقليد ليس فقط في حالة وجود نغم

(1) ويقصد به المن الذي يرمي إلى كتابة برقص بالإشارات المختلفة ويمثل بطريق المسرح (نعيم منيعب، المرجع السابق، ص 93)

مثابه له، إنما أيضا، كان هناك تشابه في أحد العناصر
المكونة له (1).

- **توافق الأصوات:** ويتولد هذا الأخير من توافق الأصوات من
الأداء المتشابه لعدد من لأصوات، ولا يكون هذا الأخير محل
حماية مستقلة. لا إذا وقعت عمية دمج توافق الأصوات بالنغم
أو اللحن فتكون بذلك مشمولة بالحماية القانونية (2).

- **الوزن:** ويقصد به العزّة المتلاحقة من رمز شديد إلى رمز
خفيف، وإذا كان الوزن منفصلاً فلا يتمتع بالحماية أما إذا
تطابق مع توارر الأصوات فيكون محلاً للحماية لأنه من ذلك
تبدأ العمليات الإبداعية (3).

3 - المصنفات السينمائية:

بعد هذا النوع من المصنفات عبارة عن خليط بين عدة أنواع من
المصنفات وأصابعه متعدد، المؤلف الواحد بحيث يدمج فيه المكر والعمل مع
النص والإحساس، فبعد مثلاً كاتب السيناريو الذي يقوم بدور تثبيت المكرة
هي شكل مكتوب سواء كانت قصة أو روية أو غير ذلك ثم نجد الحوار وهذا
الأخير يقوم به الممثلين، ثم نجد الموسيقى ولقى توصع خصيصاً لهذا العمل
وبعدها نجد المخرج إذا قام بعمل إيجدي لصالح المصنف، وآخرون، إذن هذا
النوع من المصنفات عبارة عن مجموعة أعمال كلها تتمتع بالحماية وتخضع
لحكم المصنفات المشتركة (4).

(3.2.1) نعيم مفقب، المرجع السابق، ص 88 و 89

(4) المصنفات المشتركة - هي المصنفات التي يشترك في تأليفها عدة أشخاص، وهي نوعان،
نوع يمكن فصل كل عمل داخل المصنف مشترك دون الإصرار بعمل الآخر، ونوع يعتبر
فيه فصل نصيب كل منهم في العمل وفي هذه الحالة يعتبرون جميعهم أصحاب حق
المؤلف على التساوي (عبد الحميد المشاوي، المرجع السابق، ص 69).

ثانياً: الأعمال الفنية المختلفة:

وفي هذا العنوان نحاول أن نجمع بين عدد من المصنفات كانت محمية بقوانين أخرى غير قانون حق المؤلف و لحقوق المجاورة، حيث بالرجوع إلى هذا الأخير، نجد أن المشرع رغم أنه ذكر المصنفات المختلفة على سبيل المثال فقط إلا أننا نجد إلى حد بعيد قد حصرها من ناحية النوعية، مما لا يدع أي نوع محل شك ونأتي على ذكر بعضها في شكل موجز.

1 - الرسوم:

ويعد هذا النوع من الأعمال بمثابة عمل ابتكاري من إنتاج العقل البشري، بحيث يبدل فيه جهد فكري عقلي وهي متميز، وليست فقط أعمال الرسم الأصلية هي التي تحظى بالحماية القانونية بل كذلك أعمال الرسم المرعية، وتعد الأعمال فرعية إذا أعاد رساماً آخر رسم صورة سابقة، فيعد هذا العمل من قبيل الابتكار لأر الرسام الثامى قد وضع بصمته الشخصية في عمله أما إذا أعاد على محره "نتمتع بوسائل تقنية فقط فإن هذا العمل غير محمي، بل هو في حد ذاته يحتاج إلى استئذان ودفع مقابل.

وتعد الرسوم من قبيل الصور التشكيلية والفنون التطبيقية مثلها مثل الرسم الزيتي والرسم على القماش و لفحت سواء على الخشب أو على الحجر، والطباعة الحجرية، وكذا فن الرابي.

2 - الفن المعماري:

وهي عبارة عن مجموعة من الصور والرسوم الخاصة بص العماره، ولا تقتصر الحماية على الخرائط والرسوم التخطيطية والمصنفات الخاصة بالهندسة المعمارية فقط إنما تقع أيضاً على أعمال الهندسية بحد ذاتها بشرط أن تتصف بطابع ابتكاري، أما مجرد العميات الفنية المستوجبة للقيام بها لنشيد البناء وفق الأصول والأعراف الفنية وكذا الحسابات والدراسات

والخرائط إذا كانت موضوعة بطريقة تطبيقية لقواعد البناء فإنها لا تحظى بالحماية القانونية (1).

3 - الرسوم البيانية والخرائط والطوبوغرافيا:

إن جميع هذه الأعمال وأخرى مذكورة بصر المادة تتمتع بالحماية القانونية، ويكمن لطابع الابتكاري في مثل هذه الأعمال في عملية الاختيار التي يعتمد عليها المؤلف وفي العاية والهدف الذي ترمز إليه.

4 - مصنّفات التصوير:

يثور خلاف ليس بالهين حول طبيعة عمل المصور، هل هو مجرد عمل طبيعي ألي ممتد للألة الصوتوغرافية، التي يعمل بها؟ أم هو عمل فني يحتاج إلى مهارة خاصة وبذل جهد متميز تحمله يستحق الحماية؟ ولقد ظهرت في ذلك ثلاث اتجاهات:

اتجاه يعتبر التصوير عمل ألي ممكنة، وليس عمل فني وبالتالي فهو لا يستحق الحماية التي ينص عليها قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

مركزية

- واتجاه ثاني، يرى بعكس ما يرى الاتجاه الأول، فالعمل التصويري عنده عمل شخصي وحب حمايته، فبعد أوائل القرن العشرين والقانون يحمي الرسوم، وبعد الصور الصوتوغرافية كذلك عبارة عن رسوم وحب حمايتها مهما كان الأسلوب المستعمل باليد أو بالآلة.

واتجاه ثالث معتدل ووسط، جاء لتجنب عيوب الاتجاهين الأولين، فهو لا يكر صفة الطابع الفني عن أعمال التصوير، ولكن في المقابل لا يعتبرها كلها أعمال فنية، ومنه هذا الاتجاه يرى بأن العمل التصويري إذا كان يحمل في مصمومه طابع، المقدرة الفنية وحسن التدقيق وطول المراس و فيه كذلك

(1) نعيم مغيب، المرجع السابق، ص 104 و 105.

ملاح من شخصية المصور، بحيث ينج عنه اختيار للموضوع واختيار لتوعية الإضاءة و الزاوية المفضلة، كان العمل محميا بمانون حقوق المؤلف والحقوق المحاوره وما عدا ذلك فهو مجرد عمل آلي بحث لا يستحق الحماية⁽¹⁾.

وبالرجوع إلى قانون 17/03 هـ. هـ الأخير لم يشترط أي صفة مميزة للعمل التصويري ولا صفة للعمر المبي و الحداثة، ومنه فعدد أعمال التصوير محمية طبقا للقانون ويعاقب المشرع على ذلك لأنه بسط الحماية لكل عمل تصويري، حتى من الرجل لعددي الذي ليس له أي ميول فنية.

المطلب الثاني

المصنفات الرقمية

كان من الثابت هي زمن ليس بعيد أن مسائل حماية حقوق المؤلف كانت تسمى بحماية المصنفات الموثقة ماديا مثل الكتب و الرسوم، أو الملموسة حسياً مثل المحاضرات والألحان الموسيقية أو المسرحيات وغيرها...⁽²⁾.

أما المتحats المعلوماتية هي بمط جديد من أوعية المعرفة لها خصوصياتها وتحتاج لمعاملة خاصة، ومن أهم ما يميزها تكاليفها الباهظة من جهة وسهولة استئصالها و تداولها من جهة أخرى، وهو ما جاء به عصر الثورة المعلوماتية، إذا طرح لأول مرة هي التاريخ مشكلة التعامل مع شكل جديد من أشكال الملكيات يمكننا تسميتها «الملكية الرقمية» ونقصد بها

(1) Claude COLOMBET Propriété Littéraire et Artistique et Droit voisins, Précis (1) Dalloz, 1991, P 70

(2) Carine Jesquel, la protection de la propriété intellectuelle face aux nouvelles technologies de l'information et de la communication, thèse de DESS, Université Paris Dauphine 1999, <http://www.memoireonline.com>, p41

البرمجيات الحاسوبية، البيانات الضخمة، الكتب والمقالات الرقمية، صفحات الويب، البريد الإلكتروني وما شابه ذلك⁽¹⁾.

ويمكن القول بصفة عامة أن ابتكرات الإلكترونيات تنقسم إلى جانبين أساسيين هما المكونات المادية Hardware والمكونات البرمجية Software.

أما الحقوق المتصلة بجانب المكونات المادية هي المنتج الإلكتروني، فإنه من اليسير تكييفها وحمايتها فهي تحمي بموجب قانون براءات الاختراع والعلامة التجارية⁽²⁾، ولكن المكونات البرمجية كانت محل جدل في فترة السبعينيات وحتى منتصف الثمانينات، وكان الجدل يدور في أساسه حول تحديد النظام الذي يجب أن تحمي بموجبه المكونات الرقمية⁽³⁾، ومن بينها برامج الحاسب الآلي فهل تحمي بموجب القانون حق المؤلف أم تحمي بموجب قانون براءات الاختراع؟ أم أن طبيعة برامج الحاسب الآلي تفرض عليها الاعتراف بنوع جديد وهرمدي هي أنظمة الحماية⁽⁴⁾.

واستمر الجدل في ذلك حتى انعقاد لجنة الخبراء المشتركة المكونة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) في شهر فيفري ومارس سنة 1985، والتي خلصت بشكل قاطع إلى اعتبار برامج الحاسب الآلي ضرباً من المصنفات الأدبية التي تحمي بموجب حق المؤلف.

- (1) عارف الطرابلسي، مستحدثات حقوق الملكية الفكرية هي تقانات المعلومات و صناعة البرمجيات الحاسوبية، مقال إلكتروني على الموقع: www.arabpip.org
- (2) حميدي حميد محاضرات في الجرائم المعلوماتية، ألفت على طلبية الماجستير، فرع لقانون الجنائي، كلية الحقوق بمادة، سنة 2002، 2003.
- (3) عبد الحميد شقير الفيروسات الإلكترونية، مجلة الشرطة، الإمارات، العدد 386، السنة 32، فيفري 2003، ص 49.
- (4) عبد العزيز العساف، حماية برامج الحاسب الآلي دولياً (حماية أسباب التطور والابتكار) مقال إلكتروني بالموقع www.nayel.net

الفرع الأول

فكرة الحماية القانونية للمنتج الرقمي

يعد الحاسب الآلي⁽¹⁾ قفزة التطور الصناعي الرهيب في القرن الماضي، بل يعد أهم ما يميزه خاصة في العقود الأخيرة منه، ثم تطور إلى عدة مراحل متقدمة حتى أصبح يحتل مكانة هامة وضرورية في حياتنا اليومية، فالحياة اليوم تعتمد بشكل شبه كلي على المبتكرات الإلكترونية سواء كانت أجهزة حاسب آلي متخصصة أو برمجيات إلكترونية تشغل أحراء من أجهزة محمولة ولم يعد استخدام الحاسب الآلي قاصراً على المشروعات فقط ولكنه امتد إلى نسبة كبيرة من الأفراد أيضاً، حيث أصبح في استطاعتهم الاتصال عن طريقه بمراكز المعلومات طلباً للبيانات وإذا كان الحاسب الآلي على النحو السالف الذكر يحقق بلا شك العديد من المزايا، فإن استخدامه بصورة عكسية خصوصاً من طرف المتخصصين والهواة بطريقة غير مشروعة ووصولهم إلى المعلومات التي يخترها الحاسب أو إلى مواقع باستعمال حيل رقمية وهذا ما اصطلح على تسميته بالجرائم المعلوماتية يحقق نتائج سلبية.

وهي سبيل حماية هذه المنتجات الرقمية تم ابتكار طريقتين في العالم كانتا ولا تزالان ولحد الآن المفذ الوحيد للحماية القانونية والتقنية.

(1) الحاسب الآلي عبارة عن آلة حاسبة إلكترونية وليس عقلاً إلكترونياً بالمعنى الدارج، حيث أنه من سمات العقل القدرة على التفكير والابتكار، وهذه الملكات لا يمكن للحاسب الآلي القيام بها، والحاسب الآلي يستقبل البيانات أو المعطيات عن طريق البرنامج ويخترها في ذاكرته إلى حين الحاجة إليها، كما يقوم بمعالجتها على النحو المطلوب بقية الوصول إلى نتائج محددة (جميل عبد الباقي الصغير، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، دون طبعة، سنة 1992، ص 4، نقلاً عن السيد محمد السيد حشبه، مقدمة في الحاسبات الإلكترونية، 1984 ص 21).

أ - الحماية القانونية المنطقية:

وهي الطريقة السائدة والمنتشرة في لدول الأنجلوسكسونية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد على التحدير قبل الاستخدام، ثم المعاقبة بعد إساءة الاستخدام، وهذه الطريقة تكاد لا تغطي ثمارها بطريقة جيدة.

ب - الحماية التقنية الفيزيائية:

وهي الطريقة السائدة والمنتشرة في معظم دول أوروبا ودول العالم الثالث، وتعتمد على وضع عقبات تقنية تمنع أو تعيق إساءة الاستخدام، مثل الحماية من خلال مفاتيح إلكترونية أو كلمات سر.

وتعد الطريقة الثانية، الأنجع إلى حد الآن خاصة في غياب نظام أخلاقي معلوماتي⁽¹⁾ لحماية الحق الفكري مسألة أخلاقية لا يمكن لأكثر القوانين تشدداً أن يمرضها على مجتمع لا يؤمن بها ولم ترسخ في ضميره وتستقر في وجدانه بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان، يعد تجاهله عدواناً على هذه الحقوق وعن غير مشروع يدرجها في عداد السرقة واكل مال الحرام، ويجعل المتجاهل لهذه الحقوق يشعر بالإثم والذنب والخزي وعار الجريمة عندما تعتمد يده إلى عمل فكري مقدس، مثلما يعاطره هذا الشعور عندما تعتمد يده لسرقة سلعة أو حلي لا يملكه سواء بسواء، عند ذلك يصبح للقانون معنى و يصبح قابلاً للتطبيق⁽²⁾.

ومن بين الأسباب الأخرى التي دعت بضرورة الحماية القانونية هي كثرة الاعتداءات الواقعة على المصنف ارقمي بحيث فاقت كل التقديرات حيث تخسر دولة⁽³⁾ مثل الولايات المتحدة الأمريكية لعديد من مليارات الدولارات

(1) محمد عدنان مسلم، مليات استباحة حقوق مؤلف ندوة وزارة الإعلام في الرياض بتاريخ 16 و 17 أبريل 2003، مقال إلكتروني على الموقع www.arabpip.org

(2) صانح بن عيد الرحمان الحصين، هل سنائب الشرعي حق مالي؟ مقال إلكتروني على موقع www.sharia.com

(3) رضا عبد الحكيم رضوان، الجرائم المعلوماتية، مجلة الشرطة، الإمارات، العدد 390، السنة 33، جويلية 2003، ص 48

حرء سرفة البرامج لوحدها رغم شدة قوايسها و تطور مراقبيها⁽¹⁾، أما عن الجرائر فحدث ولا حرج تكدر تكون كن البرمجيّات مقرصنة، بل لم نجد جريمة يستيحها المحتمع الحرثري مش جريمة تقليد البرمجيّات

كما أن الاعتداءات لم تصل فقط البرمجيّات بل امتدت إلى الكتب والمقالات الرقمية بحيث لا يجد المستهت حرج هي حمل ونسخ أي كتاب غير محاني بل ويرى بأمر عينه السر، ون وحد طريقة تقية لأخذه بفعل ذلك دون حرج.

وكذا يسم الدحول إلى صمحات لواب (WEB) دون إذن والانتفاع بما هي داخلها من معلومات ومعضيات دون أي مبرر أخلاقي مقنع.

الضرع الثاني

أنواع المصتفات الرقمية

سحاول أن نبين من خلال هذا النحرء اصنور المحتمة أو الأشكال التي من خلالها يمكن أن نرى فيه المستوح أو المصنف الرقمي، فقد يكون في شكل برنامج للحاسب أو قواعد بيانات و مواقع إنترنت ونسخ رقمية من كتب وصور وغيرها.

إذن توجد صور متعددة ومتنوعة سنسعى إلى لحديث عنها بقدر من

(1) حيث أجرى المكب الأعلى للإحصاء في أمريكا فقط عام 1976 تحميقا بخصوص ظاهرة العشر في الأنظمة المعلوماتية، لخدمة بالحكومة المصرية، وجاءت نيجته على النحو التالي 40% حالات احتلاس أشياء مختربة و قدرت بحوالي 57 ألف دولار، و 39% حالات احتلاس أمور قدرت بـ 34% ألف دولار و 12% حالات تعديل غير مسموح به في البيانات - (محمد سلمي العشوا، ثورة المعلومات و انعكاساتها على قنن العقوبات، دار النهضة العربية، ط2، سنة 1998، ص 24).

التفصيل ولكن حسب كل نوع، إذ توجد التي دالت حفظها الوفير من الدراسة مثل برامج الحاسب وتوجد الأخرى التي مازالت ضمانة بحيث سدرسها بجعلتها.

أولاً، مصنف برامج الحاسب،

للقوف على أحكام تلك الخدمة المقررة لبرامج الحاسب، فإنه لا بد من معرفة ماهية برنامج الحاسب الآلي هي المفهوم التشريعي، ليتسنى لنا التفريق بينه وبين المصنفات المحيرة إلكترونياً كقواعد البيانات ومواقع الإنترنت، والسح الرسمية مثل الكتب و لصور وغيرها.

• مفهوم برنامج الحاسب:

هناك العديد من التعريفات القانونية التي طرحت لبرنامج الحاسب الآلي، وكلها تدور في فلك واحد، لكن الاختلاف يكمن في حسن الإحاطة والصياغة، فبعضها أعطى المعنى المراد من المصطلح، وبعضها اضطرب فحطط بين برامج الحاسب و غيرها من المصنفات الإلكترونية.

لقد حدد برنامج الحاسب في مناقشات المؤتمر الدبلوماسي للويو المنعقدة في جنيف في الفترة الممتدة من 2 إلى 20 ديسمبر 1996 حول مسودة معاهدة الملكية الفكرية بشأن قواعد البيانات بأنه «مجموعة من التعليمات البرمجية تجعل الحاسب الآلي ينص مهمة محددة أو يحدث نتيجة معينة» كما حدد في القانون الأمريكي أنه «مجموعة من البيانات والتعليمات تستخدم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحاسب من أجل الحصول على نتيجة محددة» (1).

ويعرفه محمد حمام محمود لطفي على النحو التالي «البرنامج مفهوم صيغ ويقتصر على مجموعة التعليمات والأوامر الصادرة

(1) عبد العزيز العماد ، المراجع السابق ، ص 02 .

من الإنسان إلى الآلة، أما المفهوم الواسع فيقصد به التعليمات والأوامر الموجهة إلى العميل مثل بيانات استعمال البرنامج وكيفية المعالجة الإلكترونية للمعلومات، والبرامج على نوعين برامج تشغيل ويطلق عليها برامج الاستغلال أو التنفيذ والنوع الثاني، برامج التطبيق أو برامج معالجة المعلومات» (1).

وأصبح العالم اليوم يميز بين عدة أنواع أخرى من البرمجيات على أساس خضوعها للتشغيل بإذن أو دون الحاجة إلى إذن وهي كما يلي:

أ - البرمجيات الامتلاكية، التي يمنع استخدامها أو إعادة توزيعها أو تقليدها على الإطلاق أو يتم ذلك بموافقة مسبقة وبشروط مالية معينة.

ب - البرمجيات التجارية، التي تم تطويرها بهدف الاستثمار التجاري وهو جوهر الفرق بينها وبين إمتلاكية. ولا علاقة للسعر أو المجانية بذلك، حيث هناك برمجيات تجارية مجانية وهناك برمجيات غير تجارية ذات قيمة مالية.

ج - البرمجيات التشاركية، التي يسمح للأشخاص العاديين بإعادة توزيعها، إلا أنه لا يحوز الاستمرار باستخدامها - أي بعد الاطلاع عليها - إلا بعد دفع ثمن الترخيص اللازم لذلك.

د - البرمجيات المحررة، التي تسمح بتوزيعها واستخدامها مجاناً بشرط عدم تعديلها ويكون الكود الأصلي لهذه البرمجيات غير متاح.

هـ - البرمجيات الحرة، التي تأتي معها سماح باستخدامها ونسخها وتوزيعها أو قد تكون مجانية أو مقبلة ببدل مادي، وفي جميع الأحوال فإن الكود الأصلي لها يجب أن يكون متاحاً وممكناً، ولا بد من التشديد هنا على أن المقصود هو الحرية وليس ليعمر أو المحانية.

(1) علي عبد القادر القهوجي، الحماية الحديثة لبرمج الحاسب الآلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دور طبعة، سنة 1999، ص 10.

و - البرمجيات مفتوحة الكود: ويقصد بها تماماً البرمجيات الحرة.

ز - البرمجيات العامة: وهي تقيص البرمجيات الإمتلاكية. أي برمجيات غير محمية ملكيتها.

ح - البرمجيات المشاعية: وهي البرمجيات الحرة التي توزع على الشرط التالي لا يجوز لمن يعيد توزيعها لاحقاً أن يضيف أي قيود عليها سواء عند التوزيع أم التعديل، وهذا يعني أن أية نسخة لاحقة من هذه البرمجيات ستكون حتماً برمجية حرة بينما إذا كانت البرمجية حرة فقط وليست مشاعة فهذا يعني أنه يمكن ترجمتها للغة الآلة كما هي أو بعد تعديلها، ثم يوزعها كبرمجية امتلاكية.

ط - البرمجيات الحرة غير المشاعية: وهي تأتي من مؤلفها مع السماح بإعادة التوزيع أو التعديل ولكن يمكن تغييرها.

ي - البرمجيات شبه حرة: وهي كذلك تأتي بالسماح بالتعديل بشرط الاستخدام أو التوزيع أو النسخ بهدف الربح⁽¹⁾.

والسؤال المطروح بعد معرفة كل هذه الأنواع من البرمجيات، هل كلها تتمتع بالحماية القانونية؟

طبعاً ليس كل برنامج رقمي يستحق الحماية، بل لابد أن يتحقق فيه ما يتحقق في المصنفات المادية كالكتب والمحسوسة كالأغاني، ويقصد بذلك بالأساس يجب أن تتوافر كل شروط المصنف المحمي هي برامج الحاسب الآلي، وبصفة خاصة شرط الابتكار ذلك أن البرنامج لا يستفيد من هذه الحماية إلا إذا كان يعكس شخصية من ينتسب إليه، فيجب أن يكون الطابع

(1) عارف الطراييشي، المرجع السابق، ص 6 و 7.

الشخصي بارزا حتى تتمتع هذه البرامج بالحماية، سواء تعلق الأمر بحوهر الفكرة أم بطريقة عرضها أو التعبير عنها أو بترتيبها أو تبويبها.

كما أن السؤال الآخر الذي نطرحه، هل أن برنامج الحاسب هو عمل محمي هي محمله وبصورة غير مفصلة أم أنه مجموعة من العناصر المختلفة والتي يمكن حماية كل منها بصفة منفردة أو أجزاء منها فحسب؟

حقيقة تسحب الحماية إلى كل مرحلة إعداد طالما توافرت كل واحدة منها على شرط الابتكار و هذه المراحل هي:

- **مرحلة تحليل المشكلة:** وذلك عن طريق جمع كل البيانات الخاصة بها ثم إعداد وصف تمثيلي لها.

- **مرحلة رسم خريطة الحل:** وذلك عن طريق إعداد الخطوات الحسابية المنظمة الخاصة بحل المشكلة المبروزة، ثم إعداد خطوات التسلسل المنطقي للحل في صورة أشكال رمزية متعارف عليها دولياً.

- **مرحلة كتابة البرنامج:** بناء على هذه الخريطة في صورة برنامج المصدر، ويستخدم في هذه الكتابة نوعان من اللغات، لغات متخصصة المستوى ويكتب بها من خلال برنامج يسمى برنامج المجمع ولغات أخرى مرتفعة المستوى وتكتب بها من خلال برنامج يسمى برنامج المؤلف.

- **مرحلة ترجمة البرنامج المصدر إلى برنامج الهدف:** أي ترجمته إلى لغة الآلة التي يعمل بها الحاسب وتتم هذه الترجمة بواسطة برامج الترجمة⁽¹⁾.

ثانياً: المصنفات الرقمية الأخرى:

ونقصد بذلك قواعد البيانات ومواقع الإنترنت والنسخ الرقمية من الكتب والمقالات الرقمية والصور ورسائل البريد الإلكتروني وغيرها، وفي

(1) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق ص 14 و 15. عيم مسيب، المرجع السابق، ص

الحقيقة كلها تتشابه من حيث الحقوق الاستثنائية التي تتمتع بها، وطريقة بنائها ومدى استعمالها، ونستطيع أن نقول كذلك أنها تتعرض لنفس المشاكل.

أ - بالنسبة للكتب والمقالات الرقمية:

شأنها شأن الكتب والمقالات الملموسة أو المحمية، فطالما تميزت بالطابع الشخصي للمؤلف من خلال صفة الابتكار فإن لها نفس الحماية، ولكن سهولة تداول الكتاب الرقمي من خلال الدخول في شبكة الإنترنت جعلته يختلف عن الكتاب المثبت على الورق التي تجعل اقتنائه مرهون بدفع المقابل المالي مسبقاً، وما يتعرض له الكتاب أو المقال الرقمي من سهولة الدخول إلى الموقع، والاستفادة من المعلومات الموجودة به، وكذا إمكانية نقله في قرص صغير الحجم بعملية لا تتعدى الثواني، وكذا سهولة توزيعه على أقراص ممثلة أو تثبيته على الورق.

فالكتاب أصبح يعاني اليوم من ارتفاع تكلفة طباعته، وكثرت شكاوى الناشرين حول كساد الكتب التي لا تباع⁽¹⁾ بسبب لهم خسائر كبيرة، لذلك ظهرت كتب مسجلة على أجهزة بأصوات مؤلفيها أو بأصوات قراء محترفين يعيدون الإلقاء، أو كتب مرئية فقط دون أصوات، أو مجرد مقالات متناثرة هنا وهناك على شبكة الإنترنت.

كما أن الصفحات الورقية التقيدية تبقى غير قادرة عن استيعاب هذا الكم الهائل من المعلومات، لذا كان الحاسب الآلي بالمرصاد، وأصبح بإمكان إصدار كتاب عند الطلب، حيث يمكن لاتصال الإلكتروني بالناشر، ومن خلال شاشة الحاسب تبدأ صفحات الكتاب في التدفق على الشاشة، ويتم الضغط على زر بعدها تخرج نسخة أو أكثر من الكتاب، فهي طريقة عملية متطورة توفر في تكاليف الكتاب وتجعله متاحاً وفق الطلب فقط⁽¹⁾.

(1) رضا متولي وهذا، حماية الحق المالي للمؤلف، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، سنة 2001، ص 58.

كما يمكن طبع الكتاب على أسطوانة وهي ما تعرف بالكتاب الإلكتروني، بحيث يمكن شحن مكتبة كاملة في شتى أنواع المعارف داخل جهاز صغير، فالكتاب العصري أصبح صوتاً وصورة على قرص الليزر المصغوط (CD) ويتم وضعه في الحاسب الآلي.

ومن مشاكل الكتاب الرقمي ظاهرة البث للمعلومات عبر شبكات الكمبيوتر المنزلي، فهذه الوسيلة في حد ذاتها تحتاج إلى تكييف، ولعل من القضايا الشهيرة في هذا الشأن هو قيام أسرة الرئيس الراحل الفرنسي «فرانسوا ميتران» برفع دعوى قضائية على شبكة الكمبيوتر المنزلية التي بثت صفحات كتاب «السر الكبير» عن ميتران هي 33 كتاب جديداً، حيث قامت هذه الشبكة ببثه على شبكة الحطوط المشتركة فيها بحيث أصبح الكتاب في تناول المشتركين لأن في الكتاب ما يسيء لسمعة الأسرة، وتمكنت بموجب حكم صدر بوقف طبع الكتاب وشروءه، ولكن تم تفسير الحكم على أن هذا المنع يخص الطبع والنشر على الورق، أما البث الإلكتروني - مثلما دافع محامي شركة النشر الإلكتروني - غير مقصود بالحكم لأنه لا يدخل في نطاق الأداء العلني بل في الاستغلال الخاص داخل دائرة العائلة باعتبار أنه يبت إلى فئة المشتركين فقط بمنزلهم وبعد استعمال الشفرة المقدم من الشبكة (1).

ب - وبالنسبة للمصنف السمي أو السمي البصري الرقمي (2)

فإنه يتعرض لنفس الانتهاكات، فالقراصنة الآن بإمكانهم سماع أغنية أو مشاهدتها مع الفيديو كليب، أو مشاهدة فيلم بكامله أو إعادة تثبيته على قرص أو وضعه في صفحة الواب الخاصة به ليستفيد منها كل من دخل الموقع، ومن التطبيقات القصائية الرائدة في هذا الخصوص الأمر

(1) رضا متولي وهذان، المرجع السابق، ص 63 و 64.

(2) André LUCAC, Droit D'auteur et Numérique, LITEC, Paris, 1998, P54

الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية لأول درجة بباريس في 14 من أوت سنة 1996 والذي جاء به ... ب مجرد طرح المصنف الفكري للتداول عبر شبكة الإنترنت يشكل تقليداً للمصنف مادم لا يوجد ترخيص من المؤلف صاحب الحق الاستثنائي بذلك....»

(La simple mise à disposition sur le réseau Internet d'une œuvre de l'esprit constituer une contrefaçon) ⁽¹⁾

ويعتد هذا الأمر القضائي سابقة هامة في تجسيد المخاوف القضائية إزاء ظاهرة الإنترنت وتمثل أهميته في إضاح ما يكتنف المبادئ القانونية لحقوق المؤلف من غموض بممارسة التقنيات الرقمية، وهو الشيء الذي حلص إليه الدكتور أسامة أحمد بدر من استنتاجاته حول هذا الأمر القضائي وتتمثل فيما يلي

أن نشر المصنف المحمي عبر شبكة الإنترنت وفق نصيب الترخيم يعد استغلالاً للمصنف، يقتضي ضرورة وجود تصريح بذلك من قبل المؤلف صاحب الحق الاستثنائي في الترخيم أو الجمع لأي استغلال لمصنفه

يعتد هذا الأمر القضائي حيز دليل على دحض الاعتقاد بأن تشريعات حماية حق المؤلف لن يتسنى لها التعيش مع مميزات التقنيات الحديثة.

(1) وترجع وقائع القضية باختصار كما يلي حيث أن طابعتين هي المدرسة الوطنية العليا للاتصالات ENST قد اوجدوا شكل رقمي على المصنفات الخاصة بهما WEB عبر شبكة الإنترنت لعائلة مصنفاً موسيقياً محمياً من قبل قانون حماية حق المؤلف وذلك دون تصريح من الشركة المتدخل لها عن حقوق لديها الخاصة باستغلال المصنف، الأمر الذي يعد سبباً للمصنف واثقة لاستعمال هذا المصنف المحمي بطريقة جماعية لكل شخص من الغير بعد أن شبكة ويزور المواقع الخاصة بالطابعتين ليتسنى له نسخ المصنف بسهولة ويعتد هذا المصنف 'محمي' والمؤلف Jacques Brel (أسامة أحمد بدر تداول المصنفات عبر الإنترنت، مشكلات وحلول دار الجامعة الجديدة للنشر، دور طبعة، سنة 2004، ص 16 و 17)

- أن فعل الترقيم يعد شراً للمصنف⁽¹⁾ (L'acte de numérisation est un acte de reproduction)، ومن أبرز المشاكل التي تثيرها المصنفات الرقمية ككل، هي إشكالية الوصف القانوني للمصنف على حق المؤلف المالي، ذلك أن قانون المؤلف يشترط لانعقاد أي تصرف بين المؤلف والناشر أن يكون مكتوباً، وأن يحدد فيه طرحه بالتفصيل كل حق على حدة مع بيان نطاق هذا الحق والعرض منه والنطاق الزمني لاستغلاله وطريقة استعماله، فإن طرق النشر الإلكتروني الرقمي تكون سبباً في الحد من مكبات الحق المالي للمؤلف⁽²⁾، إذ أن التعاقد في كثير من الحالات قد لا يتم لأسباب تقنية ولأسباب أخلاقية كذلك، وبالتالي يظهر عدم التكافؤ أو التعادل بين القيم المتبادلة بحيث أن ما يحصل عليه المؤلف من حق مالي لا يتناسب مطلقاً مع الأرباح التي يجنيها الناشر الإلكتروني بما فيه استغلاله للحق المالي المتنازل عنه.

ومن هائل إشكالية أخرى تتبع الأولى هو هي كيفية إيجاد الصياغة القانونية الذي يحدد عدم قيام الناشر الإلكتروني باستغلال أي حق لم يرحص له المؤلف في استغلاله، وهي لا تتم غير موجودة بل هي رأي هي غير ممكنة أصلاً هي طل المعطيات الرقمية الحالية، وللأسف لارالت الهوة واسعة بين التكنولوجيا الرقمية والواقع لقانوني الذي يحد نفسه دائماً بعيداً عن التركيب.

ج - بالنسبة لقواعد البيانات،

تتمتع قواعد البيانات هي معظم التشريعات بالحماية القانونية طبقاً لتشريعاتها لقانون حقوق المؤلف، ومن حيث مبدأ تتمتع بالحماية فقط قواعد البيانات التي يتوافر فيها شرط الأصلية اللازم في حق المؤلف أي

(1) أسامة أحمد بدر، المرجع السابق، هامش الصفحة 16.

(2) المرجع نفسه، ص 51.

شرط الابتكار، أما التجميع البسيط للبيانات فلا تتمتع بالحماية، و تظل بعيدا عنها وهذا ما قررتة المحكمة العليا هي الولايات المتحدة الأمريكية 'هي إحدى قراراتها من أن مجرد الترتيب الأبجدي لأسماء وأرقام المشتركين في التليفونات لا يتمتع بحماية حق المؤلف، وقررت أن ترتيب الحقائق بطريقة مباشرة لا تعد أعمالا أصلية من التأليف في إطار مفهوم قانون حق المؤلف⁽¹⁾.

د - البريد الإلكتروني، (E-mail) (Électronique Mail) :

وهو عبارة عن خدمة تقدم لأي مستخدم لشبكة الإنترنت بطريقة مجانية، بحيث يسمح للمشاركين وعن طريق العسة الإلكترونية (E. la Boite) بإرسال أي رسالة أو ملف أو موضوع أو حتى كتاب رقمي، إلى من يرغبون ولكل مستخدم للإنترنت عنوان خاص لبريده الإلكتروني يتكون من اسم حساب المستخدم على الشبكة الواصلة على الإنترنت مضافا إليه علامة (@) واسم الشبكة وأحد رموز التعامل بها في الإنترنت مثل، Khelfirahmoun@yahoo.fr.

وتتم الاعتداءات عبر البريد الإلكتروني بطريقة إرسال مصنف محمي قانونا في شكل مقال أو صورة أو غير ذلك دون الرجوع بالإذن على المؤلف أو صاحب الحقوق.

هـ - المجموعات الإخبارية (News Groupe) :

وهي عبارة عن خدمة إخبارية تتم عبر الإنترنت تشبه البريد الإلكتروني، ولكن عوض أن ترسل الرسالة للمستخدم بذاته فإن الرسالة ترسل إلى إحدى مجموعات المناقشة التي تهتم بموضوع معين، بحيث يمكن لكل المشتركين في هذه المجموعة قراءة رسالته، وبالمقابل باستطاعته هو

(1) كارلوس م كورينا، حقوق الملكية الفكرية، دار المريخ، دون طبعة، سنة 2000، ترجمة الدكتور أحمد عبد الخالق ومراجعة لدكتور أحمد يوسف الشعات، ص 158.

كذلك قراءة كل الرسائل المرسلة إلى المجموعة، كما يمكن إرسال مقالات ورسائل من مجموعة أخبارية إلى مجموعة إخبارية أخرى على الشبكة.

أما صور الاعتداء التي يمكن تصورها هي مثل هذا النوع من المجموعات الإخبارية هو الدخول غير المسموح به من طرف شخص خارج المجموعة ثم الاستفادة من المناقشة الموضوعة والتي نصم آراء باحثين ورجال فقه والتي تعد أفكارهم واجبة الحماية القانونية، ولا بد على كل من يرغب في الاستفادة أن يكون عصوا في المجموعة أو أن يدفع المقابل المالي مع الرجوع بالإذن عند هذه الأخيرة (1).

الفرع الثالث

حماية المصنف الرقمي في التشريع الجزائري

لم يكن المشرع الجزائري يعمد عن التطور الحاصل في مجال المعلوماتية، حتى وإن كان يسير ببطء شديد، وربما هذا الأمر راجع في رأيي بالخصوص إلى نقص الوعي لدى شريحة واسعة من المجتمع الجزائري، وعدم قابليته لمكرة كون القيام بعملية الاطلاع على مصنف إلكتروني أو تثبيته على دعامة أو طبعه على الورق أو توزيعه ونشره وإرساله إلى الغير دون إذن صاحب الحقوق يعد انتهاك واعتداء على حقوق الغير.

(1) يوسف عرب، التدابير التشريعية العربية لحماية المعلومات والمصنفات الرقمية، ندوة حول الملكية الفكرية تحت عنوان دور التوثيق والمعلومات في بناء مجتمع المعلومات العربي، دمشق، سوريا 02-04 جوية 2002 مقال إلكتروني على الموقع: www.arabcin.net وشبوف السيد، الحقوق المجاورة لحق المؤلف وحديثها القانونية، مذكرة تخرج لتيل شهادة الماجستير، فرع الملكية الفكرية، تحت إشراف الدكتور عمر الراعي، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 75.

وبحاول أن يرى في تشريع 03 17 متعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مدى توفيق المشرع الجزائري في حماية المصنفات الإلكترونية. ثم ما هي المصنفات بالخصوص المشمولة بالحماية؟

بالرجوع إلى نص الماده 4 من لقانون والتي تعدد نوع المصنفات المحمية، وجاء على إثرها في الفقرة الأولى ومن ضمن المصنفات المكتوبة «برامج الحاسب».

كما تم ذكر في نص المادة 5 من نص القانون قواعد البيانات وذلك بالنص: «يعتبر أيضا مصنفات محمية الأعمال الآتية . قواعد البيانات سواء كانت مستسحجة على دعامة قسمة للاستغلال أو بواسطة آلة بأي شكل من الأشكال الأخرى والتي تنأتى أصالتها من انتقاء مواردها أو ترتيبها».

إذن لو التزمنا بالنصوص الصريحة نجد أن المشرع لم يأتي على حماية المصنفات الإلكترونية إلا ما تعلق منها ببرامج الحاسب و قواعد البيانات وما عدا ذلك فلا يوجد مصنفات رقمية أخرى مشمولة بالحماية.

ولكن يبقى هذه النظرة سطحية لأنه حسب نظري مادام أن نص المادة 4 جاء في ذكر المصنفات المحمية على سبيل المثال فحسب وذلك بالنص في آخر الفقرة « . وباقي المصنفات التي تمثلها» . وإن ما يمثل المصنفات المذكورة تلك الكتب الرقمية وكذا رسائل البريد الإلكتروني وغيرها مما لم يأتي النص صراحة على ذكرها.

ورغم أنه لا يوجد ما يمنع المشرع الجزائري من ذكر هذه المصنفات صراحة حتى يرفع اللبس، خاصة إذا بقي الأمر بتطبيق نصوص حرائية أين يجب على القاضي الجزائري أن يدقق و يتقيد في كلمات النص التي لا تقبل التفسير والاستنتاج.

وبقي شيء من التوضيح حول مسألة حماية قواعد البيانات في التشريع الجزائري . أين ذكر في النص أنها تنأتى أصالتها أي طابعها الابتكاري من

انتقاء موادها أو ترتيبها، ويعد هذا الحكم مخالفا لما جاء في قرار المحكمة العليا الأمريكية التي رأت في قرارها المذكور أعلاه أن مجرد الترتيب الأحدي للأسماء أو أرقام مشتركين هي انتيفوبات لا يتمتع بالأصالة لأنها مجرد ترتيب لحقائق بطريقة مباشرة ومنه لا تتمتع بحماية حق المؤلف.

وهذا على خلاف التوجه الأوروبي خاصة فرنسا هي حماية قواعد البيانات أيا كانت طريقة طرحها، وينصر إلى أصالتها كما ينظر إلى أصالة لأعمال المكزية الأدبية الأخرى من خلال الإثبات بشيء جديد يتميز بالطابع الشخصي للمؤلف حتى ولو تناول موضوع غير جديد.

يدن يبقى على المشرع الحراري أن يسعى في وضع تعديلات ولو تكون طميمة فيما يتعلق بالمصنعات الرقمية ويصيف إلى جدول المصنعات المحمية تلك الخدمات الإلكترونية، وكذلك، الكتب الرقمية، ولو أخذنا بالموقف الذي بمنحه الحكومة الأمريكية حول التعديلات التي يمكن أن تطرأ على الملكية المكزية، فإنها تستعمل نفسه «الورقة البيضاء»، والتي من خلالها لا يحتاج الأمر إلا لتوضيح بسيط و تعديل محدود لقانون حق المؤلف و الحقوق المجاورة وتدعيم التعيرات المعترحة حول حقوق مؤلف من خلال توصيخ مفاهيم التثبيت على الاسطوانة أو الأقراص أو أي شيء قد يظهر في شكل جديد، ولكن يتضمن موضوع التثبيت¹ كدات لتوزيع وطريقة النقل والنشر.

وهكذا لا تأخذ مفاهيم التوزيع ونشر والنقل الشكل المادي بحسب فلا بد من توضيح أن الحقوق المطلقة يمكن أن تمتع بها فيما يتعلق بالاتصال هي شكل رقمي وليس بالضرورة في شكل نسخ مادية محبوسية⁽²⁾.

(1) سيمد لعمل مثبتا حتى ولو ستمر مؤقتة هي ذاكرة لحاسب، المرتبط بالشبكة، وهذا يشمل

النقل الإلكتروني هي لشبكة مثل البريد الإلكتروني.

(2) كارلوس م كوريا، المرجع السابق، ص 161 و 162.

والحقيقة التي نحب أن نصارح أنفسنا عنها أننا لازلنا بعيدين كل البعد ليس فقط في مسألة التقيل والوعي بما يجب أن يتحلى به المستهلك الأدبي - إن صح التعبير - بل كذلك على التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا الرقمية، فأحياناً توحد حتى نصوص لا تجد لها مجال في التطبيق على أرض الواقع، فإذا اشترطنا من مستعمل لحظ على الإنترنت و الذي يشترط ألا يسمح له بالدخول إلى أي موقع يرم مصدره لأي مادة فكرية قبل أن يدفع مسبقاً المقابل المادي و يقبل باقي القيود المختلفة بخصوص استخدامه، ويمكن أن يتضمن الدفع من خلال الخصم من بطاقة الائتمان بطريقة آلية أو من حساب البنك الإلكتروني، وهي توقع أين لنا هذه التكنولوجيا والطريقة لكسب المعرفة حتى في وجود من يرغب في الدفع مسبقاً، فليس له للأسف كيفية أو طريقة الدفع هذه المتمثلة في البنك الإلكتروني أو بطاقة الائتمان. هي واقع الأمر أن المشكل الآخر الذي يضاف إلى الواقع الأخلاقي المنهزم و نقص الوعي، أنه هناك تعطيل لكشف المعارف حتى في وجود الإرادة الأخلاقية هذه التي ترغب في الحصول على المعرفة حتى بدفع المقابل لذلك

المبحث الثاني

محتوى حقوق المؤلف

من خلال هذا المبحث مسعد إلى دراسة ما يتضمنه حق المؤلف من حقوق معنوية وحقوق مادية، ولكن قبل ذلك نلقي إطلالة بسيطة على خصائص كل حق من هذه الحقوق حتى يتبين لنا طبيعته القانونية وكذا أهليته للحماية القانونية والحزائية على الخصوص.

المطلب الأول

الحق الأدبي للمؤلف

يتمثل الحق الأدبي للمؤلف في الحقوق المقصود بها حماية مصالحه الأدبية ، بحيث لا قيمة لفكرة الحق الأدبي ما لم تشمل الحماية الامتيازات التي تؤكد الاحترام لشخصية المؤلف باعتبارها تعبيراً عن حق لا يجوز التصرف فيه ولا يرد عليه التنازل⁽¹⁾ .

الفرع الأول

خصائص الحق الأدبي

تنص المادة 21 / 2 من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة : «تكون الحقوق المعنوية غير قابلة للتصرف فيها ولا للتنازل ولا يمكن التخلي عنها» . نستنتج من نص المادة وبعبارة صريحة ، أن الحق الأدبي لا يقبل التصرف فيه سواء بالبيع أو الهبة أو الرهن أو الإعارة أو الإيجار أو غير ذلك ... وهذا شيء طبيعي لأنه حق لصيق بشخص المؤلف ، و يقع باطلاً كل تصرف في هذه الحقوق.

أولاً، الحق الأدبي لا يتنازل عنه

إن الحق الأدبي يحمي شخصية المؤلف ومن ثم سمعته الأدبية، التي

(1) رضا عبد الحكيم اسماعيل، الأمر المفكري، مجلة الأمن والحياة، الإمارات، العدد 183، ديسمبر 1997، ص 34

لا تفصي بوقاته بل تظل بعد مماته ولا يوحد تعارض بين فكرة عدم قابلية الحق الادبي للتقادم وسقوط الحق المالي في الملك العام، ذلك أن سقوط الحق المالي في الملك العام لا يعني إمكانية تشويه المصنف أو تحريفه من قبل الغير أو السماح بالتعدي على نصيب بأي شكل كان، ويحق للورثة وقف التعدي⁽¹⁾.

كما نستخلص بعض الخصائص لحق المؤلف ليس بصريح النص، بل من طبيعة الحق الأدبي في حد ذاته باعتباره حق معنوي يختلف كثيراً عن الحق المالي.

ثانياً: الحق الأدبي لا يقبل الحجز عليه،

وليس الاعتمادات وداعتبر لحق الأدبي لصيق بشخص المؤلف، فالحقوق الشخصية لا يحوز الحجز عليها ولا يمكن لدائن المؤلف أن يحجز على الحق الأدبي لأنه يحوز على قيمة مالية في حد ذاتها

ثالثاً: الحق الأدبي حق دائم أبدي،

فالحق الادبي يبقى طوال حياة المؤلف ويسمر بعد موته غير مقيد بمدة معينة بخلاف الحق لمالي مقيد بمدة محددة، بمعنى آخر فالحق الأدبي حق لا يرول ولا يمضي ولا ينقضي عن شخصية واضعه ولا يدخل في الملك العام

رابعاً: الحق الأدبي لا يتغير،

لأن الحقوق المعنوية غير قابلة للتصرف فيها فهذا يعني أنها لا تحتل أي تغيير أو تعديل أو تحويل بحسب على المؤلف وورثته من بعده الدواع عنه وعدم ترك المجال للاعتداء عليه، لا بعد الرجوع إلى المؤلف.

(1) حسن البدر اوى الحقوق المالية وحقوق معنوية الملكية وممارسة الحقوق، مقال إلكتروني في الموقع: www.ambpip.org

خامساً: الحق الأدبي لصيق بشخصية المؤلف:

حتى وإن تنازل المؤلف عن الحق نالي، فبقي له الحقوق المعنوية لأنها لصيقة بشخصيته، فلا تفارقه ولا تنفصل عنه، ولولا مثل هذه المميزات لتعرضت أعمال المؤلف للاعتداء عليها، وما كور الحق الأدبي ينتقل إلى الورثة، فهذا شيء طبيعي جداً باعتدال الوارث يكمل شخصية مورثه، فيأخذ عنه جميع الحقوق والالتزامات، ولا يكتفي الوارث بهذا الأمر بل يعتبر بمثابة الحارس الطبيعي لهذه الحقوق، ومنه فالمصنف الذي بين يديه برت الترام المحافظة عليه مقبل الحق الذي تم الاستفادة منه.

ويرجع تأسيس فكرة انتقال هذا الحق إلى الورثة إلى بعض المبررات العملية، وما تستلزمه من وحب المحافظة على سمعة المؤلف بعد وفاته، والجلوبة دور النيل من شخصيته وأفكاره، فهذا من يرى في ذلك استمرار لشخصية المؤلف محمداً هي شخصية ورثته، بينما ذهب البعض لأحر إلا أن الوارث وهو يمارس هذا الحق فإنه يمارسه كما لو كان ينمذ وصية صمسية للمؤلف من خلال وكالة من نوع خاص، وفريق ثالث يرى بأن الورثة أسماء على حماية المصنف وهو الرأي الأقرب إلى فهم طسعه المسألة المطروحة (1).

الفرع الثاني

الحقوق الأدبية

وبعد أن ألقينا إطلالة سطحية على خصائص الحق الأدبي، ارتأينا أن نتوسع في الحقوق لأنها لا تستطيع أن نعطي هذه الأهمية حقها إلا بعد التطرق للأولى ولو على سبيل لإيجاز وبحاول من خلالها معرفة حق المؤلف

(1) حسن البديوي، المرحح السابق، ص 08

في تقرير مصنفه ولعل هذا الأخير هو بؤنة ممارسة جميع الحقوق الأخرى الأدبية والمالية، لأننا لا نستطيع التحدث مثلاً على المؤلف هي المحافظة على مصنفه دون أن يظهر هذا الأخير إلى الواقع، وكذلك ندرس حق الأمانة وحق السمعة وحق التدم وأخيراً حق التراجع عن النشر، وهذا ما نريد أن نوضحه بشيء من التفصيل.

أولاً، حق المؤلف في تقرير نشر مصنفه،

ويختلف الأمر بين حق النشر أثناء حياة المؤلف وحق النشر بعد مماته في الشخص الذي يملك أحد القرار ويحاول أن نحيب على ذلك في نقطتين مستقلتين.

أ - حق تقرير النشر أثناء حياة المؤلف،

إنه من حاصر حق المؤلف تحديد لحظة أو وسيلة النشر الأولى لمصنفه، فهو حق مطلق يتوقف على إرادته المحضة، وهذا من سبيل حفظ حرية المؤلف في الانتكار وما يترتب على ذلك مثل حقه في تقرير نشر مؤلفه وإذاعته على الجمهور بأية وسيلة كانت، وبعد استعمال هذا الحق بمائة إعطاء شهادة ميلاد للمصنف، فمن ذلك الوقت يحق للمصنف وتترتب عليه سائر الحقوق الأدبية والحقوق المالية، ويمكن للمؤلف تحويل حق النشر لشخص آخر يراه هو مناسباً بشرط أن يكون هذا التحول كتابياً، ويلزم المحول له بما اشترطه منه المؤلف، وتتم عملية النشر بالأثر الناتج عنه مباشرة، بمعنى إذا كان المصنف كتاباً فيتم النشر بالطبع كما يتم نشر الأغنية بالإلقاء وإسماع الأثر الموسيقي ويتم نشر المسرحية بالعرض وهكذا، فكل مصنف له طريقة نشر معينة تضبط وفقاً لطبيعته الخاصة.

كما لا يلتزم المؤلف بطريقة نشر بذاتها أو بمكان معين أو ظروف معينة، فله أن ينشره عن طريق الكتابة أو بإلقاء المحاضرات أو بالعرض في أماكن عامة أو خاصة، وعلى الرغم من سكوت النص على حرية المؤلف في

اختياره وقت وطريقة النشر التي تساعد، إلا أن هذا الأمر تحصيل حاصل، فكلما كان له حق تقرير النشر فله اختيار الوقت والطريقة التي يراها ملائمة لذلك بمعنى أنه إذا رغب في نشره في معرض يقام في وقت معين ويعرضه للبيع في هذا المعرض أو يقدمه لنيل جائزة إقليمية أو دولية معينة أو ينتظر اكتمال مجموعة معينة ليدمجها فيها، كما له طريقة النشر التي يختارها، فإذا اختار لروايته أن تمثل في مسرحية دون أن توضع في كتاب فله ذلك، أو يعيد وضعها في مصنف سينمائي (1).

ب - حق تقرير النشر بعد وفاة المؤلف،

تنص المادة 22 / 2، 3، 4 من قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة «يعود الكشف عن المصنف بعد وفاة مؤلفه إلى ورثته ما لم تكن هناك وصية خاصة».

تفصل الجهة القضائية التي يختارها المبادر بكشف المصنف في حالة وقوع نزاع بين الورثة.

يمكن للوزير المكلف بالثقافة أو من يمثله أو يطلب من الغير إخطار الجهة القضائية للفصل في مسألة الكشف عن المصنف إذا رفض الورثة الكشف عنه وكان هذا المصنف يشكل أهمية بالنسبة للمجموعة الوطنية.

ويمكن للوزير المكلف بالثقافة أو من يمثله أن يخطر الجهة القضائية المختصة للحصول على الإذن بالكشف عن المصنف إذا لم يكن للمؤلف ورثته.

إن هذا النص بطوله يلزمنا طرح عدة فرضيات للنقاش:

في حالة وفاة المؤلف قبل أن ينشر مصنفه وترك وصية إلى الغير، فالموصى له أن يلتزم بما جاء في الوصية، فإن أراد الموصي وقت نشر معين

(1) عبد الرزاق أحمد السهوري، المراجع السابق، ص 410 .

وطريقة نشر معينة وحب اتساعها، و . أوصى بعدم النشر فلا يتم النشر، ولا يجبر الموصى له على نشر المصنف بعد ذلك

وهي حالة وفاة المؤلف قبل أن ينشر مصنفه ولم يترك وصية، فالورثة ن يقرروا طريقة ووقت نشر المصنف غير أنه إذا رفض الورثة نشر المصنف فيمكن للوزير المكلف بالثقافة أو من يمثله أو بطلب من الغير إحطار الجهة القضائية للمصل في مسألة الكشف ، إذا كان هذا المصنف له أهمية للمجموعة الوطنية وذلك على شروط معينة.

- أن يعود حق تقدير أهمية نصيف للمجموعة الوطنية وكذا وجوب النشر لسلطة القاضي التقديرية.

أن يعدم الطلب لأعراض النشر إلى حلف المؤلف و يثبت رفضهم.

- أن يتأكد بأن المؤلف قبل معاته لم يترك وصية بعدم النشر

أن يدع الطالب لحلف المؤلف تعريضا عادلا في مقابل النشر (1).

كما أنه إذا احتلف الورثة في نسبة النشر ورمانه فلأحدهم وليكن المنادر بعرض الأمر على الجهة القضائية التي يختارها لتفصل في النزاع.

كما أنه إذا توفي المؤلف ولم يترك ورثة أو وصية للوزير أو من يمثله أن يحظر الجهة القضائية المختصة لحصول على الإذن بالكشف ، وهذا على خلاف التشريع المصري الذي أسند حق تقرير النشر لوزير الثقافة دون الدخول إلى القضاء بمجرد اتباع بعض لإجراءات الإدارية فقط (2).

ثانياً: حق المؤلف في نسبة المصنف إليه:

من البديهي أن ينسب إلى المؤلف ثمار جهوده وفي مقابل ذلك يتمتع

(1) حسن البيراوي، المرجع المبدق، ص 08

(2) عبد الرزاق أحمد المنهوري ، المرجع السابق ، ص 414 .

على الغير مراحمته هي ذلك، أو أن بسبب لعمل لهذا الغير دون مؤلفه الحقيقي، لأن المؤلف مرتبط بمؤلفه بربطة معنوية تسمى رابطة الأبوّة، ولا يكفي ذكر اسمه على المصنف بحسب بل حتى ذكر مؤهلاته العلمية وكل ما يرغب الناس أن يعرفوه عنه سواء بشر المصنف بنفسه أم بواسطة غيره ويتم ذلك على كل نسخة من نسخ المصنف.

ويعني حق الأبوّة كذلك عدم جور نسبة المصنف إلى غيره على نحو يحول دون اقتباس كله أو بعضه، ومن أراد الاقتباس فيجب عليه ذكر اسم المؤلف والمصنف محل الاقتباس.

ويتم وضع الاسم في الأعمال بحسب الصورة مثلاً عن طريق كتابة اسمه على اللوحة وإذا كان تمثالاً أو نحتاً فيكون عن طريق نقش اسمه على المصنف.

وبعد وضع اسم المؤلف على المصنف أمر اختياري ولا يحصره على ذلك أحد، حتى وإن كان ذكر اسمه يشجع على بيع مصنفه بكميات كبيرة، وله كذلك أن يضع اسماً مستعاراً بعض لاي مدب، كان، ولا بأس في ذلك، وله أن يكشف بعد ذلك عن اسمه متى تراءى له ذلك، ولا يسقط ذلك الحق بالتفادم.

إلا أنه يجب الإشارة أن المشرع الجزائري أعزل من بين هذه الحالات حرية المؤلف في عدم ذكر اسمه على مصنفه عندما نص في المادة 22 من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة «يتمتع المؤلف بحق الكشف عن المصنف الصادر باسمه الخاص أو تحت اسم سماع ويمكن تحويل هذا الحق إلى الغير».

إن إعفالات هذه الحالة ما يثير عدة مشاكل تسيء إلى الورثة بالخصوص، خاصة إذا علمنا أن الحق لأدبي برمته ينتقل إلى الورثة أو الموصى لهم وحدهم دون سواهم، ومن شأن ذلك إسقاط حقوقهم المادية.

كما أن للورثة بعد موت المؤلف أن يكشفوا عن شخصية المؤلف إذا أذن لهم أثناء حياته وإن لم يكن قد أذن لهم، ويجب عليهم أن يبقوا اسمه غير ظاهر، أما إذا كشف عن اسمه أثناء حياته فلهم أن يباشروا هذا الحق بعد موته بإثبات اسمه على كل نسخة من المصنف تنشر بعد موته⁽¹⁾، فحق نسبة المصنف إلى المؤلف حق أبدي لا يندثر بمرور الزمن، لأنه من الحقوق الطبيعية المتولدة عن شخصيته، فهو حق مطلق.

ثالثاً: الحق في احترام المصنف وعدم الاعتداء عليه:

تنص المادة 25 من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة «يحق للمؤلف اشتراط احترام سلامة مصنفه ولاعتراض على أي تعديل يدخل عليه أو تشويهه أو إفساده إذا كان ذلك من شأنه المساس بشخصيته كمؤلف أو بشرفه أو بمصالحة المشروعة».

فالحق في احترام المصنف هو حق دائم لا يقبل التصرف فيه، ويخول صاحبه معارضة أي تعديلات يتم إحرازها على مصنفه، وكذلك لا يجوز أحداث أي تعديلات على المصنف دون موافقة مدعيه الذي له الحق في أن يدافع عن تكامل مصنفه والحيولة دون وقوع أي تشويه أو تحريف، فمؤدى هذا الحق هو إسباغ الحماية على المصنف بالشكل الذي أحرقه فيه المؤلف⁽²⁾ وما يؤخذ منه المشرع الجرائري أنه في صدر المادة و عند اشتراطه للمؤلف الحق في احترام سلامة مصنفه، وكأن عدم اشتراط هذا الأمر، يعطي الحق للغير أن يعيث بالمصنف وبمعنى آخر حتى المؤلف لا يكون له حق دفع أي اعتداء إذا لم يشترط ذلك صراحة مسبقاً، ولهذا يرى أن وضع الشرط كان في غير محله، ويؤدي إلى نتيجة عكسية، ومن المصروض حصول الاحترام دون اشتراط ذلك، وللمؤلف حق الدفاع على مصنفه وقتما شاء، تماماً كما له حق

(1) محمود إبراهيم الوالي، المرجع السابق، ص 156 و 157.

(2) حسن البيراوي، المقال السابق، ص 09.

السكوت على الاعتداء عليه دوما الحاجة إلى ذكر ذلك، فهو حق شخصي ويجب على الناشر إذا تولى طبع المصنف أن يطبعه دون أحداث أي تغيير فيه حتى ولو اعتقد أن التغيير لمصلحة المصنف، وعليه في هذه الحالة أن يستأذن المؤلف (1).

وحق منع أي شخص من المساس بحرمة المصنف، يعطي للمؤلف بمفهوم المخالفة الحق له وحده في تعديل المصنف أو تحويله أو تغييره أو الحذف منه أو الإضافة إليه، وسواء بشر هذا العمل بنفسه أو بواسطة الغير الذي يأذن له بذلك، وسلطة تعديله لمصلحة تابعة من التطور الفكري أو الفني الذي يجعل المؤلف مطالب بأن يواكبه. فرجل القانون الذي يؤلف مثلاً كتاب في الممارعات الجملرية هو مطالب بتعديل مصنفه كلما دعت الحاجة جراء التطور الحاصل في القوانين والتميزات الاقتصادية، إلا أنه كاستثناء فالمؤلف مقيد بعناية أعمال الترجمة والاشتقاق، مثل ترجمة مؤلف من لغة إلى لغة، أو الاشتقاق من عمل ذو طبيعة معينة إلى عمل من طبيعة أخرى، كأن يحول من قصة إلى مسرحية، ولأن هاتين العمليتين تقتضيان شيئاً من التعديل والتغيير والتحويل، يجب أن يسمح بهما لمن يقوم بالترجمة والاشتقاق في حدود ما تستوجبه أصول اللغة المترجم إليها، وألا يمس ذلك سمعة المؤلف أو بشرته أو بمصالحه المشروعة - على لسان المادة - .

وإذا مات المؤلف، انتقل حق احترام مؤلفه ودفع الاعتداء إلى ورثته من بعده، وذلك إذا أحدث أحد تغييراً أو حذفاً أو إضافة في المصنف، وهذا دون مقتضيات الضرورة من الترجمة والاشتقاق، وهذا ينص المادة 26 من قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهذا في حالة عدم وجود وصية معينة تسند فكرة العممية إلى شخص آخر طبيعي كان أو معنوي.

(1) نقلاً عن عبد الرزاق أحمد السهري DEBOIS in Encyclopedie Dalloz . Mots prop lit. et. art Aléma 356 _ 357 لمراجع السابق، ص 417 .

وإذا لم يترك المؤلف ورثة تولى سديوان لوطني لحقوق المؤلف و الحقوق
للمحاورة ممارسة حق احترام المصنف ودفع أي اعتداء يقع عليه.

رابعاً: حق المؤلف في سحب مصنعه من التداول؛

إنه وكما هو مقرر لقانون حق المؤلف هي نشر مصنعه، فمن حقه كذلك
أن يسحب مصنعه من التداول طالما كنت عملية السحب أو التراجع ضرورية
للمحافظة على شخصيته وسمعته لأنه قد تتغير معتقداته كما قد يظهر له بعد
البحث والتقصي والاطلاع أنه قد حاب الصواب، فهي مثل هذه الحالة تنقطع
الصلة بين المصنف بوضعه. ولم يعد معبراً عن حقيقة آراءه، بل لعل وجود
المصنف على هذه الصورة ينقص من شخصيته ويسبب، إلى سمعته⁽¹⁾ فالمؤلف
أعلم الناس بمصنعه الذي يعبر فيه عن توجهه المكري وأحاسيسه، والمشرع
الجزائري حاول أن يفرق بين حالة أن يسحب المؤلف مصنعه من التداول قبل
نشره لأول مرة وسماء الحق هي السوية وبين أن يسحب مصنعه من التداول
بعدما يكون قد سبق نشره من قبل وسماء الحق هي السحب، ولا بدري على أي
أساس أو أي معيار اعتمده لوضع التفرقة بين المصطلحين، على الرغم أننا لم
نجد لهذا التقسيم أثراً في السريعة المصري أو المرسى وحتى في تشريعات
كثير من الدول العربية التي أمكننا الاطلاع على تشريعاتها، والمشرع الفرنسي لم
يقم بهذه التفرقة وحدد حالة واحدة للمعجب سميت بالحق في الندم «Droit de
Repentir» وقصد بها أنه من حق المؤلف أن يسحب مصنعه من التداول بعد أن
قرر نشره وسواء سحب مصنعه من التداول الذي كان سيصدر لأول مرة أو سبق
نشره من قبل ومنع تداوله مرة أخرى.

وتقوم فكرة حق المؤلف في سحب مصنعه من التداول على أساس أن
الحق الأدبي يسمو على الحق المالي، إلا أنه تجدر الإشارة أنه ليست كل
المصنعات الأدبية والصية تقبل السحب من التداول هي هرساء، فمثلاً في
بعض المصنعات الفنية كالتماثيل أو صورة فنية لا يمكن للمؤلف أن يستعيدها

(1) عبد الرزاق أحمد السهوري، المرجع السابق، ص 419

ما دام قد سلمها للمشتري باعتبار أن حق الملكية هنا كان أسبق، وكذلك الأمر بالنسبة لمصنفات برنامج الحاسب.

ويقابل حق التراجع في جهة الأخرى حق الناشر الذي تعاقد معه في تعويض عادل ببصها المادة هي مادة 24 / 2 من قانون 17/03 «غير أنه لا يمكن للمؤلف مدرسة هذا الحق إلا بعد دفع تعويض عادل عن الأضرار التي يلحقها عمله هذا لمستفيدي الحقوق المتداول عنها».

وما يلاحظ على المشرع الجزائري أنه أهمل ما لم يهمله التشريع المصري، وهو آلية تفعيل طريقة التعويض فقد أوكل التشريع المصري هذا الأمر إلى الجهة القضائية المختصة التي يرفع أمامها المؤلف الأمر بسحب المصنف من التداول، وهي من تقرر هل الأسباب جدية حول فكرة السحب من عدمها، ثم تقرر التعويض لذي ثمة عادلا بعد استشارة خبير مؤهل، ثم تعطى للمؤلف لمهلة اللازمة لتقديم التعويض للناشر قبل إقرار السحب من التداول، فإن تمكن من توفير مبلغ اللازم في الوقت المحدد تم سحب المؤلف من التداول وإن لم يتمكن من ذلك زال أثر الحكم القاضي بالسحب، ويعود المصنف مرة أخرى إلى التداول، كما يمكن للمؤلف أن يقدم كفيلاً يضمنه.

وهيما يتعلق بتقدير مبلغ التعويض حري القضاء المرئسي إلى اعتماد قاعدة ما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة، بمعنى أن يراعي عند تحديده الأرباح التي كان سيحققها الناشر عند البيع وما لحقه من خسارة تتمثل مثلا في مصاريف طبع الكتب وكذا أجرة العمال وغيرها... ولكن دون أي غبن على المؤلف.

كما يشترط كذلك في فرنسا أنه و بعد التراجع، إذا رغب المؤلف في نشر مؤلفه فالأولية تكون للناشر الذي سحبت عنه أولا، وذلك للحد من إساءة استعمال المؤلف لحقوقه المعنوية ونلاحظ عدم وجود هذا الشرط اللاحق في التشريع الجزائري⁽¹⁾، ولا ينتقل الحق في السحب من التداول إلى الورثة إلا إذا أعلن المؤلف قبل موته عن رغبته في ذلك.

(1) نعيم مغبغب، المرجع السابق، ص 195.

خامساً، حق المؤلف في الامتناع عن تسليم مصنفه لمن تعاقد معه،

وتختلف هذه الحالة عن الحالة التي تسبقها، والفرق واضح هي أن الحق في السحب من التداول يكون لمن كان قد تعاقد مع الناشر، وشرع هذا الأخير في طبع عدد النسخ المتفق عليه وبعد أن أصبح جاهزاً للتداول يأتي المؤلف ويصحبه، هي حين أن الحالة ثانية أن المؤلف بعد أن تعاقد مع الناشر واتفقا على كل شيء بما فيها تسليم المصنف للطبع، عاد ونكل عن التزامه هي تسليم المصنف، وإن كان المشرع لم يصر صراحة على هذه الحالة إلا أنها قابلة للتطبيق، فإن رخص المشرع للمؤلف حق السحب فمن باب أولى يكون له حق الامتناع عن التسليم كلما تراءى له أنه لم يعد يتناسب مع سمعته وشهرته، أو أنه لم يعد يفسر توجهاته الحقيقية إلا أنه يجب على المؤلف ألا يتخذ من هذا الحق وسيلة من وسائل التلاعب أو المضاربة أو إيقاع الأضرار بالغير، فيوجب التعويض طالما كان هناك تسليم للثمن أو أضرار أخرى و أمر ذلك متروك للسلطة التقديرية للقاضي ويدرس كل حالة على حدة (1).

المطلب الثاني

الحق المادي

وهو الجانب الآخر من حقوق المؤلف على مصنفه، ولكنه مغاير له على الإطلاق في الطبيعة والموضوع على لرغم من تلازمهما، فالحق المادي منقول معنوي من حقوق النعمة المالية، وبمسند الحق المالي للمؤلف يعني إعطائه الحق في الاستفادة مادياً من مصنفه، وذلك بنشره بأية وسيلة من وسائل

(1) أبو اليزيد على المنيت، الحقوق على «مصنفات الأدبية والفنية والمطوية» دار منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ط1، سنة 1967، ص 73 و 74.

النشر المسموعة أو المرئية والمكتوبة وغير المكتوبة، ويتقاضى مقابل مالياً عن ذلك.

كما يجوز للمؤلف أن يتصرف في هذا الحق بالبيع أو الهبة أو الإيجار، ولكن يشترط في ذلك الرسمية وإلا وقع التصرف باطلاً، وفي المقابل على المؤلف أن يضمن عدم عرقلة لانتفاع بالمصنف على الكيفية والطريقة المتفق عليها.

الفرع الأول

خصائص الحق المالي

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها الحق المالي تختلف في كثير من الأحيان عن خصائص الحق (رئيسي، وذلك) لاختلاف طبيعة كل حق، ومنه لا يحوز الحجر على حق المؤلف، كحق منفصل عن الموضوع ولكن يمكن الحجر على الاستغلال المالي للمصنف وكذلك فالية الحق المالي للتصرف فيه وكذا انتقاله إلى الخلف وطابعه المؤقت مقاربة مع لحق الأدبي الذي له طابع التأييد.

أولاً، عدم جواز الحجز على الحق المالي،

مبدئياً يجب التدقيق في المصطلح المستعمل، فنقول أنه لا يمكن الحجر على حق المؤلف كحق منفصل عن الموضوع الذي يحمله، بل يحوز الحجز على نسخ المصنف الذي تم نشره ومنه لا يحوز الحجز على المصنفات التي يموت عنها صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته، بمعنى أوضح إن المؤلف وحده من يملك تقرير النشر وإعادة النشر ولا يمكن للدائنين الحجز على حق الاستغلال المالي، وإنما على نسخ المصنف

الموجودة بعد تصريح النشر، حيث يقع الحجز بعد ذلك على أشياء ذات قيمة مالية (1).

ثانياً: قابلية الحق المالي للتصرف:

من خالص حق المؤلف على مصفحه أن يتصرف فيه بكل أنواع التصرف القانونية ويتقاضي مقابل ذلك تعويضاً مادياً، بل إن هذا الحق بالذات هو جوهر الحق المادي، ولا يشترط أن يتم المؤلف عمله حتى يتصرف فيه، وله كذلك أن يتصرف في حظه منه فقط أو كله، وبصح أن يكون لمدة مؤقتة وبمكان معين، ويكون التصرف إما بالبيع أو هبة أو الإيجار وكل صيغة تصرف يتفق عليها الطرفان.

إلا أنه حفظاً لحقوق كل من المؤلف والشخص المتنازل له، وكشرط لتمام انعقاد هذا التصرف فلا بد من يتم كتابة، والكتابة ركن في الانعقاد وليست وسيلة إثبات فحسب، ويتم الانعقاد على كل شيء في العقد بحيث تحدد صراحة حدود التصرف ونوعه ومدة والعرض منه ومدة الاستعمال ومكانه، كما عليه أن يمتنع عن التصرف في حق المتصرف (إليه بأعمال من شأنها تعطيل استعمال المصنف).

ثالثاً: انتقال الحق المالي إلى خلف المؤلف:

إنه من خصائص الحق المالي بمؤلف أنه ينتقل إلى الورثة وإلى الغير الذين تمت الوصية لصالحهم في الاستمادة مادياً من حق المؤلف المالي.

رابعاً: الحق المالي حق مؤقت:

وتلك كذلك خاصية مهمة ومتميزة هي الحق المالي للمؤلف على خلاف الحق الأدبي الذي يتميز بالتأبيد ومنه فحق المؤلف المالي حق مؤقت بطبيعته ويكون لمدة حياة المؤلف و50 سنة بعد وفاته، هذا كأصل عام وهي مدة متفق

(1) رضا متولي وهديس، المرجع السابق، ص 35.

عليها تقريباً في تشريعات معظم الدول، وذلك لئلا يما تعاهدت عليه هي الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذا الأمر مثل اتفاقية «برن» المنظمة للملكية الأدبية والفنية، وتجدر الإشارة أن مدة فدية استعمال المصنف مادياً تختلف من مصنف إلى آخر حسب نوعه والطريقة التي تم نشره بها.

يرى الكثير من المختصين أن هذه المدة تكاد تكون كافية لتأمين وريثة المؤلف بما يستغله المصنف من ثمار اقتصادية، وبانتهائها ينتهي حق احتكار الوريثة في الاستغلال، وفي المقابل حرصاً على الصالح العام الذي يقتضي العمل على نشر ما ينتجه العقل الإنساني دون قيود مالية ممن أراد استعمال المصنف.

وإذا كان المصنف من إنتاج عدة أحرار التي تنشر في أوقات متتالية، اعتبر كل جزء مصنفًا قائمًا بذاته وتحصّل له مدة حماية مستقلة عن غيره من الأجزاء التي تكون قد سبقته (١).

الفرع الثاني

الحقوق المالية للمؤلف

تنص المادة 27 من قانون حماية حقوق مؤلف والحقوق المجاورة في الفصل الثاني من الباب الثاني على مظهر ممارسة حق المؤلف في استعمال مصنفه مادياً و طبقاً لنص المادة فهي كما يلي:

- استتصاح المصنف بأي وسيلة كانت،

(1) رصاً متولي وهد ن، المرجع السابق، ص 38 و 40.

- وضع أصل المصنف السمعي البصري أو نسخ منه رهن التداول بين الجمهور بواسطة التأخير أو التأخير التجاري لبرامج الحاسب.

- إبلاغ المصنف إلى الجمهور عن طريق التمثيل أو الأداء العلنيين

- إبلاغ المصنف إلى الجمهور عن طريق البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري.

- إبلاغ المصنف المذاع إلى الجمهور بالوسائل السلوكية أو الألياف البصرية أو التوزيع السلوكي أو أية وسيلة أخرى لنقل الإشارات الحاملة للأصوات أو للصور أو الأحداث معاً.

- إبلاغ المصنف المذاع بواسطة بث اللاسلكي من قبل هيئة أخرى غير هيئة البث الأصلية.

- إبلاغ المصنف المذاع إلى الجمهور بواسطة مكبر الصوت أو مذياع أو تلفاز أو تلفاز موضوع في مكاناً مغروح.

- إبلاغ المصنف إلى الجمهور بأية منظومة معالجة معلوماتية

- الترجمة والاقتباس والتوزيع وغير ذلك من التحويلات المدخلة على مصنف المؤلف التي تتولد عنها مصنفات مشتقة.

يتبين مما سبق ذكره في نص المادة، أن للمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه بشتى أنواع التصرف لكي يستفيد منه مالياً، فلا تفرض عليه طريقة معينة، كما لا يمكن للغير أن يستعمل هذا الحق إلا بعد إذن كتابي منه أو من خلفه.

إن طرق الاستغلال التي رخص بها للمؤلف على ذكر نص المادة 27 جاءت على سبيل المثال وليست على سبيل الحصر، كما يمكن أن يكون بطريقة مباشرة مثل نسخ صور ونشرها للتداول، وإما بطريقة غير مباشرة مثل الأداء العلني، ويكون شرح ذلك وفقاً لهذا الترتيب.

أولاً: حق النشر (الاستغلال غير المباشر)؛

قبل المضي في تحديد مفهوم حق النشر يجب التنبه أن هذا المصطلح قد يختلف عند ذكر مصطلح حق تقرير النشر أو عقد النشر أو تصرف المؤلف في الحق المالي.

فحق تقرير النشر هو حق أدبي لصيق بشخصية المؤلف، فهو الوحيد الذي يقرر متى وكيف يتم النشر ومدة لاستفادة.

أما عقد النشر فهو اتفاق بين المؤلف والنشر وبموحبه لا ينتقل الحق المالي للناسر إنما ينتقل إليه الحق في استعمال المصنف، وذلك إما بالطلع أو النقل إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة.

وأما مصطلح تصرف المؤلف في حقه المالي، فهذا العمل يتم بموحبه نقل الحق المالي من المؤلف إلى المتصرف إليه، بحيث يحل محل المؤلف في جميع حقوقه المالية محل التصرف.

أما مصطلح حق النشر والذي يعني، هو ذلك الحق الذي يقوم به المؤلف أو ورثته في استعمال المصنف، إلا أنه يمكن التنازل عنه للغير ليضم بهذا الاستغلال عن طريق الوسائل المينة في القانون أو وسائل أخرى لارالت غير معرفة في القانون (1).

كما أن حق النشر إذا قام به مؤلف في حد ذاته كان عمله هذا مدينياً (2)، ويلتزم هو أو الغير بقواعد إثبات في القانون المدني، بينما إذا قام به الناشر، فعمله يكون تجارياً لا يلتزم بموجبه بقواعد إثبات محددة، وإذا عهد المؤلف بنشر مصنفه إلى دار من دور النشر فمعنى ذلك أنه يتعاقد

(1) رضا متولي وهذان، المراجع السابق، ص 46.

(2) نوري محمد حاطر، تقييد حرية التعاقد في نطاق لتصرهات الواردة على حقوق المؤلف المالية (دراسة مقارنة) مجلة دراسات تصدر عن جامعة الأردنية، المجلد 26، لعدد 2، نوفمبر 1999، ص 317.

معها على قيامها بنشر مصنفه، وهذا الذي يسمى عقد النشر، فالمؤلف يقدم فكره وعلمه في الشكل الذي يرضيه، و الناشر يعمل على وصول هذا الفكر إلى علم الجمهور بإحدى وسائل النشر⁽¹⁾.

والنشر بهذه البساطة عبارة من نسخ نماذج أو صور للمصنف تكون في متناول الناس فيكون من حق أي أحد أن يحصل على نسخة في مقابل تقديم بعض المال أو يتم ذلك دون مقابل إذا شاءت رغبة المؤلف ذلك، إلا أنه لا يجوز للغير نشر المصنف بهذه الكيفية إلا بعد إذن كتابي.

وتتم عملية النشر عن طريق نسخ صور منه تكون في متناول الجمهور، مثل الطباعة أو الرسم، الحفر، التصوير، وطرق أخرى قد يبتكرها العلم حتى ولو لم تذكرها المادة فهي تحت طائلة الحظر إذا تمت دون إذن، وكذلك من وسائل النسخ المعروفة والتقليدية، النسخ باليد والنسخ بالآلة الكاتبة والنسخ بالتصوير الفوتوغرافي وغيرهما، أو وسائل النشر السيمائي والنشر الفوتوغرافي مثل نشر المسرحيات والروايات والقصص.

وإن كل من تحصل على نسخة من مصنف عن طريق الشراء أو الترع وسواء حصل عليها من المؤلف نفسه أو الناشر يحوز له أن يستفيع بها شخصيا كما له أن يعير الكتاب أو الأسطوانة أو الفيلم لمن شاء أو أن يبيعها ولكن دون أن يباشر على النسخة حقوق المؤلف والناشر لأنها لم تنقل إليه بعد.

- حالات من النشر لم يشملها المنع -

هناك مجموعة من الحالات ذكرها المشرع تحت اسم الاستثناءات والحدود في الفصل الثالث من قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تضمنت مواد ما يعد من قبيل الرخص والإباحات التي منحت للأفراد، ويعتبر في المقابل قيوداً على ما يسمى بالحقوق الاستثنائية للمؤلفين تحقيقاً لمعايات وحماية لمصلحة جديرة بالرعاية ألا وهي مصلحة المجتمع الذي من حقه أن

(1) أبو البريد، علي التيت، المرجع السابق، ص 82.

تيسر له سبل الثقافة والتعلم. لأن ما أنتجه المؤلف مهما بلغ من مستوى الخلق والإبداع، إلا وله منطلق أو منبع يستقي منه وهو ثمرة الجهد الفكري البشري إلى الحد الذي أطلق منه المؤلف، فمن حق المجموعة البشرية إذن الاستفادة مما أنتجه هذا المؤلف وهو في ذلك لا يقوم إلا بسداد دين الأجيال المتعاقبة عما ساهمت به مما حلمته من آثار في تكوين المؤلفات⁽¹⁾.

إلا أنه قبل الخوض في هذه الاستثناءات وجب التفرقة بين مصطلحي الإباحة والرحصة حتى لا نقع أمام خلط في المصطلحات.

فالإباحة مصدرها القانون، مستمدة منه مباشرة وبمنص صريح ودون الحاجة إنشاء الاستعمال للمصنف من ترخيص من المؤلف أو، لهيئة المكلفة بحماية حقوق المؤلف وكذلك دون دفع مقابل مالي.

بينما **الترخصة** مصدرها المؤلف في حد ذاته أو الجهة الإدارية المكلفة بمنح الرخص لعرض الاستعمال أو الترحمه، وتحتاج إلى طلب الإذن من المؤلف وبعد مدة معينة واحترام إجراءات محددة قانوناً.

كما أن الإباحة غير **الاستباحة**، فالأولي مشروعة والثانية غير مشروعة بحسب يعمد بعض الأفراد إلى استباحة الحق الفكري على ظن منه أنه يسمى لتيسير العلم والمعرفة وحارح الحالات المحددة في القانون⁽²⁾.

1 - الإباحات:

توجد مجموعة من الحالات يجعل المشرع فيها استعمال المصنف مباحاً بوردها كما يلي:

أ - نقل المصنف للاستعمال الشخصي:

يعد عملاً مشروعاً طبقاً لنص المادة 41 من قانون 17/03 عمل نسخة واحدة من مصنف للاستعمال الشخصي، ولا يمكن للمؤلف أن يمنع الغير من

(1) حسن البدرأوي، المرجع السابق، ص 02.

(2) محمد عندي، المرجع السابق.

الاستفادة من مصنفه إذا تمت في هذا الإطار ولكن يشترط أن يتم ذلك بعد عملية النشر.

وإذا كانت عبارة «الاستعمال الشخصي» تبدو بسيطة لأول وهلة، إلا أن تحديد مضمونها أمر بالغ الأهمية و يطرح عدة إشكاليات، إذ أن هذا التحديد يمثل الفارق بين انتهاك حق المؤلف وبين العمل في إطاره⁽¹⁾، ولهذا إذا كان المصنف موسيقياً لا يمكن للمؤلف أن يبيع إيقاعه وإذا كان مسرحياً لا يمكنه بيع تمثيله، وإذا كان أدبياً سواء كان شعراً أو نثراً لا يمكنه منع إلقاءه.

كما يمكن استنساخ أو ترجمة أو اقتباس أو تحويل نسخة واحدة بهدف الاستعمال الشخصي أو العائلي، ما عدا ما تعلق منها بمصنفات معمارية أو الفنون بالاستنساخ الخطي لكتاب أو مصنف موسيقي في شكل خطي، أو استنساخ البيانات في شكل رقمي واستنساخ برامج الحاسب، ولكل من هذه الحالات مبرراتها.

وتدخل كذلك في مضمون الاستعمال لشخصي (طبقاً لنص المادة 45 من قانون 17/03) أن تقوم مكتبة أو مركز لحفظ الوثائق باستنساخ مصنف في شكل مقالة أو مصنف آخر مختصر أو مقتطف قصير من أثر مكتوب مصحوباً بترخيص أو دونها وبمستلزم برامج الحاسب إذا كانت بناءً على طلب شخص طبيعي بشرط استعمالها في الدرس أو البحث الجامعي أو البحث الخاص، وأن تتم العملية بصفة معرولة ودون تكرار إلا في مناسبة مشابهة وكذلك دون أن يكون الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة قد منح ترخيصاً جماعياً يسمح بإنجاز مثل تلك النسخ مسبقاً.

ومثلما هو مسموح للمكتبات ومركز حفظ الوثائق وضع نسخة خاصة لشخص طبيعي ودون مقابل ولا إذن المؤلف، كذلك يمكنها أن تعمل نسخة

(1) حسن البيراوي، المرجع السابق، ص 02.

واحدة لمكتبة أخرى أو مركز لحفظ الوثائق آخر، أو حتى للمكتبة ذاتها أو مركز حفظ الوثائق ذاته، وذلك في حالة التلف أو الضياع أو عدم الصلاحية للاستعمال، بشرط تعذر الحصول على نسخة جديدة منه بشروط مقبولة - ويبقى هذا المصطلح الأخير مبهم وغير واضح ويخضع في جميع الأحوال لتقدير القاضي - وكذلك بشرط أن يكون عمليه الاستساح عملاً معزولاً لا يتكرر حصوله إلا في مناسبات معيرة ولا علاقة لها قيمتها.

ويعتبر كذلك من قبيل الاستعمال الشخصي، مع شيء من التوسع في مفهوم هذا الاستعمال، ودون إذن من المؤلف أو دفع مقابل مالي وطبقاً لنص (المادة 44 قانون 17/03) النشر أو العرض للمحاني لمصنف في دائرة عائلية أو هي مؤسسات التعليم والتكوين لتلبية احتياجاتها البيداغوجية المختصة⁽¹⁾ ويشترط في هذه الحالة حتى تكون مشروعة ألا يستفيد مستعملوها من دخل مالي، فعلى من أقام عرضاً لمصرية هي دائرة عائلية ألا يطلب مقابل مالي من كل شخص جاء للمرجة، وكذلك بالنسبة لمؤسسات التعليم والتكوين، ويدخل في مفهوم مؤسسات التعليم جميع المؤسسات على مختلف أطوارها من الابتدائي إلى الأساسي إلى الثانوي والجامعي وكذلك جميع مؤسسات التكوين العلمي والمهني التابعة لتخوادم أو التابعة للدولة.

ويعود تبرير الاستعمال الشخصي، أنه في حال حصوله لن يشكل خسارة كبيرة للمؤلف بشرط الاكتفاء بعدد ضئيل من النسخات.

حدود الاستعمال الشخصي:

ونقصد من ذلك حدود لا يجوز تجاوزها في أخذ هذه المعلومات تحججاً بالاستعمال الشخصي وهي كما يلي:

- (1) وهذا بخلاف المشرع المصري الذي يرى أنه عملاً مشروعاً ويدخل ضمن الاستعمال الشخصي، القيلم كذلك بشرط مصنف أو إيقاعه أو تعثله في اجتماع عائلي أو في جمعية أو في منتدى خاص أو مدونة ولموسيقى لقوات العسكرية وغيرها من المرق التابعة للدولة أو الأشخاص العامة الأخرى مادام لا يحصل على مال مقابل ذلك.

- لا يدخل في الاستعمال الشعبي تصوير كتاب بكامله.

- لا يجوز تنفيذ العمل الهندسي بشكل بناء كامل أو جزئي.

- لا يجوز تسجيل أو نسخ برنامج الحاسب الآلي إلا إذا قام بذلك الشخص الذي أجاز له صاحب المؤلف استعمال البرنامج ويكون لغرض صنع نسخة واحدة.

ب - نشر المصنف على سبيل الإخبار:

أجاز المشرع الحزائري ودور الرجوع للمؤلف بالإذن ولا دفع مكافأة مالية القيام بنشر مصنف على سبيل الإخبار هي أي وسيلة من وسائل الإعلام، ونصت المادة (47 من قانون 17/03) على ذلك صراحة بقولها «بعد عملاً مشروعاً ... قيام أي جهر إعلامي باستنساخ مقالات تخص أحداثاً يومية نشرتها الصحافة المكتوبة أو المسموعة أو المرئية أو ثليفتها للجمهور ...» ولكن يشترط كي يكون النشر على سبيل الإخبار مشروعاً ما يلي

- لابد من وقوع نشر سابق من أية وسيلة إعلامية كالصحافة المكتوبة أو المسموعة أو المرئية.

- أن يتم على أساس اختياري بحث وليس على أساس تحقيق هدف تجاري.

لا بد أن يكون القائم بالنشر المسموح به إحدى وسائل الإعلام كالصحافة أو الإذاعة أو التلمزيون دون سواها وذلك بما تضطلع به هذه الأخيرة من مهمات أساسية تخص بث الوعي في نفوس المواطنين

- ألا تشترط وسيلة الإعلام لقائمة بالنشر الأول حظر النشر لهذا المقال بالذات ويفهم من ذلك أن الأصل هو الإباحة في نشر أي مقال يخص أحداثاً يومية إلا إذا ورد الحظر صراحة حين ذلك لا بد من الحصول على إذن المؤلف.

بالنسبة للأخبار اليومية:

أما الأخبار اليومية والتي لها صبغة إعلامية محضة، فإنها تفقد أهميتها بمجرد نشرها في أول صحيفة، فإذا نقلتها صحيفة أخرى وذكرت المصدر الذي نقلت عنه لم يكن هناك ضرر يصيب الصحيفة الأولى، بل على العكس من ذلك ففيه تنويه بشأنها⁽¹⁾ لأن الخبر اليومي أو المعلومة العادية لا تدخل في عداد المؤلفات التي يحميها القانون، وأصلاً لا يوجد فيها خلق أو ابتكار، ولذلك تستطيع كما ذكرنا أي وسيلة إعلامية نقل هذه الأخبار دون أدنى حرج.

بالنسبة للخطب والمحاضرات:

ذكرت (المادة 48 قانون 17/03) التي تجعل من استتساح أو إبلاغ المحاضرات أو الخطب أمراً مشروعاً شريطة أن يتم ذكر اسم المؤلف ومصدره، كما يشترط أن يتم إلقاء هذه الأخيرة بمناسبة مظاهر عامة لأغراض علمية بل ويشترط كذلك في النفاذ أو المبلغ أن يكون جهازاً إعلامياً فقط.

ولم يحدد المشرع شكل أو طبيعة أو نوع المحاضرات محل الترخيص، مما يسهل الأمر ويجعلها تنطبق على جميع المحاضرات سواء كانت ذات الطابع العلمي أو اجتماعي أو أخلاقي أو ديني وغيرها، أما الخطب فقد تكون سياسية أو دينية أو أي شكل آخر شريطة أن يتم إلقائها هي الأخرى بمناسبة تظاهرة عمومية ولأغراض علمية.

ويجب الإشارة هنا إلى أن إعادة جمع هذه المحاضرات أو الخطب هي مصنف، يعتبر عملاً فيه اعتداء على حق المؤلف، إلا إذا وافق على ذلك

(1) عبد الحميد المنشاوي المرجع السابق، ص 52.

صراحة بشكل كتابي وبعد الاتفاق على المقابل المالي أو دون مقابل إذا سمح المؤلف بذلك.

وما يؤاخذ عليه المشرع الحرثي أنه أهمل ما تعلق بالاحتماءات واللقاءات العلمية والدينية والأدبية والفنية ولسياسية والاجتماعية وغيرها، وكذلك أهمل موضوع المرافعات القصائية وحسات المناقشة العلمية لأعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والمجالس الشعبية والولائية، كل هذه الأعمال وأعمال أخرى تطرقت إليها تشريعات أخرى، ونراها مهمة فلم تشملها نصوص قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة؟ ولا بدري هل يطبق عليها النصوص السابقة لاشتراكها في صفة العلنية ثم العلمية؟ أم لا بد أن تكون لها نصوص خاصة تحكمها؟ بالخصوص إذا تعلق الأمر باستثناء لا يقبل القياس عليه؟ فعلى المشرع توضيح ذلك.

كما يعد عملاً مشروعاً وفقاً لنص (المادة 49 من قانون 17/03) استساح أو إبلاغ أو استعمال مصنف ضروري لطرق الإثبات هي إطار إجراء قضائي أو إداري

كما أنه يسمح باستساح أو إبلاغ للجمهور مصنف من الهندسة المعمارية والنصون الجميلة أو من الصور التطبيقية أو المصنف التصويري بشرط أن يوجد هذا المصنف وعلى أسوام في مكان عمومي، ما عدا ما كان منها برواق من أروقة المن والمتاحف و مواقع الثقافية والطبيعية المصنف أين يحظر التصوير والنقل للجمهور دون مقابل ولا إذن المؤلف.

ج - النشر على سبيل المناقشة والنقد،

وتختلف هذه الحالة عن الحاليتين السابقتين، فهي أن الناشر يكون عرضه مجرد التقييم فحسب، فإذا كان مقراً بقيمته أحتج به لتأييده، وإذا كان لا يقره قام بنقده لإظهار عيوبه ومراياه وهذا الأخير لا يحتاج به الناقل إلى إذن أو دفع مقابل مالي، ولكن لا بد من رعاية حق المؤلف الأدبي بحيث

يراعى ذكر المصدر واسم المؤلف، ويحد تأييدا لهذا المكرة بنص المادة 42 قانون 17/03 التي تحيز صراحة نقد مصنف أصلي أو معارضته⁽¹⁾.

وكذلك يسمح بالاستشهاد بمصنف أو الاستعارة منه، شريطة أن يكون ذلك مطابقا للاستعمال الأمين للإبلاغ المطلوب، وعادة و هذا هو الأصل - أنه يتم استعمال النقد أو الاقتباس لاستعارة لغرض علمي يحد من طرف باحث أو ناقد للإثراء العلمي فحسب لأنه لا يستطيع الناقد أن يشرح وجهة نظره و طريقة نقده دون أن يقتبس الشيء المراد تشريحه وهذا الأمر لا يحتاج إلى استئذان

ولقد أضاف المشرع الجزائري طريقة نقد أو معارضة تتم في إطار هزلي عن طريق رسم كاريكاتوري شرط لا يميز للمؤلف أو يحط من قيمته، لأن من شأن القيام بهذا العمل أن يعطي الحق للمؤلف الدفاع عن سمعته، وهذا من صميم حقه الأدبي ومنه طلب التعويض اللارم عن التعدي.

2 - الرخص الإدارية:

والى جانب الإباحات المحددة ههنا، إلى الأفراد مباشرة أو إلى وسائل الإعلام توجد رخص قانونية يمنحها الديوان الوطني لحقوق المؤلف⁽²⁾ لكل طالب رخصة غير استثنائية، سواء كان شخصا طبيعياً أو شخصاً معنوياً، وتمنح الرخصة في إطار الترخية أو نشر، دخل التراب الوطني أو للجالية الجزائرية خارج الوطن، وهذا مع مراعاة الالتزامات الدولية للجزائر في

(1) لاحظ وجود خطأ مادي في الحريدة الرسمية في النص العربي، فبدلاً من ذكر كلمة «نقد» وجد مكانها كلمة «تقليد».

(2) أنشئ الديوان الوطني لحقوق المؤلف بموجب الأمر 46/73 الصادر بتاريخ 25 جويلية 1973 الذي حدد طائفة انصاعى ولتجاري، بحيث له شخصية معنوية، كما له الحق في الحصول على الهبات والتوصايا وتحصيل التفرامات والتعويضات لمدينة، ويعمل تحت وصاية وزارة الثقافة والاتصال، مقره ببنجرثر لعاصمة، ولها وكالات موجودة على مستوى مناطق عديدة من الوطن.

هذا المجال، وعليه بإمكان الديوان الوطني لحقوق المؤلف إعطاء رخصة بالترجمة على شكل نشر حطي أو بواسطة بيت الإداعي السمعي أو السمعي البصري، بشرط أن لم يسبق ترجمته إلى اللغة الوطنية أو وضعه موضع التداول أو إبلاغه إلى الجمهور ، وهذا بعد سنة كاملة من نشره للمرة الأولى، كما يستطيع كذلك الديوان الوطني لحقوق المؤلف إعطاء رخصة باستنساخ مصنف لعرض النشر داخل التراب الوطني، فإذا كان مصنف علمي فتعطى الرخصة بعد 03 سنوات من أول نشره، وإذا تعلق الأمر بمصنف خيالي فتعطى الرخصة بعد 07 سنوات من نشره لأول مرة، و 05 سنوات إذا تعلق الأمر بأي مصنف آخر.

[لا أنه على الديوان الوطني لحقوق المؤلف، وطبقاً لنص (المادة 34 من قانون 17/03) إخطار مالك الحقوق أو ممثله القانوني بذلك وإعلام كل مركز دولي أو إقليمي معني ويودع ذلك الإخطار لدى المؤسسات الدولية التي تدير الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف والتي تكون الحرائر حصوا فيها.

ولم يشترط المشرع على طائب الرخصة أنه يثبت انصالة بالمؤلف لمطلب الرخصة وأنه لم يتوص إليه، ولم يشترط كذلك الحصول على إذنه، وإنما وجه المشرع لمطالب مباشرة إلى الديوان الوطني لحقوق المؤلف، مما يجعل المشرع قد استغنى عن هذا الإجراء و أوكله إلى الديوان الوطني لحقوق المؤلف بنفسه، كما لم يشترط من طالب الترخيص أن يكون جزائري الجنسية، بل اشترط أن تتم الترجمة و نشر داخل التراب الوطني، أو للجالية الجزائرية بالخارج، ومنه فحتى الأجبي من الجزائر إذا أراد الترجمة أو النشر في الجزائر فيمكن أن يستفيد من هذه الرخصة.

بعض الأعمال الإدارية والفنية لم يرد ذكرها:

على الرغم من محاولة المشرع الجزائري الإحاطة بجميع الأعمال الأدبية والفنية، إلا أنه توجد أعمال لم يرد ذكرها، وحسناً فعل المشرع عندما

أعلن في (المادة 04 من قانون 17/03) أنه تعتبر على الخصوص كمصنفات أدبية أو فنية محمية ... ثم ذكر المصنفات على سبيل المثال فقط، وهو بذلك ترك المجال للأعمال التي لم يتم ذكرها لتكون هي كذلك مشمولة بالحماية، ويخضع التقدير فيها بعد ذلك لقاضي الموضوع، ومن بين هذه الأعمال.

أ - الرسائل،

فالرسالة إن احتوت على معيار لابتكار، تعتبر كذلك أعمالاً محمية، والمرسل إليه هي حقيقة الأمر لا يكون مالكاً إلا للمستفيد المادي وليس للكتابة، فلا يمكن إعادة نشر هذه الرسالة إلا بعد موافقة صاحبها، ومع ذلك يمكن الاستشهاد بمقاطع من هذه الرسائل، بشرط ذكر اسم مرسلها وتاريخ الإرسال مع تبريرها بدوافع علمية وتاريخية، وليس بعرض الإصرار⁽¹⁾، أما إذا اشترط صاحب الرسالة تمريقها بعد قراءتها فلا يمكن لمن وصلت إليه إبقائها أو نشرها، فيكون بذلك قد أصر بصاحب الرسالة الذي يستحق تعويضاً عادلاً على ذلك.

ب - الرسم الكاريكاتوري،

يعتبر هذا النوع من الرسم على رعم تهكمه، فن واجب احترامه ومحمي بحقوق المؤلف، وينقل إلى الورثة أو يوصى به إلى الغير، ويعتبر الرسم الكاريكاتوري في معرض النشر بمثابة مقال كتابي، يقع التزاماً على عاتق الرسام واجب احترام حدود النقد والعلمي، ولا يجوز أن يتعرض فيه إلى ما يسيء إلى القارئ أو المؤلف.

ثانياً: الأداء العلني (النقل المباشر للجمهور)،

يقصد بالأداء العلني، نقل المصنف إلى الجمهور بطريق مباشر، وهو حق للمؤلف وحده ولا يجوز لأحد غيره مباشرته بغير إذن كتابي، ويتم نقل

(1) نعيم مغفب، المرجع السابق، ص 80 .

المصنف بهذه الطريقة كالتمثيل المسرحي على خشبة المسرح وأمام الجمهور، وكذلك مثل إلقاء الشعر في مكان عام، أو العرض بواسطة التلفزيون أو السينما.

ولكن التطور المذهل لتقنيات الاتصال لجديده لم تبق فقط مجال الأداء العلني في الأجهزة التقليدية معروفة، بل يوجد وسائل أخرى مثل نقل المعلومات عبر شبكات الكمبيوتر المرئي وهذه الأجهزة موجودة في ملايين المنازل في دولة مثل أمريكا وفرنسا وألمانيا، و هي في طريقها للانتشار في كل دول العالم⁽¹⁾، و يكون المشرع اجرائي قد ادرك مبدئيا هذا الأمر عند إصافته هي تعديلاته بعض الوسائل لحديثة مثل جهاز الإعلام الآلي.

ويتم إبلاغ المصنف للجمهور كذلك عن طريق النث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري، ويقصد بذلك الرديو والتلفزيون بالخصوص، ومنه إذا أراد أي شخص أن يقوم بأداء علني بواسطة هاذين الجهازين فلا بد من استئذان المؤلف أو من انتقلت إليه الحقوق، وله أن يتقاضى اجرا مقابل ذلك، ويكون الأداء بهذه الأشكال في ثلاث حالات:

- أن يقوم المؤلف بعمله في الاستوديو وهو مكان لا توجد فيه العلانية، ولكن ينقله إلى الجمهور عن طريق لأجهزة السمعية البصرية فيصبح عليها.

- أن يقوم المؤلف بأدائه في مكان عام يحتشد فيه الجمهور فيسمع ويرى، وفي نفس الوقت ينتقل الأداء إلى جمهور آخر عبر الشاشة بصفة فردية.

- أن يقوم المؤلف بالأداء في مكان عام يحتشد فيه الجمهور فيسمع ويرى، وفي نفس الوقت ينتقل الأداء إلى جمهور آخر محتشد في مكان آخر مثل مقهى أو مطعم أو فندق وصح فيه صاحبه مكبرا للصوت غرضه جلب

(1) رضا متولي ومدان، المرحح السابق، ص 54.

العملاء، وهذا ما عبرت عنه المادة 27 / 8 بإبلاغ المصنف المذاع بواسطة البث اللاسلكي من قبل هيئة أخرى غير هيئة البث الأصلية، أو إبلاغ المصنف المذاع إلى الجمهور بواسطة مكبر الصوت أو مذياع أو تلفاز موضوع في مكان مفتوح.

بالتسبب للأداء بطريق السينما،

فيشترط لكل من يرغب في أداء عمل فني وعرضه على الجمهور عن طريق السينما أن يحصل على رضاء المؤلف ويقدم المقابل المادي الذي يطلبه، لأن من اشترى هيلما سينماتيا لعرضه على الجمهور في صالة عرض فإنه يكون قد اشترى حق الأداء العلني في مدة والمكان المتفق عليهما.

ولهذا من اشترى هيلما في شكل اسطوانة فيديو عادية أو في شكل قرص مضغوط فله أن يستعمله فقط في منزله أو في اجتماع عائلي، ولا يجوز له أن يعرضه في مكان عام على الجمهور لقاء مبلغ من المال، وليس المكان في حد ذاته المعيار الذي يتم من خلاله تحديد الأداء العلني، فقد ينقلب المكان الحاصر إلى مكان عام،^(١) سمح للجمهور بالدخول، ولعبارة بطبيعة الاجتماع لا بنوع المكان.

والتطور العلمي المدهل أمكن كدنت من توفير سبل أخرى للأداء العلني مثل الوسائل البصرية والألياف البصرية لتعمل لإشارات الحاملة للأصوات أو للصور أو لهما معاً.

مدة حماية الحق المادي للمؤلف،

إذا كانت مهلة حماية لحقوق المعنوية أبدية لا تتوقف طيلة ما بقي العمل متداولاً ومعروهاً بين الناس، فإن مدة حماية الحقوق المادية عكس ذلك فهي محددة برمز معين، ولأصل أن يدوم الحق المالي طوال حياة المؤلف و50 سنة أخرى بعد موته، وعند انقضاء هذه المدة يؤول المصنف إلى الملك العام، فيكون بعد ذلك من حق أي أحد نشره أو أن يباشر عليه حق الأداء

العلمي ، ويبدأ من حساب المدة ابتداء من مطلع السنة المدنية التي تلي وفاته (المادة 54 من قانون 17/03) وتكون مدة الحماية للمصنف تحت اسم مستعار أو مجهول الهوية 50 سنة من تاريخ النشر للمصنف وعلى الوجه المشروع، وإذا لم يوضع للتداول خلال هذه المدة فتحسب مدة 50 سنة من تاريخ وضع المصنف رهن التداول، وفي حالة عدم تداول هذا المصنف بين الجمهور خلال 50 سنة من إنجازه، فإن مدة 50 سنة تبدأ من نهاية السنة المدنية التي تم فيها ذلك الإنجاز وإذا تم التعرف على هوية المصنف بما لا يدع مجالاً للشك أو كشف المؤلف عن نفسه فتكون مدة الحماية 50 سنة ابتداء من تاريخ الوفاة إلا أنه توجد اختلافات أخرى تتمثل فيما يلي

- **إذا كان العمل مشتركاً**، إذا كان المصنف الأدبي قد اشترك فيه أكثر من واحد فإن مدة الحماية 50 سنة تبدأ من نهاية السنة المدنية التي يتوهى فيها آخر مؤلف.

- **إذا كان العمل جماعياً**، أما إذا كان المصنف جماعياً فإن مدة 50 سنة تبدأ من تاريخ نشر المصنف وعلى الوجه المشروع للمرة الأولى، أما إذا لم يتم نشره خلال 50 سنة، فإن هذه المدة تبدأ من تاريخ وضع المصنف رهن التداول، أما إذا لم يوضع رهن التداول خلال هذه المدة فإن مدة 50 سنة تبدأ من نهاية السنة المدنية التي تم فيها ذلك الإنجاز.

- **بالنسبة للمصنف السمعي البصري**، تكون مدة الحماية هي المنتج السمعي البصري 50 سنة تبدأ من نهاية السنة المدنية التي نشر فيها المصنف على الوجه المشروع لأول مرة، وفي حالة عدم نشره خلال هذه المدة فتحسب مدة 50 سنة من تاريخ وضعه للتداول، وإذا لم يوضع للتداول خلال 50 سنة فيبدأ حساب المدة من تاريخ الإنجاز.

بالنسبة للمصنف التصويري أو مصنف المون التطبيقية فتحسب مدة 50 سنة من تاريخ الإنجاز.

وبالنسبة للمصنف المنشور بعد وفاة المؤلف، إذا تم المصنف لأول مرة بعد وفاة المؤلف فتحسب مدة الحماية 50 سنة من تاريخ وضع المصنف رهن التداول، وإذا لم يتم التداول خلال هذه المدة فتحسب مدة 50 سنة من تاريخ تمام الإنجاز.





سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

الفصل الثاني

الطبيعة القانونية للحقوق المجاورة

لقد باتت من حتمية هذا العصر الاهتمام بالمصنعات الفكرية وحمايتها، لأنه لا تتطور دون تشجيع اسحث العلمي والمؤلف، ولا تشجيع للمؤلف دون حماية إبداعه المكري، وهذا هو المنهج الذي خلص إليه المشرع الحرائري مثله مثل باقي التشريعات العربية والدولية، فلم يكن بمعزل عن هذا العالم الذي أصبح مجرد قرية صغيرة عدوى المعرفة تنتشر فيه كداء الزكام.

إلا ان تشجيع المؤلف من خلال حماية مصنعه وحدها لا تكفي، لأنه مع الاعتراف والتقدير الكبير للدور لإبداعى للمؤلف الذي ينشئ الفكرة ويغير باستمرار معالم حياتنا ويحملها على التطور والتقدم، لا يمكن أن ننسى أن هؤلاء المؤلفين هم بحاجة ماسة إلى جهود معاونين لهم في إبداعهم، فإننتاجهم المكري يحتاج غالب إلى من يقوم بأدائه إلى أن يصل إلى مدارك الناس سواء عن طريق العرف أو التمثيل أو النشر.

في مجال الموسيقى أو المجال السمعي البصري فلا بد أن يأخذ المصنف شكل الدعامة المادية مثل شريط كاسيت أو قرص مصفوط وغير ذلك، ويحتاج لأهل ذلك معرفة هنية وتقنية لا يقوم بها إلا أهل الاختصاص،

الذين هم بدورهم - ومن خلال إبدعهم - يحتاجون (1) إلى حماية لا تقل عن حماية المصنف الفكري.

وكذلك الأمر بالنسبة لمنتحي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية، فهم ينفقوا أموالاً باهظة عند استثمارهم في إنتاج أسطوانة ما، مثل استئجار فرقة موسيقية وآلات هربية وعدد من لقمانين ومن التقنيين، وقاعة مخصصة لذلك... وغيرها، وكل هذه قد تكون من مستلزمات عمل الفوتوغرافيا والميديو غرافيا والتي هي الأخرى بحاجة إلى حماية قانونية.

وليس ساعد كذلك هذا الأمر عن عمل الهيئات الإذاعية والتلفزيونية التي تقوم بإنتاج البرامج والحصول، فهي كذلك تستدعي الحماية من استعمال الغير دون إذن (2).

ولهذا ظهرت إلى الوجود في القرن العشرين فكرة أهلية كل هؤلاء المعاونين إلى الحماية وهم ضامى الأداء ومنتحي التسجيلات السمعية (هونوغرام) والسمعية البصرية (فيديوغرام) وهيئات البث السمعي (الإذاعة) والبث السمعي البصري (التلفزيون)، وتقرر لهم حماية خاصة على غرار حماية حقوق المؤلفين، وهذا ما ساقه المصنف وكذا التشريعات باسم الحقوق المجاورة لحق المؤلف.

وبالرجوع إلى المشرع الحرثري وعبر قانون 14/73 المؤرخ في 1973/04/03 - أول قانون في الجرثرتاؤل موضوع حقوق المؤلف نجد قد استبعد كلية التطرق للحقوق المجاورة ولكن هذا الأمر لا يعد إهمالا على أساس أن فكرة حماية الحقوق المجاورة لم تكن منتشرة في ذلك الوقت حتى في الدول المتقدمة.

(1) محمد العميد رشدي، حماية الحقوق المجاورة لحق مؤلف (دراسة في القانون المقارن)، مجلة الحقوق الكويتية، العدد الثاني، سنة 1997، ص 651.

(2) هاشمي (دريس)، المدخل إلى الملكية الفكرية (الملكية الأدبية والفنية والصناعية) ط 1، 2003، ص 149.

ثم تلاه وبعد أكثر من عقدين من الزمن قانون 10/97 المؤرخ في 1997/03/06 والذي تضمن الحقوق المجاورة، وبعدها جاء الأمر المؤيد بقانون 03 / 17 المؤرخ في 2003/11/04 وسمى بقانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتضمن نفس الأحكام المذكورة في القانون السابق، فتناول في الباب الثالث من القانون حماية لحقوق المجاورة، ففي الفصل الأول أصحاب الحقوق المجاورة، وفي الفصل الثاني الاستثناءات حدود الحقوق المجاورة والفصل الثالث، مدة حماية الحقوق المجاورة، ويكون بذلك قد مكن الحقوق المجاورة من ذات الحماية التي وهبها لحقوق المؤلف، بل نحدد من الناحية الجزائية كان التحريم والمقاب يتطابق في كليهما، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على النظرة الثاقبة لمشروع الحرائري في ضرورة مواكبة التطور الحاصل على المستوى المعرفي وفكري بصفة عامة.

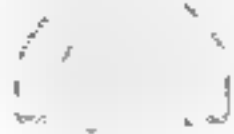
وترجع الأهمية القانونية للحقوق المجاورة في كونها مكنت كل من حسابي الأداء وأصحاب التسجيلات وهيئات البث من الدعا بصفة قانونية واضحة وبشكل مباشر عن أي استعمال غير مشروع لأنتاجهم، وهم بذلك قد تحصلوا على وسيلة قانونية يدهمون بها أمام الماصي الذي كان بدوره يحمل هذه العكرة من أساسها، وبدلاً من الوقوف والمطالبة بالأصرار المادية والمعنوية فحسب أصبح بإمكان ذوي الحقوق مجاورة وبعد أن اعترف لهم المشرع بحقوق فكرية ذات طابع مزدوج أي حقوق مالية وحقوق معنوية أن يحملوا المعتدين المسؤولية الجزائية إضافة إلى المسؤولية المدنية.

أما أهمية الحقوق المجاورة الاقتصادية فتكمن في الخطوة الجبارة التي خطاها الإنتاج المعرفي والرقمي بعدم تم إقرار تنظيم المنافسة المشروعة ومنع القرصنة الفكرية والسعي الدؤوب وراء حماية حقوق ومصالح أصحاب الحقوق المجاورة، فالتكنولوجيا الحديثة قد أفرزت وسائل جديدة لاستغلال المصنف الفكري خاصة مع تطور ميدان النشر وبرامج الحاسب الآلي ووسائل الإعلام، فأدى هذا إلى إمكانية تنوع وسائل استغلال المصنفات عن طريق

الاستساخ عند مؤسسات مختصة في هذا لعل، وكذا بث البرامج بواسطة القوات الإذاعية والتلفزيونية وشبكة الانترنت وعبر الأقمار الصناعية، وهو الأمر الذي ينفق فيه أموال بهمة كراس مال يدر أموالاً كبيرة تقدر بمليارات الدولارات (1).

ظهور فكرة الحقوق المجاورة

نستطيع أن نحدد مبدئياً عمية ظهور الحقوق المجاورة انطلاقاً من اختراع آلة الطباعة من طرف الملم «قوتنبيرق» وبمعدتها تطور الآلات الميكانيكية في عصر الثورة الصناعية والتي ساعدت بشكل ملحوظ في بروز الحقوق المجاورة، وأما ما أفحصه الحائس وحمل هذه الأخيرة تنوعاً وتتزايد وتنوع بشكل مدهل هو التطور التكنولوجي والتكنولوجيا الرقمية وهي ما سميت بحق الثورة المعلوماتية أو الرقمية قياساً على مثيلتها الثورة الصناعية (2).



ومن أهم العوامل التي أدت إلى تطور المصنوعات الموسيقية بالداب، كان ذلك سنة 1784 بعد صدور الأمر الملكي المحدد لحقوق مؤلفي المسرحيات الموسيقية ثم تلاه قانون 1793 الذي اعترف بحقوق ملكية ملحي المصنفات الموسيقية، ثم تطورت وسائل نشر هذه المصنفات بطرق ميكانيكية مما نتج عنه بروز استثمارات ومصالح مستتقة عن المصنف الموسيقي.

وكان صنع الآلات المصنوعة للأصوات هي ذلك الوقت تبعه ظهور الأرق والأكورديون والمرمار الآلي، وحتى ظهور آلة سماع الموسيقى عن طريق الاسطوانة التي تدور بواسطة آلة ميكانيكية وآلة البيانو سنة 1905.

(1) شوف العيد، المرجع السابق، ص 15

(2) محمد سامي الشوا، المرجع السابق، ص 03

كما أن الاسطوانة في شكلها الحديث قد انطلقت هي بدورها من طرف العالم «أديسون» سنة 1877 الذي هدم أول شريط لتسجيل الموسيقى والأصوات، ثم سنة 1888 أين تم اختراع اسطوانة تسجيل تشتغل بواسطة محرك كهربائي ثم ظهورها في شكلها الحالي والمتقدم حتى ظهور الأقراص المصنوعة وغيرها من أدوات تسجيل (1).

وبعد هذه الفكرة الموجرة عن ظهور لحقوق المجاورة شرع عبر المبحث الأول بتبيان المفهوم المقدم لمصطلح الحقوق المجاورة وكذا الخصائص المميزة لها. وبعدها نرى في المبحث الثاني سبيل للحقوق المعترف بها لأصحاب الحقوق المجاورة بعد اكتساب هذا الحق.

المبحث الأول

مفهوم الجوار والحقوق المكفولة له

ويتطلب من هذا المبحث الحوص في مسألة معنى الجوار، وما الحقوق المعنية بهذا الجوار؟ ثم إبراز أهم خصائصها التي تميزها عن باقي الأعمال خاصة الشبيهة بها مثل حق المؤلف، وبعدها في مطلب مستقل نعرض على أصحاب الحقوق المجاورة من فنانين لأداء ومنحى التسجيلات السمعية والسمعية البصرية وكذا الهيئات الإدارية السمعية والسمعية البصرية ودور كل حق من هذه الحقوق، وكيف يكتسب الحق المشمول بالحماية؟

(1) شوف العيد، المرجع السابق، ص 18 و19

المطلب الأول

تحديد مفهوم حقوق الجوار

يعد المفهوم أوسع بعض الشيء، من التعريف، فهو ملم إلى حد ما بجوانبه وخصوصياته وما يجب أن يختلف عنه وما يشابهه، والحقوق المجاورة تختلف بلا شك عن حقوق المؤلف بل هو الأمر الذي سارت عليه أغلب التشريعات هي ضرورة المصل بين النوعين من الحقوق ولهذا يجب أن نبحث أولاً ماذا وراء تسمية الحقوق المجاورة؟ وهل وفق المشرع الجزائري فيها أم لا؟ ومن هم المستفيدون علو الخصوص من هذه التسمية؟

ويسمى البعض من الفقهاء بالحقوق القائمة وآخرون بالحقوق المقرونة، وهما من يسميها بالحقوق المرتبطة⁽¹⁾ كل بحسب قناعته.

فتعتبر الحقوق المجاورة يؤيده أغلب لفقته مثل الدكتور محمد سعيد رشدي بقوله «إن تسير الحقوق المجاورة هو من وجهة نظرياً تعبير موهى في الدلالة على المقصود، صيغة «مجاورة» تعني الوجود بالقرب، فلا هي حقوق مندمجة كل الاندماج هي حقوق المؤلف، ولا هي منفصلة كل الانفصال عنها، بل يجمعهما إطار واحد هو إطار الملكية الفكرية وهدف واحد هو نشر الإبداع المكري في المجتمع المعاصر، كما أن صيغة «مجاورة» تعني هي المعنى المجازي وجود ملامح مشتركة أو متشابهة، والفعل تجاوز يعني الاختلاط بالجيران، ومن الجمع بين المعنيين الحقيقي والمجازي يتجلى المفهوم الكامل للحقوق المجاورة من حيث أن الحقوق المماثلة التي تستند إلى من هم مجاورون لبعضهم البعض تقاطعها التزامات تتبع من محالطتهم الضرورية بهم»⁽²⁾.

(1) عكاشة معي الدين، محاضرات في الملكية الأدبية والفنية، ديوان المطبوعات الجامعية، بون طبعة، 1999، ص 51.

(2) محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص 655.

إلا أنه هناك من يرى أن مصطلح الحقوق المجاورة تعبير غير موفق ويبقى غير دقيق للتدليل على أصحاب لحقوق المجاورة الثلاثة، وذلك لأن الجوار وإن يفيد الاقتراب بين المتجاورين إلا أنه لا يعيد حملها لصفات مشتركة، وهو الأمر الذي لا يدل على كنه هذه الحقوق⁽¹⁾، إلا أن أغلب التشريعات انتهت إلى تسميتها بالحقوق المجاورة وتبناها المشرع الجزائري، ويظهر أن هذا المصطلح هو الأقرب إلى دلالة هذه الحقوق.

المهم أن الحقوق المجاورة لا تريد عن كونها مجموعة أعمال تهدف إلى نشر المصنفات الأدبية والفنية ولكن دون إبدعها وهم ثلاثة: فنانو الأداء المادة: 108 من القانون 03 / 17 ومنتجو التسجيلات السمعية أو السمعية البصرية المادة 113 والهيئات لإداعية المادة 117 ويربط الجميع صفات مشتركة باعتبارهم معاونين للإبداع الأدبي والفني، فمن طريقهم تستمر المؤلفات الموسيقية والمسرحية وتتكامل رسالتها، كما أن منتجو التسجيل الصوتي يضمن استمرار التمتع بالمصنفات، كما تلعب هيئات البث الإذاعي المسافات بين الدول⁽²⁾.

ولهذه الأسباب أضحت الاهتمام بهذه الحقوق الثلاثة أحد أبرز عوامل التنمية الفكرية وهي ذات الوقت تعد أمراً معنوية تصلح أن تكون موضوع اعتناء، وهو ما أدى بالكثير من التشريعات إلى ضرورة الاعتراف لهم بملكية مجاورة لحقوق المؤلف.

(1) Amor ZAH, L'Evolution Du Droit De Propriété Intellectuelle, Revue Algérienne Des Sciences Juridiques Economiques Et Politiques, Université D'Alger, Volume 35, N 03, 1997, p 01

(2) Henri DEBOIS, Le droit d'auteur en France, Dalloz, 1978, P 213.

الفرع الأول

تعريف الحقوق المجاورة

المجاورة لغة مشتقة من كلمة لحوار، أي الوحد بالقرب من الشيء، فلا تندمج فيه، ولا تتمصل عنه لوحود الشيء، وكانت تطلق على طلاب الأزهر الشريف لأنهم كانوا يجاورون المسجد أي ملازمين له ومقيمين فيه⁽¹⁾.

أما اصطلاحاً، فيعرفها الفقه بأنها تلك الحقوق المترتبة على حق المؤلف والمثابة له من تحويل هي لهذا العمل ليقدمه للجمهور أو تلك التسجيلات الصوتية المتصلة به⁽²⁾.

وتعرف كذلك بأنها «تلك الأعمال التي تهدف إلى نشر المصنفات الأدبية والصية دور إبداعها»⁽³⁾ وثم ذكر أصحابها وهم: فنانون الأداء، مستحو التسجيلات السمعية والسمعية لبصرية والهيئات الإبداعية.

وتعرف كذلك بأنها «تلك الحقوق التي موضوعها نقل المصنفات إلى الجمهور سواء كانت عن طريق الأداء أو التمثيل أو عن طريق التسجيل السمعي أو السمعي البصري أو عن طريق البث الإذاعي والتلفزيوني»⁽⁴⁾.

إلا أنها جاءت على لسان المادة 107 قانون 17/03 بأنها (كل فنان يؤدي أو يعرف مصنفاً من المصنفات لمكرية أو مصنفات من التراث الثقافي التقليدي، وكل منتج ينتج تسجيلات سمعية أو تسجيلات سمعية بصرية تتعلق بهذه المصنفات، وكل هيئة للبث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري تنتج

(1) أحمد زكي هادي، يوسف محمود، المعجم العربي للمسرح، دار الكتاب المصرية والليبية، دون طبعة، دون سنة، ص 683.

(2) محمود إبراهيم الوالي، المرجع السابق، ص 122.

(3) محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص 654.

(4) شوقي العيد، المرجع السابق، ص 8.

برامج إبلاغ هذه المصنعات إلى الجمهور يستفيد من أدائه حقوقا مجاورة لحقوق المؤلف تسمى الحقوق المجاورة).

ويكون بذلك المشرع الحرثي قد عرف الحقوق المجاورة بذكر أصحابها وذكر وظيفتها بدقة.

و من خلال نص المادة نستفيد أن أصحاب الحقوق المجاورة في التشريع الجزائي هم

1 - الممثلين المؤدين والممدين وتنصب حقوقهم على أدائهم⁽¹⁾.

2 - منتجو التسجيلات السمعية والسمعية البصرية، وهم ما يسمون بأصحاب الموبوغرام والميديوغرام. وتثبت حقوقهم على عمليات تثبيت الأصوات أو الأصوات والصور على دعائم كالشرائط والقرص المضغوط⁽²⁾.

3 حقوق هيئات البث لإذاعي والتلفزيوني. وتثبت حقوقهم على عملية بث الأصوات أو الأصوات والصور⁽³⁾.

(1) تعرف المادة 108 لعمار المؤدي (يعتبر بمفهوم المادة 107 أعلاه ناديا مؤديا لأعمال

فنية أو عارضا، لممثل الصي والموسيقى والراقص وأي شخص آخر يمارس المعنى أو الغناء أو الإنشاد أو العزف أو التلاوة أو يقوم بأي شكل من الأشكال بأدوار مصممة فكرية أو مصممة من التراث الثقافي التقليدي).

(2) تعرف المادة 113 منتجو التسجيلات السمعية بما يلي (تعتبر بمفهوم المادة 107 أعلاه

مسجلا للتسجيلات السمعية لشخص طبيعي أو لمعوى الذي يتولى تحت مسؤوليته التثبيت لأولي للأصوات المنمعة من سعيد أداء مصنف أدبي أو فني أو مصنف من التراث الثقافي التقليدي).

وتعرف المادة 115 منتجو التسجيلات سمعية بصرية ب (يعتبر بمفهوم المادة 107 أعلاه منتج للتسجيل السمعي البصري لشخص طبيعي أو المعوى الذي يتولى تحت مسؤوليته التثبيت لأولي لصور المركبة مصحوبة بأصوات أو غير مصحوبة بها تعطي رؤيتها انطباعا للحياة والحركة).

(3) تعرف المادة 117 هيئات البث الإذاعي والتلفزيوني بما يلي (يعتبر بمفهوم المادة 107

أعلاه من هذا القانون هيئة للبث إذاعي السمعي أو السمعي البصري الكيان الذي يثبت بأي أسلوب من أساليب النقل اللاسلكي لإشارات تعمل أصوات أو صورا وأصواتا أو يورعها بواسطة سلك أو ليم بصري أو أي كابل آخر بغرض استقبال برامج مبنية إلى الجمهور).

الفرع الثاني

خصائص الحقوق المجاورة

إن موضوع الحقوق المجاورة وطبقاً لنص المادة 108 من قانون 17/03. هو نقل المصنف إلى الجمهور سواء بطريقة الأداء أو التمثيل وفي المادة 113 و115 بطريق التسجيل السمعي ولسمعي البصري، وفي المادة 117 من طريق البث السمعي والسمعي البصري.

فيمكن أن نستخلص مجموعة من الخصائص والمميزات التي تتفرد بها هذه الحقوق مقارنة مع حقوق المؤلف ونجملها فيما يلي:

- تهدف الحقوق المجاورة إلى الإبلاغ إلى الجمهور

تستند الحقوق المجاورة على حقوق المؤلف أو حقوق مجاورة أخرى سابقة.

- تهدف الحقوق المجاورة إلى القيام بعمل ما.

أولاً، تهدف الحقوق المجاورة إلى الإبلاغ إلى الجمهور

إن عمل أصحاب الحقوق المجاورة يهدف من وراء عمله إلى إبلاغ المصنفات الأدبية والفنية إلى الجمهور، بل لولا وجود هؤلاء ما وصلت أعمال المؤلفين إلى الجمهور، بمعنى أوضح لولا فنانون الأداء ما تمكن الجمهور من تحسّن المصنفات الفنية والأدبية ولقصص والروايات ولما ظهرت كذلك مجسدة في الواقع، ولولا فنانون الأداء لما استمتع الجمهور إلى الأغنية ولما سمع بها أصلاً، ولولا منتجو التسجيلات السمعية البصرية لما وصلت هذه الأغنية إلى أذان آلاف من الجماهير عبر الأشرطة السمعية والسمعية البصرية، فلولاها لانتهد المسرحية في الواقع بمجرد إسدال الستار.

أما الآن فيمكن الاستمتاع بالمسرحية عبر عشرات السنين دون أن تموت، بل وحتى بعد وفاة أصحابها تبقى تتداول وكأن الممثلين مازالوا أحياء مثل مسرحية «مدرسة المشايخ» فلقد ظلت ولا تزال تؤدي عملاً ممتعاً رغم أن إنتاجها يريد عن الثلاثين سنة، وفي أحيال متعاقبة.

كما أنه بواسطة الحقوق المجاورة يتم إيصال الأعمال الفنية والأدبية لشئى بقاع العالم عبر الأقمار الصناعية وعبر الإنترنت، بل بإمكان أي شخص في أي بقعة من العالم وفي أي وقت شاء ليلاً أم نهاراً بل وحتى في جوف الليل وبواسطة دعامة بسيطة جداً، قد لا يزيد وزنها عن 10 غرامات وباستعمال جهاز صغير قد لا يرد وزنه عن الرطل أن يتمتع بأي مسرحية أو أغنية أو قصيدة شعرية أو رقصة أو ما شاء له أن يرى أو يسمع، هي ليست فقط التكنولوجيا الحديثة التي أوصلت إلى ما نحن عليه، بل مواكبة التطور بإرادة هؤلاء أصحاب الحقوق المجاورة الذين أرادوا لعملهم أن يتطور، وأرادوا للناس أن ينتشر والثقافات أن تتراحم.

ثانياً، استناد الحقوق المجاورة على حقوق المؤلف أو حقوق

مجاورة أخرى سابقة،

وحتى وإن كانت هذه الخاصية ليست عامة، إلا أنها تبرز لنا مدى تعلق وارتباط الحقوق المجاورة بحقوق المؤلف وسواء كنت أداء فنياً أو تشيت لصور وأصوات أو نت لهذه الأخيرة فحسب، لأن الفنان المؤدي عندما يؤدي أغنية لصاحب كلمات إنما يؤدي عملاً فكرياً ومصنفأ أدبياً وهي محمي بقانون حق المؤلف، ونص الشيء إن قام لصان المؤدي بدور مسرحي أو فيلم.

وبالنسبة لمنتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية عندما يثبتون أغنية على دعامة فإن هذه الأخيرة عبارة عن كلمات ملك لصاحبها وعمله هذا محمي بقانون المؤلف كذلك.

وكذلك الأمر بالنسبة لهيئات البث الإذاعي والتلفزيوني فهي تبث برامج تحتوي على مصنفات فكرية مشموعة بحماية حقوق المؤلف (1).

وكما قلنا سابقاً، فإن هذه الحصانة لا تنطبق كلياً على مجموع الحقوق المجاورة ولا تصحح للتطبيق في كل الأحوال، فتوجد حقوق مجاورة لا تستند على حقوق المؤلف أو حقوق مجاورة أخرى مشابهة لها مثل قيام الفنان المؤدي بأداء أغاني تكون قد سقطت في ملك العام فقد أصبحت هذه المصنفات ومصنفات أخرى مباحة وبإمكان أي شخص استعمالها.

كما بإمكان منتج التسجيلات السمعية والسمعية البصرية استعمال أصوات صادرة عن الطبيعة مثل زقزقة العصافير أو أصوات الشلالات وغيرها وهي كلها لا تستند أثناء تسجيلها على مصنفات أو حقوق مجاورة أخرى، وبمصر الشيء بالنسبة لهيئات البث الإذاعي والتلفزيوني التي يتولى موظفوها مهمة الدخول إلى الشارع ولقيام بصناعة حفلة من الواقع حول الإدمان على المعدرات أو البطالة والمفقر، أو أي شيء يكون المادة الخام فيه لا يملكها أي واحد.

ثالثاً: تهدف الحقوق المجاورة إلى القيام بعمل ما:

لما كان عمل أصحاب الحقوق المجاورة هو نقل مصنف إلى الجمهور وبأية وسيلة تشملها المادة 107 من قانون 17/03، فإن الفنان المؤدي يقوم بعمل يتجسد في التمثيل أو التمثيل لعمل فني ومسجل التسجيلات السمعية والسمعية البصرية يقومون ببث عمل فني على دعامة مادية ومنه إبلاغها إلى الجمهور بمقابل مالي، وكذا هيئات البث الإذاعي والتلفزيوني فتقوم بتسجيل برامج حية باختيار أي موضوع معين وهي أي مجال من مجالات الحياة، أو حفلة من أي شخص كان ثم تبثها عبر التلزيون أو الإذاعة، وسواء بالطريقة البسيطة والمتعددة أروع طريق الأقمار الصناعية أو شبكة الإنترنت.

(1) شنوف العيد، المرجع السابق، ص 37.

ونلمس هذه الخاصية من خلال نص المادة 107 من قانون 17/03 الذي تنص (تتمتع بحقوق تماثل حقوق المؤلف مقابل خدمة تسمى الحقوق المجاورة)، فالمشرع صراحة يعتبر عمل أصحاب الحقوق المجاورة هو القيام بخدمة أو عمل ما.

المطلب الثاني

الحقوق المكفولة لأصحاب الحقوق المجاورة

ونسمي بالحقوق المكفولة هي هذه المحال، الحقوق المعنوية والمادية المعترف بها لصانعي الأداء ومستحو المونوغرامات والميديو غرامات وهبثات الإذاعة.

وكمالة هذه الحقوق، يعني إنشاء حقوق مجاورة إلى جانب حقوق المؤلف والاعتراف بها والعمل على حمايتها شريطة ألا تؤثر على حقوق المؤلفين على نحو لا يضر بالمؤلفين أو يحرمهم حمايتهم⁽¹⁾، وهذا ما نصت عليه اتفاقية روما لسنة 1961 «ببني تعبير المصروح التي نحمي المعاوين للمؤلف على نحو لا يضر بالمؤلفين أو يحرمهم حمايتهم» ورغم أن المشرع الجزائري لم ينص على هذا الشرط صراحة إلا أنها مستوحاة من روح التشريع في حد ذاته، وكذا من ضرورة الخصوص للاتفاقيات لمصادق عليها باعتبارها جزء من القوانين الداخلية التي يجب احترامها والتماشي وفقا لنظامها.

ومن هذا المنطلق يكون لأصحاب الحقوق المجاورة الحق في منع الاستغلال غير المشروع لمنتجاتهم ولأعمالهم، ومن حقهم الاستفادة ماديا من منتجاتهم.

(1) محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص 662.

إلا أن الحقوق المجاورة على اختلافها، من حيث العمل المؤدى من كل صاحب حق فالحقوق المعنوية مرتبطة بالشخص صاحب الحق المجاور، وتستمد وجودها استنادا إلى انطباع عمل صاحب الحق المجاور بشخصيته.

وبالرجوع إلى ذوى الحقوق لا نجد إلا ضان الأداء الذي تكفل له هذه الحقوق المعنوية باعتباره أكثر قربا من المؤلف في حقوقه من جهة، ومن جهة أخرى لما ينطوي عليه دوره في الإبداع الشخصي⁽¹⁾.

وهذا بخلاف الحقوق المادية والتي تكون مقابل الاستغلال المادي للحقوق المجاورة، وهي مكفولة لجميع وبالحصوص لمنتجي التسجيلات السمعية البصرية وكذا هيئات الإذاعة باعتبار أن هذه الأخيرة لها عمل صناعي الطابع.

وبالنسبة سيمد في هذا المطب إلى دراسة الحقوق المعنوية أو الأدبية لمصان الأداء والتي لا وجود لها في الحاليتين الباقيتين، ثم الحقوق المالية لجميع أصحاب الحقوق المجاورة وهذا في فرعين مختلفين.

(1) إلا أنه هناك من يرى أنه حتى أصحاب منتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية، وهيئات الإذاعي والتلفزيوني حقوق معنوية على عرار تلك المكفولة لمصان الأداء، حتى وإن لم ينص عليها في التشريعات الوطنية ومعاهدات الدونية، فهم يملكون مثلا حق حماية السمعة وكذا الحق في النسب أو الحق في الاسم (وهو وضع المنتج اسمه على تثبيت المصنفات على التسجيلات السمعية والسمعية البصرية) ومن حق هيئات الإذاعة عند إعادة بث برامجها حق وضع الاسم أو الرمز، وهذا لا يعني أن المنتج أصبح مؤلفا للمصنعات المثبتة أو مؤديا للأداء الفني، لكنه في المقابل يعني ذلك أنه هو صاحب التسجيل أو التثبيت لأول، وهو مالك الحقوق التي يحولها القانون على هذا التسجيل، ويعد هذا العمل وقفا فعلا من الناحية العملية (أنظر شوف العهد المرجع السابق، ص 89 ، 91)

الفرع الأول

الحقوق المعنوية لفنان الأداء

لقد جاء نص المادة 112 من قانون 17/03 مميّزا لسان الأداء بإعطائه حقوق معنوية على خلاف باقي الحقوق لمحاورة لتي حرّمها منها.

وتنص المادة المذكورة «يتمتع الفس المؤدي أو العازف عن أدائه بحقوق معنوية له الحق هي ذكر اسمه العائلي أو المستعار وكذلك صفته، إلا إذا كانت طريقة استعمال أدائه لا تسمح بذلك، وله الحق في أن يشترط احترام سلامة أدائه والاعتراض على أي تعديل أو تشويه أو فساد من شأنه أن يسيء إلى سمعته كفنان أو إلى شرفه

الحقوق المعنوية غير قابلة للتصرف فيها وغير قابلة للتقادم ولا يمكن التحلي عنها.

بعد وفاة الفنان المؤدى أو العازف تمارس هذه الحقوق حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 26 من هذا القانون.

وتجدر الملاحظة أن هذه الحقوق لم يتم ذكرها في الأمر السابق 97/10 وهو ما أثار الكثير من التساؤلات والجدل عن عدم تناولها، خاصة وأنه بالمقابل يضع عقوبات جزائية ومدنية عن المساس بها والاعتداء عليها، وعلى كل حال فإن نص المادة 112 من قانون 17/03 قد رفع هذا اللبس وحل الحقوق المعنوية للفنان المؤدى على التوضيح التالي:

أولاً: الحق في احترام الاسم:

ونعني بذلك حق الفنان المؤدى في أن يسبب إليه الأداء الذي قام به، ويكون له هذا الحق كلما تم الكشف عنه سواء بالتمثيل أو التصريح به، كما له الحق في أن يذكر بالاسم الحقيقي أو بالاسم المستعار متى اختار ذلك.

ويرى أن هذا الحق منطقي جداً فمن حق صاحب الإبداع مهما كان أن ينسب إبداعه إليه، لا لغيره، ولا أن ينه إغفاله إلا إذا أراد هو ذلك، وله سلطة الاعتراض على نشر أدائه أو الدعاية أو الكتابة عنه في الصحف والمجلات دون ذكر اسم المؤدي

وهي المقابل لا يجوز للمصار المؤدي التدخل عن نسبة الأداء إليه، فهو إحدى الحقوق التي لا تقبل التصرف فيها أو التخلي عنها المادة (112/ 3 قانون 17/03).

وتتجه معظم التشريعات والمعاهدات في هذا الشأن إلى احترام اسم الفنان المؤدي، إلا أنها تميل أكثر إلى احترام الممثلين الرئيسيين فقط أي الذين يلعبون الأدوار الرئيسية، ويدخل التشريع الجزائري في هذا النظام⁽¹⁾.

ثانياً: الحق في احترام الأداء

أي احترام سلامته والاعتراض على أي تعديل أو تشويه أو إفساد من سببه أن يسي إلى سمعته كسار أو إلى شرفه، ويعتبر هذا الحق من أهم الحقوق المنسوبة للفنان المؤدي نظراً لما له من سلطات تخول له المحافظة على عمله، ويرى الفقيه «والترز موري» WALTERS moreas أن الحق في احترام الأداء أو حماية السمعة يمر عبر عدة طرق، وذلك بحسب المصلحة المراد حمايتها، فإن كانت مصلحة المصن هي المعنية بالحماية فإنه توجد ثلاثة طرق لحماية الشخصية الفنية وهي

- منعه الحق في الاعتراض عن الكشف المصار لمصالحه الفنية.
- مع الإبلاغ إلى الجمهور أو تثبيت الأداء في ظروف أو أشكال مضرّة

به.

(1) عكاشة محي الدين، المرجع السابق ص 56، فاصني إدريس، المرجع السابق، 154.

فرص إجبارية احترام الحق المعنوي للممثلين، أما إذا كانت مصلحة التمثيل هي المراد حمايتها فتوجد كذلك ثلاثة طرق وهي:

- الحق في منع تحريف الأداء.

- الحق في منع تعديل الأداء.

الحق في منع تحويل تثبيت الأداء على دعامة مادية أخرى⁽¹⁾.

وهو ما نص عليه المشرع الفرنسي في المادة 2/212، والتي تتضمن الحق في اعتراض الفنان المؤدي ومنعه لكل الأعمال سواء العانونية أو المادية التي تشكل مساس بأدائه أو تسيئه له، مثل اعتراض المؤدي على نشر أدائه أو عرضه على الجمهور دون رغبة منه أو لإساءة له عن طريق وصفه وصفا غير لائق في الجرائد والمجلات ولشراط أو تحويل تثبيته من دعامة إلى دعامة أخرى أو تحريفه أو تغيير بعض المشاهد منه أو إضافة بعض المشاهد له أو عرضه ضمن برنامج يرى الفنان أن فيه مساس بسلامة وسمعة أدائه⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بحق الكشف عن المصنف فإن المشرع الجزائري وإن أعمل ذكره على غرار معظم التشريعات، فالسبب في ذلك أن مجرد التوقيع على العقد الذي يبرمه مع منتج المصنف يعد غالبا بمثابة ترخيص بالكشف عن المصنف، أما الحق في سحب المصنف فهو غير متصور في هذا الحالة⁽³⁾.

والقريب في الأمر، وفيما يتعلق بالمدة القانونية لحماية الحق الأدبي لعمل الفنان المؤدي أنه توجد تشريعات تحدد لها مدة، ففي النمسا مثلا مدة سريان الحق الأدبي هي نفس مدة الحق المادي وهي 50 سنة بعد الأداء أو

(1) عكاشة محي الدين، المرجع نفسه، ص 56.

(2) شوف العيد، المرجع السابق، ص 82.

(3) محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص 663.

التففيذ، وهي البرتقال مدة الحماية 40 سنة وفي إسبانيا الحماية 20 سنة بعد وفاة الفنان المؤدي تبدأ من تاريخ الوفاة (1).

وهذا بخلاف المشرع الفرنسي والجزائري اللذان لم يحددوا مدة معينة للحماية، مما يجعلها تتماثل مع الحق الأدبي للمؤلف.

وخلاصة القول أن الحقوق المعنوية للعنان المؤدي ليست بأقل شأنًا من تلك الممنوحة للمؤلف، وإن كنت أقل عددًا فلها نفس الخصائص والمميزات، فهي غير قابلة للتقادم ويمكن ممارستها من طرف الفنان المؤدي أو أحد ممثليه أثناء حياته، ومن قبل ورثته أثناء معاته.

الفرع الثاني

الحقوق المادية لأصحاب الحقوق المجاورة

بخلاف الحقوق المعنوية التي يستأثر بها فنانو الأداء لوحدهم، فإن الحقوق المادية يشترك فيها جميع أصحاب الحقوق المجاورة، وهي تكمل للمحاطبين بها الحق في الاستغلال المادي لهم وفي المقابل حق منع الغير من الاستغلال غير المشروع لأعمالهم، كما لهم حق تقاضي مقابل مالي يعادل ما يؤديه من يقوم بالاستغلال المشروع لها، أو التعويض عن الاستغلال غير المشروع بالنسبة للغير المعتدي، أي المستغل دون إذن.

وتختلف الحقوق المادية بحسب نوع الحق المجاور المحاطب بذلك، وببدا بمناني الأداء ثم منتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية وأخيرًا هيئات البث الإداعي السمعي والسمعي البصري.

(1) محمد السعيد رشدي، المرجع نفسه، نقلًا من CLAUDE COLOMBET, Grands principes du droit d'auteur et des droits voisins dans le monde approché de droit comparé, 2^{ème} éd. UNESCO, 1992, paris, p 4.

أولاً، الحقوق المالية لفناني الأداء:

سنتناول في هذه النقطة محتوى الحقوق المالية لفناني الأداء، والمدة المحددة من طرف التشريع الحرائري لحماية هذا الحق.

1 - محتوى الحقوق المالية:

تنص المادة 109 من قانون 17/03 ويحق للفنان المؤدي أو العازف أن يرخص وفق شروط محددة بعقد مكتوب أدائه أو عرّفه غير المثبت، واستساح هذا التثبيت، والبث الإذاعي السمعي والسمعي البصري لأدائه أو عزفه وإبلاغه إلى الجمهور بصورة مباشرة.

نستشف من نص المادة الصالحة لذكر أن المشرع مكن الفنان المؤدي من مجموعة من الحقوق المادية تتمثل في

- الحق في الإبداع للجمهور سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

• وتكون بطريقة مباشرة مثل تمثيل أو الرقص أو الغناء مباشرة أمام الجمهور، سواء كان ذلك في قاعات محصنة أو في الهواء الطلق أو بالاستوديو، وهذا الحق في حقيقة الأمر لا يمكنه سوى صاحب الأداء نفسه، ولا ندري سبب وجود هذا الحق ما دام الفنان الذي يقوم بهذا العمل هو صاحب العمل نفسه إلا إذا كان عرض المشرع الترخيص بالأداء أن يكون لفنان آخر يقوم بنفس العمل منسوباً لصاحبه الأصلي، كأن يقوم ميسي بأداء أغنية «قارلة الفنجان»، ولكن تبقى مسوية لصاحبها «عبد الحليم حافظ».

• ويكون الأداء بطريقة غير مباشرة وذلك بواسطة شريط أو أسطوانة أو فيلم، ومؤخراً يوجد أقراص مصغرة، أو إداعته مباشرة أو عن طريق التسجيل أو البث على شاشات التلفزيون أو الإذاعة.

وفي جميع هذه الأحوال لا بد من موافقة فنان الأداء وبموجب عقد مكتوب، كما أن الرسمية هي مثل هذه العقود تصلح للإثبات وليس شرط

للاعتقاد، لأننا قد نجد الكثير من الاتفاقيات غير مدونة، مما يفهم صمينا موافقة الصان المؤدي ورغم أنه في حقيقة الأمر لا تحمي مستأجر هذه الحقوق الذي يجد نفسه مطالبا بالتعويض لعدم حصوله على شيء مكتوب.

المهم أن ضابط الأداء مثلما يكون إعطاء ترخيص بيت الأداء أو إعادة بثه فيملكون بالمقابل حق مع الآخرين من القيام بأي تثبيت أو نسخ أو تبليغ إلى الجمهور بأي صورة من الصور لأي عمل من أعمالهم إذا ما تم ذلك دون ترخيص مميّز منه.

وقد ذهب المشرع الفرنسي إلى أبعد من ذلك وبشيء من التفصيل حينما أعطى للضامن المؤدي الحق الإستثنائي عند كل استخدام للعمل يتناول الصوت أو الصوت والصورة بصمة مستقلة عندما يكون تثبيت العمل قد تم بالصوت والصورة معا، مما يمكنه من الاعتراض على الكثير من الأعمال المعالجة لذلك (1)

- الحق في الترخيص بالاستنساخ، فيعترف المشرع الحرائري للضامن المؤدي بحقه في استنساخ خدماته سواء قام بذلك نفسه أو منح رخصة بذلك لغيره، بحيث يقوم الغير باستنساخ العمل أو نشر أدائه بأي طريقة من طرق السح (2).

وحتى لا يقع الخلط بين المشرع بوضوح مدى العلاقة بين التثبيت والاستنساخ، حيث نص في المادة 110 من قانون 17/03 «بعد الترخيص بالتثبيت السمعي أو السمعي البصري لأداء فنان مؤدي أو عازف بمثابة

(1) محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص 665.

(2) المشرع الفرنسي اكتفى في مدلوله على نسخ بحق فنان الأداء في التثبيت وذلك لتقارب المعنيين مع بعضهما البعض.

موافقة على استنساخه في شكل تسجيل سمعي أو سمعي بصري قصد توزيعه أو إبلاغه إلى الجمهور⁽¹⁾.

- الحق في تقاضي عائد مالي، فيحق لفنان الأداء تقاضي عائد مالي أو مكافأة عن كل استعمال لأي عمل من أعماله، سواء تم ذلك عن طريق الأداء العلني أو البث الإذاعي أو استوزيع السلبي أو البث هي أي صورة كانت من أنواع التثبيات، وهو ما نصت عليه المادة 119 من قانون 17/03 للفنان المؤدي أو المعارف ولمنتج التسجيل السمعي الحق في المكافأة عندما تستخدم تسجيل سمعي بشكل مباشر لبث الإذاعي السمعي البصري، أو لنقله إلى الجمهور بأية وسيلة من الوسائل.

أما إذا كان العمل مؤدى في إطار عقد العمل فتكون هذه المكافأة لصاحب العمل⁽²⁾.

وهيما يتعلق بكيفية تقدير هذه المكافأة وطريقة ونسب توزيعها، فقد نص المشرع الجزائري على نولي الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تحصيلها، وبحسب بطريقة تعطي أشكال الاستغلال المعنى عادة بالتاسب مع إيرادات استعمال الأداء التي يستجها مالك الحقوق وتوزع بسبة 50 % للفنان المؤدي أو المعارف و 50 % لمنتج التسجيل السمعي.

2 - مدة الحماية

الحقوق المادية بطبيعتها مؤقتة عكس لحقوق الأدبية التي جعلها المشرع الجزائري مؤبدة وطابع التأقيت الذي يتميز به الحقوق الأدبية راجع إلى الضريبة التي بدفعها الصان لمجتمع عرفانا لما قدمه له من سابق

(1) فالمشرع الإماراتي ذهب في المادة 21/1 من قانون 1992 الذي نص على: إن التفويض بتثبيات الأداء وإعادة إنتاجه لا يسي ضميا تفويض بإذاعة الأداء أو التثبيات أو إعادة أي إنتاج له.

(2) المادة 111 من قانون 17/03

معرفة، وليس المقصود بالمجتمع ذلك المستوطن بالجزائر فحسب بل المجتمع الإنساني ككل.

ويتمتع الفنان المؤدي خلال فترة الحماية بحقوق إستثنائية، وهي وفقا لنص المادة 122 ثانون 17/03 تقدر بمدة 50 سنة وتكون مدة حماية الحقوق المادية للفنان المؤدي أو العرف 50 سنة ابتداء من:

- نهاية السنة المدنية للتثبيت بالنسبة للأداء أو العرف.

- نهاية السنة المدنية التي تم فيها الأداء أو العرف عندما يكون الأداء أو العرف غير مثبت.

ويفهم من نص المادة أنه لا يشترط إبداع عمل الفنان المؤدي وتسجيله حتى يتم الحماية أو يبدأ سريانها بل تبدأ الحماية من تاريخ التثبيت إذا كان العمل قد تم تثبيته على أسطوانة أو شريط كاسيت أو شريط فيديو أو قرص صاعد، أما إذا لم يتم تثبيته فتبدأ الحماية من تاريخ الأداء

و هذا على خلاف التشريع لسابق في الأمر 10 / 97 وفي المادة 122، الذي جعل مدة الحماية تعبري من تاريخ إبلاغ الأداء الفني إلى الجمهور، وهذا ما جعل المشرع الجرائري بهذا النص يقع في تناقض، إذ كيف للمشرع أن يعتمد مبدأ عام حول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهو عدم اشتراط أي شرط لتمتع المصنف أو الأداء بالحماية، وفي نفس الوقت يقيد بداية الحماية بتاريخ إبلاغ الأداء إلى الجمهور، وحسبنا عمل في التشريع الجديد إذ أغفل هذا القيد وبالتالي نزع ذلك التناقض.

أما فيما يتعلق ببداية حساب المدة، هل التشريع السابق 10/ 97 جعل مدة الحماية تعبري من مطلع السنة المدنية التي تلي الإبلاغ إلى الجمهور، والتشريع الحالي 17/03 جعلها تعبري من نهاية السنة المدنية التي يتم فيها الأداء.

ولا ندري لماذا جعل المشرع مدة الحماية تسري من نهاية السنة المدنية؟ هل هناك فرق بينها وبين مطلع السنة المدنية؟ فالأصل أنها تبدأ من 01 جانفي من كل سنة وهذا الأمر يبدو غير واضح ويحتاج إلى تدقيق.

ثانياً، الحقوق المالية لمنتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية،

وكما عرفنا سابقاً منتجو التسجيلات السمعية أو السمعية البصرية بأنهم أولئك الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يقومون بعملية التثبيت لأول مرة على أساس مبادرتهم وتحت مسئوليتهم الأصوات أو الأصوات والصور الناجمة عن التمثيل أو أمور أخرى.

وغرضنا من ذلك هو تبيان أهم لحقوق المادية لهؤلاء وهذا بعد التطرق لنص المادة 114 من قانون 17/03 التي جاء فيها: «يحق لمنتج التسجيلات السمعية أن يرخص حسب شروط تحددها عقد مكتوب بالاستنساخ المباشر أو غير المباشر لتسجيله السمعي وبوضع نسخ منه تحت تصرف الجمهور عن طريق البيع أو التاجير مع احترام حقوق مؤلفي المصنعات المثبتة في التسجيل السمعي البصري».

وتنص كذلك المادة 116 من نفس القانون: «يحق لمنتج التسجيل السمعي البصري أن يرخص حسب شروط تحددها عقد مكتوب باستنساخ تسجيله السمعي البصري، وإبلاغه إلى الجمهور بأي وسيلة مع مراعاة حقوق مؤلفي المصنعات المثبتة في التسجيل السمعي البصري».

ومن استقراء نص المادتين يتبين وأن الحقوق المادية هي كالتالي

1 - الحق في الاستنساخ على دعامة،

أي تسجيل العمل الفني أو تثبيته لأول على نسخ عديدة، مثل أشرطة كاسيت أو اسطوانات، وفي المقابل كذلك له أن يمنع الغير من الاستنساخ أو التسجيل أو التوزيع دون إذن مكتوب منه، وهذا دائماً مع مراعاة حقوق المؤلفين إذ تنص المادة 2/116 من نفس القانون «أنه لا يمكن لمنتج التسجيلات

السمعية البصرية أن يوصل عند تدركه بين حقوقه على التسجيل السمعي البصري والحقوق التي يكتسبها من المؤلفين والفنانين المؤدين أو العازفين لمصنفات مثبتة في التسجيل السمعي البصري».

2 - الحق في وضع النسخ المنجزة رهن التداول،

ويتم ذلك إما بالبيع أو التأجير أو بأي وسيلة أخرى، وهذا بخلاف الأمر 10/97 الذي جاء حاليًا من أي وسيلة من وسائل الوصع تحت التداول، ونفس الشيء الذي سار عليه المشرع لفرنسي إذ حمل أنواع التارل في المادة 1/ 213 مبه يتمثل هي البيع أو المبدلة أو الإيجار أو العرض على الجمهور أو التثبيت أو التسجيل، ولكن يشترط دائما هي مثل هذه التعاملات الكتابية كأحد أهم أدلة الإثبات.

إلا أن المشرع الفرنسي لم يعص عما عمل عنه المشرع الحرائري، إذ كان قانونه أكثر دقة، حيث قرر أن الحقوق المصوغة لمنتجي هذه الدعاءات وحقوق المؤلف وحقوقي صباي الأداء التي قد يتمتعون بها على العمل المثبت على تسجيلات صوتية لا يجوز أن تكون موضوعا لتصرفات معردة (1).

3 - الحق في المكافأة،

وذلك بمنزلة المادة 119 قانون 17/03 المشار إليها سابقا والتي تناولت إلى جانبها فنان الأداء، وهو عبارة عن تعويض مالي عن كل تثبيت أو استنساخ أو عرض للتداول بين الجمهور ولا يهم الفرض من الاستعمال أي لا يشترط أن يكون الاستنساخ أو التثبيت لعرض تجاري مثلما فعل المشرع الجزائري (2) ويدفع هذا التعويض من طرف مستعمل هذه التسجيلات.

(1) محمد السعيد زبدي، المرجع السابق، ص 666.

(2) تنص المادة 1/ 214 من قانون 17/03 على ما يلي: «إن استعمال التسجيلات الصوتية لأغراض تجارية مهما كان المكان أو نوع التثبيت تمنع حق مكافأة لفنان المؤدي ومنتج التسجيلات، وتدفع هذه المكافأة من طرف مستعمل هذه التسجيلات لأغراض تجارية».

- مدة الحماية:

نص المشرع الجزائري بالمادة 123 من قانون 03 / 17 على ما يلي:
«تكون مدة حماية منتج التسجيلات السمعية أو التسجيلات السمعية البصرية 50 سنة ابتداء من نهاية السنة التي نشر فيها التسجيل السمعي أو التسجيل البصري، أو في حالة عدم وجود هذا النشر خلال أجل 50 سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها التثبيت».

هالمشرع حددها بـ 50 سنة على خلاف المشرع الألماني الذي حددها بـ 10 سنوات والياباني بـ 20 سنة والسويدي بـ 25 سنة والشيلي بـ 30 سنة والإسباني بـ 40 سنة⁽¹⁾ وفي الولايات المتحدة الأمريكية 75 سنة وبريطانيا 70 سنة وهنوزويلا 60 سنة.

ثالثاً: الحقوق المالية لهيئات البث السمعي والسمعي البصري:

لا تختلف كثيراً الحقوق المالية لهيئات البث عن الحقوق المالية لناقي الحقوق المجاورة، وذلك لوقوع التشابه بينهما، وهو من الحقوق الاستثنائية كذلك، ويتمثل في الحق في إقامة بث البرامج ومسجله ونقله إلى الجمهور في أماكن متاحة لذلك نظراً دفع مقبل مالي⁽²⁾، وذلك وفقاً لنص المادة 118 قانون 03 / 17 التي تنص: «يحق لهيئة البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أن ترخص حسب شروط تحددها في عقد مكتوب بإعادة بث وتثبيت حصصها المتلمزة إلى الجمهور مع احترام مؤلفي المصنوعات المضمنة في البرامج»، إذن فالشيء المقصود ونعني بالحماية هو البرامج والحصص وهي كل التي تقدمها هذه الأجرة سواء كانت تحتوي على مصنوعات محمية على أساس قانون المؤلف أم لا، فالمقصود بالحماية بالأساس هو الحصص

(1) محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص 666. عكاشة محي الدين، المرجع السابق، ص 59.

(2) محمد السعيد رشدي، المرجع نفسه، ص 666.

بنفس النظر عن مضمونها،⁽¹⁾ وبالرجوع إلى الحرائر، فعادة هي هيئة الإذاعة والتلفزيون الجرائري والتي تعد كما سبق الذكر سرهق عام مهمتها نقل الصوت أو الصوت والصورة وعرضه على الجمهور، وهي في ذلك تملك الترخيص بإعادة البث وذلك من قبل هيئة بث أخرى وهي من باب أولى تملك إعادة بث برامجها وكذا استساحها على دعائم معدة للتوزيع على الجمهور، وفي المقابل تملك حضر إعادة البث وحصر الاستساح دون الحصول على رخصة ويشترط أن يكون الترخيص مكتوب ويتضمن جميع الشروط والحدود خاصة منها المقابل المادي لإعادة بث أو الاستساح، وكل ذلك مع مراعاة حقوق مؤلفي المصنعات الأدبية والفنية.

وتحذر الإشارة أن المشرع لحرائري قد أعمل حقوق فاني الأداء الموحدة ضمن البرامج أو الحصر، وكان عليه ضمان حقوقهم باعتبار أن أعمالهم تتضمن ابتكار شخصي مثله مثل المصنعات الأدبية والفنية.

وبالرجوع إلى نص المادة 119 من نفس القانون كذلك فإنها جدها أعطت الحق في تلقي مكافأة عن طريق الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لصالح المؤلفين، المؤدين ومنحي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية فقط، وأهملت حق في المكافأة لصالح هيئات البث.

إلا أننا نرى أنه مجرد تحصيل حاصل، هاي ترخيص مقابل إعادة البث أو الاستساح يكون بمقابل مالي، تبض فقط في البحث عن الجهة التي تسعى لتحصيل هذه المكافأة، ولا مانع من تحصيلها من طرف هيئة الإذاعة ذاتها باعتبارها كيان - حسب تعبير المشرع - مستقل له شخصية معوية وأهلية أداء.

وبالرجوع إلى المشرع نقرمي فنجده ينص على أنه يشترط تقديم ترخيص من مشاة الاتصالات السمعية البصرية عند استساحها لبرامجها

(1) عكاشة معي الدين، المرجع نفسه، ص 60.

وإتاحتها للجمهور عن طريق البيع والتبادل والإيجار وبثها اللاسلكي ونقلها إلى مكان متاح للجمهور بظير دفع مقابل للدخول فهذا القانون يشمل على هذا النحو جميع الطرق الممكنة لنقل البرامج الإذاعية إلى الجمهور (1).

و لم يكتف المشرع الفرنسي بذلك بل يضيف حكماً آخر يتضمن البث عبر الأقمار الصناعية، فتكفل لحقوق مالية عن مقابل البث لكل من المؤلف والفنان المؤدي ومنتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية وحتى هيئات البث الأصلية في حالة إعادة البث (2) في حين أن المشرع الجزائري وكفادته أعفل الحديث عن هذه الحالة.

- مدة الحماية:

تنص المادة 2/123 قانون 17/03: «تكون مدة حماية حقوق هيئات البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري خمسين 50 سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها بث الحصة».

إذن ومدة الحماية القانونية لهيئات البث الإذاعي أو التلفزيوني وبثتها المدني والحراني هي 50 سنة ابتداءً من تاريخ بث البرنامج أو الحصة. وهذه المدة مماثلة لتلك الممنوحة لفناني الأداء ومنتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية، إلا أنه ما يؤاخذ عليه المشرع الجزائري فيما يتعلق بتاريخ بداية الحماية، هو ما تم التعميق عليه سلفاً فيما يخص مسألة بداية الحماية لحقوق فناني الأداء ومنتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية والتي تبدأ من نهاية السنة المدنية والتي لا تدري ماذا يقصد بها المشرع.

كذلك توجد ملاحظة أخرى فيما يتعلق بموضوع حماية حقوق هيئات البث هي 50 سنة والتي تبدأ من تمام البث، إلا أنه قد لا ينتهي البرنامج في حصة واحدة، حيث يتطلب الموضوع أربعة أو خمسة حصص متفرقة، وقد

(1) محمد السعيد وشدي، المرجع السابق، ص 767.

(2) شرف العيد، المرجع السابق، ص 93.

يستغرق انتهاء البرنامج سنوات عدة فهل تكون كل حصة لها بداية حماية قانونية مستقلة عن الحصص الأخرى ؟ أم تبدأ من تمام البرنامج ؟

رغم اجتماع الكثير من التشريعات على مدة حماية مقدرة بـ 50 سنة، إلا أن هناك اختلاف في هذه المدة فيما يخص بعض الدول، فعلى سبيل المثال تقدر مدة الحماية في اليابان 20 سنة وفي ألمانيا والدنمارك 25 سنة وفي التشيلي 30 سنة وفي البرتغال 40 سنة، أما باقي الدول العربية فمدة الحماية فيها هي 50 سنة.

المبحث الثاني

أصحاب حقوق الجوار

وهم الأشخاص المؤهلون لحمل هذه الصفة ودونها لا يستحق حماية أي عمل مهما بلغ درجة من الاحترام عند صاحبه أو أفرادها فالدرجة بما نص عليه المشرع الجزائري الذي حددتهم بثلاثة من الفئات فئات الأداء وهم الذين يتمتعون بحقوق مادية ومعنوية، ومنحو التسهيلات السمية والسمعية البصرية، وكذا هيئات الإدارة بحيث أن هاتين الأخيرتين لا تملكان من الحماية إلا ما تعلق منها بالحقوق المادي.

المطلب الأول

الفنان المؤدي

حتى تلم بموضوع المصن المؤدي على الأقل نحاول وضع مفهوم لهذا الأخير، ثم ما هي الشروط الواجب توافرها لاكتساب صفة الحقوق المعاصرة ؟

الفرع الأول

تعريف فنان الأداء

بالرجوع إلى نص المادة 108 من قانون 17/03، فإن الفنان المؤدي هو الشخص الذي يؤدي أعمالاً فنية⁽¹⁾ أو يقوم بعرضها أو تمثيلها أو غنائها أو الذي يقوم بالموسيقى والرقص أو بأي طريقة أخرى يحددها القانون كالسلاوة والإنشاد وغيرها من أدوار المصنّات الفكرية أو مصنّات من التراث الثقافي التقليدي.

كما يعرف بأنه ذلك الشخص الذي يقوم بالتمثيل أو أداء المصنّات الأدبية والعنيفة⁽²⁾ أو المسرحية أو الموسيقية عن طريق التمثيل المسرحي أو الإنشاد أو العزف الموسيقي أو الرقص أو بأي طريقة أخرى⁽³⁾.

ولقد جاء على لسان اتفاقية روما لحماية فنان الأداء ومحتج التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة المتعددة في روما 1961 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1964 تعريف آخر كما يلي: «يقصد بتعبير فنان الأداء» الممثلون والمغنون والموسيقيون والراقصون وغيرهم من الأشخاص الذي يمثلون أو يغنون أو يلقون أو يشيدون أو يلعبون أدواراً أو يشتركون بالأداء بأي طريقة أخرى في المصنّات لأدبية أو لفسية».

وما يلاحظ في تعريف اتفاقية روما للفنان المؤدي أن المشرع الجزائري قد أخذ منه هذا التعريف ويكاد يكون متطابقاً معه،⁽⁴⁾ وهو ما يدل على مدى التزام الجزائر مع الاتفاقيات الدولية لمنظمة للملكية الفكرية.

(1) محمد سميد رشدي، المرجع السابق 658.

(2) عكاشة محي الدين، المرجع السابق، ص 55.

والمهم وبالرجوع إلى تعريف المشرع الجزائري فإن عمل فنان الأداء يجب أن يكون منصبا إما على مصنف فكري أو مصنف من التراث الثقافي التقليدي، ومنه طالما كان الأداء ضمن هاذين النوعين كان الأداء محميا بموجب القانون، أما إن كان خارج هاذين النوعين فإنه لا يتمتع أي عمل بالحماية، ومنه فالمطلق الرياضي لا تمنح له الحماية على تعليقه لأن عمله هذا لا يدخل ضمن عمل الفنان المؤدي فهو لم يستند إلى مصنف فكري وإنما وصف أحداث المهاراة فقط.

ولقد ثار إشكال كبير بين الفقهاء حول الطسعة القانونية لعمل فنان الأداء فهناك من يقول بأن عمل الفنان المؤدي يعود إليه الفضل في بحث الحياة في المصنف ويتوقف نجاح المصنف أو فشله على مدى نجاح الفنان المؤدي، بل يكاد يكون عمله مشبها لمصنف جديد، وهناك من يرى أن له لا قيمة لصاحب المصنف المكري ما لم تصدح به حجرة الفنان أو تنطق به شمته أو تترجمه بأمل عازف هيمطل هؤلاء يصبح المصنف متداولاً ومنتشراً ودونه يظل المصنف حبيس التكوين.

أما الرأي الثالث فقد سعى إلى إثبات صفة المؤلف للمنتج الموبوغرامات اعتبارا لأهمية الجهود الفنية والنفسية التي يبذلها هذا المنتج، مما يعطي لهذا العمل صفة الأصالة والإبداع.

أما الرأي الرابع، فهو رأي معكس ويكر أي دور للفنان المؤدي، فهو مجرد أداة فهو معدم الإرادة لا يبتكر (1) وهنا تكمن طبيعة عمل فنان الأداء.

فالهم الآن أن نلتم بما هو وقع وهو أن للحقوق المجاورة اعتراف دولي وتشريعي ولها حماية قانونية، مدنية كانت أم جرائية، وهو ما سار عليه المشرع الجزائري عبر التعديل الأخير.

(1) فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 152، 153.

الفرع الثاني

اكتساب حقوق الفنان المؤدي

إن ما يشترطه المشرع في عمل المؤلف حتى يكتسب صفة المصنف سواء أكان أدبياً أم فنياً، إنما يتمثل في عنصر الإبداع أو الابتكار، والذي يظهر من خلال إبراز المؤلف للامع شخصيته من خلال العمل المقدم⁽¹⁾، وهو ما نصت عليه المادة 03 من قانون 17/03 بقولها " تمنح كل صاحب إبداع أصلي لمصنف أدبي أو فني الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون " لكن بالنسبة لعمل الفنان المؤدي فإن المشرع لم يشترط لمنح صفة الحقوق المجاورة عليه أن يتميز بالإبداع وإنما جاء على لسان المادة 108 من نفس القانون بأنه خدمة أو عمل.

أما الأصالة فهي شرط في العمل الأدبي والفني، وشرط كذلك في عمل الفنان المؤدي، وذلك لأن المشرع قد وصف عمل الفنان المؤدي بالأداء الفني، وما دام الأمر كذلك فلا بد على صاحبه أن يصمي عليه شخصيته أو حزم منها أو أسلوبه الشخصي، كما أن المشرع كذلك يعاقب بخصوص جزائية ومدنية من الكشف غير المشرع عن الأداء، مثل الكشف عن الأداء بغير اسم صاحبه أو نسبة الأداء إلى شخص آخر، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على صفة الأصالة⁽²⁾.

كما يشترط أن ينصب الأداء على مصنف أدبي أو فني أو يمكن أن يكون على مصنف من التراث الثقافي، ويكون بذلك المشرع قد حصر عمل الفنان في هذه الحالات فقط، وما عداها لا تشملها الحماية بواسطة الحقوق

(1) محمد حمام لطفي الشروط الجوهرية لحماية حق المؤلف، مجلة موسوعة الفكر القانوني، عن دار الهلال للخدمات الإعلامية، العدد الثالث 2004، ص 118.

(2) شوقي العيد، المرجع السابق، ص 43.

المجاورة، وربما يكون غرض المشرع في حصر هذه الأعمال الخشبة ألا يتوسع في مفهوم الأداء بصفة عامة وبذلك يمكن ذكر المصنفات الأدبية حسب نص المادة 4 من قانون 17/03 بأنها:

المصنفات الأدبية المكتوبة والشفوية

- المصنفات المسرحية بأنواعها.
- المصنفات الموسيقية المغناة أو الصامتة.
- المصنفات السينمائية ببوعيه.
- مصنفات الفنون التشكيلية والفنون التطبيقية والرسوم.
- المصنفات التصويرية
- مبتكرات الأزياء.

أما مصنفات التراث الثقافي فحسب نص المادة 8 من قانون 17/03

هي

- مصنفات الموسيقى الكلاسيكية التقليدية.
- المصنفات الموسيقية والأغاني الشعبية.
- النوادر والأشعار والرقصات والعروض الشعبية.
- مصنفات الفنون الشعبية.

المصنوعات على مادة معدنية وحشوية والسيحية والحلي.

وهذا لهذا التعداد، تكون قد عصبها الأعمال التي تصلح أن يكون أداؤها محل حماية «يتمتع صاحبها بامتيازات لحقوق المجاورة».

الفرع الثالث

أشكال الأداء

حددت المادة 108 من قانون 17/03 الطرق والأشكال والصور التي من خلالها يتم التعبير عن عمل الفنان المؤدي، وتكون بطريقة التمثيل والغناء والعزف والرقص والإنشاد والتلاوة وغيرها...

والمرجع الجزائري لم يأتي على ذكر هذه الأشكال على سبيل الحصر، وإنما على سبيل التمثيل فحسب وذلك نصه في آخر المادة (... أو يقوم بأي شكل من الأشكال أدوار مصمات فكرية أو مصنفات من التراث الثقافي التقليدي).

1 - التمثيل:

ويعتبر عمل الفنان المؤدي في قيام هذا الأخير بدور تمثيل شخصية هي فيلم منفرد أو سينمائي أو تمثيل شخصية مسرحية، كما لا يشترط في التمثيل أن يكون واقعي، وإنما يكفي فيه أن يعكس الشخصية الحقيقية الموجودة داخل المصنف وذلك في دور حيالي أو واقعي في حياته بمجموعة أفعال وأقوال على لسان الشخصية الحقيقية.

كما أن التمثيل لا يشترط أن يتم التقمص فيه لإنسان، بل قد يكون تقمصا لحيوان أو لظاهرة طبيعية كالرعد، أو الشمس وغيرها.

2 - الغناء:

وهو عبارة عن أداء فني بواسطة مجموعة من الأصوات المتميزة عن الأصوات العادية ومجموعة من الكلمات المتناسقة والمنسجمة مع اللحن والإيقاع أو دونه أي أن تكون مصحوبة بموسيقى أو دونها، مما نصت عليه المادة 4 من قانون 17/03، وقد يكون الغناء أداء لمصنف شعري أم نثري.

3 - العزف:

يعرف العزف لغة: بأنه الصرب على إحدى الآلات الموسيقية.

أما اصطلاحاً فهو إصدار أو إحراج الأصوات والألحان الموسيقية بواسطة الآلات الموسيقية (1).

وتخرج من دائرة الحماية العزف للشهد الوطني لأنها أعمال مؤداة في إطار تشريع العمل وبالتالي يحكمها هذا الأخير، وهذا طبقاً لنص المادة 111 من قانون 17/03 (إد، انحز أد، الفصار المؤدي أو العارف في إطار عقد العمل فإن الحقوق، المعترف بها له في المادة 109 و110 تعد كما لو كانت ممارسته في إطار تشريع العمل).

وهذا على خلاف الآراء الموسيقي العسكرية التي لم يأتي نص بشأنها يحرمها من الحماية القانونية كما لا يمكن أن يصفهم بأنهم عمال، وبخصصون لتشريع العمل لأنهم ليسوا كذلك هم عسكريين يحكمهم النظام العسكري (2) وكذا الحر من الجمهوري وغيرهم.

4 - الرقص:

هو القيام بمجموعة من الحركات للجسم بشكل يتناسب ويتناسق مع اتباع موسيقى معينة ويعرفه أحمد زكي بدوي ويوسف محمود في مؤلفهم «تحريك وهر جزء من الجسم أو كله والتنويع باليدين أو بدونه واتحاد خطوات أمامية أو خلفية أو جانبية وهذا وفق ريثم وإيقاع معين سواء أكانت مصحوبة بإيقاع موسيقى أو بدونه».

(1) أحمد زكي بدوي، يوسف محمود، المرحح السابق، ص 687.

(2) وهذا عكس قانون دولة البحرين لسنة 1993، حيث ينص في المادة 2/10 على (... ولموسيقى القوات العسكرية، الحق في، إنتاج المصنفات الموسيقية من غير أن تلتزم بدفع أي مقابل للمؤلف، مادام الإيقاع لا يأتي بحصيلة مائة) ويستغنى منه كذلك عمل الفنان المؤدي لأنه إذا سقطت حقوق الأول تسقط حقوق الثاني

كما أن الرقص قد يتم بصورة منمردة فيتمنع صاحبه لوحده بحق الأداء وقد يكون جماعيا فيشترك الجميع في هذا الحق.

5 - الإنشاد،

هي مجموعة من الأصوات والكلمات المترادفة والمنسجمة في إيقاع معين ودون لحن وتكون غالبا منصبة على الشعر وليس على النثر.

6 - التلاوة،

لغة: القراءة من القرآن الكريم و من عسره وأصلها كلمة تلا . فتلا الكتاب أي قرأه ⁽¹⁾ أما اصطلاحاً: فيقصد بها القراءة بصوت مرتفع لإسماع الجمهور ما تضمنه مصنف أدبي أو فني قابلاً للقراءة مثل الكتب أو الخطب، ولكن بشيع عند العامة بل وعند بعض المنقصبين أن التلاوة لا تنصب إلا على القرآن الكريم وما عداها فلا يعد من قبيل التلاوة، وهذا فهم خاطئ لأن هذه الأخيرة قد تصلح لجميع أنواع الأدب

وعلى ذكر تلاوة القرآن قد يثور تساؤل حول اعتبارها صورة من صور الأداء الفني ومنه تعتبر حقاً هل معاوراً أم لا ؟ ورغم أن المشرع الجزائري لم يذكر هذه الحالة ولم يشملها بنص صريح، إلا أن من الأداء لا يقع إلا على مصنف أدبي أو فني والقرآن الكريم كلام الله لا يحمل صفة المصنف الأدبي أو الفني، وهو ما خلصت إليه محكمة النقض المصرية بقولها أن القرآن الكريم هو كلام الله لمضاومعنا أثره على نبيه محمد عليه الصلاة والسلام، وأن تلاوة القرآن الكريم وطرق هذه التلاوة هي إتباع وليس ابتداء ولا محل فيها للابتكار...⁽²⁾

(1) دار المشرق، المنجد في اللغة والإعلام، دون ذكر إسم المؤلف، الطبعة الحادية والثلاثون، دار المشرق بيروت، دون سنة، ص 64

(2) الشيخ صالح بن عبد الرحمن الحصين المرجع لسابق، ص 07. بل إن صاحب المقال ذهب إلى أبعد من ذلك واعتبر أنه ليس للتأليف شرعي حق مالي، ويعني بالمؤلفات الشرعية تلك الأعمال المكربة الصادرة عن المسلم لبيان القرآن وانسته ونحمل الناس=

المطلب الثاني

منتجو التسجيلات السمعية والسمعية البصرية

إن القيام بتسجيل أي عمل فني أو أدبي في شكل وعاء مادي مهما كان شكله، أمر في غاية الأهمية ودونه لا يمكن الاتصال في بعض الأحيان مع الجمهور. فلا يمكن تصور سماع أغنية دون الحصول الحسني أمام المفتي إلا بواسطة وعاء يسمى «شريط كاسيت»، أو يشاهد بالصوت والصورة معاً.

ويأخذ في معظم الاتفاقيات الدولية والقوانين اسم الفونوغرام والميديوغرام.

أما الفونوغرام (Phono - Gramme) فهو كل تثبيت سمعي بحت للأصوات الناجمة عن تمثيل أو أداء أو أية أصوات أخرى، وتآخذ هذا الوصف - أي أصوات هوبوغرامية - الأسطوانات أو أية دعامة تحتوي تسجيلاً صوتياً.

والميديوغرام (Vidéo-Gramme) هو كل تثبيت سمعي بصري نحده هي أشرطة كاسيت أو الأسطوانات أو أية دعامة مادية أخرى (1).

ويحذر الإشاره إلى أن عمل منتج التسجيلات السمعي أو السمعي البصري

=على اتباع هداها ومن ذلك مؤلفات لتفسير والحديث والفقه والمسيره السوية وسير الصالحين والخطب والمواظب الدينية وترثيل القرآن، ومواء تم ظهورها في شكل كتاب أو شريط مسموع أو مرئي فهو يرى هي تبريره بعدم جوار أحد حق مالي عن المؤلف الشرعي. فيكون «الوقوع عن الله ببيان لحلال ولحرام وبدل العلم بالله والعلم بما يحب ويرضى وما يكره» يستخط وعودة إلى سه هي من أعصل القرينات إلى الله، فكيف للمؤلف أن يزيلها بحضور النصرة

(1) محمد حسام مجمود لطفي، تأجير «فونوغرام والميديوغرام وحق المؤلف، مجلة المحاماه، العدد 3 و4، مارس وأفريل 1968، ص 120.

يخلو من أي إبداع فكري، بل هو عبارة عن شريط آلي يقوم به، أو بالأحرى من نوع صناعي لأن صاحبه يقوم بتثبيت المصنف على دعامة مادية قد تكون شريط كاميت أو قرص مضاف أو شريط فيديو.

الفرع الأول

مفهوم التسجيلات السمعية والسمعية البصرية

وينصرف على العموم تعبير منتجو التسجيلات السمعية والتسجيلات السمعية البصرية إلى الأشخاص الطبيعية والمعنوية التي تقوم ولأول مرة بث الأصوات الناجمة عن عملية أداء أو أي أصوات أخرى أو سلسلة من الصور المصغرة أو غير المصغرة بأصوات (1) والمشرع الفرنسي كان دقيقاً في تعبيره حتى نص في تعريفه «المنتج هو ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يبادر بإجراء التثبيت الأول ويحمل مسئولية» (2).

أما المشرع الجزائري في قانون 17/03 عرف كل من منتجي الفونوغرام والفيديو غرام على حدٍ في نصوص متفرقة

تنص في المادة 113 «يعتبر بمفهوم المادة 107 أعلاه، منتجا للتسجيلات السمعية الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتولى تحت مسئولية التثبيت الأولي للأصوات المنبثقة من تمييز أداء مصنف أدبي أو فني أو مصنف من التراث الثقافي التقليدي».

(1) محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص 659

(2) «Le producteur de phonogrammes est la personne physique ou morale qui a l'initiative et la responsabilité de la première fixation d'une séquence de son» محمد محمود حسام لطفي، المرجع السابق، 660.

وفي المادة 115 «تعتبر بمفهوم المادة 107 من هذا القانون منتج تسجيل سمعي بصري الشخص لطبيعي أو المعنوي الذي يتولى تحت مسئوليته التثبيت الأولي لصور مركبة مصحوبة بأصوات أو غير مصحوبة بها، تعطي رؤيتها انطباعاً بالحياة أو الحركة».

وبالنظر إلى هذه المواد حدد نـ المشرع عمداً إلى تعريف كل نوع على حدى، حتى لا يقع السامع في خلط بينهما.

وتتبرر حماية المشرع لهذه الحقوق يرجع إلى ما يتكبد المبتدع من خسائر في الأموال، كاستثمار باهظ في إساح أسطواناته المثبتة للصوت أو الصوت والصورة أو أي وسيلة أخرى، فإن لمقابل لهذا المجهود ولا بد أن يتمثل في الحصول على أجر سواء بمناسبة لتداول التعاري أو بمناسبة البث الإذاعي لتسجيله أو إبلاغه للجمهور بأي وسيلة كانت (1).

الفرع الثاني

اكتساب المنتج للحق المجاور

ويقصد بالمنتج في هذا الفرع كلا من منتجي المونوغرام والفيديوغرام، ولهذا سنعمد إلى دراسة ما هي الشروط اللازمة لاكتساب كلا من المنتجين صبة الحقوق المجاورة؟

أولاً، بالنسبة لمنتجي التسجيلات السمعية (الفونوغرام)،

أ - الشرط الأول،

أن يكون المنتج شخصاً طبيعياً أو معنوياً، وهو ذات الشرط الذي

(1) فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 155.

اشتراطته اتفاقية روما^(١) وربما الدافع إلى ذلك هو أنه باعتبار أن إنتاج التسجيل الصوتي هو عمل ذات طبيعة فنية صناعية، تعتمد بالدرجة الأولى على آلات تسجيل وضبط الأصوات وتركيبها ثم تثبيتها على دعائم، وهذا العمل يستدعي في الغالب أن يقوم به عدد من الأشخاص لا شخص واحد إلا أن هذه الأعمال تعتبر ثانوية إذا كانت منفصلة عن بعضها البعض ومجموعها يمثل عمل نهائي أو الناتج النهائي للأصوات، وجعلها مثبتة على دعامة قابلة للتوصيل إلى الجمهور وهو ما جعل لمشرع يجعل المسؤولية إلى شخص واحد، وهو إما الشخص الطبيعي أو الاعتباري، أما عمل التقنيين والمهندسين فهو محمي بموجب قوانين العمل وليس بموجب قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة.

كما لا يشترط أن يكون الشخص الاعتباري من القطاع العام أو القطاع الخاص وبالمناسبة تتمتع المؤسسات العمومية الاقتصادية والتجارية التابعة للدولة بالحق المجاور ويحور نهائياً الإحصاح والمطالبة بحماية إنتاجها السعفي من أي اعتداء، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة.

ب - الشرط الثاني:

قيام الشخص الطبيعي أو الاعتباري بتثبيت الأصوات، أي نقلها من مصدرها الأصلي سواء كانت مسجلة من الآلات الموسيقية أو من أصوات بشرية، وسواء كانت هذه الأصوات مجرد أعاني أو إشارات لأشعار أو تلاوة أو أي أصوات أخرى، ثم القيام ببعض العمليات التقنية والتعديلية لجعلها على دعائم.

وهي العالب يقوم بهذا العمل مؤسسات وشركات التسجيلات الصوتية التي تملك وسائل تقنية وأجهزة إلكترونية كبيرة ومتطورة قابلة لقراءتها

(1) تنص المادة 3 المقررة ج من إتفاقية روما بشأن تعريف الموبوعرام ويقصد بتعبير الموبوعرام منتج التسجيلات الصوتية بشخص طبيعي أو الاعتباري... ..

بواسطة جهاز ميكانيكي أو إلكتروني يكون دوره تحويل هذه الشفرات إلى أصوات ثابتة.

وحتى يكتسب عمل تثبيت الأصوات حق مجاورا يشترط أن تكون هذه الأصوات منبعثة من أداء مصنف أدبي أو فني أو مصنف من التراث الثقافي، ويتم هذا العمل بموافقة الفنان المؤدي وموافقة مؤلف المصنف الأدبي أو الفني أو مالك حقوق مصنفات التراث الثقافي وهو الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بحيث تنص المادة 139 من قانون 17/03¹ يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة حماية مصنفات الملك العام ومصنفات التراث الثقافي التقليدي المادة 140، ويحصر استعمال المصنفات المذكورة في المادة 139 لترخيص من الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وان أي تثبيت دون الحصول على ترخيص من صاحبه أو الجهة المعنية يشكل اعتداء على حق هؤلاء سواء بالكشف عن المصنف أو الأداء أو بالنسخ والاستغلال⁽¹⁾.

ج - الشرط الثالث:

يجب أن تكون هذه الأصوات منبعثة من أداء مصنفات أدبية أو فنية أو مصنفات من التراث الثقافي والمشرع قد وفق في ذلك على اعتبار أن السبب في حماية الحقوق المجاورة هي حماية عملية إبلاغ المصنفات إلى الجمهور، وبالتالي فدور متبني التسجيلات السمعية هو دور مساعد فقط لأعمال المؤلفين هدفه القيام بهذه المهمة، وهي نشر وإبلاغ المصنف إلى الجمهور.

د - الشرط الرابع:

أن يتحمل المنتج مسؤولية التثبيت، أي أن هذا الشخص الطبيعي أو الاعتباري القائم بعملية التثبيت عليه أن يتحمل كل تبعات ومحاطر تثبيت

(1) شوف العيد، المرجع السابق، ص 54

الأصوات من البداية إلى النهاية أي حتى جهوريته للإبلاغ للجمهور.

وتحميل المشرع للمنتج هذه المسؤولية إنما وضعت لمواجهة أصحاب الحقوق الأصلية وهم المؤلفين وضائى الأداء، فيتحمل الأداءات المالية عن عملية تثبيت الأصوات.

كما يعد تحميل المسؤولية له منشأ قانوني يرجع أصله في أساس المسؤولية هي حد ذاتها والتي مفاده أن المسؤولية شخصية وليست جماعية، ومنه فالمساعدين والتقنيين والمهندسين وغيرهم ممن شارك في عملية الإنتاج لا يتحملون أي مسؤولية، بل المسؤول الأول هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي ينتج الدعاءات.

هـ - الشرط الخامس:

يشترط أن يحصل التثبيت لأول مرة، أي يشترط في المنتج أن يكون له سبق في القيام بعملية التثبيت حتى يكون له فضل الاستفادة من الحقوق المجاورة، وهو بدوره من يملك إعطاء الإذن بالقيام بعملية الاستتساخ من بعده، وكل شخص يقوم بتثبيت أصوات على دعامة كان قد سبقه في ذلك شخص آخر يكون قد اعتدى على من له فضل السبق، ويحق لهذا الأخير طلب التعويض بالاطافة إلى قيام المسؤولية الجرائية بالنسبة للمعتدي.

إلا أنه ما يؤاخذ عنه المشرع الجزائري أنه لم يقم بتوضيح معنى التثبيت الأولي، بحيث هل يشترط حتى يكون أمام اعتداء من طرف المثبت الثاني أن يكون التثبيت الأولي من نفس النوع أم لا؟ بمعنى آخر هل تقوم المسؤولية الجرائية بالنسبة لمن قام بتثبيت الأصوات على قرص مضغوط بعدما ثبتها الأول على صيغة شريط كاسيت أم لا؟

والحقيقة أم المشرع الجزائري لم يعطي لنا حل لهذه المسألة، إلا أن الأصح الواجب الاتباع أن عملية تعدين التثبيت من لون إلى لون آخر يعد اعتداء مثل الاعتداء الواقع على نفس اللون، لأن الهدف في الحالين هو إبلاغ

المصنف إلى الجمهور بأية وسيلة كست، إلا إذا كان اللون الثاني ذو طبيعة أخرى كاستعمال الصوت والصورة عوض الصوت وحسب، وهذا أمر يخرج عن نطاق إشكاليتنا الحالية.

والمشكل الثاني أن المشرع كدّك ثم يحدد النطاق المكاني والزمني للتثبيت الأولي، فلم يشترط أن يتم التثبيت الأولي في الجزائر مثلاً، والمدة الزمنية بين كل تثبيت وتثبيت آخر وهذا الأمر كذلك يستدعي حلاً، وكان من المفروض على المشرع أن يشترط أن يتم التثبيت في إقليم الجزائر، إلا إذا وجد اتفاق مع دولة أخرى بخلاف ذلك.

وفيما يتعلق بالنطاق الزمني فمري أن يحدد الزمن بفترة لا تقل عن 05 سنوات بين التثبيت الأولي والثاني ولكن بلون آخر، أي حتى يتمتع التثبيت الثاني بنفس الحماية الممنوحة للأول ولا يشكل عمله هذا اعتداء يشترط أن يتم بعد 05 سنوات على الأقل من التثبيت الأولي وأن يتم في لون آخر غير اللون الأول.

ثانياً، بالنسبة لمنتجي التسجيلات السمعية البصرية (Video Gramme)⁽¹⁾.

يقصد المشرع بالتسجيلات السمعية البصرية تلك المنتوجات السمعية البصرية المنتجة في أشرطة أو أسطوانات، ولا يوجد اختلاف من حيث شروط اكتساب هذا المنتج صفة الحقوق المحاورة بالمقارنة مع المنتجات السمعية بحيث اشترط أن

♦ القائم بالعمل إما شخص طبيعي أو معنوي.

(1) إن جميع الإتفاقيات الدولية بما فيها إتفاقية روما لسنة 1971 أو إتفاقية ترييس لسنة 1994 لم تنص على حماية منتجي التسجيلات السمعية البصرية، رغم أنه في الوقت الراهن خلقت ظاهرة لتسجيل غير مشروعة باستعمال هذه التقنية بشكل هادج، ولأسف الشديد حتى إتفاقية الويبو الأخيرة لسنة 1996 أهملت هذا الأمر.

❖ القيام بعملية تثبيت صور وأصوات.

❖ أن يتم التثبيت تحت مسئوليته.

❖ أن يتم التثبيت لأول مرة من طرف المنتج.

❖ أن تعطي الصور محل التثبيت انطباعاً بالحياة والحركة، ولا يقصد بذلك المشرع فقط المشاهد الحية التي تنقل حركات وأصوات لأحياء، وإنما قد تتم كذلك عن طريق تصوير أهلام لكرتونية أو عرائس القراقور، فهذه الأخيرة رغم أنها لا تتضمن حياة حقيقية إلا أنها تعطي انطباعاً بالحياة والحركة.

❖ ويبقى أن المشرع الجزائري حذف شرط أن يكون التصوير محل التثبيت تصوير لأداء مصنفات أدبية أو فنية أو لمصنعات من التراث الثقافي، بخلاف الأمر بالنسبة للتسجيلات السمعية.

الفرع الثالث

أشكال التسجيلات السمعية والسمعية البصرية

تختلف أشكال التثبيتات بحسب نوع التسجيل، وبحسب التطور الحادث في مجال الفونوغرام والفيديوغرام، فهناك لأسطوانات وشريط الكاسيت والفيديو وكذا الأقراص المضغوطة.

1 - الأسطوانة؛

وهي طريقة تقليدية جداً، كما أنها أول ما ظهر من صور التثبيتات السمعية، وكانت تشيع باللهجة والمزود بمكبّر وإبرة مفاطيسية، هدفه تحويل الصوت إلى (Gramophone) مزود بمكبّر وإبرة مفاطيسية، هدفه تحويل الصوت إلى

شفرات معدنية يلتقط بواسطة هذه الإبرة المغناطيسية فتتحول عملية تعامل المغناطيس مع هذه الشفرات إلى تيار كهربائي يقوم مكر الصوت في الأخير بترجمته إلى أصوات لمرة أخرى⁽¹⁾.

2 - الأشرطة:

وبعد ذلك ظهرت فكرة شريط الكاسيت، ومع أول ظهور له كان يقوم بتحويل الصوت إلى شفرات مغناطيسية قابلة لقراءتها بواسطة رأس إلكترونية تتحول إلى إلكترونيات تشكل تيار كهربائي، ثم يقوم المكبر بترجمته إلى أصوات مسموعة، ثم بعد ظهرت تطورت هذه المكبرة إلى أشمل من ذلك، وهو تحويل الصوت والصورة معا ونفس الطريقة، وهو ما يعرف الآن بشريط كاسيت فيديو.

3 - برامج الحاسب:

والحاسب هو ذلك الكيان المادي، الذي نعتار بقدره فائقة على تخزين كميات هائلة من المعلومات والبيانات، وسرعة هائلة في القيام بالأعمال المطلوبة، مع دقة متناهية في استمذ بحيث يستقبل البيانات ثم يقوم بمعالجتها، فهو أساسا له معنى المعالجة المعلوماتية

أما برامج الحاسب، فلا يقصد بها فقط مجموعة الأوامر والتعليمات التي تصدر إلى الحاسب الآلي لتنفيذها، بل كذلك التعليمات الموجهة للمستعمل مثل خطوات استعمال لبرامج وكيفية المعالجة الإلكترونية للمعلومات⁽²⁾.

ولقد وضع التطور والاستثمار لسريع هي تكنولوجيا المعلومات تحديات

(1) محمد حسام معمود لطفي، المرجع السابق، ص 120.

(2) جدي هبرينة، الحماية الجرائية لحقوق مؤلمي لبرمجيات، مذكرة تخرج لتبيل شهادة الماجستير، تحت إشراف د. طاهي حسيمة، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار نهاية سنة 2002-2003، ص 6 و7.

جسيمة أمام الجوانب المختلفة للقانون، و استدعى ميلاد منتجات جديدة وكذلك فروع كاملة من الصناعة، وكان أهمها برنامج الحاسب التي تطورت على نطاق كبير وواسع وشمل العديد من الميادين ولم يسلم منها الإنتاج السمعي البصري⁽¹⁾، بحيث يتم إعداد البرنامج هي مجالنا هذا، عن طريق تحويل الأصوات والصور إلى رموز حسابية تسمى بالحواررميات، ثم إعداد هذه الأصوات والصور في أشكال رمزية، ثم يكتب البرنامج بناء على هذه الخريطة الرقمية في صورة برنامج المصدر وهي لغة الحاسب وأشهرها لغة البازيك (Basic)، ثم يحول هذا الأخير إلى برنامج الموضوع أي لغة الآلة لحاسبة⁽²⁾.

4 - أقراص الليزر

لقد ظهر هذا النوع كذلك حديثاً، بحيث كان في بدايته يحمل برامج للحاسب الآلي ثم أصبح يستعمل لتثبيت المادة السمعية والسمعية البصرية، سواء كانت أغاني أو أعاني كليب، أو خطب مسموعة أو خطب مسموعة ومرئية أو أفلام وغير ذلك كما يمكنه حمل المئات من الأعاني والآلاف المؤلفات من صمغيات الكتب، بل يمكنه حمل مكتبة متقلة في قرص لا يزن بعض العشرات، إنه يعد من أعجب ما سجلت الصناعة المعلوماتية.

المطلب الثالث

هينات البث الإذاعي السمعي والسمعي البصري

وسوف نقوم من خلال هذا المطلب دراسة مفهوم هذه الهيئة أو كما سماها المشرع بالكيان، وبعدها نعرض الشروط الواجب توافرها حتى

(1) كارلوس م كوربا، حقوق الملكية الفكرية، لمرجع السابق، ص 134.

(2) محمد حسام محمود لطفى، لمرجع السابق، ص 125.

تكتسب هذه الهيئة صفة الحق المتحاور على أعمالها وبعد نرى مجموع الأشكال والصور التي يمكن أن يظهر فيها عمل الهيئة.

الفرع الأول

مفهوم هيئات البث الإذاعي السمعي

أو السمعي البصري

تختلف تسمية هيئات البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري من تشريع إلى آخر ومن اتفاقية إلى أخرى من الناحية اللغوية، إلا أنها تؤدي كلها نفس المعنى، أو ربما أشمل منه بقليل.

فالتشريع الأردني رقم 22/ 1992 يعطي لها اسم هيئات الإذاعة والتلفزة، ونفس الشيء بالعبارة للمشرع الإماراتي والعراقي والكويتي⁽¹⁾، أما المسرع الفرنسي سماها بـ "مؤسسات الاتصال السمعي البصري Les Entreprises de Communication Audiovisual"⁽²⁾ ويرى بعض الفقه أن هذا التعبير أشمل بالمقارنة مع تعبير هيئات الإذاعة، لأنه بالنظر إليه يتبين وأن الحماية لا تشمل فقط المرافق العامة للإذاعة الصوتية والتلفزيونية بل كذلك أولئك الذين يقدمون خدمات الاتصال السمعي البصري، بشرط الحصول على عقد امتياز للمرافق العامة⁽³⁾.

أما المشرع الجزائري فيسميها هيئات البث الإذاعي السمعي والسمعي

(1) حقوق المؤلف هم، الوطن العربي بين التشريع وتطبيق، مجلة تصدرها المنظمة العربية للتربية والعلوم، تونس 1996، ص 69.

(2) Claude Colombet, op.cit, p 324.

(3) محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص 660.

البصري⁽¹⁾ وذلك قد يكون كافياً إلى حد ما في معناه لأن هيئة الإذاعة والتلفزيون في الجزائر عبارة عن مرافق عامة تابعة للدولة، ولا تمنح هذه الأخيرة أي عقود امتياز للحواص لمتاح قناة إذاعية أو تلفزيونية، ولهذا يرى أن هذا التعبير إلى حد الآن يلم بالوضع الحالي، ولؤكد أنه يعبر نحو التعبير، حينها يجد المشرع نفسه مضطراً لتعديل اسم الهيئة نحو مفهوم أشمل.

وهيئة البث السعفي أو السعفي البصري من المرافق العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري⁽²⁾.

وتعرف هيئات البث الإذاعي السعفي أو السعفي البصري، بأنها تلك الهيئة التي تعمل على نقل الصوت أو الصوت و بصورة معاً، كما تقوم بالنقل اللاسلكي للإشارات أو الليف البصري أو كابل آخر بقصد نقل البرامج وعرضها على الجمهور⁽³⁾.

ويمرّفها المشرع الصرعي في نص المادة 216 . 1 فقرة 2 بقوله «تسمى مؤسسات اتصال سعفي بصري التنظيمات التي تستثمر مصلحة اتصال سعفي بصري في مفهوم قانون 1067/86 المتعلق بحرية الاتصال مهما كان النظام المطبق على هذه الخدمة»⁽⁴⁾.

أما المشرع الجزائري فعط عرفها في نص المادة 117 بما يلي:

(1) و يمثل اختلاف تسميتها في لاتفاقيات الدولية كذلك فبالسبة لاتفاقيه روما فتمد أطلقت عليها اسم هيئات البث الإذاعي أما اتفاقية باريس فأطلقت عليها اسم الهيئات التي تبث أصوات وصور، ويقصد بذلك برامج التلفزيون والإذاعة، أما اتفاقية الويبو فلم تشر إليها إطلاقاً.

(2) قاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 157.

(3) المرجع نفسه، ص 157.

(4) Article 216-1.2 «Sont dénommés Entreprises de communication audiovisuelles, les organismes qui exploitent un service de communication 1067 du 30 sept 1986 relative à la liberté audiovisuelle au sens de la loi N° 86 . « de communication, quel que soit le régime applicable à ce service

«تعتبر بمفهوم المادة 107 من هذا القانون هيئة البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري الكيان الذي يبث بأي أسلوب من أساليب النقل اللاسلكي لإشارات تحمل أصواتا أو صورا وأصواتا، أو يوزعها بواسطة سلك أو ليف بصري أو أي كبل آخر يعرض استقبال برامج مبنية إلى الجمهور».

الفرع الثاني

اكتساب هيئة البث السمعي والسمعي

البصري للحق المجاور

وفقا لنص المادة 117 قانون 17/03 فإن المشرع الجرائري يكون قد اشترط في هيئات البث لسمعي والسمعي البصري حتى تكسب حقوق محاورة على برامجها وخصصها ما يلي:

أولاً: صفة الهيئة:

جاء نص المادة بوصف غريب إذ سمي هيئة البث «الكيان» وقال: «... الكيان الذي يبث...» وهذا التعبير غير دقيق، فكان عليه أن يعطيها وصف شخص طبيعي أو معنوي لأنه لأقرب إلى المعنى القانوني السليم، لأن الشخص القانوني وحده من تثبت له لحقوق ويتحمل الالتزامات (1).

أما المشرع الفرنسي فقد أعطاه اسم المؤسسات وهذا بحسب النظام المطبق في أي تشريع، وعلى العموم مهما كان اسم هيئة البث، سواء أكانت كيان أو مؤسسة أو تنظيم فهي لا تخرج عن كونها شخص اعتباري، في حين

(1) محمد حسني، التوجيه في نظرية الحق بوجه عام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دور طبعة، سنة 1985، ص 141.

أن عملية البث في حد ذاتها سواء تعقت بصور أو أصوات وصور من الممكن أن يقوم بها شخص طبيعي مثلما يقوم بها الشخص المعنوي وذلك اعتماداً على تجهيزات وآلات متطورة أو بسيطة.

كما أن هي الحزائر لارالت هيئت البث تابعة للدولة، فهي مرافق عمومية ذات طابع صناعي وتجارى مهمتها توزيع البرامج، ولها الحق المانع بتريخيس إداعة بث حصصها واستتسخ برامجها على دعائم معدة للتوزيع على الجمهور (1).

أما في فرنسا مثلاً فمؤسسات لبث قد تكون تابعة للخواص بهوح عقود امتياز المرفق العام، مثلما هي في الأصل تابعة للدولة، والمهم أن جميع أعمال هذه المؤسسات تكون محل حمدة، ومهما كان النظام المطبق على خدماتها سواء كانت هذه التطبيقات تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص، ومواءمات ذات طبيعة تجارية أو إدارية، وهذا بخلاف الوصف الذي أعطاه المشرع الجرائري عندما نص في المادة 09 من قانون 17/70، أنه يمكن أن تستعمل استعمالاً حراً مصنعات الدولة الموصوعة بطريقة شرعية هي متاول الجمهور لأعراص لا قدر أترىح، مع مراعاة سلامة المصنف وبيان مصنفه، ومنه كلما كان الاستعمال شخصي ولا يدر ربحاً على القائم بعمل الاستتسخ أو الاستعمال فهو مشروع.

إلا أن المشرع الجرائري لم يعرق في هذا النص حول الهيئات التي يكون استعمال أعمالها مشروعا ؟ هل هي تلك التابعة للقطاع العام أم القطاع الخاص؟ والأمر هنا لا يثير شكال فهو صمبياً يؤكد بأن جميع هيئات البث الإداعي تابعة للدولة، ولكن المؤسسات التابعة للدولة تختلف بين تلك التي تحمل الطابع الإداري والأخرى ذات لطابع الصناعي والتجاري، وهذا يجب التميز بين عمليات البث التي تقوم بها الهيئات ذات الطابع الإداري والتي

(1) عكشه محي الدين، المرجع السابق، ص 60.

تقوم بها الهيئات ذات الطابع الصناعي والتجاري والتي تكون أعمالها تتمتع بحماية الحقوق المجاورة، وهو ما أكد عليه المشرع في الفقرة الثانية من نص المادة 09 «يقصد بمصنفات الدولة في مفهوم هذه المادة المصنفات التي تنتجها وتنتشرها مختلف مؤسسات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري».

أما المشرع الفرنسي، فلم يهتم بهذا التمييز، وجعل كل أعمال مؤسسات البث تتعلق بالحقوق المجاورة، ومن ثمة تتمتع بالحماية القانونية سواء كانت تابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص وسواء كانت تلك التابعة للقطاع العام ذات طابع إداري أو صناعي تجاري.

ثانياً، القيام بعملية البث،

يقصد بعملية البث النشر لبرامج وحصص حاملة لأصوات أو أصوات وصور معاً وذلك بأي وسيلة من وسائل النقل بغرض عرضها على الجمهور⁽¹⁾.

ويشترط في هيئة البث أن تقوم بعمل منظم، بمعنى أن يستعمل بعض وسائلها التقنية والمية وكذا البشرية للقيام بعملها حتى يكون في صورته النهائية التي تقبل فيما بعد النقل إلى الجمهور.

إلا أنه هناك من يرى أن هيئة البث لا تقوم فقط بالنشر والتوزيع، وإنما تقوم كذلك بالإنتاج أي تنتج برامج إذاعية⁽²⁾، كما تنتج تحقيقات تستلزم الحماية من استعمالها من الغير أو إعادة تسجيلها دون إذن⁽³⁾، ورغم أن المشرع الجزائري لم يذكر ذلك صراحة في النص إلا أنها تقعهم ضمنياً، وإلا

(1) فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 157.

(2) محمد السعيد رشدي، المرجع السابق، ص 660.

(3) فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 157.

فما هو العمل الذي تقوم به هيئات البث إن لم يكن الإنتاج ؟ وهي في ذلك تسخر مواردها المالية والبشرية في سبيل تحقيق نتيجة مرضية للجمهور.

ثالثاً: أن تقع عملية البث على البرامج،

والبرنامج هو موضوع الحماية في عمل هيئات البث السمي والسمعي البصري ويشترط منه أن يشمل مصنفات فكرية أو مصنقات من التراث الثقافي، وذلك وفق خطة معينة ووفق تسلسل زمني معين بالوسائل المحددة قانوناً، ومتى اجتمعت جميع هذه العوامل كان العمل يشكل حقاً مجاوراً لمجموع العمل ككل، أما مساهمة كل من المهندس والتقني والمصور وغيرهم فتدخل ضمن إطار عقد العمل ولا يرتب عليها القانون أي حق فكري، بل تثبت للشخص المعنوي الذي يادر وتحمل مسؤولية تحقيق تمويل هذا البرنامج.

كما أن البرنامج في حد ذاته، وإن كان يشمل هي مضمونه مصفاً فكرياً، إلا أنه هو في حد ذاته لا يعد كذلك لأنه يشترط في الصنف أن يطوي على شيء من الإبداع أو خلق شيء جديد، هي حين أن عمل هيئة البث يمثل هي ترتيب المصنفات الفكرية دون أن يعبر بحد ذاته مصفاً فكرياً⁽¹⁾.

وهذا على خلاف المشرع الفرنسي الذي لم يشترط أن تشمل عمليات البث مصنفات فكرية، ولكنه رتب الحقوق وسط الحماية لكل هيئة تقوم بخدمات اتصال سمعية بصرية، سواء كانت واقعة على مصنف أم لا، وهو بذلك قد أحاط بكل البرامج التي تؤدي عرض إخباري واتصالي وإعلامي

كما أن جميع الحصص والبرامج التي تعد للبث أو النشر، إما أن تكون مصنفات فكرية تستدعي موازنة مؤلفها قبل ذلك، وإما أن تكون من إنتاج الحصص ذاتها، وتكون لمجموع المشاركين في إبداعها حق المؤلف، وكلما

(1) شتوف العيد، المرجع السابق، ص 69.

كان البرنامج معتمداً على مصنف فكري جاز للهيئة بعد أذاعته أن تحتفظ بتسجيل رائل بعد 05 أشهر إلا إذا تم الاتفاق على مدة أطول مع المؤلف، كما يمكنها حفظ نسخة واحدة هي الأرشيف دور الحاجة إلى اتفاق. وهذا وفقاً لنص المادة 51 قانون 15/03 (1).

الفرع الثالث

أشكال البث السمي والسمي البصري

لقد حدد المبرر الجرائري الوسائل التي يمكن عدها كصور للبث السمي البصري، وذلك بنص المادتين 27 و 117 من قانون 17/03، وهي البث السلبي والبث الإيجابي، وكذلك بأية منظومة معالجة معلوماتية، إلا أنه يمكن ذكر العمل الذي يتم بواسطة الأقمار الصناعية حتى وإن لم يتم ذكرها بنص المادتين.

البث السلبي :

تعمل هذه الأسلاك على نقل لمصنف إلى الجمهور سواء أكان مصنفاً سمياً أو سمياً بصرياً، وتكون هذه الأسلاك مصنوعة من مادة نحاسية أو مواد معدنية أخرى غير لحام مرتبطة بأجهزة، وتقوم هذه الأخيرة بتحويل التسميات إلى تيار كهربائي يرسل عبر هذه الأسلاك، وعند وصوله

(1) تنص المادة 51 من القانون 17/03 وبعد عملاً مشروعاً، بنوع ترخيص من المؤلف، ولا مكافأة له، قيام هيئة بث إداري سمياً أو سمياً بصرياً بتسجيل رائل لمصنف بوسائلها الخاصة ومن أجل حصصها، لإداعية شريطة أن تملك النسخة المسجلة خلال السنة 06. أشهر التي تلي إنجازها إلا إذا وافق مؤلف المصنف لتسجيل على مدة أطول من ذلك، غير أنه يمكن الاحتفاظ بنسخة واحدة من هذا التسجيل لغرض حفظها في الأرشيف فقط، حتى في غياب مثل هذا الاتفاق.

يحوّله إلى فوتونات أو ألياف بصرية قاسية الالتقاط من طرف الجمهور عبر الهوائيات المقمرة أو العادية، ثم تقوم هذه الأخيرة بتحويل هذه الإشارات إلى تيار كهربائي قابل للتحويل إلى تسجيلات سمعية وسمعية بصرية بواسطة جهاز التلمزيون أو الراديو.

البث اللاسلكي:

إن البث اللاسلكي لا يتم إلا بواسطة المحطات المعروسة بالأرض، بحيث تحول التسجيلات إلى فوتونات أو ألياف بصرية قابلة للالتقاط من طرف الجمهور عبر الهوائيات المقمرة أو العادية ثم تحول هذه الأخيرة الإشارات الموحودة هي الهواء إلى تيار كهربائي قابل للتحويل إلى تسجيلات سمعية وسمعية بصرية بواسطة جهاز التلمزيون والراديو.

البث عبر الأقمار الصناعية:

وبدل أن تكون المحطات معروسة في الأرض، فإن البث عبر الأقمار الصناعية تكون فيه المحطات مبعثة في الفضاء الخارجي تحت إشارات سمعية وسمعية بصرية، فهي وسيلة اتصال لاسلكية، فتوجه إلى نقطة أرضية وقد لا تكون كذلك.

وبهذا تختلف الهوائيات المقمرة المستقبلية، فقد تكون مستقبلية بوضوح بحيث يسمح بالتقاطها من جميع السور دون أن توجه إلى فئة معينة، ويتم البث منها طبقا لشروط وضوابط دولية معمول بها، وقد يكون البث بحاجة إلى «مرموز» «Coder»، ففي هذه الحالة لا يمكن التقاط البرامج إلا بواسطة جهاز فارد «Decoder»، وغرض القنوات صاحبة البث أن تحمي مصنعاتها ومستجانيها.

أما الصنف الأخير، فهو «سري» وخاص بحيث ليس للعموم أن ينتفع ببرامج هذه القنوات ويل قد تكون هي بعض الأحيان موجهة من مقلحة إلى

مصلحة أخرى معينة ولا يلتقطها سواها (1).

البث بواسطة الإنترنت،

تعتبر شبكة الإنترنت مجموعة من أجهزة الكمبيوتر متصلة ببعضها البعض، والإنترنت أو الشبكة لسكوتية العالمية World Wide Web تتيح لمستخدميها تصفح المصنمات والاستفادة منها عبر العالم، غير أن المستخدمين قد يسيئون الاستخدام عادل داخل هذه الشبكة ويتجاوزون هذا الغرض ويقومون ببيع أية مصممت منشورة إلكترونيا سواء كانت إنتاجها سميماً أو سميماً بصرياً وذلك لاستغلالها بشكل أو بآخر دون الحصول على تصريح مسبق من مؤلفي هذه المصممت بوصفهم أصحاب حقوق، وهذا يشكل اعتداء على حقوقهم يستوجب الردع (2).

-
- (1) السعيد المرفاوي، حقوق الملكية الفكرية (أساس الحماية والممران وتكريم للحق والحق)، دون دار نشر، ودون طبعة، سنة 1998، ص 351.
- (2) أسامة أحمد بدر، المرجع السابق، ص 78.

الفصل الثالث

المعالجة الجنائية التي تحمي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

لم يشأ المشرع أن يقتصر في حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على الطريق المدني، الذي قد ينتهي وقد لا ينتهي بصدور حكم يقضي بدفع تعويضات مدنية للمؤلف المتضرر أو لورثته أو لمن له مصلحة خاصة، وهذه الأخيرة قد تسدد في حالة يسر المحكوم عليه وقد لا تسدد لعسر هذا الأخير أو لتعثره بأي حيلة من الحيل القانونية، وحتى أن المبالغ المحكوم بها تكون زهيدة بالمقارنة مع الأرباح الطائلة التي يجنيها المقلد خاصة في أنظمة الكمبيوتر⁽¹⁾ فالكثيرين منهم لا يابهن بالعمائم أو التعويضات المدنية، وهذا تأهيك على الطريق الطويل ولشاق والمملوء بالمصاريف الذي يسلكه الطرف المضرور في نطاق المسؤولية المدنية⁽²⁾.

لأجل هذا كله ولأسباب أخرى قد نجهلها، وقد تحتتمها الظروف

(1) محمد ناجي، كيف تواجه تحديات الجريمة المعلوماتية؟ مجلة الشرطة، الإمارات، العدد 342، جويلية 1999، ص 30.

(2) حازم عبد السلام المجالي، حماية الحق المالي للمؤلف في القانون الأردني، مطبوعات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، دون طبعة، سنة 1999، ص 198.

الاقتصادية والسياسية وضرورات العولمة⁽¹⁾، لذا المشرع الجزائري إلى طريق آخر هو الطريق الجنائي الذي من خلال نصوصه العقابية يبدو رادعا بحق⁽²⁾، والقوانين المعاصرة وخاصة بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة منها ما يحدد هي متته صور الاعتداءات التي تشكل جسيمة التقليد والعقوبات الناتجة عن كل منها، ومنها ما يحيل إلى قانون العقوبات، ومنها ما يجمع بين الأسلوبين.

وبعد المشرع الجزائري من بين التشريعات الذي جعل قانون خاص بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بحيث يتضمن الأحكام العامة ويرثب الحقوق ويضع الاستثناءات، وهذا في قانون 17/03 الصادر بتاريخ 2003/11/04، وكان قد غرس في متته وفي إحدى أقسامه النصوص الحرائية والعقوبات المصاحبة لجسيمة لتقليد، والتي جعلها في الفصل الثاني من الباب السادس تحت عنوان أحكام جزائية، وذلك في المواد 151 إلى غاية المادة 160 منه وقد كان شارحا ههنا كل أنواع الانتهاكات وصور الاعتداءات

(1) لقد شددت اتفاقية «بريس» على الدول الأعضاء من وجوب وضع نصوص جنائية رادعة ضد المقلدين، وذلك في نص المادة 61 منها بقولها «تلتزم الدول الأعضاء بمرص تطبيق الاحرامات والعقوبات الجنائية على الأقل في حالات التقيد... واستحال حقوق المؤلف على نطاق تجاري وتشمل الحرمان التي يمكن فرضها الحرمان و/أو الغرامات المالية بما يكفي لتوفير حراء رادع يتناسب مع مستوى العقوبات المطبقة فيما يتعلق بالحرمان ذات الدعوة المماثلة، وهي حالات الملائمة، ويشمل الإجراءات التي يمكن فرضها أيضا حرمان السلع المخالفة أو أية مواد أو معدات تستخدم بصورة رئيسية في ارتكاب الجرم ومصادرتها وتلافها، ويسوز للبذل الأعضاء فرص تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية في حالات أخرى من حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية، لا سيما حين تتم التسليلات عن عمد وعلى نصدق تجاري» (تفاهية الجوابب المنصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية سنة 1994).

(2) حسابم لدين صيد العبي الصدير، أسس ومبادئ اتفاقية الجوابب المنصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاهية ترييس)، دراسة تحليلية تشمل أوضاع الدول النامية، در البهصة العربية، القاهرة مصر طعة أولى، سنة 1999، ص 11.

المباشرة منها وغير المباشرة أي تلك التي تشكل جنحة التقليد والأخرى التي تأخذ حكم جنحة التقليد، ثم وضع نوع العقوبات المقررة لها، الأصلية مثل الحبس والغرامة، والعقوبات التبعية مثل المصادرة والنشر وتعليق للحكم ومن تدابير أمية مثل غلق المؤسسة، ثم بين الطريق الذي باستطاعة الطرف المتضرر أن يسلكه بعد إعلان تأسيسه كطرف مدني للمطالبة بالتعويضات المدنية.

ولهذا شتتا تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي.

في المبحث الأول نتناول صور الحماية بحيث يدرس أولاً الاعتداء المباشر والممثل هي جنحة التقليد، وثانياً الاعتداء غير المباشر ونعني بها تلك الخنق التي تماثل جنحة التقليد ويترتب عنها نفس الحكم.

أما في المبحث الثاني فندرس الإجراءات رفع الدعوى وكذا الجزاءات التي قررهما المشرع الجراثري لهذه الانتهاكات وذلك في مطلبين مستقلين.

المبحث الأول

صور الحماية الجنائية

لم يكتفي المشرع الجراثري كما أشربا سلفا بالجزاءات المدنية، بل دعمها بحماية حرائية أشد وطناً على كل مستهلك مستهتر وغير مبال بما يقدم عليه من أفعال، إءس جاءت هذه الحماية للتأكيد بالخصوص على حماية صاحب الإبداع الفني والأدبي وأصحاب الحقوق المجاورة من فنانين أدباء ومنتجي التسجيلات السمعية والسمعية لبصرية وهيئات البث الإذاعي والتلفزيوني وذلك بتحريم المساس بهذه الأعمال.

ورغم اختلاف تلك التصرفات⁽¹⁾، إلا أن المشرع حاول حصرها في جنحة واحدة تحمل اسم التقليد⁽²⁾، إلا أن التقليد الذي يقصده المشرع يتم عن طريق ارتكاب عدة أفعال تتمثل فيما يلي:

- الكشف غير المشروع لمصنف.
- المساس بسلامة المصنف أو الأداء لصان مؤد أو عارف.
- استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب هي شكل نسخ مقلدة.
- استيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء.
- بيع نسخ مقلدة لمصنف أو أداء.
- قاجير أو وضع رهن السدول لنسخ مقلدة لمصنف أو أداء.
- نيلخ لمصنف أو الأداء عن طريق التمثيل أو الأداء العلني أو البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أو التوزيع بواسطة الكبل أو بانه وسيلة نقل أخرى لإشارات تحمل أصواتاً أو صوراً وأصواتاً أو بأي منطومة معالجة معلوماتية.
- رفض دفع المكافأة المستحقة للمؤلف أو لأي مالك حقوق محاورة وذلك عمداً.

وبالتعويض إلى هذه التصرفات غير المشروعة، نجد أن المشرع قد

(1) نواف كنس حق المؤلف المتاح المعاصرة لحق مؤلف ووسائل حمايته، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، سنة 2000، ص 434.

(2) كان المشرع الجزائري في الأمر 10/97 متعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والملحق بالقانون الحالي. قد أعطى لمجموع هذه الانتهاكات غير المشروعة تسمية جنحة التقليد والتزوير، وذلك بالنص في المادة 149 منه «بعد مرتكب جريمة التقليد والتزوير كل من يصوم بالأعمال الآتية...».

جمعها ومثلها في صورتين:

الأولى وهي جنحة التقصيد والمتمثلة في لكشف غير المشروع، والمساس
بسلامة المصنف واستتصاح المصنف أو الأداء، وكذلك تبليغ المصنف أو الأداء
بأية طريقة من الطرق.

أما الثانية فهي مجموعة من لأفعال التي اعتبرها المشرع الجرائري
مماثلة مع التقليد وهي: استيراد أو تصدير النسخ المقلدة من مصنف أو أداء
وكذلك بيعها أو تأجيرها ووضعها رهن التداول.

وسوف نعاول أن نقوم بدراسة بصورة الأولى من خلال هذا المطلب
لنترك الصورة الثانية للمطلب الثاني.

المطلب الأول

الاعتداء المباشر

بصفة عامة لقد جعل المشرع الجرائري الاعتداء على المصنف أو الأداء
بأي صورة من الصور التي رسمها بعض المواد من 151 إلى 160 من قانون
17/03 يشكل ما يسمى بجنحة التقليد.

فماذا يقصد بالتقليد كجريمة يعاقب عليها القانون؟ وهو الشيء
الذي سنجيب عنه في المربع الأول، ثم نعرض لمعرفة أركان هذه الجريمة بداية
بتحديد ماهي الأفعال التي تدخل في صميم تكوين الركن المادي للجريمة في
فروع ثان، وأخيرا وفي مربع ثالث نتناول الركن المعنوي والمتمثل في اتجاه إرادة
الماعل مع علمه بأركان الجريمة إلى إحداث نتيجة المتوخاة من الفعل ثم
نبحث في الإشكالية التي تخطيط فيها لمفهوم وما يزال نجد الآن وهي الإجابة
على سؤال: هل تشمل الحماية الجنائية الحق الأدبي للمؤلف أم لا؟

الفرع الأول

مفهوم التقليد

كعادته يتهرب التشريع عن إعطاء مفهوم واضح ومحدد لأي نوع من الحرائم، ويفعل ذلك مع حجة الإقنيد، ولربما هي هذه الأخيرة له عذره، والذي نراه مقبول إلى حد ما. نظرًا لتتبع هذه الجريمة وتمدها بحسب تنوع تلك التصرفات التي يراها المشرع الجرمي أنها غير مشروعة، وهذه الأخيرة تزداد وتتطور وتتشكل هي كذلك بحسب التطور العلمي في مجال المعلوماتية بالخصوص.

هالسيح والاستغلال لم يعد حكر على الكتاب أو المجلة، بل كذلك يرى القرص المصغوط ولشريط الممغنط هي الأخرى وسائل للسيح والاستغلال غير المشروع، وكذا أشياء أخرى يكاد المشرع لا يعد معها من حل سوى ترك مفهوم التقليد للفقهاء ليصرغ هو لتعدد الأفعال التي تدخل في وصف حجة التقليد، بحيث أنه كلما ظهرت أشياء جديدة ومنظورة زادت من أضرار أصحاب المصنفات والحقوق وحتى المجتمع كلما أضاف أفعالاً أخرى لدائرة التجريم.

ولندأ بالفقه ومحاولاته في إعطاء مفهوم لجنة التقليد، بحيث عرّفها الفقه الفرنسي بأنها عبارة عملية نقل للمصنف أو أداء لم يسقط في الملك العام من غير إذن صاحبه، وتقوم هذه الجريمة بتوافر عنصرين، يتمثل الأول في وجود سرقة أدبية كلية أو حرثية للمصنف أو الأداء، ويتمثل الثاني في وقوع ضرر⁽¹⁾.

(1) Claude COLOMBET, op. cit., p 288.

ويعرفها آخرون بما يلي «تكون جريمة التقليد بالاعتداء على حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة عن طريق انقيص سحر واستغلال المصنف أو القيام بأداء فني، دون إذن المؤلف أو خله أو القيام بترجمة المصنف أو استعمال نسخ المصنف أو استغلاله في أعمال تأخير والإعارة أو عرض المصنف أو أدائه العلني أو نشر الرسائل دون إذن المؤلف أو ورثته، وتكون كذلك بعرض المصنف المقلد للبيع مع العلم بأمره أو إدخال أو إحراج المصنفات إلى البلد، فهذه الأعمال كلها تشكل جريمة التقليد» (1).

أما القانون الفرنسي فيعرفه حسب نص المادة 2/335 بما يلي «كل سحر للمصنفات المكتوبة والألحان الموسيقية و رسم و لتصوير، وكل إنتاج مطبوع أو مثبت لجبرء مه أو كله محالفا للصوابين والتطبيقات المتعلقة بملكية المؤلف هي عبارة عن تقليد وكل تقليد جحة» (2) ويصيف المشرع الفرنسي هي بصوص أخرى باقي الأعمال التي يراها تشكل جحة، بالتقليد، بالإضافة إلى الحقوق المجاورة.

التمييز بين التقليد (CONTREFAÇON) وسرقة الأفكار (PLAGIAT)

إنه أمر الصعب جدا التمييز بين التقليد وسرقة الأفكار، فهناك من يرى في مصطلح سرقة الأفكار مجرد مصطلح أدبي لا غير لا يرقى إلى المفهوم القانوني، ولا تحرك بصدد أي دعوى قضائية إلا إذا بلغ درجة من الجسامة تغير اسمه إلى تقليد (3).

(1) حازم عبد السلام المجالي مرجع السابق، ص 199

(2) Article 335-2 «Toute Edition d'écrits, de Composition musicale, de Dessin de peinture ou de toute autre production, Imprimée ou Gravée en entier ou en partie, au mépris des Lois et Règlement relatifs à la Propriété des Auteurs, est une CONTREFAÇON est toute contrefaçon est un DELIT

(3) الفقيه رنو نور (RENOUARD) في كتابه «Traité des droit d'auteur dans la littérature» نقلاً من عمارة معمودة، الوصفية لحانية لحق مؤلف بين التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، مذكور للحصول على شهادة الماجستير، فرع العقود والمسؤولية تحت إشراف عمر الراهي، كلية الحقوق بن عكرو جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 297

وحسب ما يرى «بليزن» PLAISANT فإن مصطلح سرقة الأفكار له طابع معنوي وثقافي رغم كونه غير أخلاقي بل تكاد تكون أهميته القانونية منعدمة، ولا يمكن «تأبعة شخص بعبء سرقة الأفكار إلا إذا شكل هذا الفعل جنحة التقليد بحد تعبير القانون (1).

إلا أنه يجب أن ندرك أنه لا جريمة على أخذ الأفكار أو سرقتها، كما تنص بذلك المادة 07 من قانون 17/03 بنصها «لا تكفل الحماية للأفكار...»، وبالتالي لا يمكن أن نصع الأفكار ضمن الأعمال المحمية طالما لم تجسد هي أشياء مادية ملموسة أو محسوسة، رغم أنه من الناحية المعنوية تبقى أفعال مدانة (2).

ومثلما الأفكار درجة سابقة على المصنف المكري، وكذلك سرقة الأفكار درجة سابقة على جنحة التقليد، ومنه فالإنجاز الذي سار عليه أغلب الفقه هو الأصوب، فلا حماية للأفكار من السرقة طالما كانت بعيدة عن التجسيد.

أما المشرع الجزائري كما سبق الذكر، لم يشأ إعطاء مفهوم التقليد، بل حدد فقط الأفعال أو التصرفات التي تشكل جنحة التقليد المباشر وذلك بنص المادة 151 وهي:

الكشف غير المشروع لمصنف أو أداء لصان مؤد أو عازف أو المسامع بسلامته واستنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة، وتبليغ المصنف أو الأداء عن الطريق التمثيل أو الأداء الملني أو البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أو التوزيع بواسطة الكبل أو أية وسيلة

(1) الفقيه «بليزن» (R. PLAISANT) في كتابه «Le Droit des Auteurs»، نقلا عن عبارة مسودة، المرجع السابق، ص 297.

(2) Claude COLOMBET, op. cit., p 300

نقل أخرى لإشارات تحمل أصواتاً أو صوراً وأصواتاً، أو بأي منظومة معالجة معلوماتية أخرى. وهي الأفعال التي مسحاول دراستها في الفرع الثاني.

الفرع الثاني

أركان جنحة التقليد

لقد جعل المشرع الجرائري من التقليد جنحة، وهو بذلك يكون قد اختار مبهجا ومسطا بحيث لم يتم تهوين الأمر ليحمله محرد مخالفة، ولم يبالغ فيه فيجعله حناية.

وباعتبار ان المشرع الجرائري كذلك وكما هو معلوم قد انبع التقسيم الثلاثي للجرائم: مخالفات جنح وجنایات وهذا لنص المادة 27 من قانون العقوبات⁽¹⁾.

كما رصد للجنحة عقوبات أصلية تتمثل في الحبس لمدة شهرين إلى خمس سنوات فيما الحالات التي يقرر فيها القانون حدودا أخرى، والعرامة التي تتجاوز 2000 دج.

وبالرجوع إلى جنحة التقليد هي المصنات المكرية فمد رصد لها القانون عقوبة من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات ويفرامة تتجاوز بكثير مبلغ 2000 دج، ويكون بذلك قد احترم النظام الذي رسمه لنفسه في قانون العقوبات⁽²⁾.

(1) تنص المادة 27 من قانون العقوبات تقسم الجرائم ثلها لخطورتها إلى جنایات وجنح ومخالفات وتطبق عليها العقوبات المصرة للجنایات والجنح والمخالفات.

(2) عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، ج1، دور طبعة، دور سنه، ص 52.

وكذلك الأمر بالنسبة لأركان جريمة حصة التقليد وهي الركن المادي والركن المعنوي وهو الشيء الذي سيسمى إلى تفصيله.

أولاً، الركن المادي،

يتكون الركن المادي عادة من سلوك ونتيجة وعلاقة سببية بين السببة والسلوك.

أما السلوك فهو ذلك الفعل الذي يصدر عن الماعل على شكل حركة عضوية إرادية، وقد يكون السلوك إيجابياً أو سلبياً، فمن يأمره القانون بالعمل فيمتنع عن أدائه يكون قد حالف القانون مثله مثل من يأمره القانون بالامتناع عن الفعل فيفعل سواء بسواء، فهي كلتا الحالتين هناك مخالفة لأوامر القانون⁽¹⁾.

أما النتيجة فهي الأثر المادي الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر للسلوك الإجمالي.

وأخيراً فإن العلاقة السببية هي الصلة التي تربط بين السلوك والنتيجة، فلا بد أن يكون فعل الحاسي قد تسبب في إحداث النتيجة⁽²⁾.

والركن المادي في جريمة تقليد لمصنعات يتمثل في قيام الحاسي بأحد أفعال التقليد المبصوح عليها بنص المادة 151 من قانون 17/03 على مصنف محمي، ويتحقق النتيجة الإجمالية بمجرد الانتهاء من أي فعل منها، ولا بد من توافر علاقة السببية بين نشاط الإجمالي وتلك النتيجة.

ولهذا فإن دراسة الركن المادي تقتضي دراسة النشاط الإجمالي أولاً، أي لا بد أن يكون لفعل الذي أتاه المقلد يدخل في مجموع التصرفات التي ذكرتها المادة السابقة، وثانياً أن تكون هذه التصرفات قد وقعت على تصرفات

(2.1) عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، ج1، د. 1، طبعة، د. 1، ص 52

مشمولة بالحماية، وثالثاً عدم مواهقة المؤلف أو صاحب الحق عن العمل الذي قام به المقلد وأخيراً أن تكون مدة الحماية لم تنتهي بعد.

1 - النشاط الإجرامي:

ينوفر الركن المادي في جريمة لتقليد بتحقيق الاعتداء المادي وفقاً للحالات التي ذكرتها المادة السابقة، وهي كالتالي:

الحالة الأولى: الكشف غير المشروع للمصنف أو أداء لفنان أو

عازف:

للمؤلف وحده الحق في الكشف عن المصنف الصادر باسمه، وهو في هذا الأمر له حق استثنائي لا ينازعه فيه أحد باعتباره من الحقوق الملازمة للشخصية، كما يعد من الحقوق المزدوجة بحيث هو حق مادي ومعنوي في نفس الوقت، وإن كان الحق المادي يقبل التصرف فيه فإن الحق المعنوي حق لا نقل ذلك ولا الحجز عليه ولا التنازل عنه، فهو حق أبدي ثم لينتقل بعد ذلك إلى الورثة من بعد وفاة المؤلف.

وتجدر الإشارة أن هذا الحق عام لجميع المسمات المكتوبة منها والشفهية والفنية والموسيقية وحتى برقية، ويتمتع به الفنان المؤدي لوحده إذا تعلق بالحق المعنوي ولباقي أصحاب الحقوق المجاورة إن كان حقاً مادياً.

ومعنى هذا كله أنه لا يمكن لسير الكشف عن المصنف إلا بالرجوع إلى صاحب الحق في ذلك ليمنعه رخصة كتابية تكون صريحة ومعددة، ومن سولت له نفسه وقام بالكشف عن المصنف دون إذن يعد مرتكباً لجنتة التقليد.

ويختلف شكل الاعتداء على اختلاف أنواع المصنفات، فمثلاً إذا أخذنا المصنفات الأدبية على سبيل المثال فتكون جريمة التقليد فيها بالكشف عن المصنف بعد أن كان صاحب الحق قد 'وقفه، أو يكون باقتباس مقتطفات منه دون الإشارة إليه، أو ترجمة المصنف دون الحصول على إذن المؤلف الأصلي

لأن الترجمة توجد التشابه في المكرة وطريقة العرض وفي جوهر الموضوع بين المصنف الأصلي والمصنف المترجم⁽¹⁾.

أما المصنفات العلمية مثل لرياضيات والفيزياء وعلم الفلك، وكذا المصنفات الدينية هي المقه والحديث والتفاسير والسيرة النبوية وسير الصالحين فكلها مصنفات تتحد في الأفكار والآراء وتتشابه، ومن الصعب الإدعاء بالاعتداء عليها، لكن يبقى الأمر في جميع الأحوال للسلطة التقديرية لماضي الموضوع ولا رقابة محكمة المقض على ذلك.

كما قد يشمل الاعتداء عبور المصنف سواء تم ذلك منفصلاً عن المصنف ذاته أو مضملاً به، وفي كت الحالتين يملك صاحب الحق الإدعاء بالتقليد على ذلك اوحده بشرط أن يتميز العنوان بالطابع الابتكاري، ويتمثل هذا الاعتداء إما بتعديل العنوان أو تغييره أو سرقة وإضافته لمصنف آخر ليس المصنف الأصلي.

أما المصنفات السيميائية فيتمثل الاعتداء الواقع عليها مثلاً في سرقة قصة الفيلم وتجسيدها في فيلم آخر ولو تم ذلك هي شكل آخر كأن يكون مسلسلاً ويحور إلى فيلم.

أما المصنفات الموسيقية وعلى اختلاف طبيعتها فإنها تتكون من حقين محتلمين من حقوق الاستغلال، وهما حق العرف وحق الطبع للنوثة الموسيقية، ومن يكون له حق الطبع لا يشترط أن يكون له حق العرف بالنسبة والعكس صحيح، وبالتالي يتمثل شكل الاعتداء في هذه الصورة في قيام الغير⁽²⁾،

(1) حارم عبد السلام المجالي، المرحح السابق، ص 204

(2) ومن ذلك ما حكمت به محكمة القاهرة لانسائية الصادر بتاريخ 22 مارس 1962 في القضية رقم 679 لسنة 1960 هـ، بحكم الذي الرم صاحب مقهى بالتفويض لأنه راح يؤدي أداء، علنيا على رواد مقهى أغنية «سهران لوحدي» بواسطة جهاز تسجيل دون موافقة مؤلفها الاستاد أحمد رامي ولا مخرجها الأستاذ رياض السنباطي، فكرمت هذه المحكمة بموجب حكمها المذكور المبدأ نقسوبي التالي: «إن نمل المصنفات الموسيقية إلى»

أو قيام أحدهما سواء العازف أو المالك للوحة الموسيقية وإذا استأثر بحق دون الآخر بالقيام باستعمال عمل الآخر دون الرجوع على صاحب الحق بالإذن⁽¹⁾.

أما المصنفات الفنية كالنحت والتصوير والزخرفة والرسم، والرسوم الطبوغرافية والهندسية وغيرها. فيها تختلف عن المصنفات الأدبية والعلمية، حيث يقوم المؤلف بالتعبير عن فكرة في قالب ملموس كتمثال أو صورة، ويتم الاعتداء على مثل هذه المصنفات من خلال محاولة إدخال إضافات على اللوحة الفنية أو استحل اسم صاحبها أو أخذ صور عنها ونشرها في الصحف والمجلات دون إذن صاحبها.

أما المصنفات الرقمية التي تتم عن طريق النشر الإلكتروني عبر الإنترنت والتي بوصفها طريقة اتصال حديثة تسمح بتبادل المعلومات ونقلها بكافة صورها المكتوبة والمرئية والمسموعة فهي عبارة عن فضاء غير متناه من الصفحات لنشر الأخبار والمؤلفات والأبحاث وكذلك تحتوي المواقع بها عن عمليات بث مباشر، وبطريقه لا تراثية⁽²⁾ لمصنفات مرئية وتصجيلات صوتية وغير ذلك من الأمور... فكل هذه الأعمال تكون محل حماية قانونية،

«الجمهور في مكان عام من طريق أشربة تسجيل اعتداء على حق مؤلفها وملحها وأنه من حق المنكوبين الأحياء الحصول على مقابل مالي عن هذا الأداء ولو تم التسجيل نقلاً عن الإذاعة أو محطات إرسال استمرارية (سمير قريش بالي، قضايا القرصنة التجارية والصناعية والفكرية، منشور ب لحيبي الحقوقية بيروت، لبنان، ج 1 دون طبعة، سنة 2001، ص 115).

- (1) حازم عبد السلام المجالي، المرجع السابق، ص 205.
- (2) فتيث يرامج التلمزيون وكذا الإذاعات السمعية في لوقت الراهن وللإستهلاك التراممي، بحيث لو كانت لي رغبة في مشاهدة برنامج أو حصه معينة فليس من إرادتي أن أفرد متى أشاهدها بل علي أن انتظر وقت بثها، والتعبير التقني عن هذا الموضوع هو كلمة «التزامني»، أما ما يبت عبر شبكات الإنترنت فممكنني أن أرى ما أريد ووفقاً لإرادتي في أية لحظة أثناء وهو المقصود بعبارة «تلازمي» (أنظر الهامش أسامة أحمد بدر المرجع السابق، ص 01).

ويتم الاعتداء عليها عن طريق الكشف غير المشروع لها ودون إذن صاحب الحق بها، ولكن للأسف الشديد يبقى قانون حقوق المؤلف الجزائري مثله مثل القوانين الأخرى المماثلة للدول العربية عاجزة تقريبا عن حماية البيانات الرقمية ولا تملك لآليات المعاملة لحماية خاصة في بيئة الإنترنت (1).

وكذلك الأمر بالنسبة لبرامج الحاسب باعتبارها مصنوعات تستحق الحماية، بل هي أولى أولويات الحماية في البيئة الرقمية (2)، فمن حق مؤلف برنامج الحاسب اختيار الوقت والطريقة التي يتم بها نشر برنامجه، ويتمثل نوع الاعتداء الواقع عليه عندما يتم إداعة برنامج المؤلف في وقت غير الوقت الذي يرغب فيه هو، أو بدع بكيفية غير تلك التي يراها صاحب الحق ملائمة.

ويتم الكشف عن الأداء بالنسبة لعمل الفنان المؤدي كأن يقوم المقلد بعرض أغنية فنان حر دون لرحوع عليه بالإذن أو دفع مقابل مالي أو دون الرحوع على ذوي الحقوق (3) ويكون كذلك هي الإنتاج السمعي البصري عن طريق البث أو تسجيل برنامج وعرضه في قاعات مفتوحة دون إذن الهيئة السمعية أو السمعية البصرية صاحبة البرنامج.

أما بالنسبة للمصنعات المنشأة في إطار علاقة عمل بين المستخدم والعامل، فيكون التعاوز بشأنها إذا اعتدى مثلا المستخدم على حقوق باقي المستخدمين أو رب العمل بتقرير إداعة أو نشر عمل أحد المشتركين

(1) يونس عرب، المرجع السابق.

(2) إعداد مكتب الويبو، الحماية الدولية لحق المؤلف والحقوق المجاورة، على الموقع www.wipo.int

(3) وقد أتهمت ورثة الجزائرية في يوم 1995/12/02 ووقعت في قصص الاتهام أمام محكمة جنوب القاهرة الدائرة في تدعوى رقم 114410 ففي هذه القضية طالبت شركة عالم الفن ورثة بملع مليون حبيب مصري عل سبيل التعويض لبيعها أغنية فنان أيامك من دون أن تكون ملكها ومن دون أن يكون لها حق التصرف فيها سمير فرنان بالي، المرجع السابق، ص 124.

١٠ في العمل دون الرجوع إلى باقي العمل أو رب العمل ويكون بذلك مرتكباً لحنحة التقليد، وهو الأمر الذي سار عليه المشرع الفرنسي، فنظراً لما تكرسه المؤسسات خاصة في مجال صناعة البرامج من أموال طائلة فإن التشريع الفرنسي منح الشخص المحذوم حق مباشرة حقوق المؤلف المادية والمعنوية سواء كان هذا العمل من إعداد مستخدم واحد أو عدة مستخدمين وسواء أمكن فصل عمل كل منهم أم لا.

أما بالنسبة للمصنف المشترك، فإن أمكن الفصل بين نصيب كل من المشتركين في المصنف، فإنه لا يجوز لأحدهم مباشرة حق النشر أو الكشف عن المصنف بصمة منفردة وبالتالي لا قرر أحدهم منفرداً نشر العمل أو الكشف عنه فإنه يعد مرتكباً لحنحة التقليد^(١)، أما في الحالة العكسية، حين يمكن فصل عمل أحدهم عن عمل الآخر من تصرف أي منهم منفرداً في عمله بأي نوع من أنواع التصرف وليس فقط النشر أو تقرير حق النشر لا يعد من قبيل حنحة التقليد طالما لم يكن تصرفه هذا مصرحاً بعمل الآخرين.

الحالة الثانية، المساس بسلامة المصنف أو أداء الفنان المؤدي أو

المؤلف،

تنص المادة 25 من قانون 17/03 بأنه يحق للمؤلف اشتراط احترام سلامة مصنفه والاعتراض على أي تعديل يدخل عليه أو تشويهه أو إفساده إذا كان ذلك من شأنه المساس بسمعته كمؤلف أو بسمعته أو بمصالحه المشروعة.

فمن حق المؤلف أو الفنان المؤدي وحده حق إجراء أي تعديل أو تحويل أو تفسير أو حذف أو إضافة ترد على المصنف أو الأداء، أما إذا قام بذلك الغير فيعد ذلك من قبيل ارتكاب حنحة التقليد، إلا أنه يوجد بعض الاستثناءات، التي أقرها المشرع والتي لا تعد ارتكاباً لحنحة التقليد منها الترجمة بعد

(١) انظر عكس ذلك أبو ليلى علي الميت، مرجع السابق، ص 156.

إذن صاحب الحق، فإن هذا العمل يحتاج إنشاء تاديتة إلى بعض التحويلات والتعديلات التي تتلاءم مع ضرورت كل لغة مترجم إليها لكي لا يتغير المعنى، وبالتالي هي مشروعة بشرط عدم المساس بالمعنى الحقيقي للعمل والمقرات.

وكذلك يكون مشروعا عمليات لتحويل من فن إلى فن آخر مثل إعادة تحويل الرواية إلى مسرحية، فإن هذا العمل يتيح للقائم بإعادة التحويل إلى الفن الآخر غير الفن الأصلي للمصنف أن يحري بعض التعديلات الطفيفة التي تتلاءم مع الفن المقتبس إليه⁽¹⁾.

كذلك الأمر بالنسبة للبرمجيات، إذ القيام بإجراء تحديث عن طريق إدخال تعديلات عليه لكي توكب التطورات التشريعية الحديثة أو التطورات العلمية التي ترتبط بالعرض الأصلي من استخدامه فلا تدخل في نطاق التحريم إذ أن طبيعة البرنامج وقدرتها على الوفاء بوظيفتها تستلزمان ضرورة تقييد حق المؤلف في التعديل والتحويل لمصلحة من يحوز البرنامج من العملاء خياره شرعية، وذلك في حدود ما يقرصه التشريعات الحديثة أو الأصول الفنية والعلمية المتعارف عليها، ولا يكون بالتالي التعديل أو التحويل

(1) ففي قضية نشرت في مصر تعرف «قضية الخماسية الإبداعية غرام في الطريق الزراعي»، وحول الوقائع ادعى المؤلف يوسف عبد الحالق مع «إداعة البرنامج على تأليف تمثيلية إداعة من خمس حلقات خماسية بعنوان «غرام في الطريق الزراعي» لتداع في المته من السبت 27 سبتمبر/أيلول سنة 1969 م حتى الأربعاء من أكتوبر 1969 وقنارل المؤلف بموجب هذا العقد من حق استعمال تشغيل بجميع صوره ثم أعراه نجاح الحماسية الإبداعية بتحويلها إلى فيلم سينمائي، فأقامت الإداعة دعواها صده على سند من القول بأنها مالكة للمصنف، فتمسك المؤلف أن منه من معالجة مصغه سينمائية فيه افتتات على حقه كمؤلف، لأن الإعداد السينمائي يعد ابتكاراً جديداً، فأعطت المحكمة الحق للمؤلف ورفضت ادعاء الاداعة وكان سند الحكم في ذلك أن للمؤلف الحق في استعمال مصنفه بأي شكل يراه، ومن حقه أن يقوم بتحويل مصغه ليظهر في شكل جديد وهو الشكل السينمائي، أنظر حسن المد راوي المرجع لسابق، ص 12.

في الحدود السابقة مكتوباً لحريمة التقليد (١)

وهيما يخص أعمال الفساح المؤدي، فإن قيام أحد المصنفين بإعادة عرض أغنية لمغني آخر وبعد إيدنه مع تغيير طابعها من لراي أو الشعبي إلى أغنية قبائلية الطابع مثلاً، فإن هذا التغيير للطابع في حد ذاته يحتاج إلى تعديل، ومنه فالقيام به يعد من ضرورات العمل ولا يكون القائم به مرتكباً لجنتحة التقليد. وكذلك يدخل في إطار المباحات قيام أي شخص بمعارضة مصنف أصلي أو نقده أو محاكاتها الساخرة أو وصفه وصفا هزلياً برسم كاريكاتوري مالم يحدث تشويها بالمصنف الأصلي (مادة 42 من قانون 17/03).

الحالة الثالثة: استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب هي

شكل نسخ مقلدة:

من أبرر الحقوق التي يتمتع بها المؤلف أو الفنان المؤدي أو باقي أصحاب الحقوق المحاورة هو الحق في استنساخ المصنف أو العمل المؤدى بأي وسيلة كانت بمير تحديد للكمية ولا للكمية وبذلك في ذلك سلطة استثنائية، وكل من حاول السماح دون الرجوع إلى صاحب الحق بالإذن الكتابي يكون قد ارتكب جنتحة التقليد وفقاً لنص المادة 151 من قانون 17/03 ويستوي في ذلك أن يكون المصنف أو العمل المؤدى كبير أم صغيراً، وسواء كان ذا قيمة أو دونها، كما لا يختلف الأمر إذا استتمخ كل المصنف أو العمل المؤدى أو بعض أجزائه أو جزء واحد فقط.

وبعد الاستنساخ من الحقوق المادية، والتي تنتقل من شخص إلى آخر تحت أي تصرف قانوني، سواء عن طريق البيع أو الهبة أو التأجير، ويستتبع هذا الأمر أنه إذا تصرف المؤلف في مصنفه بالنشر جزئياً فلا

(1). علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون طبعة، سنة 1999، ص 28. وعبد الرزاق أحمد السهوري، المرجع السابق، ص 417.

يملك الشخص المتصرف إليه أن يزيد عن الشيء المتفق عليه وإلا عد مرتكباً لجنحة التقليد، وإد أعطى المؤلف للمستفيد من المصنف حق نشر كمية محددة فلا يملك هذا الأخير أن يريد هذه الكمية وإلا عد مرتكباً لجنحة التقليد كذلك.

وقد يكون المؤلف ذاته مرتكب لجنحة لتقليد على مصنفه إذا تصرف فيه كلياً لشخص معين ثم أعاد بيع حقوق النسخ لشخص آخر، أو قام هو بالنسخ دون الرجوع إلى الشخص الذي تم لتصرف إليه كلية^(١).

ويعد النسخ غير المشروع الصورة المثلّية لجريمة التقليد، وقد نجد لها في عدة صور بحسب نوع المصنف، فبخصوص المصنفات الأدبية كالكتب والمقالات والشعر المدون والخاصرات والحصص المدونة وغيرها، فهذه الأخيرة يكون الاعتداء عليها مثلاً بأخذ مقتبسات دون الرجوع بالإذن، أو إعادة تحويلها من قالب إلى قالب آخر، أو القيام بوضع صور PHOTOCOPIE، فكلها أعمال أو تصرفات تشكل ما نسمي بجريمة التقليد، أما إذا كان المصنف شفهيّاً فمحرد محاولة وضعه في مجسم مادي أو تسجيله أو تثبيته لإعادة إلقائه يعد كذلك جريمة تقليد.

أما المصنفات الموسيقية فيكون شكل الاعتداء عليها بأن يقوم مثلاً شخص بتسجيل أغنية مباشرة عن صاحبها دون مقابل ودون إذن، أو استنساخ عدد من الشرائط أو استنساخ فيلم سينمائي على شريط كاسيت أو قرص مضغوط.

أما إذا كان المصنف رسماً أو نحتاً، فيكون الاستنساخ منه عن طريق تصويره أو إداعته دون إذن صاحبه

(١) حميدي حميد المرحع السابق.

وفي جميع الحالات إن إتيان أي شخص لأي عمل تم ذكره ضمن حالات الاعتداء المباشر المنصوص عليه في المادة 151 من قانون 17/03 يمد تقليدا يوجب تطبيق نص المادة 153 من نفس القانون لتطبيق العقوبات المناسبة والرادعة.

2 - يشترط أن يتم الاعتداء على مجموع الأعمال المشمولة بالحماية،

مما لا شك فيه أنه ليست كل الأعمال الموجهة ضد المصنف أو عمل الأداء أو أي منتج هوبو غرامي أو فيديو عرمني أو برنامج تعد من قبيل الاعتداء على حق من حقوق المؤلف أو أصعب الحقوق الأخرى، وبشكل جبهة التقليد، لأن المشرع الحرائري قد حدد وفقا لنص المادة 03 إلى 07 من قانون 17/03 المصنمات المشمولة بالحماية، وحتى وإن جاءت على سبيل المثال إلا أنها محصورة النطاق ومعددة المعالم والحدود، ولا يحوز تفسيرها بأوسع مما حدد لها خاصة إذا يفتق الأمر بأمساد التهمة وتوقيع الجراء.

ومن ذلك على القاصي أن يقصد بمبدأ الشرعية، فلا يجهد في التفسير حتى لا يخلق نصا حديدا لا ينطبق على الواقعة المعروضة عليه، كما هو مجبر بالنقيد بمبدأ المشروعية بحيث يجب عليه أن يستقي الدليل بالطرق المشروعة (1).

والمصنمات المحمية بموجب القانون هي

- المصنمات الأدبية بشقيها الكتابية والشموية.

المصنمات الفنية.

- المصنمات الموسيقية المعانة والصامتة.

(1) طالبني حيمة، محاضرات في مادة الإثبات في المواد الجزائية، مقدم لطلبة المجهستين، فرع القانون الجنائي، كلية الحقوق بجامعة باحي مختار، عناية، سنة 2002-2003.

- المصنعات التصويرية.

- مصنعات الألبسة للأزياء والوشاح.

- المصنعات الرقمية.

وكذلك تعد مصنعات مجمية

- أعمال الترجمة والاقتباس وغيرها،

المجموعات والمختارات من المصنعات، أو مجموعات من التراث الثقافي.

- عنوان المصنف.

- الأداء الفني سواء كان غناء أو تمثيلاً.

- الإنتاج السمي أو السمي البصري.

- برامج وحملات هيلان الإداعة.

كما يشترط في المصنعات أن تتميز بطابع ابتكاري، أي أن يسمى المؤلف بعض المميزات والخصائص الشخصية على العمل الذي يقوم به، وتقدر ما تكون بارزة يدخل في إطار حق المؤلف⁽¹⁾، ما عدا الأعمال الفونوغرافية والفيديو غرافية وكذا أعمال هيلان لبت، فإنها لا تحتاج لحمايتها إلى الطابع الابتكاري باعتبارها مجرد أعمال صناعية آلية حيث تعطى الحماية على مجرد وجود المنتج وعدم الاعتداء عليه.

كما يشترط ألا يكون هناك نزاع قضائي حول ملكية المصنف، لأنه قد يدعي أحد المتخاصمين على الآخر ثقبامه بارتكاب جنحة التقليد في حين أن كليهما يتمسك بملكيتة، فيجب أن يتم الفصل أولاً وبحكم نهائي ويات غير قابل للطعن بالطرق العادية وغير العادية لئتم بعدها التمسك بأحقية رفع

(1) نعيم معقب، المرجع السابق، ص 35.

كما يشترط كذلك ألا تكون هذه الأعمال من الإستثناءات والحدود التي قيد بها المشرع حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، مثل النسخ لأغراض التعليم المدرسي أو الجامعي أو الاستشهاد بالنص في مواقع إخبارية أو أخذ مقتبسات منه للاستعمال الشخصي و بدائي من الإستثناءات المحددة بالمواد 33 إلى 53 من قانون 17/03، لأن جميع هذه الأعمال مشروعة تحميها نصوص المواد 01 و 39 من قانون العقوبات (1).

3 - عدم موافقة المؤلف، (2)

ومن شروط تمام الركن المادي في جريمة التقليد إلى جانب الشروط السابقة، عدم وجود إذن كتابي من المؤلف أو من أصحاب الحقوق.

وبعد هذا الشرط أحد عناصر الركن المادي في الجريمة وأهمها

- (1) المادة 01 لا جريمة ولا عقوبة و... تدابير أمم بوير قانون.
- المادة 39 لا جريمة إذا كان العمل قد أمر أو أذن به القانون.
- (2) وبطريقا لهذا أن الاتفاق بين المؤلف والتأشير على نشر المصنف لا يعني عن الحصول على الإذن الكتابي الذي استلزمه القانون لقيام غير المؤلف بنشر المصنف واستغلاله ماليا، وهي قضية مسرحية بعنوان البطلة فإن محكمة القصر جنائي في جلسة 16/10/1980 تحت رقم 17، وحول الوقائع تنق مؤلف لمسرحية بعنوان «البطلة» على عرض نصها على دار (...) بملكها آخر بمرض بحث قيام الأخير بنشرها، ففوجئ المؤلف بنشر المسرحية بمعرفة مالك الدار دون الاتفاق معه على ذلك النشر، فاقام المؤلف بطريق الادعاء المباشر جملة ضد مالك الدار وطالب لمسرحية لنشرها لمصنفه بالمخالفة لقانون حماية حق المؤلف، فادعى أنه لم يتيسر له الحصول على الإذن الكتابي من المؤلف بسبب فقد بصره وأن فيما ورد بصحيفة الدعوى والإدارة المرسل إليه ما يفيد أن المؤلف قد أذن بنشر مصنفه، فرفضت محكمة سقصر ذلك وصادرت الكفائه وألحقت الطاعن بالمصاريف القضائية استناداً إلى أن الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة الساتعة التي أوردها الطاعن قد قام بنشر مصنف المظنون ضده وعرضه للتداول دون الحصول على إذن كتابي سابق منه تأميراً على أن لاتفاق بين المؤلف والتأشير على نشر المصنف يفرض حصوله لا يقتضي على الحصول على الإذن الكتابي لقيام غير المؤلف بنشر المصنف واستغلاله مالياً، المصير (حسن البيراوي لمرجع السابق).

واعقدها، وتخلفه يعني عدم وقوع الجريمة أصلاً، وإن رضاء المؤلف بهذا الوضع يمنع قيام الجريمة منذ البداية.

أما فيما يتعلق في كون الرضا في جريمة التقليد يعد سبباً من أسباب الإباحة أو تبرير لفعل الاعتداء السابق، فإن هناك من الفقه من يرى (1) أن هذا الرأي غير صحيح باعتبار أن الرضا ليس مجرد ظرف موضوعي يعاصر أفعال الاعتداء التي يتكون منها الركن المادي للجريمة الذي يتخلف بتخلفه، وعلى ذلك يعتبر عدم رضا المؤلف باستغلال مصنفه عنصراً في الركن المادي في جريمة التقليد، أما البعض الآخر من الفقه فيرى عكس ذلك (2)، بحيث يعتبر أن القاعدة العامة هي حظر الاعتداء على هذه الحقوق بدون رضا صاحبها، والأصل أن صاحب هذا الحق في الفن أو الأدب أو الصناعة والتجارة يجوز له أن يتصرف في حقه ويتنازل عنه كما شاء ولمن يشاء دون أن يقيد أي قيد سوى عدم الإضرار بحقوق الغير، كما ويضيف أن رضا صاحب الحق أو المجني عليه الدور الرئيسي في إباحة الفعل ونفي المسؤولية عن الجاني بل ويزيد أكثر من ذلك بقوله «فإذا رضا المؤلف بإعادة إنتاج مؤامره أو ابتكاره فإنه في هذه الحالة يكون قد أراح جريئاً لتغيير استعمال هذا الحق» (3).

(1) علي عبد القادر الفهوجي، المرجع السابق، ص 38 و39.

(2) محمد مسحي محمد نجم، رضا «مجني عليه وأثره على المسؤولية الجنائية دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، لحرائر دون طبعة، سنة 1983، ص 316 و317.

(3) هي قضية شهيرة في القضاء المصري والتي يعد قرارها أحد المبادئ القانونية المعتمدة في مجال حقوق المؤلف وذلك بالقضاء بما يلي (إن حق استغلال المصنف ماليا هو للمؤلف وحده، ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن مسبق منه أو من ورثته كخلف عام وللمؤلف وحده حق نقل حقوق الاستغلال لغيره وتحديد مدتها، فله حق إجازة نشر مؤلفه لمن يشاء أو منعه على من شاء، وله حق السكوت على الاعتداء على حقه إذا وقع من الغير أو لا يسكت عليه إذا تكرر من نفس المعتدي أو وقع من غيره دون أن يعتبر سكوته هي المرة الأولى مانعاً له من مباشرة حقه في دفع الاعتداء هي المرة الثانية ما دام أن هذا الحق قائم لم ينقضي) حكم صادر من محكمة النقض المصرية تحت رقم 57/2362 في جلسة 22/1/1988، مصدر (بالموقع، www.arabpip.org تحت عنوان أحكام النقض هي حماية حق المؤلف، دون ذكر اسم المؤلف).

هل يتصور الشروع في جنحة التقليد؟

يتطلب القانون في الجرائم المادية أن ينتج عن السلوك المخالف للقانون نتيجة إجرامية حتى يكتمل الركن المادي لها. وقد يحدث أن يقوم الجاني بسلوكه المحظور كاملاً ولكن النتيجة لا تتحقق. كما وقد يبدأ الجاني بفعله ولكنه لا يكمله، فتسمى هذه الحالة بالشروع.

إذن بالنتيجة لا يمكن تصور الشروع إلا في الجرائم المادية ذات النتيجة. أما الجرائم الشكلية التي يقع ركنها المادي بمجرد وقوع السلوك فلا يتصور قيام الشروع فيها مثل جريمة حيرة المخدرات.

كما لا يتصور قيام الشروع إلا في الجرائم العمدية.

فماذا يعني بالشروع الذي يريد قياس مدى تطبيقه في جريمة

التقليد؟

الشروع هو البدء في تنفيذ الجريمة بأفعال لا تس فيها تؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة وهذا وفقاً للمعيار الذي اتخذه المشرع الجزائي وفقاً لنص المادة 30 من قانون العقوبات:

ولجوابنا على السؤال المطروح سماعاً حول إمكانية قيام الشروع في جنحة التقليد المتعلقة بالمصنفات وأعمال هاني الأداء، وعلى فرض قيامها فهل يعاقب عليها المشرع الجزائي؟

تعد جنحة التقليد من الجرائم لمادية أي ذات النتيجة، إذ لا يتصور الاستمساخ إلا بتمامه كما لا يتصور الكشف غير المشروع إلا إذا تم فعلاً.

كما تعد جنحة التقليد من الجرائم العمدية، إذ تنص المادة 151 من قانون 17/03 بقولها «بعد مرتكبها لجنحة التقليد كل من يقوم بالأعمال الآتية...» إذا لا بد أن يأتي الجاني فعلاً عمدياً يتعمد في الاستمساخ حتى نقول أنه اتجهت نيته إلى إحداث جنحة التقليد.

والأكثر من ذلك تعد حجة تنقيذ من الجرائم الإيجابية والتي يعدها بعض الفقه (١) من شروط أركان الشروع

وبالتالي نستطيع أن نقول أن كل شروط قيام الشروع في جنحة التقليد متوفرة، فهل يتصور وجوده فعلا؟ طبعاً من الممكن ذلك، ولكن المشرع الجزائري في نصوص تحريم الاستهتكات الواقعة على المصنفات لم يذكرها ولا يمكن بالتالي أن يعاقب عليه القاصي من تلقاء نفسه، لأن قانون العقوبات في نص المادة 31 منه يشترط أن ينص صراحة على معاقبة الشروع في التحس على عكس الحنايات التي يعد لشروع فيها موفر في كل الحالات، أما المخالفات فلا شروع فيها.

وباعتبار التقليد جنحة، ولا وجود لنص الشروع فيها، إذا فلا عقاب عليه في التقليد رغم أنه متصور حدوثه قانوناً وعملاً، ويضاف هذا النقد إلى قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الجزائري 17/03، وعليه أن يتدارك هذا الأمر.

المساهمة الجنائية في جنحة التقليد:

عندما يرتكب الجريمة عدة أشخاص فيكون إما ما يسمى عند الفقه بالمساهمة الجنائية إلا أنه يشترط أن يجمع هؤلاء رابطة معنوية واحدة لتنفيذ الجريمة بحيث يتفق الجميع على القيام بعمل واحد، ويساهم كل منهم بدور ما في تنفيذها، ويشترط في الجهة المقابلة الرابطة المادية أو الوحدة المادية للجريمة، بحيث أن عمل مجموع هؤلاء الأشخاص يؤدي إلى تحقيق واقعة إجرامية واحدة (٢).

(1) لا يوبد الدكتور محمود نجيب حمفي هذا الشرط ويسبب جرائم الامتاع، التي يرى فيها أن الشروع غير متصور شرط أن يكون الامتاع بسيط، أما إذا كان الامتاع له نتيجة مثل امتاع الأم من إرضاع طفلها بقصد قتله فالشروع فيها متصور، محمود نجيب حمفي، القسم العام ص 393

(2) عبد الله سليمان المرجع السابق، ص 156 و157

ويعاقب الشريك في جريمة مد ومعا لقانون العقوبات الجزائي بنفس العقوبة المقررة للفاعل الأصلي⁽¹⁾.

وبالرجوع إلى قانون 17/03 وهي المادة 154 فإنه تنص على نفس الأحكام السابقة، حول الاشتراك في جنحة التقليد بحيث تنص المادة على ما يلي: «يعد مرتكباً الجنحة المنصوص عليها في المادة 151 من هذا القانون، ويستوجب العقوبة المقررة في المادة 153 أعلاه، كل من يشارك بعمله أو بالوسائل التي يحورها للمساس بحقوق المؤلف أو أي مالك للحقوق المجاورة».

ورغم أن المشرع الجزائري أضاف في صلب المادة أن يعاقب الشريك بنفس عقوبة الفاعل الأصلي، إلا أنه في واقع الأمر لم يرد شيئاً لأنها إحدى المبادئ المقررة في قانون العقوبات وما نعد المادة السالمة الذكر مجرد تكرار لا غير.

ويتم تصور الاشتراك في جنحة لتقليد وحسب نص المادة عن طريق المساعدة بالعمل أو بالوسائل التي يحورها هذا الشريك، كان يساعد الفاعل الأصلي في طباعة النسخ المقلدة أو حملها وتوزيعها أو تخزينها، أو شراء المادة الأولية وغير ذلك...

ثانياً، الركن المعنوي،

نعي بالركن المعنوي ذلك الجانب الشخصي أو النفسي للجريمة، فلا يكفي لقيام الجريمة مجرد تواجد الواقعة المادية التي تخضع لنص التجريم، بل لا بد أن تصدر عن إرادة فاعلها وترتبط به ارتباطاً معنوياً وأدنياً، والركن المعنوي صورتان هما القصد الجنائي و لخطأ.

(1) المادة 44 من قانون العقوبات «يعاقب الشريك في جنحة أو جصة بالعقوبة المقررة للجناية والجنحة»

أما القصد الجنائي هو أن تتجه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الجريمة مع العلم بأركانها (1) أما الخطأ فهو اتجه الفاعل إلى القيام بالفعل ولكن دون قصد إحداث النتيجة، أي تقع النتيجة عن غير قصد (2).

وجريمة التقليد جريمة عمدية يلزم لقيامها توافر القصد الجنائي بعنصره العلم والإرادة أي علم بمصدر الجريمة وإرادة متجهة إلى السلوك الإجرامي، وهذا ما يعرف بالقصد الجنائي العام.

وهناك من المقه (3) من يرى عدم كفاية القصد الجنائي بالمعنى العام بل لا بد من توافر سوء النية لدى الفاعل، أي توافر قصد جنائي خاص (4)، إلا أن النصوص التي تحرم فعل التقليد لم تشترط ذلك ولا يستتج منها ضرورة توافر قصد خاص إلى حاسب القصد العام، وهو الرأي الذي سار عليه أغلب المقه (5)، فيكفي أن يعلم الجاني بأن نشاطه الإحرامي يرد على مصنف ينسب إلى شخص آخر وأن ما يقوم بنشره وإداعته واستعماله أو الاقتباس منه قد قام به دون وجه حق وأن تتجه إرادته إلى القيام بهذه الأعمال حتى يتوافر القصد الجنائي.

كما تعد حنجة التقليد ثالثة حتى إذا نشر أحد الأشخاص مثلاً مصفاً وكان في اعتقاده أنه قد آل إلى الملك العام وانقضت مدة حمايته، فعدم تحقق المقلد من هذا الأمر يشكل إهمالاً حسيماً منه يوجب المساءلة الجرائية.

(1) أحمد محمد الحصادي، علم بالقرآن الجنائي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، طبعة الأولى، سنة 1990، ص 16.

(2) عبد الله سليمان المرجع السابق، ص 211.

(3) أبو اليزيد علي، الميثاق، المرجع السابق، ص 150.

(4) مثل قانون حماية حق المؤلف لأرمني هي المادة 67 منه مأمون ثروت القلهوي، التجربة الأردنية هي مجال حماية حق المؤلف، أسبوع الملكية الفكرية بتاريخ 11/14/آب 2003، منشور على الموقع الإلكتروني www.lawjordan.com.

(5) عبد الرزاق أحمد المسهوري، المرجع السابق، ص 434، علي عبد القادر القهوجي المرجع السابق، ص 41.

كما يتوافر كذلك القصد الجنائي في حالة قيام المقلد بنشر المصنف اعتقاداً منه بأن المؤلف قد سمح له بنشره أو حوله بعض حقوقه لأن القانون أشرط الكتابة في انتقال الحقوق وبعد مخالفة هذا الشرط خطأ فاحشاً يوجب المساءلة الحرائية.

جئحة التقليد وقرينة البراءة:

تعني قرينة البراءة⁽¹⁾ انهراض برائة كل متهم مهما كان ورن الأدلة أو قوه الشكوك التي تحوم حوله، وهو بريء هكدا ينبغي أن يعامل وهكدا ينبغي أن يصنف طالما أن مسئوليته لم تثبت بمقتضى حكم صحيح ونهائي صادر عن القضاء المختص⁽²⁾.

وتعد هذه القرينة مطلقة مستفيد منها المتهم سواء كان عائداً أو مستدثاً، فالإدانة السابقة للشخص لا تؤكد النهمة المطبورة هي تلك اللحظة، ويستفيد منها مهما كانت جسامة الجريمة الممسدة إليه، وعلى امتداد المراحل التي تمر بها الدعوى الجنائية منذ مرحلة الاستدلال إلى اللحظة التي يصدر فيها الحكم بالإدانة حائزاً لقوة الشيء المقضي فيه.

ويترتب على هذه القرينة نتائج هامة في المحيط الإجرائي وأولها وأخطرهما توزيع عبء الإثبات بين المتهم والنيابة العامة، بحيث لا يلتزم المتهم بإثبات براءته - لأن هذا الأمر مفترض فيه - ونما تلتزم النيابة العامة بإثبات وقوع الجريمة قانوناً، فإن كان الدليل عبر كاف وجب القضاء ببراءة المتهم لأن الشك ينبغي أن يفصر لصالح المتهم⁽³⁾.

(1) مبدأ دستوري طبقاً لنص المادة 45 من دستور 1996 التي تنص «كل شخص يعتبر بريئاً حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون».

(2) محمد زكي أبو عامر، الإثبات في المواد الجنائية، دار العينة للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، دون سنة، ص 39.

(3) طالبي حليمة، المرجع السابق.

إلا أنه بالرجوع إلى حنحة لتقليد فمجدها تتضمن أحكاما مخالفة للقواعد العامة فيما يتعلق بالإثبات، بحيث محدد تحقق إحدى حالات المادة 151 المتعلقة بالنشاط الإحرامي يعد قرينة كافية للقول بتواطؤ القصد الجنائي، وهذا يعني أن حسر النية لا يفترض⁽¹⁾ في مجال جريمة التقليد⁽²⁾، بحيث تنشأ قرينة بسيطة تلبي المسؤولية على عاتق المقلد، و يعود عليه إثبات عكس ذلك⁽³⁾.

وحسنا فعل المشرع الجزائري عند انتهاجه منهج قلب قرينة السراء، لأن من وجدت بحوزته مصنعات مقلدة عليه أن يثبت حسن نيته في خيارتها وذلك بأن يكون مثلاً قد اشتراها دون علمه بأنها مقلدة وأنه أخذ الحيلة والحد من اللارمين أثناء عملية الشراء، فإذا أثبت ذلك كانت براءته مستوجبة، أما وإن عثر عن إقناع القاصي بحسن نيته في الحيازة هاته يتحمل تبعه المسؤولية الجزائية

ولكن هل يتصور وقوع التقليد عن طريق الخطأ؟

بعد هذا السؤال في غاية من الأهمية، لأن محدد إثبات الخطأ من طرف المتهم من شأنه أن يعبر طابع لحريمة من التقليد في صورته العمدية إلى وقوعه بطريق خطأ.

والخطأ هو إخلال الحامي بواجبات الحيلة والحذر التي تتطلبها الحياة الاجتماعية فمن يصفي سلوكه إلى نتيحة إحرامية يكون مسؤولاً عنها إذا ثبت أن سلوكه يحمل معنى تجاوز واجبات الحيلة والحذر حتى ولو لم يتوقع النتيجة الإجرامية، حينئذ لا يكفي قول المتهم أنه لم يتوقع النتيجة

(1) أبو البريد هلي، التمهيد، المرجع السابق، ص 150.

(2) هلي عبد القادر لفهوجي، المرجع السابق، ص 42.

(3) نعيم مغيعب، المرجع السابق، ص 321.

الضارة^(١)، فهل يتصور خطأ في محل التقليد هي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة؟ يكاد يتعذر تصور حالة مثل هذه، ولكن لو فرضنا أن دار نشر اتفقت مع المؤلف على طبع عدد معين من النسخ، إلا أنه عن طريق الخطأ كان أحد العمال قد تجاوز ذلك العدد فمن الناحية القانونية بإمكان المؤلف رفع دعوى تقليد في العدد الزائد عن المتفق عليه، فهل بإمكان الناشر أن يدفع بأن الريادة كانت نتيجة لعدم انتباه أحد العمال أثناء الطبع وبالتالي إثبات وقوع الخطأ أم لا؟

إذن يبقى هذا الأمر وارد من ناحية العملية وكان على المشرع تصور هذه الحالة ومحاولة تمكين المتهم من إثبات الخطأ هي جنحة التقليد.

الفرع الثالث

اشكالية حماية الحق الأدبي جنائياً

إن أغلب التشريعات المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إن لم تصل كلها لم تغلوا من نصوص خاصة بحماية حقوقهم في الشق المادي جنائياً، أما الحقوق المعنوية فيوجد اختلاف كبير بين الدول^(٢)، ولعل الإشكال يطرح في عدم وضوح النصوص في حد ذاتها، رغم عدم وجود نص صريح بحماية الحق الأدبي جنائياً إلا أنه بشيء من التعميم في قواعد قانون حق المؤلف نحده يلتزم بهذه الحماية ولو بطريقة محتشمة، ولكن الإشكال لا يتم حله

(١) رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام، دار الفكر العربي للنشر، مصر، دون طبعة، سنة 1966، ص 271.

(٢) عبد الله مبروك النجار، الحق الأدبي بمؤلف في الفقه الإسلامي والفقه المقارن، دار المريخ للنشر، دون طبعة، سنة 2000 ص 151.

بهذه الكيفية لأن الفاضي الجزائي غير مطالب بالبحث في روح القانون فهو مقيد بمبدأ الشرعية.

وقبل التطرق لحل هذا الإشكل ارتأيت فتح المخاض الذي تغيبط فيه الفقه والقضاء الفرنسي سابقا قبل وجود نصوص صريحة تؤيد فكرة حماية الحق الأدبي جنائيا ثم بعد ذلك نعرض على موقف المعارضين والمؤيدين لفكرة الحماية، وبعدها نرى موقف المشرع الجزائري.

أولاً: تطور فكرة الحماية الجنائية للحق الأدبي في الفقه والقضاء الفرنسي؛

أ - موقف الفقه؛

لما تجاهل التشريع الفرنسي القديم حماية الحق الأدبي لحق المؤلف فقد ثار جدل كبير حول امتداد الحماية المسموحة للحق المادي لتشمل بدورها الحق الأدبي. ومن الفقه من طالب بضرورة عرض حماية جنائية لهذا الحق أمثال «بويه» POUILLLET، وهناك من طالب بضرورة التوسع في تفسير النصوص التي تحرم الاعتداء على حق المؤلف أمثال الفقيه «وراس» NOUARAS و«بوتو» POTU لأنه من غير المعقول أن يحمي المشرع الحق المادي جنائيا ويترك الحق الأدبي عرضة للنهب وللاعتداء، أما الفقيه «ديبوا» DEBOIS فيرى أن الحماية الجنائية للحق الأدبي موحودة أصلاً هي لنصوص الحالية، وقد استند إلى نص المادة 71 من قانون 11/03/1957 الذي عدد في عبارة عامة صور الاعتداءات التي تقع على حقوق المؤلف المصوص عليها في لقانون، وباعتبار أن المادة الأولى من هذا القانون تنص على أن الملكية الأدبية والفنية تشتمل على حقوق أدبية وأخرى مالية، لذلك لا يمكن القول بأن المشرع قصد امتداد الحق الأدبي من تطبيق نص المادة 71 من هذا القانون، مع العلم بأن المشرع أعطى الحق الأدبي الأولوية والسمو على الحق المالي (1).

(1) صلاح الدين محمد مرسي، الحماية الأدبية لحق المؤلف في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، تحت إشراف الدكتور المرحوم علي صبي سليمان، مقدمة بكلية الحقوق بن عكرون، جامعة الجزائر، سنة 1988، ص 322 و 321.

وفي المقابل هناك من لاقه من عارض هذه الفكرة في تلك الفترة، واعتبر سكوت النص قرينة على نية المشرع في عدم مد الحماية الجنائية للحق الأدبي، ولا يجوز تحميل النصوص أكثر من طاقتها حتى لا يقع القاضي الجرائري في حرج تجاوز حدود التفسير الضيق للنص.

ب - موقف القضاء:

وقبل صدور قانون 1957/03/11 كانت الغرفة الجنائية لمحكمة استئناف باريس سنة 1850 هي القضية بين، كليزنجير، CLESINGER و«جوفان» GAUVIN. حيث تقرر المحكمة أن الأول قد نقل كل حقوقه في ملكية التمثال المقلد، وأنه لا صفة له في الاعتماد على نصوص القانون لرفع دعوى التقليد وتقول المحكمة أيضا إنه تبعا لحرفية ولروح القانون لا يمكن الاعتراف بدعوى التقليد للمؤلف إلا بقدر عدم تصرفه في كل حق الملكية الذي له على عمله «التمثال»، وترد المحكمة على حجة المدعي قائلة بأنه لو فرضنا وادعى الأول بأن واقعة تقليد تمثاله مسست له صررا أصاب سمعته الأدبية والفنية، فإن هذا الصبر لا ينتج فعل التقليد الذي لم يعد له حق في بيعه منذ بيعه لتمثاله بيما كليا غير معيد (1)

وفي حكم آخر سنة 1950، حيث أصدرت محكمة السين الفرنسية حكما آخر يقضي بعدم إمكانية حماية الحق الأدبي بموجب القانون الحالي، لأنه قصر جراء المصادرة على حالات الاعتداء على الحقوق المالية دون الحقوق الأدبية، وإنما يمكن حمايته وفقا لأحكام القانون المدني (و تبعا لذلك لا يجوز لمؤلف الموسيقى الذي تنازل عن حق النشر أن يطلب الحجر على الصيلم الذي أدرجت فيه موسيقاه دون موافقته. (2).

(1) عبد المنعم الطنمالي، حول ضرورة إنشاء عقاب جنائي لحماية الحق الأدبي في المواد الأدبية والفنية، مجلة القانون والاقتصاد، المصادرة بمصر، القسم الأول، لسنة السادسة عشر، سنة 1946، ص 45.

(2) صلاح الدين محمد مرصفي، المرجع السابق، ص 323.

وبالنظر إلى هذه الأحكام نحددنا نحرّم المؤلف من حقّه في مساءلة المعتدين مقابل انتهاكه لحقه الأدبي، وبالتالي فهي ترفض رفضاً باتاً هذه الفكرة.

إلا أنه ظهرت بعدها أحكام قضائية أخرى مناقضة للأحكام الأولى تماماً رغم استمرار سكوت النسخ، فهي حكم صادر من محكمة السين في مارس 1903 كما يلي حيث دفع المدعى عليهم بانعدام صفة المؤلف هي رفع الدعوى لأنه كان قد باع مؤلّمه لأخرين، وتضيف قائلة بأن دفع المدعى عليهم لا وجه لإقامته إلا في حالة ما إذا كان تصرف المؤلف قد شمل كل حقّه وحتى هي حالة التصرف الكلي فمن حق المؤلف أن يحتفظ بشيء من ملكيته يصمّم له ولأعراس أدبية محضة الحق هي رفع الدعوى على المقلدين لأنه من غير المقبول أن يسمح بالاستمرار في شويه الأثر النصي وأن يمنع المؤلف من رفع دعوى بطلب التعويض عن الضرر الذي أصاب شهرته من فعل المقلدين⁽¹⁾.

وهي قرار آخر أكثر وضوحاً، حيث قررت محكمة استئناف باريس (إن بيع النسخ لأثره السي لا يجرّمه من حقّه هي طلب التعويض عن الضرر المادي والأدبي الذي يصبّه له عرض معاد مقلدة من أثره النصي للبيع، وأن المؤلف صاحب الحق في مباشرة الحجر على تلك الأشياء المقلدة)⁽²⁾.

نستخلص مم سبق حول رأي الفقه والقضاء هي مسألة الحماية الحنائية للحق الأدبي في كونهما لم يتمّ على موقف موحد، إلا أنه بعد صدور قانون 1957/03/11 نستطيع أن نقول أن القضاء قد حددت له معالم الحماية أين أصبح النص واضح لا لس فيه، وأوجدت نصوص جزائية كفيلة بردع المنتهكين للحق الأدبي.

(1) عبد النعم الطنّامي، المرجع السابق، ص 49.

(2) المرجع والصفحة نفسها

وفي أحدث القرارات الصادرة عن الفرقة الجنائية هي محكمة النقض الفرنسية، وهذا في 22/05/2002 أين قام شخصا مالكا لمتحف باسم متحف «روبان» ROBIN كان قد عرض نسغا لمنحوتات للفنان «روبان» كانت قد سقطت في الملك العام موهما الناس على أنها نسغا أصلية للفنان الحقيقي، فقدمت شكوى صده من ذوي الحقوق بتهمة التقليد لانتهاك أحد الحقوق الأدبية، فدفّع صاحب المتحف بأنها سقطت في الملك العام، إلا أن محكمة النقض أدانته جزائيا على أنه لم يحترم سلامة الأعمال التي سقطت في الملك العام (1).

وبعد أن عرضنا الجدل الفقهي والقصائي الذي كان موجودا حول ضرورة وجود نظام عقابي يلحق الأدبي، سوف نذكر الحجاج لكلا الفريقين من المعارضين والمؤيدين للحماية.

ثانياً، حجاج ودلائل كل من المعارضين والمؤيدين لفكرة الحماية الجنائية للحق الأدبي،

أ - حجاج ودلائل المعارضين،

إن الاعتداء على الحق الأدبي للمؤلف هي كثير من الأحيان ينصهر في نفس الوقت اعتداء على الحق المالي وبالتالي لا داعي لجعل حماية جنائية خاصة للحق الأدبي لوحده.

التزاماً بمبدأ الشرعية، فينبغي ألا يتوسع في تفسير النصوص الجزائية، فطالما لم يمس المشرع صراحة على المعاقبة الجزائية للاعتداء على الحق الأدبي فلا ضرورة للخوض في مسألة روح القانون، فلا يجوز أصلاً معاقبة إنسان على فعل لم يحرمه القانون.

(1) André FRANCON , Propriété Littéraire et Artistique, Revue Trimestrielle de Droit Commercial et de Droit Economique RTDcom , Janvier/Mars, 2003, N°

كما أن فكره الحق أدبي في حد ذاتها غير واضحة المعالم، وغير مستقرة فقهيًا وقضائيًا فمن غير المعقول شمول هذا الحق بالحماية الجنائية طالما كانت القواعد العامة تقضي أن تكون العناصر المكونة لجريمة التقليد معددة وواضحة

وباعتبار أنه للمؤلف وحده أن يقرر هيما إذا كان الناشر قد تجاوز فعلا حدود نص المصنف الأصلي، بحيث يكون له تقدير الاعتداء ومدى وجود أضرار بسمعه وبشرفه لا يكفي المعاملة المدنية لوحدها لحماية الحق الأدبي (1).

ب - حجج ودلائل المؤيدين:

إن القاعدة العامة التي تقضي بعدم التوسع في تفسير النصوص الحرائية ينبغي ألا تتعارض مع روح نقابون، خاصة إذا كان هدف المشرع هو ضمان حماية أوسع للمصنفات الأدبية والفنية

وإذا كان المراجع في بعض الأحيان هو أحكام القضاء، فإن هذه الأخيرة جاءت مبصرة وإد كانت هناك أحكام أصبحت صراحة حماية الحق الأدبي حائثا، فإن هناك من الأحكام ليست القلبية ولها ورثها أدت وبشكل إما صريح وإما ضمنى شمول الحق الأدبي للمؤلف بالحماية الحائثية.

فمن غير المعقول أن تمنح الحماية الحرائية للحق المالي وتتعاضى عن الحق الأدبي على الرغم من أن هذا الأخير أصمى وأنبيل من الحق المالي، بل لا يجد المؤلف أعز ما يحافظ عليه مثل الحق الأدبي، وإلا لما جعله المشرع حق أدبي وغير قابل للتنازل والتصرف فيه.

أما مسألة تخوف المعارضين من إفراط المؤلفين في اللجوء إلى الحماية الحرائية والحجز على المصنفات لأسباب غير حدية قد تسبب أضرارا بالغة

(1) صلاح الدين محمد مرسي، المرجع السابق، ص 326 و 325.

للفنان، فإن هذا التحوف من أسهل دراه لأنه من حق المحجور عليه أن يطلب رفع الحجز ليفصل فيه خلال ثلاثة أيام بعد تصديق ما يدعم به دعواه⁽¹⁾.

ثالثاً: موقف المشرع الجزائري من الحماية الجنائية للحق الأدبي:

بعد الأمر 14/73 المتعلق بحق المؤلف والصادر بتاريخ 1973/04/04 أول تشريع خاص بهذا الموضوع وكانت مدة 75 منه تحيل على المادة 390 إلى 394 من قانون العقوبات وقد وردت في القسم الرابع تحت عنوان «التعدي على الملكية الأدبية»، ومنه فإن المشرع لجزائري كان من بين التشريعات التي تعترف بقانون جنائي واحد أين تحال إليه جميع لنصوص الجزائية من طرف القوانين المختلفة ومنها هذا الأمر المتعلق بحق المؤلف.

وكان هذا الأمر في نصوصه التي تحيل على قانون العقوبات لا يعاقب على الحق الأدبي إذ تنص المادة 390 الملغاة بالأمر 10/97 على ما يلي «كل شخص أنتج أو عرض أو أذاع بأي وسيلة كانت مصنف فكري عن طريق انتهاك حقوق المؤلف المبينة في القانون يعتبر قد ارتكب جريمة النقل وتطبق عليه العقوبة المقررة في المادة 390».

وبالتالي فإن نص المادة لا تعني بجريمة لتقليد إلا ما تعلق بالاستنساخ والعرض والإداعة بأي وسيلة، وتعد هذه التصرفات انتهاكات فقط للحقوق المادية دون الأدبية.

ثم جاء الأمر 10/97 الصادر في 1997/03/06 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الذي ألغى الأمر 14/73 والمواد 390 إلى 394 من قانون العقوبات، وبعد هذا الأمر شاملا للحقوق والإجراءات المقررة في حالة انتهاكها، وبعد كذلك أول نص يتضمن تطبيق إجراءات على المساس بالحقوق الأدبي للمؤلف، ويكون بذلك المشرع قد أخذ بعين الاعتبار التطور الفقهي

(1) صلاح الدين محمد مرسي، لرحمة السابق ص 328 و327

والقضاائي الحاصل هي ميدان الدواع عن الحقوق المعنوية المرتبطة بالتنمية بالتطور الهام للحقوق اللصيقة بالشخصية، وذلك نص المشرع في نص المادة 149 من الأمر 10/97 بعد مرتكب لحرمة التقليد والتزوير كل من يقوم بالأعمال الآتية: الكشف عبر المشروع عن المصنف أو أداء فني والمساس بسلامة مصنف أو أداء هي .

فالحق هي النشر من أهم الحقوق الأدبية (1) وهو حق مطلق يكون بموجبه للمؤلف الحق في تقرير نشر مصنفه أو أدائه الفني وهي تعيين طريقة هذا النشر (2)، ولا يمكن إرغامه على ذلك ولا بحور ندائته الحجر عليه (3). أما الحق في احترام سلامة المصنف والأداء الفني، فيتمثل في كونه لا يمكن لأحد المساس بمحتوياته من تعديل أو تنظيم أو تصحيح أو تهذيب، كما يعنى كذلك هذا الحق احترام المؤلف أو الممار المؤدي وعدم المساس بسمعته ومكانته الفنية والأدبية (4).

إذن يعد كل من النشر والحق في احترام سلامة المصنف من الحقوق لأدبية التي يجب على قانون 17/03 حمايتها من خلال توقيع حرمة وعفوية التقليد، وهو في حقيقة الأمر نفس المنهج الذي أنتهجه المشرع الجزائري في التعديل الأخير الصادر بموجب الأمر رقم 05/03 بتاريخ 2003/07/19، والمؤيد بالقانون رقم 17/03 المؤرخ في 2003/11/04 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والذي ألغى الأمر 10/97 كلية لأنه تبس معظم نصوصه. وهما يتعلان بالنصوص الجرئية، والمشرع الجزائري لم يغير شيئاً

(1) هؤاد حسن البس حماية حق المؤلف في ظل القانون السوري، ص 04 مقال إلكتروني على الموقع www.ambp.org.

(2) أحمد رفعت خفاحي، بحث في الرقبة على المصنمات الفنية، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثامنة وحسين. العدد 329 حوسية، سنة 1967، ص 204.

(3) محمد عسفين، المرجع السابق، ص 110.

(4) أحمد محمد هؤاد، حق المؤلف مجلة لحماية المصرية، تصدر عن نقابة المحامين، عدد في شهر نوفمبر سنة 1965، ص.

فيما يتعلق بالتجريم ما عدا تغيير اسم جنحة التقليد والتزوير إلى جنحة التقليد وحسب، وحسنا فعل إذ لا فائدة من مصطلح التزوير المقترن بالجنحة الأصلية.

أما فيما يتعلق بالحماية الجرائية للحق الأدبي في هذا الأمر، فإنه تضمن نفس أحكام الأمر 10/97، حيث اعترى كل مساس بحق المؤلف في النشر وحق سلامة المصنف يعد من قبيل التقيد الذي يوجب المسؤولية الجزائية.

إن المشرع الجزائي عبر التشريع الأخيرين رغم تمطنه لفكرة حماية الحق الأدبي في شقيه حق الشر والسلامة، إلا أنه أهمل حقوقا أخرى لا تقل أهمية عن الحقوق المعترف بها ونجد لها إمكانية التطبيق من حيث الواقع مثل الحق في الأبوة أي حق نسبة المصنف إلى صاحبه فمن حق صاحب المصنف أو الأداء أن يحترم حقه في أبوة المصنف وتدعيمه نصوص جزائية تحمي له هذا الحق. لأنه من غير المعقول أن يترك شخص ينسب عمل الغير إلى نفسه أو يدعي أن هذه النوحة لرسام آخر دون أدنى عتاب جزائي، على الرغم من أن هذه الانتهكات بها وقعوا الشديدا في التأثير على الجمهور.

إذن نلتزم من المشرع الجزائي أن يدرج على الأقل حماية الحق في الأبوة ضمن الحقوق الأدبية لحماية جزئيا حتى تكون هناك صرامة أكثر مع المعتدين.

المطلب الثاني

الاعتداء غير المباشر (الجنح المشابهة للتقليد)

إلى جانب الاعتداء المباشر في صورته المتعددة، كان المشرع الجزائري قد أضاف أفعال أخرى وجرمها تحت نفس الاسم وهو التقليد، إلا أنه في حقيقة الأمر هي جنح مشابهة لفعل التقليد، وتمس أساساً بحقوق المؤلف بالإضافة إلى الحقوق المجاورة وقد صممتها المشرع المواد 151 و 155 من قانون 17/03، وهي كما يلي.

- استيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء.

بيع نسخ مقلدة لمصنف أو أداء.

- تآخير أو وضع رهن التداول لتتمتع مقلدة لمصنف أو أداء.

الرفض العمدي لدفع المكافأة المستحقة للمؤلف أو لأي مالك حقوق

مجاورة.

إلا أن الشيء الذي يؤاخذ عليه المشرع الجزائري ممسكاً وقبل تناول هذه الحالات بالتفصيل أنه أعطى لها سمححة التقليد رغم أنها في حقيقة الأمر بعيدة كل البعد عن أركان جريمة التقليد التي يعرفها الفقه بأنها اعتداء على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والممثلة في القيام بنشر واستغلال المصنف أو القيام بأداء فهي دون إذن المؤلف، فكان عليه أن يتركها كجنح مستقلة حيث يحدد لها حدود خاصة، فمن غير المعقول أن تكون جريمة بيع المصنف المقلد أو استيراده أو تصدير أو عدم دفع المكافأة المالية عبارة عن جنحة تقليد، وهو الانتقار الذي وجهه لكثير من التشريعات السابقة في ميدان قانون المؤلف وتحاشاه البعض مثل التشريع الأردني والتشريع المصري والتشريع الكويتي.

إدس فالتقليد يعني نشر، ابتكار المؤلف دون إذنه ولا يمكن إدخال البيع أو التصدير أو الاستيراد في مفهوم 'تقليد' طالما لا يمكن إعطاء كل جريمة الوصف السليم والموافق لها.

وبعد هذه الإطلاقة الموحدة نحاول أن نشرح الحالات التي تدخل في حكم التقليد على الترتيب الذي وضعه المشرع

- الحالة الأولى: استيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو

أداء:

تعد عملية إدخال أي بضاعة مهما كانت من خارج الوطن إلى الداخل عملية استيراد أما وإن كانت هذه البضاعة تخضع لعملية عكسية أي من الداخل إلى الخارج فتسمى عملية تصدير وينطبق هذا الأمر على المصنعات باعتبارها في لغة المادة الحمركية مجرد بضاعة تخضع لنفس ما يخضع له أي محسم مادي يدخل أو يخرج عبر الحدود الحمركية للوطن، ولقد حرم المشرع الحراري تحمي دائرة التقليد دائماً عملية استيراد أو تصدير مصنفات أو أداء فهي مقلدة.

فالركن المادي في هذه الجريمة يشمل كل المصنفات الأدبية والفنية والموسيقية وغيرها سواء كانت مكتوبة أو رقمية، وفعل الإدخال والإخراج يتحقق بأي سلوك يكون من شأنه عبور المصنعات أو الأداءات عبر الحدود السياسية لإقليم الدولة.

ولا يشترط في الشخص الذي من قام بإدخال المصنف أو الأداء الفني أن يكون حراري الجنسية، لأنه حتى لأجنبي إذا ارتكب جريمة عبر الأراضي الجزائرية يعاقب مثله مثل مواطن لجزائري لأن قانون العقوبات باسط سلطانه في كامل الحدود الحرائرية على الحرثم التي ترتكب فيه طبقاً لمبدأ الإقليمية.

ولكن تثار مشكلة حد مهمة هي هذا الشأن لأن من قام بإدخال المصنف أو الأداء الفني المقلد بعد قد ارتكب جريمة بالأساس هي البلد الأجنبي إذا أدخلها عبر الحدود واستمرت الجريمة إلى الأراضي الجزائرية باعتبار أن جريمة التقليد من لجرائم المستمرة يعقب الحاني فيها متى تم اكتشاف الفعل الجرمي؛ فهل الاختصاص يؤول للمحاكم الجزائرية أم المحاكم الأجنبية؟ وإذا طبقنا الأحكام العامة في اختصاص المحاكم الجزائرية الجزائرية فإنه يكون إما مكان ارتكاب الفعل المادي أو بمقر سكن المتهم أو أحدهم، أو في المكان الذي تم فيه القبض على المتهم حتى ولو حصل القبض لسبب آخر (المادة 37 من قانون الإجراءات الجزائرية).

إذن يرى أنه يؤول الاختصاص إلى المحاكم الجزائرية طبقاً للقواعد العامة ذلك ليس على أساس مكان القبض وحسب، بل حتى على أساس ارتكاب الفعل الجرمي. وباعتبار أن الجريمة قد تبدأ في بلد أجنبي وتستمر إلى غابة دخول الأراضي الجزائرية ولهذا فالمعمل المادي لا زال مستمراً

كما يمكن أن تثار مشكلة أخرى حول إمكانية امتداد اختصاص المحكمة ليس فقط على جريمة إدخال المصنف أو الأداء الفني المقلد إلى الوطن باعتباره يشكل حنحة لتقليد بل على أساس التقليد ذاته الذي تم في الخارج، وبعبارة أخرى هل أن فعل التقليد الذي تم في الخارج يمكن أن تعاقب عليه المحاكم الجزائرية في حد ذاته؟

وفي حقيقة الأمر تحييبا على هذه المسألة المادة 583 من قانون الإجراءات الجزائرية التي تنص:

«كل واقعة موصوفة بأنها جنة سواء في نظر القانون الجزائري أم في نظر تشريع القدر الذي ارتكبت فيه يجوز المتابعة من أجلها والحكم فيها في الجزائر إذا كان مرتكبها جزائرياً».

إذن فالمحاكم الجزائرية تكون محتصة في متابعة المقلد بشرط أن يكون

حزائري الجنسية أما إذا كان أجنبيا فلا يعاقب على جنحة تقليد المصنفات باعتبار أن القاضي الجزائري مقيد بشرعية الإجراءات الجرائية، وهذا طبقا لمبدأ شخصية النص الجنائي (1).

كما تشترط المادة المعاقبة على جنحة استيراد أو تصدير المصنفات أن تكون هذه الأخيرة مقلدة، بمعنى أنه يتم ارتكاب الجريمة أصلا في البلد الأجنبي ثم ارتكاب جريمة أخرى في الوطن أو القيام بالتقليد أولا في الجزائر ثم تصديرها، وفي جميع الأحوال أن يكون المصنف غير أصلي أما إذا المصنف أصلي غير مقلد فلا عقاب عليه.

وهذا الأمر الذي جعل لمشرع جزائري لا يشترط اقتران التصدير والاستيراد بقيام الجريمة مع شرط موافقة المؤلف الكتابية رغم أهمية هذا الشرط باعتباره ركن في جريمة التقليد الأصلية، ولكن حكمه المشرع تمثلت في كون المصنف المقلد أصلا لدى سيحضر للمصنفية التصدير أو الاستيراد تم فعلا دون موازنة المؤلف أو صاحب الأداء وإلا فكيف نعت المشرع بالمقلد.

أما وإن كان المصنف أو الأداء الفني العابر للحدود الجزائرية غير مقلد فيشترط موازنة المؤلف، والا عد حامله مقلدا كذلك.

ودائما مع جنحة التقليد في حد ذاتها، خاصة إذا كنا أمام عملية استيراد لمصنف مقلد فقد يكون المصنف وفقا لقانون البلد الذي جاء منه لا يعد مقلداً، بأي المعايير يجب إتباعها؟ فهل يؤخذ بقانون البلد المصدر لنقول بعدم وقوع التقليد أم نأخذ بالقانون الجزائري؟ وإن تم الأخذ بالقانون الجزائري أهلاً يعد هذا تجريماً لأسس ظلماً باعتباره وأنشاء قيامه بهذا العمل كان يظن أنه مباحا طبقا لقانون بلده.

(1) يقصد بمبدأ شخصية النص الجنائي حصول المواطن أينما وجد لقانون بلده، فإذا ارتكب المواطن جريمة في الخارج وعاد إلى بلده قبل أن يحاكم عنها ويمضي العقوبة التي حكم بها عليه، فيجوز أن يتابع ويحكم عليه في وطنه (عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص 90).

فكان على المشرع الجزائري أن يوصل في هذا الإشكال، وذلك بالاشتراط أن يكون المصنف مقلدا طبقا لقانون البلد المصدر له.

وهيما يتعلق بالمصنف والأداء، نصي فلا يشترط أن يكون قد تم نشره في الجزائر أو هي بلد أحسي، فالمصنف محمي بمجرد نشره ولا عبء في ذلك لجسدية صاحب الحق ويستوي أن يكون دخوله أو خروجه من الوطن قد تم بطريق البر أو البحر أو الجو، كما يستوي أن يدخل أو يخرج بخيارة الجاني أم بطريق البريد أو الشحن لحسابه (1).

ويعتبر المشرع الجزائري في مادة الجمركية مجرد إخراج أو إدخال بصاعة مقددة جنحة، وهو الشيء المدفوع عليه بالمواراة هي قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المشاورة، هل نحن أمام جريمة مزدوجة؟ بحيث يمكن معاقبة الجاني لارتكابه جريمة جمركية مثل جنحة التصدير والاستيراد بتصريح مرور أو جنحة الإدلاء بتصريح لا يطبق على لصاعة المقدمة (2) وهي نفس الوقت يعاقبه لكونه انتهك حقوق التأليف؟ والحقيقة أن هذا الوضع كان محل إشكال سابق فيما يتعلق بجرائم أخرى تصادمت مع قانون الجمارك، مثل جرائم المخدرات المعاقب عليها بقانون لصحة وهي نفس الوقت يعاقب قانون الجمارك على من قام بإدخال هذه المادة إلى أرض الوطن أو إخراجها.

إذا كان على المشرع الجزائري أن يعصر في هذه النقطة خاصة إذا كان هذا التنازع حاصلًا بين قانونين خاصين وليس بين قانون عام وآخر خاص.

والأصل أن يمتد بتطبيق القانون الجمركي إذا تم القبض على الجاني في النطاق الجمركي، ويكون بعدها لصاحب الحق على المصنف أن يتأسس

(1) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 43.

(2) أحسن موسقية، الممارسات الجمركية (تصنيف الجرائم ومعايشتها، المتابعة والجزاء)، دار النشر التحلة، الجزائر، ط2، 2001، ص 108.

كطرف مدني والمطالبة بالتعويضات المدنية، لأنه لا يعقل ولا يحور أن يتابع شخص مرتين على نفس الوقائع حتى وإن تعلق الأمر بجسعة مردوجه.

والركن المعنوي لهذه الجريمة ولتمثل في القصد الجنائي، فتعتبر هذه الجريمة من الحرائم العمدية ويسم الحائي أن المصنف أو الأداء المعني الذي عبر به الحدود من وإلى الخرج مقصداً، أما إذا وجد المصنف بطريق الخطأ في حقيقته أو سيارته أو هي حبه فلا يتوافر القصد الجنائي ومنه تنتفي جريمة التقليد، كما أن مجرد تحقق الركن المادي يعد جريمة بسيطة على توافر القصد ويعود للحائي إذا أرد أن يدفع عنه هذا الاتهام أن يثبت حسن نيته.

- الحالة الثانية، بيع نسخ مقلدة أو أداء:

وتقريباً نجد هذه الجريمة في خصائصها لا تختلف عن سابقتها باعتبارها ترد على مصنف أو أداء مقلد وليس أصلي أو بناء على إذن مكتوب من صاحب المصنف، كما لم نشترط عدم مواظمة المؤلف لاكتمال الركن المادي، وهذا بطبيعته شيء موقوع باعتبار أن المصنف أو الأداء المعني المقلد هو دون إرادة المؤلف صمغياً.

كما أن المشرع الحزائري قد استعمل مصطلح «بيع» فقط، وهو بذلك تجنب الخلط الموجود في الكثير من تشريعات باعتباره يصون بالإضافة إلى البيع على عملية العرض والتوزيع رغم أن مصطلح البيع لوحده كان كافياً ليشمل الجميع، مما معني أن يعرض الجاني بضاعة مقلدة ليس بقرص البيع؟ وكذلك التوزيع؟ وهو ما وقع فيه المشرع الأردني والمصري، أما المشرع المرسي فيربط البيع مع التوزيع في مصطلح واحد وهو «DEBIT» للتعبير عن التصرفين معاً رغم أن هناك من نه رأي مخالف⁽¹⁾ ولهذا فإن المشرع قد

(1) فمن الممكن تصور تعرض دور البيع مثل العرض في الأماكن العامة للجمهور بعرض التعريف بالمنتوج (حازم عبد السلام معالي، المرجع السابق، ص 268).

أحطاً واستعمل تعبيراً غير كاف لأن المصطلحين مختلفين فلا يمكن توسيع البيع لتشمل التوزيع⁽¹⁾.

ولكن هل يعاقب الحاي على جريمتين مختلفتين باعتبار أن المصنف أو الأداء الفني مقلد، بالإضافة إلى عمسة البيع هي حد ذاتها؟ أو ربما يشترط المشرع أن يكون البائع هو من قام بعمل هذه النسخ، المقلدة حتى يكون هناك «تجميع للجريمتين».

كما أنه هل يشترط في البائع أن يعلم أن المصنفات التي بحورته والتي يقوم بعرضها للبيع تعتبر مصنفات مفيدة ورغم ذلك يقوم ببيعها أم لا؟ إلا أن المشرع الحزائري وصل السكوت عن هذا الأمر رغم خطورته، مما يجعل كل نائع لمصنف مقلد مرتكب لجريمة التقليد حتى ولو لم يعلم بأن المصنفات مقلدة، وهذا فيه إجحاف على الذم من خلال نظونه على الركن المعنوي للجريمة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، بل يطرح التساؤل من جهة أخرى حول مصير صاحب المكتبة الذي يعرض كتباً بصمة اعتيادية ويتعامل مع الآلاف من الكتب، فهل يكون مسؤولاً على أساس سوء النية كما هو الحال في باقي جنح التقليد؟ أم لا بد من التخصيف من حدة قسوة سوء النية المسترسفة لأن الأمر يكاد يستحيل في بعض الأحيان من معرفة ذلك؟ فصاحب المكتبة هي حقيقة الأمر ليس لا واسمة وحسب بين صاحب الحق والقارئ وليس له الإمكانية والقدرة الكافية مرقعة كل كتاب يعرضه للبيع، ولو أن له حاسب بسيط من المسؤولية هي ضرورة التحري والتعامل مع دور النشر التي يبتاع منها الكتاب.

والقضاء في فرنسا يميل إلى تخفيف من قسوة سوء النية المقترص، وذلك طبعا بحسب وقائع كل قضية، ففي بعض الأحيان يستبعد صراحة⁽²⁾.

(1) عمارة مسعود، المرجع السابق، ص 309.

(2) Claude COLOMBET, op. cit. p 305.

وتعتبر هذه الميزة من أهم الاختلافات بين حجة التقليد في حد ذاتها والجنح المشابهة لها.

• الحالة الثالثة: تأجير أو وضع رهن التداول لنسخ مقلدة لمصنف أو أداء؛

وبعني بعملية التأجير لمصنف أو أداء، هو تمكين مستأجر هذا العمل المقلد من استعماله لمدة معينة لكي يستمتع به، ويكفي لتوافر الجريمة عملية استئجار واحدة، ولا تكون أمام عود تكرار العملية إلا إذا صدر صده حكم نهائي بالأولى (1).

ويشترط في عمية التأجير أن يكون المصنف أو الأداء الفني مقلد، ولا يشترط في العملية أن تكون مطبعة في شكل رسمي عن طريق فتح محل لهذا الغرض، بل يكفي أن يمارس الحاي هذا النشاط حصيه عن جهاب المراجعة

أما التداول لنسخ مقلدة فتكون بقصد التصرف في المصنف أو الأداء الفني المقلد بمقابل أو غير مقابل، وسواء كان شأن هذا التصرف نقل الملكية أم نقل حق الاستغلال أم حق الانتفاع مثل لئبة والعارية (2).

وكذلك لا يشترط في الحاي أن يكون قد وضع رهن التداول مصنفات مقلدة وليست صحيحة. المهم أن يكون هناك تداول سواء بوثيقة رسمية أو ورقة مشابهة.

• الحالة الرابعة: الرفض العمدي لدفع الكافأة المستحقة للمؤلف أو لأي مالك حقوق مجاورة؛

فعادة ما يتعامل المؤلف أو مالك أي حقوق مجاوره في المصنف أو الأداء الفني أو الإنتاج الذي يملكه سواء بالنبيع أو الإيجار أو بيع جزء منه فقط،

(1) علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 47

(2) المرجع والصفحة نفسها.

المهم أنه يستعمل حقه في استعمال مصنّفه مادّياً، وهي مقابل ذلك يلتزم المستفيد من ذلك بدفع مفضل الاستغلال، فإذا رفض المستفيد عمداً دفع المكافأة المستحقة لصاحب المصنف أو مالك الحقوق المجاورة يعتبر قد ارتكب جنحة التقليد وفقاً لنص المادة 155 من القانون 17/03.

ويشترط في عدم دفع المكافأة أن تتم في صورة عمدية، أما وإن كان لوجود خطأ فقط فلا تقوم جنحة التقليد، كأن يقوم بدفع المكافأة عن طريق حوالة بنكية إلا أن الحوالة لم تصل إلى حساب صاحب الحقوق لخطأ في وضع الرقم أو ما شابه ذلك.

إذن في جميع الأحوال على نسيابة العامة أن تثبت تعمد الجاني عدم دفع المكافأة وهو ما يميز هذه الحدة عن الحالات السابقة بأن قرينة سوء النية لا تقتصر في الجاني.

ولتأتي عرامة هذه الجريمة من غرامة المشرع الجزائري، إذ كيف له أن يصع هذا العمل أو هذا التصرف من قبل جريمة التقليد؟ فهي أصلاً ذات طابع مدني ناتجة عن تعاملات مدنية في إطار عقد ما بين صاحب الحقوق والمستفيد وكذلك تبقى غامضة من حيث التعويض عن الضرر رغم المائدة التطبيقية التي يمكن أن تنجح عنها⁽¹⁾، ورغم البحث في الكثير من التشريعات العربية والأجنبية حول حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لم أجد أي جريمة مماثلة لهذه الأخيرة الموحدة في التشريع الجزائري، فلمس أدري من أين تم أخذها؟ أو ربما أراد أن يتميز بها نظراً لما لها من هائلة عملة.

(1) عكاشة معي الدين، المرجع السابق، ص 97.

المبحث الثاني

الدعوى العمومية والإجراءات المقررة لجنحة التقليد

وقبل تحريك الدعوى العمومية ضد حصة التقليد باعتبارها ماسة بالحقوق الشخصية والمالية للأفراد، وماسة كذلك بالنظام العام، يجب التطرق للإجراءات الأولى لانطلاق المذبة بداية من مرحلة الاستدلال، وبعد جمع الأدلة الكافية ضد الجاني يحال ملف أمام النيابة العامة والتي لها كامل الصلاحية وفقاً لاختصاصاتها في تحريك الدعوى أو إصدار أمر بحفظ الملف عند عدم توافر أركان الجريمة أو مشتملات نص المادة 06 من قانون الإجراءات الجزائية.

وبعدها نحاول أن نرى لجهة القضائية المختصة بالمصطلح في مثل هذا النوع من الحرج ونسأل حول مسألة الاختصاص هل هو اختصاص عام بإمكان أن تنظر فيه جميع الأقسام الجزائية المتواجدة بالقطر الوطني؟ أم لهذه الجريمة خصوصيتها التي تجعلها لا ترقى إلا هي جهات قضائية معينة؟ وكذلك كيف يتم توزيع الاختصاص النوعي بها؟.

أما المطلب الثاني فنخصصه للعربات التي يقررها المشرع الجزائي والتي تنتج بطبيعة الحال عن تحريك الدعوى ومباشرة الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة، فهناك عقوبات أصلية والمتمثلة في الحبس والغرامة، وهناك عقوبات تكميلية تتمثل في المصادرة وتطبيق الحكم وغير ذلك، ثم نرى أحكام العود الخاصة بجنحة التقليد طبقاً لنص المادة 156 من قانون 17/03.

المطلب الأول

إجراءات المتابعة والقضاء المختص

وبعني بذلك أولا دراسة مرحلة ما قبل تحريك الدعوى العمومية، وذلك من خلال معرفة من هم الأشخاص المؤهلون بالبحث عن الجريمة وتهيئتها، ليتم تحريك الدعوى بشأنها من طرف الإدعاء العام، وبعدها لتحال على الجهة القضائية المختصة تتمصل فيها بحكم نقل الطعن من خلال مواصلة إجراءات التقاضي في شتى مراحله، الجهار القضائي.

الفرع الأول

إجراءات الاستدلال

يقصد بعملية الاستدلال⁽¹⁾ البحث والتحري والتقصي لجمع الأدلة الكافية المتعلقة بجريمة معينة، وينطئ للقيام بهذه المهمة كأصل عام رجال الضبط القضائي⁽²⁾.

أما هي ماد، حقوق، مؤلف وحقوق المجاوره، فلمد خصص المشرع إجراءات الاستدلال لرجال الضبط القضائي من جهة وللأعدوان المحلفون التابعين للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

(1) حسن صنادق المرصصوي، 'أصول الإجراءات الجنائية، دار منشأة المعارف بالإسكندرية مصر، دون طبعة، سنة 2000، ص 307.

(2) صباط الشرطة القضائية طبقا لنص المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية؛ رؤساء المحالين الشعبية البلدية، صباط الدرك الوطني، محافظو الشرطة، صباط الشرطة، ذوو الرتب في الفرانس، المادة.

أولاً: الأشخاص المؤهلون للقيام بالإجراءات الاستدلالية،

1 - بالنسبة لضباط الشرطة القضائية،

ضباط الشرطة القضائية هم أولئك الذين تحدثت عن صفاتهم المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية، بالإصاحة إلى مهامهم الاعيادية في البحث عن مرتكبي الجريمة مع جمع لأدلة الكافية لذلك⁽¹⁾، فتوجد مهام متعلقة بمادة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بحيث إذا تم المساس بهذه الحقوق تملك هذه الأخيرة وطبقاً لنص المادة 145 من القانون 17/03 معاقبة المساس بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

ويقتضي إجراء المعاقبة⁽²⁾، التفرغ إلى الأماكن التي يمكن أن تصلهم فيهم معلومات تفيد بأن هناك عملية تقبيل لأي مصنف محمي أو أي حقوق من الحقوق المجاورة، أو التنقل على حين عملة إلى الأماكن المشكوك فيها أنه توجد عمليات تقليد لأقراص مخطوطة أو طبع لكتب غير مآدون بطبيعتها من صاحبها، كما يملكون وفقاً لقانون 17/03 لسحول إلى نوادي الإنترنت (Cyber Café) ومعاقبة عمليات النقل أو التوزيع إلى المواقع غير المرحصة بدخولها، أو مراقبة عمليات أخذ نسخ لمقالات إلكترونية وغيرها على دعايات مادية.

ويخصص إجراء المعاقبة لبعض الشروط القانونية المتواجده في قانون الإجراءات الجزائية من ضرورة الحصول على إذن من وكيل الجمهورية

(1) محمد محمد، صمادات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، دار لهدى للنشر، عين مليلة، الجرائر، الجزء الثاني، طبعة أولى سنة 1991، ص 14.

(2) يقصد بالمعاقبة إثبات حالة الأماكن وأشياء والأشخاص، وكل ما يعتبر في كشف الحقيقة، وهي تستلزم الانتقال إلى محل لوقفه أو إلى محل آخر توجد به أشياء أو آثار يرى المحقق أن لها صلة بالجريمة (عبد مفتاح بيومي حجازي، الدليل الجنائي والتروير في جرائم الكمبيوتر والانترنت (دراسة متعمقة في جرائم الحاسب الآلي والانترنت)، دار الكتب القانونية، مصر، دور طبعة، سنة 2002، ص 59).

ما عدا بعض الاستثناءات أين يسمح بالدخول دون الحاجة إلى الحصول على إذن، وكل ذلك وفقاً لمبادئ الشرعية لإجراءات تحت طائلة بطلان الإجراءات.

وإذا تمكن رجال الصبئية من الحصول على مصنفات مقلدة يجب أن يوضع تحت الحراسة القضائية ولكن ليس من طرف الضبئية، بل من طرف الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والذي يحظر بطبيعة الحال بذلك ليقوم بالمهام الموصلة به⁽¹⁾، ثم يعرض معضد معاينة بذلك، يثبت أن النسخ مقلدة ومحموزة

ويجب أن يشمل المحضر على أسماء الصباط الذي أجروا المعاينة وكذلك التاريخ والتوقيع، ثم يُقدم إلى رئيس الجهة القضائية إقليمي، وهذا طبقاً لنص المادة 146 من القانون 17/03.

وتعد أن هذه الإجراءات الأخيرة في حزمة الأمر من قبيل الضمانات اللازمة للعائرين لهذه المصنفات، لأنه هي حالة ما ثبت أنها غير مقلدة فيجب على الجهة القضائية أن تفصل في مسألة الحجر خلال ثلاثة أيام فقط من إحطارها

2 - بالنسبة للأعوان المكلفون،

لم يكن الأمر بالجديد في أن يمسب لأعوان الإدارة مهام هي في الواقع القانوني من اختصاصات صباط الشرطة القضائية، فتجد ذلك الأمر لدى أعوان الجمارك، بحيث يوكل لهم مهمة التفتيش والحجز، وكذلك أعوان الضرائب والتي تعد محرراتهم ذات طابع رسمي لا يجوز إثبات عكسها إلا بطريق التروير، ونفس الشيء لأعوان الضمان الاجتماعي هي تنقلهم إلى

(1) عكاشة محي الدين، المرجع السابق، ص 88.

أماكن العمل وإجراء معاينات حول التصريح بالعمل من عدمه ثم كتابة محضر بذلك، وهذا الأخير لا يتم الطعن فيه إلا بالتروير، وكذلك شركة العمران وغيرهم.

إذن كما قلنا لم يكن بالشيء الجديد أن يسبب لأعوان الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مهام نصيبية، إلا أنه هناك مجموعة من الشروط يجب توافرها بحيث يجب في هؤلاء الأعوان أن ينتسبوا لهذا الديوان، وأن تحدد مهامهم في هذا الشأن بموجب مرسوم، وأن يقيدوا بمبدأ شرعية الإجراءات تحت طائلة بطلانها، وألا يتجاوزوا مهامهم قيد أدلة، بحيث يقومون بإجراء المعاينات بالأماكن المشكوك فيها تواجد مصنعات مقلدة، كما لهم بعد ذلك وبصفة تحفظية حجر النسخ المقلدة من المصنف ومن دعائم المصنعات أو الأدوات المصية وغير ذلك.

كما يشترط أن توضع هذه النسخ المشكوك في كونها مقلدة تحت مراقبة الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والذي له فروع تقريبا هي كامل التراب الوطني، ثم يتم إخطار رئيس الجهة القضائية المختصة إقليميا بمحضر مؤرخ وموقع فيه أسماء الأعوان القائمين بعملية المعاينة والحجز، ليفصل هذا الأخير خلال ثلاثة أيام في أمر الحجز التحفظي.

ومن خلال دراستنا لمهام الصبعية القضائية والأعوان القائمين بهذا الشأن نحاول الوقوف عند النقاط التالية:

- يجب أن يتمتع القائم بعملية المعاينة والحجز بصفة ضابط شرطة قضائية طبقا لنص المادة 15 من قانون الإجراءات الجزائية، وإن كان أحد أعوان الديوان الوطني لحقوق المؤلف و لحقوق المجاورة فيجب أن يكون عون محلف ينتسب إلى هذا الديوان.

- يجب على ضابط الشرطة القضائية والأعوان المحلفين أن يحترموا

الشرعية الإجرائية تحت مظلة بصلان إجراءات المعاينة والحجز⁽¹⁾.

- لا يملك هؤلاء الضباط ولأعوان المحلفين إمكانية تقييم أو تكييف الشكاوى المتعلقة بالتقليد وإنما تقتصر مهامهم هي المعاينة ثم الحجز فقط⁽²⁾.

يجب على هؤلاء الضباط ولأعوان المحلفين التأكد من صاحب الحق المقدم للشكاوى هل هو المؤلف نفسه أو صاحب الحق المجاور أو المستفيد من هذا الحق كأن تكون دار نشر مثلاً أو الخلف.

كذلك على هؤلاء الضباط ولأعوان المحلفين التأكد من أن هذا المصنف محمي بموجب القانون ولا يعد مصنف مقلد كذلك.

- بإمكان هؤلاء الضباط ولأعوان المحلفين حجز كل الكمية المقلدة وليس جزء منها فقط، سواء أكانت كتناً أو أقراصاً أو أشرطة⁽³⁾.

إنه وفي كل الأحوال هناك مجموعة أخرى من التأميمات والصوابط على رجال الضبطية بالخصوص احترامها⁽⁴⁾، وعلى الأعوان المحلفين التابعين للديوان مراعاتها وهي:

- وجود معلومات مسبقة وكافية عن مكان ارتكاب جريمة التقليد، وذلك من حيث الأدوات المستعملة في عملية التقليد، وكذا الأشخاص القائمين بالعملية وحجم الكمية المقلدة.

- وجود خريطة مفصلة توصلح الموقع الذي سيتم معاينته وتفاصيل

(1) ربه مسعود، الاقتناع الضمير للقاضي الجرائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دون طبعة، سنة 1989، ص 89

(2) عكاشة معي الدين، المرجع السابق، ص 89.

(3) المرجع والصحة نفسها.

(4) عبد الرحمان اعينوي، علم النقص لقصائي (مع دراسة ميدانية للاتجاه نحو القانون)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، دون طبعة، سنة 1992، ص 34.

المكان موضوع البلاغ وسوعية الأدوات المستعملة: ويحدد ذلك من خلال مصادر سرية للأمن.

- تأمين الأدوات المستعملة للقيام بعملية المعاينة والحجز، وإعداد فريق متخصص يتولى المعاينة بالاستعانة بخبراء، وتحديد المهام الخاصة بكل عضو داخل الفريق وذلك حتى لا تدخل الاختصاصات.

- يجب أن تتم كل هذه الإجراءات وفقاً لمبدأ المشروعية، وفي إطار ما تنص عليه قواعد قانون الإجراءات الجزائية وحقوق الإنسان.

- وضع حراسة كافية على مكب المعاينة ومرافقة التحركات داخل مسرح الجريمة ورصد الاتصالات الهاتفية من وإلى مكان مسرح الجريمة مع إبطال أجهزة الهاتف النقال⁽¹⁾.

ثانياً، الإشكاليات العملية التي تثار أثناء عملية إجراءات

الاستدلال

إن أهم المشاكل التي يعاني منها رجال الضبطية القضائية وكذا الأعوان المحققون القائمون بعملية المعاينة والحجز تكمن في إقامة الدليل وتثبيتته للدعاء العام، فأغلب رجال الضبطية القضائية يفتقدون إلى تكوين خاص في مجال الملكية الفكرية، وإن كان هذا التكوين أصلاً يفتقده القضاة الذي يفصلون في هذا النوع من القضايا.

لقد تعود رجال الضبطية القضائية لتعامل مع الدليل المادي الملموس، مثل حجز الأسلحة النارية المستعملة في عملية العزقة، وهذا النوع من الأدلة يتحدث هو عن نفسه بحيث يتسم بالوصوح والتحديد⁽²⁾، أما الدليل في مجال الملكية الأدبية والفنية يكاد يكون كنه معوي بحيث يجد رجل الضبطية إشكالا كبيرا في تحديده وتوصيحه.

(1) عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص 61 وما بعدها.

(2) المرجع نفسه، ص 16.

كذلك بالرجوع إلى المصنعات لرقمية بالذات، فإن هذه الأخيرة لوحدها يجب أن يتخصص فيها رجال الضيعة، بحيث لا تكفي التريصات الصغيرة للوصول إلى الجاني فيها أو فهم الطريق أو الحيل التي يستعملها رجال الإعلام الآلي في سرقة الأفكار و لدخول إلى أماكن غير مسموح دخولها، ويتوصيح أكثر أن البيئة المحيطة بالمصنعات لرقمية هي بيئة بعيدة كل البعد عن الأوراق والمستندات وإنما تتم عن طريق الحاسب الآلي أو شبكة المعلومات الدولية، بحيث يمكن للجاني عن طريق نصات إلكترونية لا ترقى استساخ برامج أو مصنعات وذلك هي وقت قبسي قد يكون جزءا من الثانية.

كما أن هذه البيانات يمكن محو آثار الجريمة بها في زمن قياسي قبل أن تصل يد رجال الضيعة إليه، سيما وأن عملية الضغط لا تتم سوى بمعرفة خبير فني أو متخصص وذلك لأن رجال الضيعة لا دراية لهم بالأمور الفنية حتى يمكنه من محاربة الجاني هي جرمه والمبصر عليه (1).

كذلك من الصعوبات التي تثار في الكشف عن جريمة التقليد هو الإحجام عن التبليغ عن التحرائم، فهي لا تصل إلى علم رجال الضيعة من قبل الغير، ما عدا من طرف أصحاب الشأن لمصررين، وحتى هؤلاء يحشون الإساءة إلى مصنعاتهم من خلال عرضها على القضاء وهذا راجع لعدة عوامل أخرى أهمها الاستراحة المصنعة التي يتعامل بها بعض الأفراد مع هذه النوع من التصرفات، فهم لا يرون فيها أصلا تلك الأعمال التي يمكن أن تشكل جريمة بل تراهم يتعجبون ويتصاحكون إن علموا وعن طريق الصدهة بأن هذه الأعمال تعد انتهاكا لحقوق المؤلف والحقوق المحاوردة.

(1) عبد المتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص 24

الفرع الثاني

تحريك الدعوى العمومية

بعد حوزية الملف وكامل الأدلة التي جمعتها رجال الصبئية القضائية، يرسل الملف إلى السيد وكيل الجمهورية، والذي هو مطالب باتخاذ الإجراء المناسب لما يملك من سلطات بهذا الشأن⁽¹⁾.

إلا أن هذا الملف ليس بالضرورة أن يصل إلى علم وكيل الجمهورية بهذه الطريقة، فقد يصل عن طريق لئني عليه بموجب التكليف المباشر بالحضور أمام المحكمة طبقاً لنص المادة 337 مكرر من قانون الإجراءات الحرائثه أو عن طريق الإدعاء المدني أمام قاضي التحقيق طبقاً لنص المادة 72 من نفس القانون.

أولاً: إشكالية تحريك الدعوى العمومية:

ويبقى الإشكال الكبير منحل الحد الذي له الأثر البالغ فيما يتعلق بتحريك الدعوى العمومية نوحده في سؤال التالي: هل تتوقف تحريك الدعوى العمومية في جبهة التقليد طبقاً لنص المادة 151 من قانون 17/03 على شرط الشكوى المصنقة من طرف شخص المصروور؟

ولعل مرد هذا الإشكال هو نص المادة 160 من نفس القانون التي تنص «يتقدم مالك الحقوق المحمية أو من يمثله وفقاً لأحكام هذا القانون بشكوى إلى الجهة القضائية المختصة إذا كان صحبة الأفعال المنصوص والمعاقب عليها بأحكام هذا الفصل».

(1) مولاي ملياني بقداي، الإجراءات العرثية في لنشريع الجرائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، دون طبعة، سنة 1992، ص 20

فهل تعد هذه المادة قيداً على تحريك الدعوى العمومية؟ أم مجرد تكرار لما هو موجود بقانون الإجراءات الجزائية؟

فبالنسبة للنيابة العامة فلا يشر أي إشكال، فطبقاً لنص المادة 01 من قانون الإجراءات الحرائية فهي مختصة أصالة بذلك، وكذلك الأمر بالنسبة للطرف المصروع فبمكانه أن يحرك الدعوى طبقاً للشروط المحددة بالقانون⁽¹⁾، إلا أن مجيء المادة 160 السالفة الذكر في آخر الفصل يجعلنا أمام طريقتين:

إما أن يكون تحريك الدعوى العمومية مقروون بشكوى مسبقة من طرف االصحية وذلك بنص المادة «يتقدم مالك الحقوق المحمية وفقاً لأحكام هذا القانون ومن يمثله بشكوى...»، وما يدعم هذا الرأي هو عدم ذكر المشرع النياية العامة إلى جانب الصحية وكأنه ترك هذا الأمر للضعية وحدها إذ أحياناً المصلحة العامة هي التي تقتضي مثل هذا النوع من القيد، وتبعاً لذلك فالصحية لا يتحكم فقط في مبدأ تحريك الدعوى بل ينحكم حتى في مصير مباشرتها فله أن يتنازل عن شكواه في أي مرحلة تمر عليها الدعوى حتى بعد صدور الحكم إذا كان غير حائر لقوة الشيء المقضي به، إذ التنازل عن الشكوى يصنع -عنداً لكل متابعة طبقاً لنص المادة 06 من قانون الإجراءات الجزائية⁽²⁾.

أما الطريق اثنائي، وهو الطريق الاعتيادي، بحيث لا تصل هذه الحرائم إلى علم السلطات القضائية إلا عن طريق االصحية باعتبار أن المؤلف وحده هو الذي يعرف جيداً المصنف الذي أسعاه أو مالك الحقوق المجاورة، وكذلك هو لوحد يعرف نوع المنتج الذي أسعاه، ولهذا فمن الطبيعي وجود المادة 160 السالفة الذكر، وهذا الأمر يؤكد المبادئ العامة في قانون الإجراءات

(1) عبد الحميد رروال، المعاشات القرعية صم المحاكم الجزائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، سنة 1994، ص 77.

(2) عمارة مسعود، المرجع السابق، ص 313.

الجزائية، وإذا افترضنا هذا الطرح - وراه الأقرب إلى الصواب - فلا يملك الطرف المصروع من الدعوى إلا تحريكها أما مصير مباشرتها فمن اختصاص النيابة العامة لوحدها ولا يضيع التنازل عن الشكوى حدا للمتابعة الجزائية، بل لا يسقط إلا حقه في التعويضات المدنية إذا تنازل عنها صراحة.

ثانياً، من له الحق في التأسيس كطرف مدني للمطالبة بالحقوق المدنية؟

لا يمكن أن نقصر في تصورنا على المؤلف وحده كصاحب حق في رفع الشكوى والتأسيس كطرف مدني، لأنه بعد وفاته قد يظهر آخرون يمتلكون هذا الحق، كما أنه قد يتصرف المالك قيد حياته بحقوقه، مما يجعل للغير كذلك الحق في التأسيس كطرف مدني.

أ - المؤلف،

ليس المقصود بالمؤلف صاحب الكتاب أو المال حسب بل كل من أبدع فكره في ابتكار مصنف فكري سواء في الأدب أو العلوم أو الفنون، أي كان نوع هذه المصنفات وطريقة التعبير عنها.

والمؤلف بهذا المعنى قد يكون شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً والأصل أنه لا يتصور إلا شخصاً طبيعياً لأن الابتكار عملية ذهنية ولا يقوم بها إلا الإنسان فيتصورها ويخرجها إلى الوجود، والشخص المعنوي غير قادر على التفكير، والدين يفكرون هم أشخاص طبيعيون تابعون للشخص المعنوي ويعملون لحسابه فيسبب لعمل الفكري إليه فقط فيما تعلق بالحقوق المادية (1).

(1) نعيم منقوب، المرجع السابق، ص 23.

(2) Didier BOCCON-GIBOD, la responsabilité pénale des personnes morales (présentation théorique et pratique) Ed Alexandre lacasagne, 1995, p15.

إذن فالمؤلف سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً⁽²¹⁾، مثلاً بشخص طبيعي له الحق في تحريك الدعوى، وكذا التأسيس كطرف مدني أمام الجهات القضائية والحصول على التعويضات اللازمة لحبر الأضرار المحدثة به.

والمؤلف هو الأصل في صاحب الحق طالما لا زال على قيد الحياة، فإن كان الحق الذي تم المساس به حقاً أدبياً، فإن للمؤلف وحده التأسيس كطرف مدني وليس الشخص الذي تم نقل لحقوق المادية إليه عن طريق البيع أو الإيجار أو الهبة أما إذا كانت الحقوق المادية هي التي انتهكت فإن الغير صاحب الحقوق المادية هو من يملك التأسيس كطرف مدني.

ب - أصحاب الحقوق المجاورة:

أصحاب الحقوق المجاورة، هم هابو الأداء ومنحو التسجيلات السمعية والسمعية البصرية وحيثات الإذاعة والمفريون، هؤلاء يملكون حقوقاً على ادعاءاتهم ومستحقاتهم وإذا ما تعرضت لانتهاك فإنهم يملكون حق رفع شكاوى بذلك والتأسيس كطرف مدني أمام الجهات القضائية المختصة.

ج - وريثة المؤلف أو وريثة أصحاب الحقوق المجاورة:

والمصنف أو الأداء المصنف أو أي نتاج آخر ينتقل إلى الورثة بمجرد وفاة صاحبه، ويكون لهم مباشرة كل الحقوق التي كانت للمورث، إلا إذا تصرف فيها قيد حياته، فبعد ذلك لا يملكون إلا الحقوق الأدبية باعتبارها حقوق أبدية مرتبطة بشخصية المؤلف وتورث للحلف من بعده.

وتبعاً لذلك فيملكون حق رفع شكاوى أمام الجهات القضائية كلما تعرضت هذه الحقوق للانتهاك من طرف الغير، ويكون لهم المطالبة بالتعويضات اللازمة ولكن عليهم إثبات صفتهم كأصحاب حقوق من خلال المريضة التي تعد لذلك الفرض.

د - الغير:

قد يمتلك الغير الحقوق التي كانت للمؤلف صاحب المصنف أو أحد مالكي الحقوق المجاورة وذلك عن طريق البيع لحزء من العمل أو كل العمل، أو عن طريق الهبة أو الإيجار وغير ذلك من التصرفات الممكنة والحائزة قانوناً، وعادة المتصرف إليه في هذه الحالة يكون دار النشر، فمبدئياً لا يمكن للمؤلف أو لخلفه من بعده أن يمارسوا حقهم حنائياً بالنسبة للاعتداءات عن الحقوق التي تنازل عنها المؤلف، ذلك أن هذا الحق يمتلكه الغير المتنازل له أما إذا كان الاعتداء قد تم على حقه الأدبي، فإن للمؤلف أو لخلفه من الورثة حق رفع دعوى واستيفاء التعويضات.

أما الغير فلا يمكنه ممارسة الدعوى لانتهاك الحق الأدبي، إلا أنه بإمكانه أن يرحع بالمسؤولية العقيدة على المؤلف باعتباره مكلفاً بحماية المصنف وذلك بمنع الإصرار بالمستفيد ووجوب اتخاذ كل التدابير التي من شأنها توهر الاستغلال الأمثل للحقوق المادية ودفع أي اعتداء من شأنه تعطيل ذلك.

هـ - الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

قد تباشر الدعوى من طرف ممثل المؤلف وهو الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، طبقاً لنص المادة 132 من قانون 17/03 التي تنص على «يحول للديوان الوصي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مهمة لتمثيل الجماعي للمؤلفين ورثتهم والمالكين الآخرين للحقوق....».

وبهذا يمكن للديوان رفع الدعوى مكان صاحب الحق والمطالبة بالتعويضات، وهذا طبقاً لنص المادة 131 من نص القانون، بحيث يكلف هذا الأخير بالحماية القانونية للحقوق المنصوص عليها في هذا القانون.

وبعد أن عرفنا الأشخاص المؤهلون لرفع الشكوى والتأسيس كطرف مدني للمطالبة بالتعويضات المادية والنتيجة عن الأضرار المنسوبة فيها

الانتهاكات لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بقي أن نعرف من هو الشخص الذي يجب أن توجه ضده الشكوى؟

ثالثاً: من هو المقلد؟ (١)

يعتبر مقلداً كل شخص يقوم بالكشف عن المصنف أو المساس بسلامته، وكذا الذي يقوم باستنساخه، أو استيراد وتصدير مصنف مقلد أو بيعه أو تأجيريه أو وضعه رهن التداول.

والمقائم بهذه الأعمال بادئ ذي بدء يمكن تصوره من الغير مرتكب الأعمال المعاقب عليها هي حجة التقييد، فهو الذي يقوم بالاستنساخ دون الحصول على إذن من صاحب الحقوق، كما أنه هو الذي قد يبيع نسخاً مقلدة وغير ذلك....

إلا أن المؤلف هي حد ذاته قد يكون مرتكباً لجنحة التقليد، لأنه حتى بعد أن يكون المؤلف قد تنازل عن العمل للآخرين فيعتبر مسؤولاً مسؤولية جرائية ومدنية عن الأضرار التي ألحقها في حال قيامه بنشر أو تقديم للجمهور عملاً مقلداً أو عندما يتنازل المؤلف عن العمل لشخص آخر وليكن المباشر فلا يمكنه إعادة نشره لأنه يكون حينها بمثابة المقلد للعمل الذي وضعه بنفسه، أما إذا تنازل عن جزء فقط من حقوقه فلا يمس ذلك من التصرف في الأجزاء المتبقية لأشخاص آخرين دون أن يكون بذلك مرتكباً لجنحة التقليد.

كما قد يعد الناشر مقلداً، وذلك عند قيامه مثلاً بنشر كمية تفوق الجزء المتعلق عليه مع المؤلف أو صاحب الحق المعد بذلك مرتكباً لجنحة التقليد في الجزء الإضافي، لأنه تم دون إذن من أصحاب الحق، أما وإن كانت

(1) نعيم مغبغب، المرجع السابق، ص 327

الكمية الزائدة جاءت عن طريق خطأ، فإن هذه الحالة مسألة أخرى تخضع للسلطة التقديرية للقاضي الناظر في وقائع الدعوى.

كما يعد الناشر كذلك مقبداً هي حجة قيامه بنشر وطبع أعمال مقلدة، فيكون مسؤولاً جزائياً عن فعل النشر، ومتصامناً مديباً مع الشخص الذي قام بعملية التقليد بحد ذاتها.

ويعد كذلك الناشر مقلداً في ما إذا قبل نشر عمل لمؤلف وهو يعلم أنه قد تصرف في حقوقه كلها لدار نشر أخرى ويتحمل مسئوليته متصامناً مع المؤلف، وعليه إن أراد الناشر أن يبريء نفسه أن يقلب قرينة المسؤولية الملقاة عليه وإن يثبت حسن النية، كما يكون مزمناً أيضاً بأنه لم يقدم على هذا النشر خفية (1).

كذلك يكون مقلداً الشخص الذي يبيع المصنوعات المقلدة وهو صاحب المكتبة بالأساس إلا إذا كان يجهل أنها مقلدة، وعليه أن يثبت حسن نيته في عدم علمه بأن المصنف مقلد، غير أنه إذا كان صاحب المكتبة بائع متخصص فلا يعتد بحسن نيته ويتحمل مسئوليته كمهني يقوم بعمله عن معرفة (2)، ويمدها بإمكان صاحب المكتبة العودة على الشخص الذي بدعه الكتاب بدعوى الضمان طبقاً للمسئولية العقدية (3).

رابعاً، هل الإيداع شرطاً للحصول على الحماية الجزائية؟

وقبل معرفة موقف المشرع الجزائري في هذا الأمر نحاول أن نعرف موقف بعض التشريعات المقارنة.

- (1) نعيم ميسب، المرجع السابق، ص 329.
- (2) المرجع والصفحة نفسه.
- (3) عمر بهامي، معاضرات في مصادر الالتزام أقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس بسطيف سنة 1992-1993.

هفي الولايات المتحدة الأمريكية لا يمنح حق المؤلف إلا إذا قام صاحبه بإجراءات شكلية مثل إيداع العمل وتسجيله، وإنصاف هذه العملية تعني الاعتراف بطلب صاحبه حماية أثره من قبل الدولة، كما أن القائم الأول بالتسجيل تمنح له الحماية أولاً في مقابل من يدعى الحق بعد تسجيله.

وفي فرنسا، هالتشريعات الأولى كدت تشترط الإيداع ومن ثم الحماية الجزائية في حين أن التشريع الحالي لم يقيد الحماية بهذا الشرط رغم فرضه على المؤلف إيداع الأثر.

أما المشرع الجزائري، فيعبر النصيح بالمصنف لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجورة قربة على ملكية المؤلف، طبقاً لنص المادة 13 من قانون 17/03 ولكنها قربة بسيطة، إلا أنه يأتي في نص المادة 136 من نفس القانون ونص في الفقرة الثانية «لا يمثل النصيح بالمصنف للديوان شرطاً للاعتراف بالحقوق المحولة بمقتضى هذا القانون».

ومنه لا بعد الإيداع في التشريع الجزائري شرطاً للحماية، بل مجرد بشر المصنف حاملاً لاسم صاحبه يجعله يتمتع بالحماية سواء تم تسجيله لدى الديوان أم لا.

وهذا التسجيل لدى الديوان في حقيقة الأمر لا يهدف إلا لحلق قربة على الملكية يمكن إثبات عكسها وبهذه المسألة يحتلف قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجورة عن قوانين الملكية الصناعية بشكل عام حيث يعتبر الإيداع شرطاً للحماية الجزائية ولكن ليس المدنية⁽¹⁾.

(1) كنعان الأحمر، المرجع السابق، ص 09

الفرع الثالث

الجهة القضائية المختصة

قبل معرفة أي الجهات القضائية مختصة في الفصل في جنحة التقليد، يحدر بنا معرفة أولاً كيف وصلت القضية إلى قاضي الحكم والتي عادة تتم عن طريق الإحالة، ثم ندرس اختصاص المحكمة بأنواعه بعد ذلك.

أولاً: الإحالة إلى المحكمة المختصة،

تعد الإحالة، ذلك الإجراء الذي يترتب عليه دخول الدعوى في حوزة المحكمة بناءً على تكليف مباشر بالحضور من طرف وكيل الجمهورية أو بناءً على إصدار أمر من قاضي التحقيق (1).

وتكون أمام إحالة الدعوى بعد ترجيح إدانة المتهم من طرف النيابة العامة أو من سلطة التحقيق، فإن كان صادر عن النيابة العامة فهو أمر إداري لا يعبل الطعن فيه من أي جهة، كما لا يقبل التراجع عنه، وأما الأمر بالإحالة الصادر عن قاضي التحقيق فهو أمر من أوامر التصرف فلا يمكن الطعن فيه إلا من قبل وكيل الجمهورية والنائب العام.

أما المدعي بالحق المدني فليس له حق الطعن في الأمر الصادر بالإحالة ولا مصلحة له في هذا الطعن، كما لا يجوز للمتهم كذلك الطعن في هذا الأمر.

وباعتبار أن جريمة التقليد لها وصف لجسدية، فإن النيابة العامة تملك إحالة وقائع قضية التقليد إلى محكمة الجناح، كما يملك قاضي

(1) سليمان عبد المنعم، إحالة الدعوى المدنية (من سلطة التحقيق إلى قضاء الحكم)، در الجامعة الجديدة للبشر، مصر دون صفة، سنة 1999 ص 65.

التحقيق الإحالة إلى محكمة الحس، وفي كلتا الحالتين قراراتهم لا تقبل الطعن بالاستئناف، إلا أمر الإحالة الصادر عن قاضي التحقيق فإنه يقبل الاستئناف من طرف النيابة العامة بحسب، باعتبارها تملك استئناف كافة أوامر قاضي التحقيق.

ثانياً، الاختصاص القضائي،

لا تكفي رفع الشكوى لوحد من طرف المتضرر بانتهاك حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بل لابد له من لاتجاه إلى المحكمة المختصة بالفصل في جمعة التقليد، فما هي الجهة القضائية المختصة بذلك؟

وقبل ذلك لا حرج في توصيع معنى اختصاص وأنواعه هي عجالة.

فالاختصاص: هو السلطة التي يقرها القانون للقضاء في أن ينظر في دعاوى من نوع معين حدود القانون⁽¹⁾، فالقاضي الجنائي تنقيد ولايته بالوظيفة الموصلة به، وفي حدود هذه الولاية تخصص وظيفة القاضي بقدر معين.

والاختصاص الجنائي ثلاثة أنواع:

- اختصاص نوعي وذلك حسب نوع لجريمة جنائية، جمعة، مخالفة.
- اختصاص محلي ويتحدد بمكان وقوع الجريمة أو بمكان القبض على الجاني أو بمقر سكناه.
- اختصاص شخصي وهو الذي يحدد الاختصاص الشخصي كالسن مثلاً⁽²⁾.

(1) عبد الحميد الشواربي، الدفوع الجنائية، دار منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، دون طبعة، سنة 1995، ص 94.

(2) عدلي خليل، الدفوع الجوهرية في المواد الجنائية دار الكتب القانونية مصر، دون طبعة - سنة 2000، ص 647.

أما الاختصاص النوعي فيتحدد وفقاً لجسامة الجريمة التي وقعت بها الدعوى، وقد حددها المشرع الحزائري وفق لقانون العقوبات إلى محاكم الجنايات ومحاكم الجنج، ومحاكم المخالفات، ولكن يمكن لمحكمة الجنج أن تفصل في المخالفات ويمكن كذلك لمحكمة الجنايات الفصل في الجنج والمخالفات طبقاً لقاعدة من يملك الكل يملك الجزء.

أما الاختصاص المحلي فهو مرتبط بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو المكان الذي يقيم فيه المتهم أو المكان الذي يتم القبض عليه فيه، وليس هناك تمييز بين هذه الأماكن الثلاثة لأي محكمة رفعت إليها الدعوى كانت مختصة بها وضابط المفاضلة الوحيد بينهم يحصص لبدأ الأسبقية

أما الاختصاص الشخصي فيتحدد بالنظر إلى الحالة الشخصية للمتهم، ويتحقق ذلك بالنظر إلى سن المتهم أو طبيعته أو عمر ذلك من عناصر الشخصية، وعلة ذلك لما تقضيه هذه الحالة الشخصية من إجراءات خاصة دون العرض منها مع مزايا لأفراد دون غيرهم^١، إذن بالرجوع إلى جنحة التقاعد، فتجد أن المشرع لم ينص في قانون 17/03 على الاختصاص، مما يجعلنا نرجع إلى القواعد العامة في ذلك خاصة ما يتعلق بها بالاختصاص النوعي والمحلي.^٥

وباعتبار أن جريمة التقليد جنحة فإن محاكم الجنج هي المختصة بالفصل في كل الانتهاكات المصنوع عليها بالمواد 151، 152، 155 من قانون 17/03، أما الاختصاص المحلي في جنحة التقليد فيحدد مكان وقوع الجريمة، وهذا كأصل عام لتسهيل الإجراءات سواء ما تعلق منها بالمعاينة أو استحضار الشهود والظروف التي وقعت فيها كعمليات البيع والاستيراد غير المشروع لسحق المؤلف، وكما يحدد الاختصاص كذلك بمحل إقامة أحد المتهمين في جريمة التقليد، ويقصد بمحل الإقامة المسكن المعتاد وقت ارتكاب

(1) عبد الحميد الشواربي، مرجع السابق، ص 97

الجريمة، وإذا تعددت الأماكن فيحور محاكمته أمام أي جهة قضائية يسكن فيها المقلد أو أحد الشركاء معه، كما يحدد الاختصاص المحلي كذلك بمكان إلقاء القبض على المتهم وصسطه ولو تم القبض لسبب آخر⁽¹⁾.

أما الاختصاص الشخصي فيظهر من خلال أنه إذا كان المتهم القائم بعملية التقليد سواء صسط وهو يبيع سح مقدسة أو صسط وهو يقوم بعمليات سح دون إذن مجرد حدث لم ينسج من الرشد الحرائي، فإنه يحال أمام محكمة الأحداث باعتبارها المختصة بظر الحرائم التي يرتكبها الأحداث

المطلب الثاني

الجزاءات المقررة لجنحة التقليد

الأصل هي العقوبة أنها الوسيلة الخلق التي اعتمدها المجتمع لحاطبة مرتكبي الحرائم فمزل بهم فصاص ورحرا وردعا⁽²⁾، وبدلاً من المتعة التي يجعلها الحائي في لحظة الجريمة فيدق بلحرمان منها بعدها، ويتم ذلك إما بعقوبة تمس بدنه كالحبس أو تمس دمه المالية كالعرامة والتعويضات المدنية، وهو الأمر الذي اتبعه المشرع الحرائري في حل الحرائم المصوص عليها في قانون العقوبات، حيث فرق بين العقوبات الأصلية والعقوبات التبعية والعقوبات التكميلية.

فأما العقوبات التبعية فلا تعين بالدرسة لأنها تحص الحرائم التي تحمل وصف الجاية، وباعتبار التقليد يحمل وصف الجنحة، ومنه فهذا النوع

(1) مولاي ملياني بعد، دي، المرجع السابق، ص 356

(2) مصطفى العوجي دروس في لعلم الحائي، دار مؤسسة نوفل للنشر، بيروت، لبنان، ج 2، ط 2، سنة 1987، ص 617

من العقوبات بخرج عن مجالها.

فالعقوبات الأصلية حسب نص المادة 05 من قانون العقوبات والخاصة بالجنح هي: الحبس لمدة تتجاوز شهرين إلى خمس سنوات والغرامة التي تتجاوز 2000 د ج،

والعقوبات التكميلية وفقا لنص المادة 09 من قانون العقوبات: هي التحديد والمسع من الإقامة، لحرمان من مباشرة بعض الحقوق، المصادرة الجزئية للأموال، حل الشخص الاعتباري ونشر الحكم.

أما تدابير الأمن فتتص عليها المادة 20 من قانون العقوبات تحت اسم التدابير الميية وهي

- مصادرة الأموال.

- وإغلاق المؤسسة.

وبالرجوع إلى جملة التقييد مقتضى المشرع في تشريعه الخاص 17/03 قد حدد العقوبات على الشبكة التي يتلائم والمواعيد العامة بحيث جعل

العقوبات الأصلية تتمثل بحسب المادة 153 من القانون 17/03 هي الحبس من ستة 06 أشهر إلى ثلاثة 03 سنوات وغرامة من خمسمائة ألف دينار (500.000) إلى مليون دينار (1.000.000) وهو بذلك احترام القواعد العامة في ذلك والمنصوص عليها بالمادة 5 من قانون العقوبات.

أما العقوبات التكميلية بحسب المادة 157 فتتمثل في المصادرة للعيالغ التي تساوى مبلغ الإيرادات ومصادرة بعتاد الذي أنشئ لمباشرة النشاط غير المشروع، كما تنص المادة 158 على نشر الحكم القضائي بطلب من الطرف المدني.

أما تدابير الأمن فتتص عليها المادة 2/156، وهي الحكم بغلاق المؤسسة

لمدة مؤقتة لا تتعدى 6 أشهر أو النفي النهائي عند الاقتضاء.

ومن خلال دراستنا هذه سنحاول توضيح العقوبات الأصلية في فرع أول والعقوبات التكميلية وكذا تدابير الأمن في فرع ثاني، وأخيرا حالة العود المنصوص عليها في المادة 155 في فرع ثالث.

الفرع الأول

العقوبات الأصلية

تنص المادة 153 من قانون 17/03 على ما يلي «يعاقب مرتكب جنحة تقليد مصنف أو داء كما هو منصوص عليه في المادة 151 و152 أعلاه بالحس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات، وبغرامة من خمسمائة ألف دينار (500.000) إلى مليون دينار (1 000.000) سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج».

وتنص المادة 155 من نفس القانون «بعد مرتكبا لجنحة التقليد ويستوجب نفس العقوبة المقررة في مادة 153 أعلاه كل من يرهض عمدا دفع المكافأة المستحقة للمؤلف أو لأي مالك حقوق مجاورة آخر خرقاً للحقوق المعترف بها بموجب لحقوق المنصوص عليها في هذا القانون».

إذن العقوبتين المقررتين لجنحة التقليد طبقا لنص المادة 153 هي الحبس والغرامة.

فأما الحبس فهو «طبقا للاصطلاح القانوني عقوبة أصلية سالبة للحرية (1)، وهي بحسب النص من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

(1) انضمام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قاموس باللغتين العربية والفرنسية المؤسسة الوطنية للنقود، مطبعة الحرائر، سنة 1992، ص 116.

أما الغرامة فهي عقوبة مالية يحكم بها القضاء وتصب في خزينة الدولة⁽¹⁾، وهي بحسب النص من خمسمائة ألف دينار إلى مليون دينار.

والمشروع الجزائي قد خصص عقوبة واحدة لكل الجرائم المنصوص عليها في القانون 17/03 والتي أعطتها اسم جنحة التقيد، وهذا على عكس بعض التشريعات ومنها المشروع المصري الذي عتمد مبدأ تنوع العقوبات بحيث خصص لكل عمل غير مشروع حراًفاً خاصاً به.

كما أن المشروع الجزائري لم يذهب على الشروع في جنحة التقيد رغم إمكانية تصوّره، وليس ذلك بالعريب، إذ معظم لتشريعات تبنت نفس الفكرة، وكما هو معلوم لا عقوبة على الشروع، لا بعض، إذ تعلق الأمر بجنحة.

كما أن المشروع أحرر القاضي الفاضل في المنازعة بالحكم بكلا العقوبتين الحبس والغرامة باستعمال «و» الربط بدلاً من «أو» الاختيارية. دون ترك المجال للسلطة التقديرية للقاضي في إمكانية الجمع من عدمه، ويكون المشروع الجزائري في ذلك قد جانب الصواب، لأنه في حال حكم القاضي بإحدى العقوبتين فإنه سيُعرض حكمه للنقص.

إلا أنه بإمكان القاضي أن يحكم بحمل الحبس أو الغرامة أو كلاهما مما موقوفة المادة⁽²⁾ طبقاً لنص المادة 592 قانون إجراءات جزائية⁽³⁾ دون أن يتعرض حكمه للنقص.

(1) اهتمام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، هاموس بالعين العربية والعربية، المؤسسة الوطنية للعلوم مطبعة الجزائر، سنة 1992، ص 21.

(2) غير أنه لا يجوز للقاضي في التشريع الجزائري الأمر بتميز جزاء من العقوبة والأمر بعدم سبيل الحرء الآخر حبس بوسيلة، لوجير في القانون الجزائي العام، الديوان الوطني للأشغال، القربوية، الجزائر، ص 284، سنة 2002.

(3) تنص المادة 592 من قانون لإجراءات الجزائية على ما يلي "يعود للمجالس القضائية والمحاكم في حالة الحكم بالحبس أو الغرامة إذ لم يكن المحكوم عليه قد سبق له الحبس لجناية أو جنحة من جرائم القانون العام أن تأمر في حكمها نفسه بقرار مسبب بإيقاف تنفيذ العقوبة الأصلية".

ويكون للقاضي سلطة تقديرية في الحكم بالعقوبات بين الحد الأدنى والحد الأقصى أي بين 6 أشهر و 3 سنوات، وكذلك بين الحد الأقصى والحد الأدنى للفرامة، إلا أنه لا يوجد ما يمنع القاضي عند رغبته في منح أقصى ظروف التخفيف أن يحمل عقوبة الحبس يوم واحد.

كما أن المشرع الجرائري يكون قد رصد عقوبة الحبس والفرامة دون تمييز بين أن يكون الشر قد تم في الجرائر أو هي الخارج، وهذا انطلاقاً من مبدأ أن كل المصنفات تقبل الحماية سواء مصنفات وطنية أو أجنبية طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، وسواء أكان الناشر جرائرياً أو أجنبياً، المهم أن يتم القبض عليه في الإقليم الجرائري الذي يمنع الاحتصاص للمحاكم الجزائرية.

وعند تقييماً للعقوبات الأصلية التي أوقعها المشرع على مرتكب الجرائم المنصوص عليها بالمواد 151، 152، 155 من قانون 17/03 بحده قد اتبع منها مقتضدا ودون شفقة، وهو رد رادع على الحنة المستهترين بحقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة، كما أنه تحاوب مع إلحاح الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذه المادة خامسة منها الامتامية الأخيرة «تريس» التي حنت الدول على تنسي نظام جرائري رادع للمخالفين لأحكام قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

الفرع الثاني

العقوبات التكميلية

نحاول في هذا الفرع لتطرق للعقوبات التكميلية المنظمة في المصادرة وبشر الحكم وحتى نعلق المؤسسة رغم الخلاف الذي يثور حول هذه الأخيرة من كونها تدبير من تدابير الأمن أم أنها عقوبة تكميلية، إلا أننا سننصمها مع هذه الأخيرة.

أولاً، المصادرة،

تنص المادة 157 من القانون 17/03 على ما يلي: "تقرر الجهة القضائية المختصة،

- مصادرة المبالغ التي تساوي مبلغ الإيرادات أو أقساط الإيرادات الناجمة عن الاستغلال غير الشرعي لمصنف أو أداء محمي،

- مصادرة وإتلاف كل عتاد أنشئ حصيصاً لمباشرة النشاط غير المشروع وكل النسخ المقلدة،

ونعني بالمصادرة «تجريد الشخص من ملكية مال أو من حيازة شيء معين له صلة بجريمة وقعت أو يحشى وقوعها، ثم إضافتها إلى جانب الدولة بلا مقابل بقاء على حكم من القضاء الجنائي»⁽¹⁾، وهي طبقاً لنص المادة 15 من قانون العقوبات «الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال أو مجموعة أموال معينة».

وما يلاحظ في موضوع المصادرة التي جاءت بها نص المادة 157 مسألتين مهمتين

المسألة الأولى،

أنها من العقوبات التي يلزم فيها القاضي بالحكم بها على أساس تعبير المادة: «تقرر الجهة القضائية المختصة...» فهي غير إجواريه⁽²⁾، فالمشرع في ذلك لم يجعل الخيار للقاضي هي إمكانية الأمر بها من عدمه، إلا أن هذا يتعارض مع مفهوم العقوبات التكميلية والتي ليس بالضرورة أن يأمر بها القاضي بصفة تبعية، بل يكون فيها دائماً السلطة التقديرية للقاضي.

(1) عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص 483.

(2) انظر عكس ذلك عبارة مسعودة، المرجع السابق، ص 323.

المسألة الثانية:

هو التناقض الملاحظ في فكرة المصادرة فالأصل في المصادرة أن تكون الأيلولة للعمال فيها إلى خزانة الدولة وفقاً لنص المادة 15 من قانون العقوبات إلا أن المشرع في قانون 17/03 يفاحتنا بنص المادة 159 منه على أن القاضي يأمر وفي جميع الحالات كذلك تسليم الأموال والعتاد المصادر إلى الطرف المدني، مما يجعله قد أصبح عليها طابع التعويضات بدل من العقوبة، والحقيقة أن هذا الأمر غير جائز ويتنافى مع المبادئ العامة، إلا أنه هناك من يرى أن للمصادرة صبغة معتمدة هي هذه الحالة فتكون لها طابع العقوبة وطابع التعويض (1).

وتقع المصادرة بنص المادة إما على المبالغ التي تساوي مبلغ الإيرادات أو أقساط الإيرادات الناتجة عن الاستغلال غير الشرعي لمصنف أو أداء محمي.

كما تقع المصادرة على العتاد الذي استعمل في النشاط غير الشرعي لمصنف أو أداء وكذا على النسخ المقلدة.

ويمكن تصور هذا العتاد الذي أنشئ حصيصاً لذلك مثل الكتب القديمة أو الأشرطة أو غير ذلك، أما باقي المعدات مثل آلة الطباعة وآلة التصوير، فلا تعد من قبيل العتاد الذي أنشئ حصيصاً لممارسة هذا النشاط غير الشرعي، لأنها استعملت من قبل لأغراض أخرى، كما لا زالت تستعمل لأغراض ليس بالضرورة أن تكون من قبيل هذه التصرفات غير المشروعة إلا أنه رغم ذلك يبقى تدبير المشرع عامضاً يحتاج إلى توضيح أكثر.

كما تمتد مصادرة القاضي لكل النسخ التي تم تقليدها سواء كانت كتب أو أقراص أو أشرطة أو غير ذلك.

(1) عمارة مسعودة، المرجع السابق، ص 323

كذلك ما يثير الانتباه في نص المادة 159، هو استعمال المشرع أثناء حديثه عن تعويض الطرف المدني بواسطة الأشياء المقلدة أو العتاد المستعمل عبارة "عند الحاجة"، فإلى هل ترى ماذا يقصد المشرع من ذلك؟ أو إلى ما يرمي ونحن بصدد جنحة تقليد لمصنف أو أداء فني؟ فإن لم يصب الطرف المدني بأذى فيما يتعلق بحقوقه المادية فأكيد أنه مصاب في حقوقه الأدبية، ففي جميع الأحوال هناك ضرر والأكيد وجوب التعويض طالما ثبتت الجريمة، إلا إذا كان المشرع يقصد بقوله "عند الحاجة"، أنه في حالة عدم كفاية التعويضات التي تأمر بها المحكمة للطرف المدني فإنه تصاف إليه المصادرات لتعطي النقص في ذلك¹، إلا أنه حتى هذا الاحتمال أراه غير وارد لسبب بسيط، أن المشرع يأمر بصحة تلمائية بمنح المصادرات إلى الطرف المدني لأنه يستعمل عبارة "أمر الجهة القضائية المختصة في جميع الحالات...".

ثانياً، نشر حكم الإدانة،

لا يعد نشر حكم الإدانة من قبيل العقوبات المادية التي يمكن أن يستفيد منها الطرف المدني ولا هي من العقوبات الجسدية كذلك، التي قد تشمي غليل المجتمع من فعلة الجاني، ولكنها عقوبة ذات طابع معنوي تفيد رد الاعتبار للطرف المدني، خاصة إذ تعلق الأمر بانتهاك الحقوق الأدبية وبالإرجوع إلى نص المادة 158 من قانون 03 / 17 فإن هذه الأخيرة تنص على ما يلي: «يمكن للجهة القضائية المختصة بطلب من الطرف المدني، أن تأمر بنشر أحكام الإدانة كاملة أو مجزأة في الصحف التي تعينها، وتعلق هذه الأحكام في الأماكن التي تحددها، ومن ضمن ذلك على باب مسكن المحكوم عليه، وكل مؤسسة أو قاعة حفلات يمكنها على أن يكون ذلك على نفقة هذا الأخير شريطة أن لا تتعدى هذه المصاريف الغرامة المحكوم بها».

(1) عمارة مسعودة، المرجع السابق، 325.

وإن ما تضمنته المدة الساتة الذكر لا يتعلق بنشر الحكم فحسب بل بتعليقه كذلك والتعليق غير الشر، والتعليق تقصد به الوضع في الأماكن الخاصة للمحكوم عليه، مثل باب مسكنه أو المؤسسة أو قاعة الحفلات التي يملكها، أي في الأماكن التي يفترض أنه دائم النشاط والحركة فيها، والغرض من ذلك إلحاق الأذى النفسي والمالي بالمحكوم عليه والتشهير به على حساب سمعته، وهي من العقوبات الماسة بالشرف (١).

إلا أن المشرع الجزائري لم يحدد مدة للتعليق، ولعله ترك أمر ذلك للسلطة التنفيذية للقاضي وبعد صلب للطرف المدني.

أما الشر للحكم هي إحدى الصحف أو عدد منها، فغرض المشرع من ذلك هو تعميم التشهير بالمحكوم عليه، ولم يشترط المشرع عدداً معيناً من الصحف، كما لم يشترط أن تكون صحيفة وطنية أم محلية، ناطقة بالعربية أو بلغة أجنبية، كما لم يشترط أن تكون تابعة لدولة أو أحد الخواص، كما لم يشترط كذلك أن تكون يومية أو أسبوعية أو أكثر من ذلك، المهم أنها صحيفة وليست مجلة لأن الأولى هي الثانية.

كما يمكن للقاضي أن يأمر بنشر الحكم كله أو جزء منه، وتكون الحالة الأخيرة بنشر بئذ صغيرة لوقائع مع مطوق الحكم فقط وليس بذكر كل الوقائع والتعليق.

كما أن الأهم من ذلك ليس للقاضي أن يأمر بالنشر والتعليق دون طلب من الطرف المدني، لأنه إن فعل ذلك يعرض حكمه للنقض لكونه حكم بما لم يطلبه الخصوم، إلا أنه في المقابل فإن القاضي غير مجبر بالاستجابة لطلب الطرف المدني، باعتباره أن المادة السبعة الذكر جعلت الخيار للقاضي هي حكمه وذلك بنصها هي بداية المادة: يمكن للجهة القضائية المختصة...»

(١) جدي صبرينة، الرجوع السابق، ص 152

كذلك فإن طلب التعليق والشر ليس من خصائص الادعاء العام، فلم يحول له القانون صلاحية تقديم هذا لطلب حتى وإن سهر عنه الطرف المدني، أو لعدم علمه بما يمكن له أن يصبه هذا حتى وإن كانت نفسه تتمنى ذلك.

ثالثاً، علق المؤسسة:

حيث جاء بنصر المادة 156 في الفقرة الثانية منه بما يلي، «كما يمكن للجهة القضائية المختصة أن تقرر ائتمنى المؤقت مدة لا تتعدى ستة 06 أشهر للمؤسسة التي يشعلها المقلد أو شريكه أو أن تقرر العلق النهائي عند الافتضاء...».

إن طسعة علو المؤسسة مختلف فيه، هل هو من العقوبات التكميلية أو هو من تدابير الأمر؟ لأن الأصل في هذه لأخيرة أنها وجدت لمنع تكرار الفعل المجرم، ويصدق هذا الأمر في حالها هذه، ولكن بالنظر إلى موقف المشرع نحوه وضعه أمام حالات التشديد وكأنه قصد بها إلحاق ردع ورجح أكثر بالمتهم المحكوم عليه، أو ربما تحمّل طابع مزدوج وهو الرأي الأقرب إلى الاحتمال.

ويتم العلق إما بصمة مؤقتة لمدة لا تتعدى الستة أشهر وذلك حسب حسامة الفعل وحسامة الضرر كما يمكن بأن يتم العلق بصمة أبدية، وذلك إذا كان الفعل خطيراً والضرر عظيم لحسامة.

وما يلاحظ على المشرع الحرارثري أنه سار في عقوبة علق المؤسسة من النقيض إلى النقيض، أي من حد لعقوبة هي حالتها البسيطة وهي في أقصى حد لا تتجاوز ستة أشهر إلى نحد المتشدد وهو العلق النهائي، وهذا موقف يؤخذ عليه المشرع الحرارثري، فكان عليه أن يترك حرية أكثر للقاضي في تحديد المدة المناسبة للعلق، لأنه قد يرى أن مدة الستة أشهر غير كافية،

وأن الغلق النهائي كثيراً جداً ومبالغ فيه، فقد تطيب قناعته على سنة أو سنتين فحسب في حدها الأقصى.

كما أن المشرع الجبرئلي لم يحدد ما هي الحالات أو نوع التقليد المطلوب الذي من خلاله يأمر القاضي بالغلق المؤقت، وما هي الحالات التي يكون فيها الغلق بصفة مؤبدة؟

وتجدر الإشارة في نهاية ذي أن عقوبة غلق المؤسسة عقوبة اختيارية وليست إحصائية ولا يمكن للطرف المدني أن يطلبها، بل لوكيل الجمهورية صلاحية تقديم هذا الطلب وغير مجبر القاضي بإجابه.

وتطال العقوبة المقد أو شريكه في التقليد الذي ينال نفس العقوبة طبقاً لنص المادة 154 من نفس القانون.

الفرع الثالث

العود من جنحة التقليد

العود لغة يقصد به الرجوع و لارتداد فهو يعيد التكرار، أما اصطلاحاً «يقصد به الوصف القانوني الذي يلحق بشخص عاد إلى الإحرام بعد الحكم عليه بعقوبة بموجب حكم سابق بات» (1).

إذن حتى تكون أمام حالة من حالات العود فلا بد من توافر شرطين أساسيين هما:

- صدور حكم بالإدانة على الجاني.

(1) عيد الله سليمان، المرجع السابق، ص 327.

- اقراراف الجاني لجريمة حدبدة بعد الحكم السابق.

وبالرحوع إلى قانون 17/03 ققص المادة 156 منه عن حالة العود بقولها «تضاعف في حالة العود العقوبة لمنصوص عليها في المادة 153 من هذا القانون».

وإذا حاولنا تطبيق شروط العود لسالة الذكر على جنحة التقليد فإنه يستلزم التوضيح التالي بحسب كل شرط.

أولاً، صدور حكم بالإدانة بجنحة التقليد،

يشترط أن يكون قد سبق الحكم بالإدانة على الشخص المقلد ولا يكفي أن يناع فقط، ويحصل على لراءة، كما لا يشترط أن يتم تنفيذ العقوبة المقررة⁽¹⁾، فالحكم بالإدانة بعد ساقه في العود سواء نفذ الحكم كله أو نفذ جزئيا أو لم ينفذ.

كما يشترط في الحكم أن يكون نهائي، وحائز لقوة الشيء المقضي به، مستمداً كل طرق الطعن المادية وغير المادية، ويشترط أن يكون مستعاً لأثاره ولم يسقط بالعفو الشامل أو برد الاعتذار.

ويمستثنى من الأحكام النهائية لأحكام الصادرة عن المحاكم الأجنبية أو المحاكم العسكرية الوطنية.

ثانياً، اقراراف المقلد جنحة جديدة بالتقليد بعد حكم سابق،

إذن ولابد أن يتم اقراراف فعل جديد يكون مستقلاً عن الجريمة السابقة، وفيما يتعلق ببوع الجريمة الجديدة لمرثكة، فإن هذا الأمر يختلف من حالة إلى أخرى، فإن لم يشترط القانون نفس الجريمة فإن أي جريمة

(1) أنظر عكس ذلك، بحيث يشترط المؤلف تنفيذ العقوبة للأخذ بمكرة العود، محمد شحاته ربيع، جمعة سيد يوسف، معترز سيد عبد الله، عم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، نون طبعة سنة 1995، ص 43.

يمكن أن يستحق بها العود، أما إذا اشترط في الجريمة الجديدة، أن يكون من نفس العائلة مثل جرائم الأموال، فيكفي أي جريمة من جرائم الأموال حتى يتحقق العود أما إذا اشترط نفس الجريمة فإن هذا العود يعد عوداً خاصاً، لا تكتمل إجراءاته إلا بارتكاب نفس الجريمة، فما نوع العود الذي يشترطه المشرع الجرائري؟ لقد التزم المشرع لجرائري الصمت فيما يتعلق بنوع العود الذي يشترطه في حنحة التقليد، هل هو عود عام أو عود خاص؟

ورغم أننا نكون أمام عود عام صريح لا يشترط القانون صراحة أن تكون الجريمة الثانية من نفس نوع الجريمة التي سبق للعائد أن حكم عليه بها، أما العود الخاص يتحقق إذا اشترط القانون صراحة أن تكون الجريمة الجديدة مماثلة للجريمة السابقة (1)

إذن إذا أردنا أن نحقق المواعيد العامة في هذا الأمر، فإن القانون لا يشترط جريمة من نفس النوع، فأي جريمة تحقق ما يسمى بالعود في حنحة التقليد؟ إلا أن هذا يتعارض مع مطلق الأمور ورغبة المشرع في ردع الجاني الذي وإن أراد أن يرجعه إلا أن ذلك لا يكون إلا إذا تعاقب الأمر بإحدى جرائم التقليد المنصوص عليها بالمواد 151 وما بعدها وإلا فإن هي الخطورة التي يريد أن يتحاشاها المشرع في نفس المجرم، خاصة إذا كان الجاني الذي احترق التقليد محرم من طبيعة خاصة، يتميز بشيء من الثقافة والمعرفة مقارنة مع المجرم العادي.

إلا أن الإشكال الآخر الذي يثيره العود، هل يتحقق هذا الأخير بأن تكون الجريمة الثانية هي نفسها الجريمة الأولى؟ بمعنى آخر هل يشترط لتحقيق العود الخاص في الجاني الذي ارتكب جنحة تصدير مصمات مقلدة أن يقوم كذلك بتصدير مصمات مقددة هي الجريمة الثانية أي ما يسمى

(1) عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص 329

بالتماثل الحقيقي؟ أو يكفي على الأقر أن تكون الجريمة الثانية لها نفس محل الجريمة الأولى؟

إلا أننا نرى أنه ليس بالضرورة أن نكون هناك توافق تام بين الجريمتين، بل يكفي أن تكون الثانية مشكلة إحدى حالات التقليد المنصوص عليها بالمواد 151 وما بعدها، دون لا يشترط تماثل حقيقي بين الجريمتين بل يكفي التماثل الحكمي.

- آثار تحقق العود -

إذا تحقق العود المنصوص عليه بالمادة 156 فإن العقوبة تصاعف، وبدا من توقيع الحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات ترجع من ستة أشهر إلى 6 سنوات والعرامة إلى 2 مليون دينار ولا يكون الخيار فيها للقاضي في مضاعفة العقوبة من عدمه، بل لابد من الحكم بالتشديد حتى يرتدع المتهم ويمتنع عن انتهاك حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

إلا أن الموقف المخرج الذي وضعه المشرع لنفسه عندما ربط العود بما يعلو عقوبة على المؤسسة وجعلها في مادة واحدة، مما بهم أن عقوبة العلق لا يمكن أن يحكم بها القاضي الجزائي، إلا إذا كانت القضية المطروحة أمامه قضية عود، أما وإذا كانت القضية تدفع لأول مرة أمامه بنفس الأطراف والخصوم فإنها لا تستتبع عقوبة العلق.

هي حين أن هذا التفسير يجب أن لا يكون صحيحا، لأن العلق عقوبة تكميلية تخضع للسلطة التقديرية للقاضي، الذي يأمر بها بحسب حالة الجريمة وظروفها، ولا علاقة لها بالعود إطلاقا.

على المشرع الجزائري أن يصرده لعقوبة علق المؤسسة مادة خاصة بها تفصلها عن حالة العود، باعتبارها إحدى الظروف المشددة العامة.



مرکز تحقیقات و توسعه در علوم اسلامی

الخاتمة

من خلال دراستنا السابقة اتضح حليا أنه بالنسبة لتعريف حق المؤلف أن نصوص المعاهدات الدولية لم تتعرض بصورة صريحة للمقصود بتلك المسائل تاركة تلك المهمة للدول الأعضاء، ورأيًا أن تلك المسألة ترتبط بمسألة تحديد الطبيعة القانونية للحقوق الذهنية وأن الدول مقسمة في هذا الشأن إلى طائفتين أساسيتين، فالدول لأجلوسكسونية تنظر لحق المؤلف على أنه حق مالي أساسا وهو بالحدود حق ملكية يتمثل في أنه يخول لصاحبه الاستغلال التجاري وأن ذلك المدلول لا يقتصر فقط على المبتكر الفعلي وإنما يمكن أن يطبق على أشخاص آخرين يعرضها القابون بعض النظر عن الواقع هم أصحاب حقوق.

أما الطائفة الثانية من الدول فهي التي تأخذ بنظام حق المؤلف المردوج الجانب والتي تنظر إلى حق المؤلف على أنه يتضمن نوعين من الحقوق بعضها مالي يتمثل في الإستغلال التجاري والبعض الآخر ذو طابع معنوي لصيق بحق المؤلف، وبما أن الدول المنتمية لها النظام تعتبر أن الحق الأساسي هو الحق المعنوي فإن ذلك انعكس على تحديد هذه الدول من هو المؤلف الجدير بالحماية، حيث قصرت هذا المدلول على المؤلف المبتكر الفعلي للعمل الذهني دون غيره.

ولقد أثارت الجرائم الماسة بالمصنفات الأدبية والحقوق المجاورة تحديات لها ثقلها في أي نظام قانوني وبالأخص في القانون الجزائي وذلك لأن القوانين العقابية وإلى وقت قريب كانت تبسط حمايتها إلى على الأشياء المادية ذات القيمة المادية مثل العنقبة التي تقع على مال منقول ودون أن تقع على الأشياء ذات القيمة المعنوية المتعلقة بالأفكار بشتى أنواعها وفي جميع المجالات.

وعلى الرغم من حدة موضوع حقوق المؤلف والحقوق المجاورة نسبيا على المستوى الدولي، إلا أن أغلب لدول سنت تشريعات خاصة بحماية المصنفات وحقوق الأداء وغيرها.

والحرائر لم تشد عن توفير هذه الحماية عبر تشريعها الأخير الحامل لرقم 17/03 والمنطق بحماية حقوق مؤلف والحقوق المجاورة كانت قد غطت نقص كبير في القوانين الوطنية.

إلا أنه من الناحية الجزائية ومن بين الأسئلة التي طرحها من قبل حول سبب لحواء المشرع الجزائي إلى الحماية الجزائية وتسيدها على الانتهاكات الواقعة على المصنفات من مرجمه عدم كفاية الجراءات المدنية أم هناك سبب آخر؟ والحقيقة أنه يرى، ومن وجهة نظر موضوعية. أن المشرع الجزائي سنى مع وجود هذه الحماية الجزائية وتشديد المسؤولية على المقلدين فإنه لن يعير شيئا من تقليص هذه الجرائم أو على الأكثر سوف لا يردع إلا شريحة قليلة جدا من المقلدين، لأنه ببساطة لم يهين المناخ الاجتماعي المناسب، ولأن حماية الحق المكري مسألة أخلاقية أولا وأخيرا ولا يمكن لأكثر القوانين تشدداً وإحكاماً أن يحرصها على مجتمع لا يؤمن بها ولم يهين لها المناخ المناسب.

إذن وقبل النصوص الجزائية لا بد من أقلمة المجتمع وذهبيات الأفراد على ما هو حاصل في مجال الملكية المكري.

كما أنه كذلك ومن الملاحظات التي توجه لهذا التشريع الأخير أنه عليه القيام بإحداث نصوص إجرائية جرائية داخل هذا التشريع لتواكب التطور الحاصل خاصة في مجال المعلوماتية بحيث يتم تبيان مهام ضباط الشرطة القضائية بدقة ووضوح حماية للمجتمع وحقه في الإمساك بالمجرم من جهة وحمايه ثقبنة البراءة من جهة أخرى، كما لا بد من توصيح نصوص الحجز على المصنفات العادية والمصنفات الرقمية.

كما يراعى تحيين جهات التحري في مجال الإنترنت وكيف يتم صسط المقلد وهو متلبس بعملية التقليد سواء في لأماكن العامة مثل نوادي الإنترنت أو الأماكن الخاصة.

وليس هذا فحسب فبعد أنه حتى لفاسي الجرائري والأكثرية منهم للأسف ينقصهم التكوين ويعتبرون حتى من تقدير حسامة الأضرار الخاصة بأصحاب الحقوق، فلماذا لا تنظم دورات تكوينية متتالية أمام الدول السبابة هي هذا المجال وإقامة ملعبات مكثمة قلمي حدة العدالة الحرائرية إلى ذلك.



وهيما يتعلق بالمصادرة الواقعة على المصنفات والتي غير المشرع الحرائري من طبيعتها، وبدلاً من أن تكون عقوبة تكميلية جعلها محدد تعويض يكون للطرف المدني وهذا من لأخطاء لواحب تداركها، لأن المصنف المصلد أكيد تنقصه الحدود خاصة في مجال الرقمي، فكيف لهذا الأخير أن يعوض صناعة يفترض أن تملك لا أن تنقى للتداول عند القارئ.

وفي مجال الحقوق المجاورة، ملاحظ أنه هناك علاقة وطيدة بين حقوق المؤلف وهذه الأخيرة بحيث لها دور فعال في نشر وإبلاغ المصنفات الأدبية والفنية والموسيقية للجمهور، كما أنه لا ينقصها الإبداع ولأصالة، لأن عملية النشر والإشهار والتبليغ للجمهور تتطلب على نوع من أنواع الإبداع الفكري بحيث لا يكون إبداعاً للمكرة ولكن إبداعاً للطريقة والتكيفية لإيصال هذه الفكرة من خلال إيصال المصنف والأداء إلى الجمهور، ولهذا نرى من

جهة الاعتراف لأصحاب الحقوق المجاورة بالحقوق المعنوية ثم حمايتها جنائياً من جهة أخرى لأن من شأن المساس بحقوق الأدبية أن يكون له تأثيره السيئ على أصحاب الحقوق.

وأخيراً تأمل من المشرع الجزائري أن يقر بالأهمية الاقتصادية لظاهرة جرائم التقليد الواقعة على المصنفات والحقوق المجاورة وذلك لكي تتأهل الجزائر للولوج إلى باب العولة وهي حتماً داخلية فيها راغبة أو راغمة، فعليها أن تكون لها بما تملك من عقول، لأنما بحماية المكرة داخل المصنف إنما بحمي العقل المنشئ لها، ولا يكون قد فعلنا إلا إذا أحسنا تشريعاتنا لذلك.

الملاحق

الحسين بن علي



مکتبہ اسلامیہ

الملحق الأول

الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف

المعدلة في باريس 24 يوليو / تموز 1971

إن الدولة المتعاقدة،

إد تحدها الرعة في أن نكمل في جميع البلدان حماية حق المؤلف في الأعمال الأدبية والعلمية والفنية.

واقترعها بأن نظاما لحماية حقوق المؤلف يلائم جميع الأمم تنص عليه اتفاقية عالمية ويضاف إلى النظم الدولية القائمة دون المساس بها، من شأنه أن يكمل احترام حقوق الفرد ويشجع على تنمية الآداب والعلوم والفنون.

واعتماداً منها بأن مثل هذا النظام العالمي لحماية حقوق المؤلف سيسهل انتشار نتاج العقل البشري ويمرر التعاهم الدولي، قررت تعديل الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف الموقع عليها في جنيف في 6 سبتمبر أيلول 1952 (وقد أطلق عليها فيما يلي «اتفاقية عام 1952» ومن ثم فقد اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى:

تتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة بأن تتخذ كل التدابير اللازمة لضمان حماية كافية وفعالة لحقوق المؤلفين وغيرهم من أصحاب تلك الحقوق

في الأعمال الأدبية والعلمية والفنية، بما هي ذلك المواد المكتوبة والأعمال الموسيقية والمسرحية والسينمائية، وأعمال التصوير والنقش والنحت.

المادة الثانية:

- 1 - الأعمال المنشورة لرعايا أي من الدول المتعاقدة وكذلك الأعمال التي تنشر لأول مرة في أراضي مثل هذه الدولة، تتمتع في كل دولة متعاقدة أخرى بالحماية التي تصيها تلك لدولة الأخرى على أعمال رعاياها التي تنشر لأول مرة في أراضيها، وبالحماية الخاصة التي تمنحها هذه الاتفاقية.
- 2 - الأعمال الغير منشورة لرعايا أي من الدول المتعاقدة، تتمتع في كل دولة متعاقدة مشار إليه في الفقرة (2).

3 - إذا لم يتسنى لطالب الترخيص العثور على صاحب الحق فعليه أن يرسل بالبريد الجوي الموصى عليه صوراً من طلبه الذي تقدم به إلى السلطة المختصة بمنح الترخيص إلى الناشر الذي يظهر اسمه على المصنف وإلى أي مركز إعلام وطني أو دولي يكون قد تعين في إخطار يودع لهذا الغرض لدى المدير العام بمعرفته حكومة الدولة التي يعتمد أن الناشر يمارس فيها الحاسب الأكبر من نشاطه.

4 - 1 - لا يعتمد الترخيص الممنوح وفقاً للمادة الثانية أو للمادة الثالثة إلى تصدير النسخ ولا يعبري مثل هذا الترخيص إلا على نشر الترجمة أو ما ينقل من المصنف حسب الأحوال داخل إقليم الدولة التي طلب فيها الترخيص،

ب - في تطبيق أحكام المصرة المرحية (أ) يجب أن يعتبر تصديراً إرسال نسخ من أي إقليم على الدولة التي أصدرت طبقاً للمادة الأولى (5) تصريحاً بشأن ذلك الإقليم.

ج - إذا أرسلت هيئة حكومية أو أية هيئة عامة أخرى في الدولة منعت بمقتضى المادة الثانية ترخيصاً بترجمة مصنف إلى غير الإنجليزية أو

الفرنسية أو الأسبانية، نسخاً إلى بلد آخر من ترجمة نشرت بناء على هذا الترخيص فإن هذا الإرسال لا يعد في تطبيق الفقرة الفرعية (أ) تصديراً إذا روعيت كل الشروط الآتية:

- 1 - أن يكون المرسل إليهم أفراد من رعايا الدولة التي منحت سلطتها المختصة لترخيص أو منظمات أعضاؤها من هؤلاء الرعاية.
- 2 - إلا تستخدم النسخ ،لا في أغراض التعليم المدرسي أو الجامعي أو لأغراض البحوث.
- 3 - ألا يكون العرض من ،رسال لنسخ وتوزيعها بعد ذلك على المرسل إليهم تحقيق أي ربح.
- 4 - أن يعقد بين البلد الذي ترسل إليه النسخ والدولة التي منحت سلطتها المختصة لترخيص اتفاق يسمح بالاسلام أو التورع أو بهما معا، وأن تكون حكومة هذه الدولة التي منحت الترخيص قد أحطرت المدير العام بهذا الاتفاق
- 5 - كل نسخة تنشر وفقاً لترخيص مسموح بمقتضى المادة الثمانية أو المادة الثالثة يجب أن تحمل باللغة المناسبة نص يبيد أن النسخة ليست مطروحة لسدول ،لا هي الدولة أو الإقليم الذي ينطبق عليه الترخيص
- 6 - أ - تتحدد على المستوى الوطني التدبير الكمية نصمان ما يلي.
 - 1 - أن ينص لترخيص، لمصلحة صاحب حق الترجمة أو النقل حسبما كان الحال على مكافأة عادلة تتفق وما يستحق عادة في حالة الترخيص التي تمفر عنها مفاوضات حرة بين ذوي الشأن في البلدين المعنيين.

2 - أن تدفع المكافأة وترسل، وإذا اعترضت ذلك لوائح وطنية لتنظيم النقد، فعلى الجهة المختصة ألا تدحر وسعاً في الالتجاء إلى الأمانة الدولية لتأمين إرسال قيمة المكافأة بعملة دولية قابلة للتحويل أو ما يعادلها.

ب يتخذ التشريع الوطني التدابير الكفيلة بضمان ترجمة صحيحة لمصنف ونقل دقيق للطبعة المعنية وذلك حسبما كان الحال.

إمكانية أخرى لتمتع حق ترجمة (1) النظام المنصوص عليه هي وثيقتي عام 1886 و1896 (2) عدم جوار تغيير النظام بعد اختيار النظام المنصوص عليه في المادة الثانية (3) مهلة اختيار النظام الآخر.

1 أ - عند التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام إليها يمكن لكل دولة يكون من حقها الإعلان بأنها ستستعمل الحق المنصوص عليه في المادة الثانية أن تندي بدلاً من ذلك

1 إذا كانت دولة تطبق عليها المادة 30 (2) (1) إعلاناً وفقاً لهذا النص فيما يتعلق بحق الترجمة.

2 - إذا كانت دولة لا تطبق عليها المادة 30 (2) (1) وحتى إذا لم تكن دولة خارج الاتحاد، إعلاناً على النحو الوارد في الجملة الأولى من المادة 30 (2) (ب).

(ب) في حالة لدولة التي تعتبر دولة نامية على النحو المشار إليه في المادة الأولى (1) يظل الإعلان الصادر وفق هذه الفقرة صالحاً حتى تاريخ انتهاء المدة السارية طبقاً للمادة الأولى (3).

(ج) لا يجوز لأية دولة تكون قد أصدرت إعلاناً طبقاً لهذه الفقرة أن تستعمل فيما أخرى بالحامية التي

تمسحها تلك لدولة لأخرى لأعمال رعاياها غير
المنشورة وبالحماية الخاصة التي تضيفها هذه
الاتفاقية.

3 - عند تطبيق هذه الاتفاقية يحق لأي دولة متعاقدة، بمقتضى
أحكام تشريعها المحلي، أن تعامل معاملة رعاياها كل
شخص يقيم بأراضي تلك الدولة.

المادة الثالثة،

1 - على كل دولة متعاقدة تشترط لحماية حقوق المؤلف بمقتضى
تشريعها الداخلي استيحاء إجراءات معيبة كالإيداع أو التسجيل أو التأشير أو
الشهادات الموثقة أو دفع الرسوم أو الاساج أو النشر هي أراضيها، أن تعتبر
هذه الشروط قد استوفيت بالنسبة لكل عمل محمي بموجب هذه الاتفاقية
ينشر لأول مرة خارج أراضيها ويكون مؤلفه من غير رعاياها، إذا كانت جميع
النسخ المنشورة بترخيص من المؤلف أو من غير أصحاب حقوق التأليف تحمل
منذ الطبعة الأولى العلامة مصحوة باسم صاحب حق التأليف وبيان
السنة التي تم فيها النشر لأول مرة، ومدونة ثلاثتها على نحو وفي موضع لا
يدعان مجالاً للشك في أن حقوق المؤلف محفوظة.

2 - لا تمنع أحكام الفقرة (1) أي من الدول المتعاقدة من اشتراط
إجراءات معيبة أو شروط أخرى لاكتساب حق المؤلف والتمتع به بالنسبة
للأعمال التي تنشر لأول مرة بأراضيها أو بالنسبة لأعمال رعاياها أينما
نشرت.

3 - لا تمنع أحكام الفقرة (1) أي من الدول المتعاقدة من أن تشترط
على التقاضي عند رفع دعواه أن يلتزم قواعد لإجراءات المقررة، كأن يستعين
بمحام يمارس مهنته بأراضي تلك الدولة، أو أن يدع بالمحكمة أو في جهة
إدارية ما أو في كليهما نسخة من المؤلف موضوع النزاع، على ألا يؤثر عدم

الالتزام بتلك القواعد هي سلامة حق المؤلف، ويشترط ألا يفرض مثل هذا الالتزام على أحد رعايا دولة متعاقدة أخرى ما لم يكن مصروضا على رعايا الدولة المطلوب توفير الحماية فيها.

4 - يجب أن تتوافر في كل دولة متعاقدة الوسائل القانونية التي تكمل الحماية بدور إجراءات للأعمال غير المشورة لرعايا الدول المتعاقدة الأخرى.

5 - إذا منحت إحدى الدول لمتعاقدة الحماية لأكثر من فترة وكانت الفترة الأولى أطول من إحدى الفترات النديب المقررة هي المادة الرابعة، فإن هذه الدولة لا تكون ملزمة بمراعاة أحكام المقرة (1) من هذه المادة بالنسبة لفترة الحماية الثانية أو الفترات اللاحقة.

المادة الرابعة،

1 - تحمض هذه حماية المؤلف، طبقا لأحكام المادة الثانية والأحكام الواردة فيما يلي، لدانور الدولة المتعاقدة المطلوب توفير الحماية فيها.

2 - (أ) لا يحور أن تقر مدة حماية الأعمال بمقتضى هذه الاتفاقية عن فترة حياة المؤلف وأسسوات لحمصر و عشرير التالية لوفاته، ومع ذلك يحور لأية دولة متعاقدة تكون هي تريح نصد هذه الاتفاقية بها قد قيدت هذه المدة بالنسبة لثئات معينة من الأعمال بفترة تبدأ من تاريخ نشر العمل لأول مرة، أن تستبقي هذه الاستثناءات وأن تعد نطاقها إلى ثئات أخرى من الأعمال ولا يجوز أن تقل مدة الحماية بالنسبة لكل هذه الثئات عن خمس وعشرين سنة من تاريخ النشر لأول مرة

(ب) كل دولة متعاقدة كست هي تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية بها لا تحسب فترة الحماية على أساس حياة المؤلف، يحق لها أن تحسب فترة الحماية ابتداء من تاريخ نشر المؤلف لأول مرة 'و من تاريخ تسجيله قبل النشر كيفما

كانت الحال بشرط ألا تقل فترة الحماية عن خمس وعشرين سنة من تاريخ نشر المؤلف لأول مرة أو من تاريخ تصحيحه قبل النشر كيفما كانت الحال.

(ج) إذا كان تشريع دولة متعاقده يمنح لحماية لمرتبتين متتاليتين أو أكثر فلا يجوز أن تقل الفترة الأولى عن أحد الفترات المنصوص عليها بالفترتين الصرعتين (أ) و(ب) أعلاه.

3 - لا تطبق أحكام الفقرة 2 على الأعمال الفونوغرافية أو أعمال الفن التطبيقي، على أنه في الدولة المتعاقدة التي تحمي الأعمال الفونوغرافية، أو أعمال الفن التطبيقي المحمية باعتبارها أعمالاً فنية، يشترط ألا تقل الحماية عن عشر سنوات لكل من هاتين المئتين من الأعمال.

4 - (أ) لا يجوز إلزام أية دولة متعاقدة بكفالة الحماية لمؤلف ما فترة تزيد على لفترة التي يحددها لجنة التي ينتمي إليها المؤلف المذكور قامون الدولة المتعاقدة التي يتبعها المؤلف بالنسبة للمؤلفات غير المنشورة، وذلك التي يحددها قانون الدولة التي نشر فيها المؤلف لأول مرة بالنسبة للمؤلفات المنشورة.

(ب) لأغراض تطبيق الفقرة الصرعية (أ) إذا منح قانون إحدى الدول المتعاقدة فترتين متتاليتين أو أكثر من الحماية، فإن فترة حماية الدولة المذكورة تعتبر هي مجموع تلك الفترات ومع ذلك إذا لم تحمي تلك الدولة مؤلفاً معيناً خلال الفترة الثانية أو أية فترة تالية لأي سبب من الأسباب فإن الدول المتعاقدة الأخرى لا تكون مبرمة بحماية خلال الفترة الثانية أو أية فترة تالية.

5 - لأغراض تطبيق الفقرة 4 يمدل المؤلف الذي ينشر لأول مرة لأحد رعانا دولة متعاقدة في دولة عبر مثبته وكأنه ينشر لأول مرة في الدولة المتعاقدة التي يتبعها المؤلف.

6 - لأغراض تطبيق الفقرة 4، إذا نشر مؤلف في وقت واحد في دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة فإنه يعامى وكأنه ينشر لأول مرة في الدولة التي تكفل أقصر فترة من الحماية وكل مؤلف ينشر في دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره لأول مرة يعتبر وكأنه قد نشر في الوقت ذاته في الدول المتعاقدة المذكورة.

المادة الرابعة (ثانياً)،

1 - تشمل الحقوق المشار إليها في المادة الأولى الحقوق الأساسية التي تكفل حماية المصالح المالية للمؤلف بما فيها حقه وحده في الترخيص بالاستتساخ بأية وسيلة من الوسائل وبالأداء لعنني والإداعة، وتسري أحكام هذه المادة على الأعمال المحمية بموجب هذه الاتفاقية سواء في صورتها الأصلية أو في أية صورة مشتقة من الأصل على نحو يتسنى معه التعرف عليها.

2 - ومع ذلك يحوز لكل دولة متعاقدة أن تقرر تشريعها الداخلي استثناءات مع روح هذه الاتفاقية وأحكامها، وعلى كل دولة يقضي تشريعها بذلك أن تصمي مع ذلك قدراً معقولاً من الحماية المعطاة لكل حق يسرد بشأنه استثناء.

المادة الخامسة،

1 - تشمل الحقوق المشار إليها بالمادة الأولى حق المؤلف دون سواء في ترجمة المؤلفات المحمية بموجب هذه الاتفاقية وهي نشر ترجمتها وهي الترخيص بترجمة تلك المؤلفات وبسبب ترجمتها.

2 - ومع ذلك، فلكل دولة متعاقدة أن تحد بشريعها الداخلي من حق ترجمة الأعمال المكتوبة، على أن تراعي في ذلك الأحكام التالية.

1 - إذا لم تنشر من جانب صاحب حق لترجمة أو بترخيص منه خلال مهلة قدرها سبع سنوات من تاريخ أول نشر لمؤلف مكتوب، ترجمة لهذا المؤلف

بلغة عامة التداول في الدولة المتعاقدة، فلا ي من رعايا هذه الدولة المتعاقدة أن يحصل من السلطة المختصة بها على تصريح غير قاصر عليه بترجمة المؤلف إلى تلك اللغة ونشره مترجماً على هذا النحو.

ب - لا يمنع هذا التصريح إلا إذا أثبت الطالب، وفقاً للإجراءات المعمول بها في الدولة المقدم فيها الطلب، أنه طلب من صاحب حق الترجمة الترخيص بإجراء الترجمة ونشرها فرفض طلبه، أو أنه لم يتمكن من العثور عليه بعد بذل الجهود اللازمة ويمكن أيضاً منح لتصريح بنفس الشروط إذا صدرت كل الطبعات السابقة لترجمة لغة عامة التداول في الدولة المتعاقدة.

ج - إذا لم يتمكن لطالب التصريح العثور على صاحب حق الترجمة، فعليه أن يرسل صوراً من طلبه إلى الدائر الذي يظهر اسمه على المؤلف، وإلى الممثل الدبلوماسي أو القنصل للدولة التي تتبعها صاحب حق الترجمة إذا كان معروف الجنسية، أو إلى الهيئة التي تكون حكومة تلك الدولة قد عينتها، ولا تمنح التصريح قبل انقضاء شهرين من تاريخ إرسال صور الطلب.

د - يقرر التشريع الداخلي للتدابير التي تضمن لصاحب حق الترجمة تعويضاً عادلاً ومنعقاً مع المعايير الدولية، وتضمن دفع هذا التعويض وتحويله، كما تضمن ترجمة المؤلف لترجمة سليمة.

هـ - يطبع العنوان الأصلي للمؤلف واسم المؤلف على جميع النسخ المنشورة من الترجمة، ولا يصلح التصريح إلا لنشر الترجمة بأراضي الدولة المتعاقدة التي طلب فيها التصريح، ويمكن استيراد وبيع النسخ المنشورة على هذا النحو في دولة متعاقدة أخرى إذا كان لهذه الدولة الأخرى لغة عامة التداول في نفس اللغة التي ترجم إليها المؤلف، وكان لهذه الدولة الأخرى لغة عامة التداول هي نفس اللغة التي ترجم إليها المؤلف، وكان قانونها الداخلي يبيح منح هذه التصاريح ولا يحظر الاستيراد هذه النسخ وبيعها في أراضيها يخصصان لقانونها الداخلي وللاتفاقيات التي تبرمها، ولا يجوز لحامل التصريح أن يتنازل عنه للغير.

و لا يمنح التصريح إذا كان المؤلف قد سحب جميع نسخ المؤلف من التداول.

المادة الخامسة (ثانياً):

1 - لكل دولة متعاقدة تعبر ببدأ نامياً وفقاً لما يجري به العمل بالجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتنصص كلياً أو حثياً بالاستثناءات المنصوص عليها بالمادتين الخامسة (ثالثاً) والخامسة (رابعاً) وذلك بموجب إشعار تودعه لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (المقرر إليها فيما يلي باسم «المدير العام») عند تصديقها على الاتفاقية أو قبولها إياها أو انضمامها إليها أو بعد ذلك

2 - كل إشعار يودع وفقاً لأحكام الفقرة (1) يظل نافذاً مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بالاتفاقية أو خلال مدة الباقية من السنوات العشر هي تاريخ إيداع الإشعار، ويمكن أن يتحدد كلاً أو حثياً لمدة أخرى أطول كل منها عشر سنوات، إذا أودعت الدولة المتعاقدة خلال مهلة لا تزيد على خمسة عشر شهراً ولا يعمل عن ثلاثة شهور هي بقضاء فترة السنوات العشر الحاربه إشعاراً آخر لدى المدير العام ويمكن أيضاً إيداع إشعارات لأول مرة خلال فترة السنوات العشر الجديدة السائمة الذكر وفقاً لأحكام هذه المادة.

3 - استثناء من أحكام الفقرة (2) لا يحق لدولة متعاقدة لم تعد تعتبر ببدأ نامياً على النحو الموضح بالفقرة (1) أن تجدد إشعارها المودع طبقاً لأحكام الفقرة (1) أو (2) وسواء منحت هذه الدولة الإشعار رسمياً أو لم تسحب فإنه لا يحق لها الاستعانة من الاستثناءات المنصوص عليها بالمادتين الخامسة (ثالثاً) والخامسة (رابعاً) أما في نهاية فترة السنوات العشر الحاربه، أو بعد الكف عن اعتبارها ببدأ نامياً بثلاث سنوات أي الأهلين أطول.

4 - يجوز الاستمرار في توزيع لنسخ التي أنتجت فعلاً من مؤلف ما بموجب الاستثناءات المنصوص عليها بالمادتين الخامسة (ثالثاً) والخامسة

(رابعاً) بعد انقضاء فترة سريان الإشعارات المعمول بها بموجب هذه المادة وذلك حتى نفاذ تلك النسخ

5 - يجوز أيضاً لكل دولة متعاقدة أودعت أخطار وفقاً للمادة الثالثة عشرة بشأن تطبيق هذه الاتفاقية على قطر أو إقليم معين يمكن أن تعتبر حالته مماثلة لحالة الدول المنصوص عليها بالمقرة (1) من هذه المادة، أن تودع وتحدد إشعارات استثناءات وفقاً لأحكام هذه المادة بالنسبة لهذا القطر أو الإقليم، وخلال فترة سريان هذه الإشعارات تنطبق أحكام المادتين الخامسة (ثالثاً) والخامسة (رابعاً) على القطر أو الإقليم المذكور، وكل إرسال لنسخ من هذا القطر أو الإقليم إلى دولة متعاقدة يعتبر تصديراً بالمعنى المقصود بالمادتين الخامسة (ثالثاً) والخامسة (رابعاً).

المادة الخامسة (ثالثاً)،

1 - أ لكل دولة متعاقدة تنطبق عليها المقرة (1) من المادة الخامسة (ثانياً) أن تستبدل نصرة المبيع سنوياً، المنصوص عليها بالمقرة (2) من المادة الخامسة، فترة ثلاث سنوات أو أية فترة أطول يحددها تشريعها الوطني، مع ذلك فإذا تعلق الأمر بترجمة إلى لغة ليست عامة التدوّل في بلد أو أكثر من البلدان المتقدمة والتي هي طرف أما هي هذه لاتفاقية أو هي اتفاقية 1952 وحدها، فإنه يستبدل فترة سنة واحدة بفترة الثلاث سنوات المذكورة

ب - لكل دولة متعاقدة تنطبق عليها المقرة (1) من المادة الخامسة (ثانياً) باتفاق جماعي من جانب الدول المتقدمة الأطراف أما هي هذه الاتفاقية أو اتفاقية 1952 وحدها واسي لها نفس اللغة المتداولة، أن تستبدل في حالة الترجمة إلى تلك اللغة، لفترة ثلاث سنوات المنصوص عليها بالمقرة الفرعية (أ) أعلاه، فترة أخرى تحدد طبقاً لهذا الاتفاق على ألا تقل هذه الفترة عن سنة لا ينطبق هذه الحكم إذا كانت اللغة المعينة هي الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، ويحظر المدر العام بأي اتفاق من هذا القبيل.

ج - لا يمح التصريح إلا إذا أثبت الطالب، وفقا للإجراءات المعمول بها في الدولة المقدم فيها لطلب، إما أنه طلب ترخيص صاحب حق الترجمة حرفي طلبه أو أنه لم يتمكن من العثور على صاحب الحق بعد بذل الجهود اللازمة، وعلى الطالب في نفس الوقت لدي يقدم فيه هذا الطلب أن يخطر به أما المركز الدولي للإعلام عن حقوق المؤلف الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، أو أي مركز للإعلام وطني أو إقليمي تكون قد عينته حكومة الدولة التي يعتقد أن الناشر يمارس فيها الحائز الأكبر من نشاطه، وذلك في اشعار أودعته لهذا الغرض لدى المدر العام

د - إذا لم يتمكن طالب التصريح من العثور على صاحب حق الترجمة، فعليه أن يرسل بالبريد الجوي الموصى عليه صورة من طلبه إلى الناشر الذي يظهر اسمه على المؤلف ولأي مركز إعلام وطني أو إقليمي مما ذكر بالفقرة الفرعية (ج) فإذا لم يحضر عن وجود مثل هذا المركز، فعلى الطالب أن يرسل أيضا صورة إلى المركز الدولي للإعلام عن حقوق المؤلف الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

2 - 1 لا يمح تصريح يقتضي هذه المادة إلا بعد انقضاء مهلة إصاحبة قدرها ستة أشهر في حالة التصاريح التي يمكن الحصول عليها بعد انقضاء عام واحد وتبدأ المهلة لإصاحبة إما من تاريخ طلب الترخيص بالترجمة المنصوص عليه بالفقرة المرعه (1) (ج) أو في حالة عدم الاستدلال على هوية صاحب حق الترجمة أو بترخيص منه خلال مهلة الستة أو التسعة أشهر سالفة الذكر.

3 - لا يمح تصريح يمتضى هذه المادة لأغراض التعليم المدرسي أو الجامعي أو لأغراض البحوث.

4 - أ - لا يمتد التصريح الممنوح بموجب هذه المادة إلى تصدير المسح، ولا يسري إلا على النشر داخل أراضي الدولة المتعاقدة التي قدم فيها طلب التصريح.

ب - كل نسخة تنشر وفق لهذا ،تصريح يجب أن تحمل باللغة المناسبة نصا يفيد أن النسخة ليست مطروحة لتداول هي الدولة المتعاقدة التي منحت التصريح، فإذا كان المؤلف يحمل البير المنوه عنه بالفقرة (1) في المادة الثالثة وحب أن تحمل النسخ المنشورة على هذا النحو البيان ذاته.

ج - لا يطبق حظر التصدير المصوص عليه بالفقرة الفرعية (أ) أعلاه عندما ترسل هيئة حكومية أو أية هيئة عامة أخرى في دولة منحت بمقتضى هذه المادة تصريحاً بترجمة مؤلف ما، بل لغة غير الأسبانية أو الإنجليزية أو الفرنسية، نسخاً إلى بلد آخر من ترجمة أحررت بناء على هذا التصريح إذا توفرت الشروط التالية:

1 - أن يكون المرسل إليهم من رعايا الدولة المتعاقدة مانحة

التصريح، أو منظمات أعضاؤها من هؤلاء الرعايا

2 - ألا تستخدم النسخ، إلا في أغراض التعليم المدرسي أو

العامي أو لأغراض البحوث.

3 - ألا يكون العرض من إرسال النسخ وتوريدها بعد ذلك على

المرسل إليهم تحقيق أي ربح.

4 - أن يعقد بين البلد الذي ترسل إليه النسخ والدولة المتعاقدة

اتفاق يسمح بالاستلام أو التوزيع أو بهما مما، ويحظر به

المدير العام إحدى الحكومتين اللتين تعقدانه.

5 - تتخذ على المستوى الوطني التدابير الكفيلة بضمان ما يلي.

أ - أن ينص التصريح على مكافأة عادلة تتفق ومعدل الجداول

التي تدفع عادة في حالة التصريح التي تسفر عنها

مفاوضات حرة بين ذوي الشأن في البلدين المعنيين.

ب - أن تدفع المكافأة وترسل وإذا اعترضت ذلك لوائح وطنية لتنظيم النقد، فهي الجهة المختصة ألا تدخر وسعاً في الالتجاء إلى الأجهزة الدولية لتأمين إرسال قيمة المكافأة بعملية دولية قابلة للتحويل أو ما يعادلها.

6 - قتهي صلاحية كل تصريح تمنحه إحدى الدول المتعاقدة بمقتضى هذه المادة إذا نشرت فيها من جانب صاحب حق الترجمة أو ترخص منه ترجمة لمؤلف باللغة نفسها ولها في الجوهر ذات مصور الطبعة التي منح التصريح نشرها ويضمن مقارب للنشر المعتاد هي تلك لدولة ساعبة لمؤلفات، المماثلة، أما السخ التي يتم إنتاجها قبل انتهاء أجل التصريح فيحوز استمرار تداولها حتى يعادها.

7 - بالنسبة للأعمال التي تتألف أساساً من صور، لا تمنح تصاريح بترجمة النص واستنساخ الصور إلا إذا استوفيت الشروط المبصص عليها بالمادة الخامسة (رابعاً).

8 - أ - يحوز أيضاً منح تصريح بترجمة مؤلف محمي بموجب هذه الاتفاقية ومشور هي شكر مطوع أو مستنسخ بطريقة مماثلة، لهيئة اداعة يقع مقرها نرئيسي هي أراسي دولة معافدة تنطبق عليها لمقرة (1) من اادة الخامسة (2)، وذلك بناء على طلب تقدمه تلك الهيئة إلى دولة المذكورة وبالشروط التالية

(1) ن تتم الترجمة من نسخة منتحة ومقتاة وفقاً لموانين لدولة المتعاقدة.

(2) لا تستخدم إلا هي إداعات يقتصر هدفها على خدمة أغراض التعليم أو اداعة معلومات ذات طابع علمي موجهة إلى الخبراء في مهنة معينة.

(3) ألا تستخدم الترجمة إلا للأغراض المذكورة بالنند (2) عالية ومن خلال دعايات مشروعة موجهة لمستمعين هي أراضي الدولة المتدفقة، بما هي ذلك الإذاعات التي تبث عن طريق تسجيلات صوتية أو بصرية أعدت بطرق مشروعة من أجل هذه الإذاعات دون سواها.

(4) ألا تجري تبادل التسجيلات الصوتية أو البصرية للترجمة إلا فيما بين هيئات إدارية يقع مقرها الرئيسي بأراضي الدولة المتعاقدة مائة التصريح

(5) أن تتحدد جميع أوجه استخدام الترجمة من قصد الربح.

ب - مع مراعاة الوفاء بكل المديور والشروط المذكورة بالفقرة المربعة (أ) يجوز أيضا التصريح لهيئة إدارية بترجمة أي نص وارد تسجيل سمعي بصري أعد ونشر لستخدام في أغراض لتعليم المدرسي أو الجامعي وحدها.

ج - مع مراعاة أحكام الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) تطبق بقية أحكام هذه المادة فيما يتعلق بـ التصريح واستعماله.

9 - مع مراعاة أحكام هذه المادة، يحصص كل تصريح يسمح بمقتضاها لأحكام المادة الخامسة، ويستمر حاصد لأحكام المادة الخامسة و المادة الحالية حتى بعد انقضاء فترة السبع سنوات المنصوص عليها بالفقرة (2) من المادة الخامسة، ومع ذلك هلجامل التصريح أن يطلب بعد انقضاء هذه الفترة الاستعاضة عن تصريحه بتصريح لا يحصص، لا لأحكام المادة الخامسة.

المادة الخامسة (رابعاً)،

1 - لكل دولة متعاقدة سطبق عليها لفقرة (1) من المادة الخامسة (ثانياً) أن تتخذ التدابير التالية:

٢٠٠١ عند انقضاء - (1) الفترة المحددة بالفقرة الفرعية (ج) محسوبة ابتداء من تاريخ أول نشر لطبعة معينة من مؤلف أدبي أو علمي أو فني مما أشارت إليه الفقرة 3، أو (2) أية فترة أطول يحددها لتشريع الوطني للدولة، إذا لم تكن نسخ من تلك الطبعة قد طرحت للتداول في هذه الدولة من جانب صاحب حق الاستعساخ أو بترخيص منه تلبية لاحتياجات عامة لجمهور أو التعلم المدرسي والجامعي ضمن مقارب لسعر المعتاد في الدولة المذكورة بالنسبة لمؤلفات مماثلة، فلا ي من رعاية هذه الدولة أن يحصل على الجهة المختصة على تصريح غير قاصر عليه بنشر هذه الطبعة بالسعر المذكور أو بسعر يقل عنه تلبية لاحتياجات التعلم المدرسي والجامعي، ولا يصح التصريح إلا إذا أثبت الطالب، وفقاً للإجراءات المعمول بها في الدولة، أنه طلب من صاحب الحق الترخيص بنشر هذا المؤلف بمرخص طبعه أو أنه لم يتمكن من العثور عليه بعد بذل الجهود اللازمة وعلى الطالب في نفس الوقت الذي يقدم فيه هذا الطلب أن يحظره إما المركز الدولي للإعلام عن حقوق المؤلف الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أو أي مركز إعلام وطني أو إقليمي منوه عنه بالفقرة الفرعية (د).

ب - ويجوز أيضاً منح لتصريح بنفس الشروط إذا توقف لمدة ستة أشهر عرض نسخ مرخصة من الطبعة المشار إليها للبيع في الدولة المعنية تلبية لاحتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسي والجامعي بسعر مقارب للسعر المعتاد في الدولة لمؤلفات مماثلة.

ح - مدة الفترة المشار إليها بالفقرة الفرعية (أ) خمس سنوات على أن يستثنى من ذلك:

1 - المؤلفات في العلوم الطبيعية والرياضة والتكنولوجيا، فتكون الفترة بالنسبة لها ثلاث سنوات.

2 - المؤلفات التي تنتمي إلى عالم الخيال كالروايات والمؤلفات الشعرية والمسرحية والموسيقية وكتب الفن فتكون الفترة بالنسبة لها سبع سنوات.

د - إذا لم يتسن لطالب التصريح العثور على صاحب الاستنساخ فعليه أن يرسل بالبريد الجوي الموصى عليه صورة من نصه إلى مدير النشر لدى يظهر اسمه على المؤلف وإلى الحاسب الأكبر من نشاطه وذلك في إشعار أودعته لدى المدير العام فإذا لم يوجد مثل هذا الإشعار فعليه أن يرسل أمراً مسوراً إلى المركز الدولي للإعلام عن حقوق المؤلف الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ولا يصح هذا التصريح إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ إرسال صور الطلب.

هـ - في حالة التصاريح التي يمكن الحصول عليها بعد انقضاء ثلاث سنوات، لا يصح التصريح بمقتضى هذه المادة إلا

1 - بعد انقضاء فترة ستة أشهر من تاريخ طلب الترحيص المسوئ عنه بالفقرة الفرعية (أ) أو، في حالة عدم الاستدلال على هوية صاحب حق الاستنساخ أو عنوانه من تاريخ إرسال صور طلب التصريح المشار إليه بالفقرة الفرعية (د).

2 إذا لم تصرح لتداول خلال هذه الفترة نسخ من
لطبعة بالشروط المنصوص عليها بالمقرة الفرعية
(أ)

و بطبع اسم المؤلف وعنوان لطبعة المحددة من المؤلف على
جميع النسخ التي ستسمح ونشر منه، ولا يمتد التصريح
لى تصدير النسخ ولا يسري إلا على النشر داخل أراضي
لدولة المتعاقدة لتي طلب فيها هذا التصريح، ولا يجوز
حامل التصريح أن يتناول عنه للغير.

ر اتحد التشريع الوطني الذي يبر الكمية ضمان استنساخ
دقيق للطبعة المعينة.

ح لا يسمح بمقتضى هذه المادة تصريح باستنساخ ونشر
ترجمة لمؤلف ~~ما هي الحالتين~~ التاليتين.

(1) إذا لم تكرر ترجمته، المشار إليها قد نشرت من
جانب صاحب حق المؤلف أو بترخيص منه.

(2) إذا لم تكرر ترجمة بلفه عامة التداول في الدولة
التي يحق لها إعطاء لتصريح

2 - تسري على الاستثناءات المنصوص عيها بالمقرة (1) من هذه المادة
الأحكام التالية:

أ - كل نسخة تنشر وفقا لتصريح معطى بمقتضى هذه المادة
يجب أن تحمل باللغة المناسبة نصا يفيد أن النسخة ليست
مطروحة للتداول، لا هي لدورة المتعاقدة التي تنطبق
عليها التصريح سائف الذكر وإذا كانت الطبعة تحمل
البيان المنوه عنه بالمقرة (1) من هذه المادة الثالثة ويجب
أن تحمل لسمح استثورة على هذا النحو البيان ذاته.

ب تتخذ على المستوى الوطني لتدابير الكفيلة بضمان ما يلي

1 - أن يصر التصريح هي مكافأة عادلة تتفق ومعدل الحفائ التي تدفع عادة في حالة التصاريح التي تفسر عنها مفاوضات حرة بين ذوي الشأن في لبلدين المعنيين.

2 أن تدفع المكافأة وترسل وإذا اعترضت ذلك لوائح وطنية لتنظيم النقد، فعلى الجهة المختصة التدخل وسف في الالتحاء الى الأهمية الدولية لتأمين إرسال قيمة مكافأة بعملة دولية قابلة للتحويل أو ما يعادلها

ج - كلما طرحت للتداول في الدولة المتعاقدة من جانب صاحب حق الاستساح أو ترخيص منه نسخ من طبعة المؤلف ما تليه لاحتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسي والعامي يثمر مقارب للثمن المعتمد في تلك الدولة بالنسبة لمؤلفات معدة، فإن كل تصريح منح بمقتضى هذه المادة تنتهي صلاحيته إذا كنت هذه لطبعة باللغة نفسها ولها هي بغير ذات مصموم الطبعة المشورة بمقتضى التصريح أما النسخ التي يكون قد تم إنتاجها قبل انتهاء صلاحية التصريح فيجوز استمرار تداولها حتى بعادها.

د لا يسمح بتصريح إذا كان المؤلف قد سحب نسخ لطبعة المعينة من التداول.

2 - 1 - مع مراعاة أحكام الفقرة الصرية (ب) تقتصر الأعمال الأدبية أو العلمية أو الفنية التي تنطبق

عليها هذه المادة على الأعمال المنشورة في شكل مطبوع أو مسجلة بطريقة مماثلة.

ب - تطبيق أحكام هذه المادة أيضا على الاستساح السمعي البصري لتسجيلات سمعية بصرية مشروعة باعتبارها تشكّل أو تحتوي على أعمال محمية، كما تطبق على ترجمة النص المصاحب لها إلى لغة عامة التداول بالدولة التي يحق لها إعطاء تصريح، وذلك بشرط أن تكون التسجيلات السمعية البصرية المعنية قد أُعدت ونشرت الأغراض التعليم المدرسي والجامعي دون سواها

المادة السادسة:

يقصد بـ «الشعر» في هذه الاتفاقية، إنتاج نسخ مادية من المؤلف وطرحها على الجمهور بحيث تتسنى قراءتها أو الاطلاع عليها بالصبر،

المادة السابعة:

لا تطبق هذه الاتفاقية على الأعمال أو الحقوق في الأعمال التي تكون عند نماذ هذه الاتفاقية في دولة متعاقدة المطالب بالحماية فيها قد كُتت نهائيا عن التمتع بالحماية في هذه الدولة أو لم تتمتع بها فيها في أي وقت من الأوقات.

المادة الثامنة:

1 - تحمل هذه الاتفاقية تاريخ 23 يوليو /تموز 1981 وتودع لدى المدير العام ويظل باب التوقيع عليها مفتوحا أمام جميع الدول الأطراف في اتفاقية 1952 لمدة مائة وعشرين يوم من تاريخ هذه الاتفاقية، وتعرض على الدول الموقعة للتصديق عليها أو قبولها.

2 - لكل دولة لم توقع هذه الاتفاقية أن تنضم إليها.

3 - يتم التصديق أو القبول أو الانضمام بإيداع وثيقة بهذا المعنى لدى

المدير العام.

المادة التاسعة:

1 - تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ

إيداع اثنتي عشرة وثيقة تصديق أو قبول أو انضمام.

2 - تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد ذلك في كل دولة بعد انقضاء ثلاثة

أشهر على تاريخ إيداع وثيقة لتصديق أو القبول أو الانضمام من جانب تلك الدولة.

3 - يعتبر انضمام دولة غير طرف في اتفاقية 1952 إلى الاتفاقية

الحالية انضماماً إلى الاتفاقية المذكورة أيضاً ومع ذلك يحق لهذه الدولة، إذا أودعت وثيقة انضمامها قبل نفاذ الاتفاقية أن يحول لأي دولة أن تنضم إلى اتفاقية 1952 وحدها.

4 - تحسب العلاقات بين كل من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية

و لدول الأطراف في اتفاقية 1952 وحدها لأحكام اتفاقية 1952، ومع ذلك هل كل دولة طرف في اتفاقية 1952 وحدها أن تعين بإشعار يودع لدى المدير العام أنها تقبل حصوع أعمال رعاياها أو الأعمال التي تنشر لأول مرة في أراضيها لتطبيق اتفاقية 1981 عليها من جانب جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

المادة العاشرة:

1 - تتعهد كل دولة متعاقدة بأن تتعد وفقاً لأحكام دستورها التدابير

اللازمة لضمان تطبيق هذه الاتفاقية

2 - من المفهوم أنه على كل دولة في تاريخ تصاد هذه الاتفاقية بالنسبة لها أن تكون قادرة بمقتضى تشريعها الداخلي على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة،

1 - تنشأ لجنة دولية حكومية يعهد إليها بالمهام التالية:

أ - دراسة مشكلات لمقتربة بتطبيق الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف وتمييدها

ب - التحضير لإجراء تعديلات الدورة لهذه الاتفاقية.

ج - دراسة أي مشكلة أخرى متعلقة بحماية حقوق المؤلف على الصعيد الدولي بالتعاون مع شتى الهيئات الدولية المعنية ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، والاتحاد الدولي لحماية الأعمال الأدبية والفنية ومنظمة الدول الإيجيكية.

د - إعلام الدول الأصراف في الاتفاقية العالمية عن أوجه نشاطها.

2 - يشكل اللجنة من ممثلي ثمانى عشرة دولة طرفا في هذه الاتفاقية أو في اتفاقية 1952 وحدها.

3 - تراعى في اختيار أعضاء اللجنة تحقيق توازن عادل بين المصالح الوطنية على أساس الموقع الجغرافي للدول وسكانها ولغاتنا ومراحل التطور التي تمر بها.

4 - يجوز لكل من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمدير العام لمنظمة العالمية للملكية الفكرية والأمين

العام لمنظمة الدول الأمريكية، أو من يمثلهم، حضور جلسات
اللجنة بصفة استشارية

المادة الثانية عشرة،

تدعو اللجنة الدولية بحكومية إلى عقد مؤتمرات لتعديل الاتفاقية
كلما رأت ذلك ضروريا أو بناء على طلب عشر على الأقل من الدول الأطراف
في هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة،

1 - لكل دولة متعاقدة، عند بداع وثيقة التصديق أو القبول أو
الانضمام أو هي أي وقت لاحق، أن تعلن بموجب إشعار موجه إلى المدير
لعام مبريان هذه الاتفاقية على كل أو أي من الأقطار أو الأقاليم التي تتولى
علاقاتها الخارجية، وعندئذ تطبق الاتفاقية على الأقطار أو الأقاليم المذكورة
هي الإشعار بعد انقضاء مهلة الثلاثة أشهر المنصوص عليها بالمادة التاسعة،
هذا لم يوجد مثل هذا الأسعر فإن هذه الاتفاقية لا تطبق على أي من تلك
الأقطار والأقاليم.

2 - ومع ذلك لا يجوز بأي حال تصير هذه المادة على أنها تتضمن
اعتراف أي من الدول المتعاقدة أو قبولها الصمعي بالأمر الواقع بالنسبة
لأي قطر أو إقليم تجعل دولة متعاقدة أخرى لاتفاقية الراهنة منطبقة عليه
بمقتضى هذه المادة.

المادة الرابعة عشرة،

1 - لأي دولة متعاقدة أن تسحب من هذه الاتفاقية باسمها أو بالنيابة
عن كل أو أي من الأقطار أو أقاليم التي يكون قد قدم إشعار بشأنها وقتما
لمادة الثالثة عشرة، ويتم الانسحاب بموجب إشعار موجه إلى المدير العام
ويعتبر هذا الانسحاب انسحابا من تصقية 1952 أيضا.

2 - لا يصبح هذا الانسحاب نافدا بالنسبة للدولة المعنية أو القطر أو الإقليم الذي تم الانسحاب بناية عنه، وبعد انقضاء اثني شهراً على تاريخ تسليم الأشعار.

المادة الخامسة عشرة:

كل خلاف ينشأ بين شين أو أكثر من لدول المتعاقدة حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ولا يسرى بطريق التصوص، يعرض على محكمة العدل الدولية لتفصل فيه، ما لم تنفق الدول المعنية على طريقة أخرى لتسويته.

المادة السادسة عشرة:

1 - توضع هذه الاتفاقية بالأسدية و لإجليزية والفرنسية، ويوقع على النصوص الثلاثة وتكون كلها بنصوص رسمية على حد السواء.

2 - يصع المدير العام، بعد استشارة مع الحكومات المعنية، بنصوصاً رسمية لهذه الاتفاقية بالغات الألمانية وإيطالية والبرتغالية والعربية.

3 - لأي دولة متعاقدة أو مجموعة من الدول المتعاقدة أن تطلب من المدير العام أن يعد لها، لترتيب يتم معه بنصوصاً أخرى باللغة التي يختارها.

4 - تلحق كل هذه النصوص بالنصوص الموقع عليها من هذه الاتفاقية.

المادة السابعة عشرة:

1 - لا تؤثر هذه الاتفاقية بأي حال في أحكام اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية ولا على العضوية في الاتحاد الذي أسسته الاتفاقية المذكورة.

2 - تطبيقاً للمقرة السابقة الحى بهذه المادة إعلان وهذا الإعلان جري لا يتجزأ من الاتفاقية بالنسبة للدول المرتبطة باتفاقية برن في أول يناير /

كبار الثاني 1951 أو التي ارتطبت أو سترتبط بعد ذلك التاريخ، وتوقيع الدول المذكورة على هذه لاتفاقية هو أيضاً بمثابة توقيع على إعلان، وكل تصديق على هذه الاتفاقية أو قبول لها أو انضمام إليها من جانب تلك الدول يعتبر أيضاً تصديماً على الإعلان أو قبولاً له أو انضماماً إليه.

المادة الثامنة عشرة،

لا تلغى هذه الاتفاقية الاتفاقيات أو الاتفاقيات متعددة الأطراف أو الثنائية الحاص بحقوق المؤلف والناهدة أو التي يمكن أن تصح ناهضة بين اثنين أو أكثر من الجمهوريات الأهمية بعد إصدار هذه الاتفاقية في أحكام الاتفاقية أو الاتفاق الأحدث عهداً هي التي تعب بين طرفين أو لأطراف المعنية، ولن تمس الحقوق المكتسبة من مؤلف ما بأي من الدول المتعاقده بمقتضى اتفاقيات أو اتفاقيات سابقة على تاريخ إصدار هذه الاتفاقية هي تلك الدولة

المادة التاسعة عشرة،

لا تلغى هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف أو الثنائية الحاص بحقوق المؤلف والناهدة في اثنين أو أكثر من الدول المتعاقدة، وهي حالة وجود اختلاف بين أحكام إحدى هذه الاتفاقيات أو أحد هذه الاتفاقيات وبين أحكام الاتفاقية الحالية تعب أحكام هذه الاتفاقية، ولن تمس الحقوق المكتسبة في مؤلف ما من الدول المتعاقدة بمقتضى اتفاقيات سابقة على تاريخ إصدار هذه الاتفاقية هي تلك الدولة، ولا تحل هذه المادة بأي حال بأحكام المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة

المادة العشرون،

لا تقبل أي تحفظات على هذه الاتفاقية

المادة الحادية والعشرون،

1 - يرسل المدير لعدم صورا معتمدة من هذه الاتفاقية إلى الدول

المعينة وإلى الأمين لعام للأمم المتحدة لتسجيلها بمعرفته.

2 - وعليه أيضاً أن يخطر كـ الدول المعنية بإيداع وثائق التصديق والقبول والانضمام وبتاريخ معاد هذه الاتفاقية وبالإشعارات المخصوص عليها في هذه الاتفاقية وبحالات لانسحب التي تتم وفقاً للمادة الرابعة عشرة.



إعلان ملحق

بشأن المادة السابعة عشرة

أن الدول الأعضاء بالاتحاد الدولي لحماية الأعمال الأدبية والفنية (الذي يطلق عليها فيما يلي «اتحاد برن») والأطراف في هذه الاتفاقية،

رغبة منها في توثيق علاقتها المسددة على أساس الاتحاد المذكور وفي تجنب أي نزاع قد ينشأ من تواجد اتفاقية برن واتفاقية عالمية لحقوق المؤلف

واعتراضاً منها باحتياج بعض الدول مؤقناً إلى الملائمة بين مدى حمايتها لحقوق المؤلف ومستوى تطورها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

قد اتفقت فيما بينها على قبول ما ينص عليه الإعلان التالي:

أ - باستثناء ما نص عليه أحكام الفقرة (ب) لا تمنع بالحماية الاتفاقية عالمية لحقوق المؤلف في بلاد اتحاد برن الأعمال التي يكون مصدرها، وفقاً لاتفاقية برن، بلداً انضمت من اتحاد برن بعد أول يناير/كانون الثاني 1951

ب - إذا اعتبرت إحدى الدول المتعاقدة بلداً تامياً وفقاً لما يجري به العمل بالجمعية العامة للأمم المتحدة وودعت لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، عند انسحابها من اتحاد برن، إشعار تعلن بهوجه أنها تعتبر نفسها بلداً تامياً غير أحكام الفقرة (أ) لا تطبق طالما حار لتلك الدولة وهماً لأحكام المادة الخامسة (ثانياً) أن تنتفع بالاستثناءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية

ج - لا تطبق الاتفاقية عالمية لحقوق المؤلف على العلاقات بين البلاد المرتبطة باتفاقية برن وذلك فيما يتعلق بحماية الأعمال التي يكون مصدرها وفقاً لاتفاقية برن أحد بلاد اتفاقية برن.

قرار

بشأن المادة الحادية عشرة

إن مؤتمر تعديل الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف.

وقد بحث لمسائل المتعلقة بنسبة الدولية الحكومية المتصوص عليها
بالمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية الملحق بها هذا القرار يقرر ما يلي:

1 - تصم اللجنة عبد تشكيها أول مرة ممثلي الاثنتي عشرة دولة
أعضاء اللجنة الدولية الحكومية إنشاء بموجب المادة الحادية عشرة من
اتفاقية 1952 والقرار الملحق بها كما تصم ممثلي الدول التالية: أستراليا،
الحرائر، السعال المكسيك، اليابان، يوغسلافيا.

2 - تسندل بالدول التي ليست طرف في اتفاقية 1952 والتي لا تكون
قد انضمت إلى الاتفاقية، الحالية قبل أول دورة عادية تعقدها اللجنة بعد
نماد هذه الاتفاقية، دول أخرى تختارها اللجنة هي أول دورة عادية لها، ومنها
لأحكام المقترتين 2 و3 من المادة الحادية عشرة.

3 - بمجرد نماد هذه الاتفاقية تعتبر اللجنة المتصوص عليها بالمقرة 1
مشكلة طبقا للمادة الحادية عشرة من هذه لاتفاقية.

4 - تعقد اللجنة دوره أولى في ظرف سنة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية
وبعد ذلك تجتمع اللجنة هي دورة عادية مرة على الأقل كل سنتين.

5 - تنتخب اللجنة رئيسا ونائبين للرئيسين، ويضع نظامها الداخلي
مراعية في ذلك المبادئ التالية.

أ - مدة العضوية العادية لممثلي الدول الأعضاء باللجنة ست سنوات
مع تحديد ثلثهم كل سنتين، على أن يكون مفهومها أن ثلث الأعضاء الأوائل
تنتهي مدة عضويتهم في نهاية ثاني دورة عادية تعقدها اللجنة بعد نفاذ هذه

الاتفاقية، وثلاثاً آخر في نهاية دورتها العادية الثالثة، والثلاث الباقي في نهاية دورتها العادية الرابعة.

ويعرب عن الأمل في أن تصطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بأعباء أمانة اللجنة.

وإثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه وقد أودع كل منهم وثائق تفويضه الكامل بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت بباريس في الرابع والعشرين من

يوليو / تموز 1981 من سبعة وحدة



بروتوكول رقم 1

ملحق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس في 23 يونيو/تموز 1981 بشأن تطبيق الاتفاقية على أعمال الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين. أن الدول الأطراف في الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس في 23 يوليو/ تموز 1981 (والتي يطبق عليها فيما يلي «اتفاقية 1981») وقد اصححت كذلك أطرافها في هذا البروتوكول. وقد ارتضت الأحكام التالية.

1 - يعامل الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئون والمقيمون عادة في إحدى الدول المتعاقدة معاملة رعايا هذه الدولة لأغراض تطبيق اتفاقية 1981.

2 أ - يوقع هذا البروتوكول ويعرض على الدول الموقعة عليه للتصديق عليه أو قبوله، مما يحور الانضمام إليه وفقاً لأحكام المادة الثامنة من اتفاقية 1981.

ب - يصبح هذا البروتوكول نافذاً بالنسبة لكل دولة من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها عليه أو قبولها إياه أو انضمامها إليه أو من تاريخ نفاذ اتفاقية 1981 بالنسبة للدولة المذكورة.

ج - هي تاريخ نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة للدولة غير طرف في البروتوكول رقم 1 الملحق باتفاقية 1954 يعتبر هذا البروتوكول الأخير نافذاً بالنسبة لتلك الدولة.

وإثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه، وقد فوضوا ذلك رسمياً، بتوقيع هذا البروتوكول حرر بباريس في 24 من يوليو/ تموز 1981 بالفرنسية والإنجليزية والألمانية على أن تعتبر النصوص الثلاثة نصوصاً رسمية من نسخة وحدة تودع لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الذي

سيرسل صوراً معتمدة منها إلى لدول الموقعة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة
لتهتلى تسجيلها.

بروتوكول رقم 2

ملحق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس في 23 يوليو /
تموز 1981، بشأن تطبيق الاتفاقية على أعمال بعض المنظمات الدولية.

أن الدول الأطراف في الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس
في 23 يوليو / تموز 1981 (والتي يطلق عليها فيما يلي «اتفاقية 1981»)
وقد أصبحت كذلك أطرافاً في هذا البروتوكول

قد ارتضت الأحكام التالية:

1 - أ - تنطبق الحماية المنصوص عليها بالمادة 1 من الثانية من
اتفاقية 1981 على الأعمال التي تنشرها لأول مرة منظمة الأمم المتحدة أو
الوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة أو منظمة الدول الأمريكية.

ب - كذلك تنطبق الحماية المنصوص عليها بالمادة 2 من المادة الثانية
من اتفاقية 1981 على المنظمات أو الوكالات سائلة الذكر.

2 - أ - يوقع هذا البروتوكول ويعرض على لدول الموقعة عليه التصديق
عليه أو قبوله، كما يجوز الانضمام إليه وفقاً لأحكام المادة الثامنة من اتفاقية
1981.

ب - يصبح هذا البروتوكول نافذاً بالنسبة لكل دولة من تاريخ إيداع
وثيقة تصديقها عليه أو قبولها إياه أو انضمامها إليه، أو من تاريخ نفاذ
اتفاقية 1981 بالنسبة للدولة المذكورة

وإثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه، وقد فوضوا ذلك رسمياً بتوقيع
هذا البروتوكول حرر بباريس في الرابع والعشرين من يوليو/ تموز 1981
بالفرنسية والإنجليزية ولأسبابية على أن تعتبر النصوص الثلاثة نصوصاً

لها نفس المفعول والقوة من سحرة نودع لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الذي سيرسّ صوراً معتمدة منها إلى الدول الموقعة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة ليتولى تسجيلها.

الملحق الثاني

الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف

أن الدول العربية إذ تحدوها برغبة على حد سواء هي حماية حقوق المؤلفين على المصنفات الأدبية والعلمية بطريقة فعالة وموحدة وتجاوزاً مع المادة الحادية والعشرين من ميثاق الوحدة للثقافة العربية الصادر في سنة 1932 التي أهانت بالدول العربية أن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والعلمية ضمن حدود سيادة كل منها.

واقتناعاً منها بالمصلحة العربية هي وضع نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف بأمر الدول العربية ويهدف إلى، لاتفاقيات الدولية النافذة دون المساس بها، كاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والعلمية والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلتين في 23 يوليو / تموز 1981.

واعتقاداً منها بأن هذا النظام العربي الموحد لحماية حقوق المؤلف سوف يشجع المؤلف العربي على الإبداع والابتكار ويشجع على تنمية الآداب والفنون والعلوم فقد اتفقت على ما يلي

أولاً، نطاق الحماية:

المادة الأولى:

أ - يتمتع بالحماية مؤلفو المصنعات المستكرة في الآداب والفنون والعلوم
أيا كانت قيمة هذه المصنفات أو نوعها أو اعرض من تأليفها أو طريقة
التعبير المستعملة فيه.

ب - تشمل هذه الحماية بوجه خاص ما يلي:

- 1 - الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة.
- 2 - المصنفات التي تلقى شماسا كالمحاضرات والخطب والمواعظ
الدينية
- 3 - المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.
- 4 - المصنفات الموسيقية سواء أكانت مرئية أو لم تكن وسواء أكانت
مصحوبة بكلمات أم لم تكن
- 5 - مصنعات تصميم الرقصات والتمثيل الإيمائي.
- 6 - المصنعات السنماتوغرافية، والإداعية السمعية والبصرية.
- 7 - أعمال الرسم والتصوير بالخطوط والألوان والعمارة والنحت
والفنون الزخرفية والحفر.
- 8 - أعمال التصوير المونوغرافي.
- 9 - أعمال الفنون التطبيقية سواء كانت حرفية أم كانت صناعية.
- 10 - الصور التوضيحية وخرائط الجغرافية والتصميمات
والمخططات والأعمال المحسنة المنسقة بالجغرافيا والطوبوغرافيا
وفن العمارة والعلوم.

ج - يشترط في المصنعات المحمية أن تكون ذات دعامة مادية.

المادة الثانية:

أ - يتمتع بالحماية أيضاً ويعتبر مؤلفاً لأعراس هذه الاتفاقية.

1 - من قدم بإذن من المؤلف لأصلي بترجمة المصنف إلى لغة أخرى

وكذلك من قام بتلخيصه أو تحويله أو تعديله أو شرحه أو تغيير

ذلك من الأوجه التي تظهر المصنف بشكل جديد.

2 - مؤلفو الموسوعات والمختبرات التي تشكل من حيث انتقاء مادتها

وترتيبها أعمالاً فكرية إبداعية.

ب - لا تحل الحماية المقررة بالمقرة لسابقة بالحماية التي يتمتع بها

مؤلفو المصنفات الأصلية.

المادة الثالثة:

لا تشمل الحماية المصنمات الآتية إلا بد تميرب بعهود إبداعية.

1 الموائس والأحكام القصائية وقرارات الهيئات الإدارية وكذلك

الترجمات الرسمية لهذه النصوص

2 - الأبناء لمشورة أو المداعة أو المسعة علياً

ثانياً، حقوق المؤلف،

المادة الرابعة:

أ - يتمتع مؤلف المصنف بحقوق التأليف ونشت صلة المؤلف لمن نشر أو

أديع أو عرف المصنف باسمه ما لم يثبت خلاف ذلك ولا يحضغ التمتع بهذه

الحقوق وممارستها لأي إحراء شكلي.

ب - إذا استكر المصنم لحساب شخص طبيعي أو معنوي خاص أو عام

فإن حقوق التأليف تثبت لمؤلف ويجوز للتشريع الوطني أن ينص على أن

الشخص المعنوي هو صاحب الحق الأصلي إلا إذا نص الاتفاق على ما يحالف

ذلك كتابة.

ج - تثبت حقوق التأليف بالنسبة إلى المصنف السينماتوغرافي بصمة أصلية إلى الذين اشتركوا في ابتكاره، وفي الحدود التي أسهم كل منهم فيها كالمخرج ومؤلف السيناريو والحوار ومؤلف الألحان الموسيقية سواء أكانت مصحوبة بكلمات أو لم تكن.

المادة الخامسة:

أ - يقصد بالفولكلور لأغراض تطبيق هذه الاتفاقيات المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية التي تتكررها المئات الشعبية في الدول الأعضاء تعبيراً عن هويتها الثقافية والتي تنتقل من حيل إلى حيل وتشكل أحد العناصر الأساسية في تراثها.

ب - يعتبر الفولكلور الوطني ملكاً لكل من الدول الأعضاء التي يتكرر في حدود سيادتها.

ج - تعمل الدول الأعضاء على حماية الفولكلور الوطني بكل السبل والوسائل القانونية وتمارس السلطة الوطنية المختصة صلاحيات المؤلف بالنسبة للمصنفات الفولكلورية في مرحلة التشويه أو التعوير أو الاستغلال التجاري

المادة السادسة:

أ - للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة كلما طرح هذا المصنف على الجمهور إلا إذا ورد ذكر المصنف عرضاً في شاي تقديم إذاعي أو تلفزيوني للأحداث الجارية

ب - للمؤلف أو خلفه الحاص أو العام الحق في الاعتراض أو في منع أي حذف أو تعبير أو إصاغة أو إجراء أي تعديل آخر على مصنفه بدون إذنه.

ج - يستثنى من حكم المقرة السابقة التعديل في ترجمة المصنف إلا إذا ترتب على هذه الترجمة مساس بسمعة المؤلف أو شرفه أو شهرته الفنية أو إخلال بمضمون المصنف وهي جميع الأحوال يجب التتويه بما تضمنته الترجمة من تعديل في المصنف الأصلي.

د - الحقوق المعنوية المذكورة هي الفقرتين (أ وب) لا تقبل التصرف أو التقادم.

المادة السابعة :

للمؤلف أو من ينوب عنه مباشرة الحقوق الآتية :

1 - استنصاح المصنف بجميع الأشكال المادية بما هيها التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو التسجيل.

2 - ترجمة المصنف أو اقتباسه أو توريعة موسيقياً أو إجراء أي تحويل آخر عليه.

3 - نقل المصنف إلى الجمهور عن طريق العرض أو البث أو النشر الإذاعي أو التلفزيوني أو أية وسيلة أخرى.

المادة الثامنة :

أ - يتمتع أصحاب أعمال الفن التشكيلي الأصلية ومؤلفو المخطوطات الموسيقية الأصلية حتى وإن كانوا قد تارلوا عن ملكية مصنعاتهم الأصلية بالحق في المشاركة في حصيلة كل عمبة بيع لهذه المصنعات سواء تمت هن طرق المزاد العلني أو بواسطة تاجر أياً كانت العملية التي حققها.

ب - لا يسري هذا الحكم على أعمال العمارة وأعمال الفن التطبيقي

ج - تحديد شروط ممارسة هذا الحق ومقدار المشاركة في حصيلة البيع في نظام تصدره السلطات المختصة في الدولة العربية.

ثالثاً: حرية استعمال المصنفات المحمية:

المادة التاسعة:

تعتبر الاستعمالات التالية للمصنفات المحمية مشروعة ولو لم تقترن بموافقة المؤلف:

أ - الاستعانة بالمصنف للاستعمال لشخصي الخاص دون سواء بواسطة الاستساح أو الترجمة أو الاقتباس أو التوزيع الموسيقي أو التمثيل أو الاستماع الإداعي أو المشاهدة التلفزيونية أو التحويل بأي شكل آخر.

ب - الاستعانة بالمصنف على سبيل الإيضاح في التعليم بواسطة المطبوعات أو البرامج والتسجيلات، لإداعية أو التلفزيونية أو الأفلام السينمائية لأهداف تربوية أو تثقيفية أو دبية أو للتدريب المهني وهي الحدود التي يقتضيها تحقيق هذا الهدف شرط أن لا يكون الاستعمال يصد بتحقيق ربح مادي وأن يذكر المصدر و اسم المؤلف.

ج - الاستشهاد بمقررات من المصنف هي مصنف آخر بهدف الإيضاح أو الشرح أو النقد وهي حدود العرف المتبع وبالنسبة الذي يبرره هذا الهدف على أن يذكر المصدر واسم المؤلف وينطبق ذلك أيضاً على الفقرات المنقولة من المقالات الصحفية والدوريات التي تظهر على شكل خلاصات صحفية.

المادة العاشرة:

يجوز بدون إذن المؤلف استنساخ المقالات الإخبارية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية التي تعالج موضوعات الساعة أو نشرها من قبل الصحف أو الدوريات وكذلك المصنفات الإداعية ذات الطابع المماثل بشرط ذكر المصدر.

المادة الحادية عشرة:

يجوز استنساخ أي مصنف يمكن مشاهدته أو سماعه خلال عرض

إخباري عن الأحداث الجارية أو نشره بواسطة التصوير الفوتوغرافي أو التلفزيوني أو وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى بشرط أن يكون ذلك في حدود الهدف الإعلامي المراد تحقيقه ومع الإشارة إلى اسم المؤلف.

المادة الثانية عشرة:

يجوز للمكتبات العامة وللمراكز التوثيق غير التجارية والمعاهد التعليمية والمؤسسات العلمية والثقافية بدون إذن المؤلف استنساخ المصنفات المحمية بالتصوير الفوتوغرافي أو ما شابهه بشرط أن يكون ذلك الاستنساخ وعدد النسخ مقصوراً على احتياجات أسطنتها وألا يصر بالاستغلال المادي للمصنف ولا يتسبب في الأضرار بالمصالح المشروعة للمؤلف.

المادة الثالثة عشرة:

يجوز للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام أن تنشر بدون إذن المؤلف الخطب والمحاضرات وكذلك المرافعات التي تلقي أثناء نظر المنازعات القضائية وغير ذلك من المصنفات المشابهة المعروضة علناً على الجمهور بشرط ذكر اسم المؤلف بوصوح وله وحده حق نشر هذه المصنفات في مطبوع واحد أو أية طريقة يراها.

المادة الرابعة عشرة:

يجوز للهيئات الإبداعية أن تعد لبرامجها وبوسائلها الخاصة تسجيلاً غير دائم لأي مصنف يرخص لها بأن تدعيه ويجب إتلاف جميع النسخ خلال مدة لا تتجاوز سنة ميلادية اعتباراً من تاريخ صنعها وللمؤلف حق تسديد هذه المدة ويستثنى من هذا الحق التسجيلات ذات الصفة الوثائقية وبحدود نسخة واحدة.

المادة الخامسة عشرة:

يجوز للسلطة الوطنية المختصة التصريح باستنساخ المصنفات لأغراض:

تربوية أو تعليمية أو ثقافية بعد مضي ثلاث سنوات ميلادية من تاريخ تأليفها إذا ثبت أن المؤلف أو من ينوب عنه يستجيب للطلب ورفض دون عذر مقبول استنساخ المصنف أو نشره دون إخلال بحقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ويحدد التشريع الوطني شروط التصريح وأحكامه.

المادة السادسة عشرة:

يحوز للسلطة الوطنية المختصة بمساعدة تطبيق نظام حماية حق المؤلف هي كل من الدول الأعضاء الترخيص بترجمة لمصنعات الأجنبية إلى اللغة العربية ونشرها بعد مضي سنة ميلادية واحدة على تاريخ نشر المصنف الأصلي لأول مرة وذلك وفقاً للشروط التي يحددها التشريع الوطني دون إخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

رابعاً، نقل حقوق التأليف

المادة السابعة عشرة:

أ - حقوق المؤلف المنصوص عليها في المادتين السابعة والثامنة من هذه الاتفاقية قابلة للاستقال كلها أو بعضها سواء بطريق الإرث أو بالتصرف القانوني.

ب - لا يستتبع نقل ملكية نسخة وحيدة أو مدة نسخ من المصنف نقل حق المؤلف على هذا المصنف.

المادة الثامنة عشرة:

أ - يجب على منتج المصنف السينماتوغرافي أو أي مصنف مشترك معد للإذاعة أو التلفزيون الذي يأخذ مبادرة إخراج وتحمّل مسؤوليته المالية أو يبرم عقوداً كتابية مع أصحاب حق التأليف الذي يستعمل مصنفاتهم في هذا الإنتاج تنظيم نقل الحقوق له وطبيعة الاستغلال للمصنف وسدة الاستغلال.

ب - يحفظ، مؤلف لمصنف لموسيقي المستغل في مصنف مشترك بحقوق التأليف.

المادة التاسعة عشرة:

أ - تسري حقوق المؤلف المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة مدى حياته ولمدة (25) سنة ميلادية بعد وفاته.

ب - تكون مدة سريان حقوق مؤلف (25) سنة ميلادية من تاريخ النشر بالنسبة للمصنفات الآتية

1 - أفلام السينما وأعمال الفنون التطبيقية.

2 - المصنمات التي يجرها الأشخاص الاعتباريين.

3 - المصنفات التي تنشر باسم مستعار أو دون ذكر اسم المؤلف حتى يكشف عن شخصيته.

4 - المصنمات التي تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها.

ج - تكون مدة سريان حق المؤلف على المصنفات الصوتوغرافية (10) سنوات ميلادية على الأقل من تاريخ النشر.

د - تحسب مدة حماية حقوق مؤلف بالنسبة للمصنمات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من بقي حياً من مؤلفيها.

هـ / إذا كان المصنف مؤلفاً من عدة أجزاء نشرت منفصلة وعلى فترات فيعتبر كل جزء مصنفاً مستقلاً بالنسبة لحساب مدة الحماية.

المادة العشرون:

أ - تنتقل حقوق المؤلف المنصوص عليها في المادتين السابعة والثامنة إلى ورثته مع مراعاة ما يلي

1 - إذا كان المؤلف قد تعاقد ككاتب مع الغير بشأن استعمال مصنّفه
ويجب تنفيذ تعاقدّه وفقاً لأحكامه.

2 - إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو حدد له ميقاتاً وجب تنفيذ
وصيته.

ب - إذا توفي أحد المؤلفين لمصنف مشترك ولم يكن له وارث يؤول
نصيبه إلى باقي المؤلفين بالتساوي ما لم يوجد اتفاق مكتوب على خلاف
ذلك

ج - إذا لم يقم ورثة المؤلف بنشر مصنف ورثتهم ورأت السلطة المختصة
أن المصلحة العامة تقتضي نشر المصنف واستمر امتناعهم سنة واحدة اعتباراً
من تاريخ طلبها ذلك جاز لها أن تقرر نشر المصنف مع تعويض الورثة تعويضاً
عادلاً.

خامساً: إيداع المصنّفات؛

المادة الحادية والعشرون؛

أ - يحدد التشريع الوطني نظام الإيداع لقانوني للمصنّفات المحمية
مراعياً النموذج الذي تقره المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ب - تعمل الدول الأعضاء على إنشاء مركز وطنية لضبط البيبلوغراف
تكون مرجعاً لبيانات حقوق المؤلف وتسجيل المصنّفات المحمية، وما يرد عليها
من تصرفات قانونية.

المادة الثانية والعشرون؛

تعمل الدول الأعضاء على تنمية وتنشيط وسائل التبادل الثقافي فيما
بينها وخاصة إصدار نشرات دورية بمصنّفات المحمية التي تنشر في أرضها
 وإرسالها إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتعزيز النشرة العربية
 للمطبوعات التي تصدرها.

سادساً، وسائل حماية حق المؤلف،

المادة الثالثة والعشرون،

تعمل الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق المؤلف
ويحدد التشريع الوطني بنية هذه المؤسسات واختصاصها.

المادة الرابعة والعشرون،

أ - تنشأ لجنة دائمة لحماية حقوق المؤلف من ممثلي الدول الأعضاء
للتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتبادل المعلومات بما يكمل حماية المصالح الفنية
والمادية للمؤلفين.

ب - يشأ مكتب لحماية الملكية الأدبية والفنية والعلمية في الإدارة
العامة للمنظمة العربية ويتولى أمانة اللجنة الدائمة لحماية حق المؤلف.

ج - تصع اللجنة نظامها الداخلي ويصبح نافداً بعد إقراره من المجلس
التنفيذي والمؤتمر العام للمنظمة.

المادة الخامسة والعشرون،

الاعتداء على حق المؤلف جريمة ينص التشريع الوطني على عقوبتها.

المادة السادسة والعشرون،

تسرى أحكام هذه الاتفاقية على ما يلي:

أ - مصنعات المؤلفين العرب من مواطني الدول العربية الأعضاء
والذين ينحدون منها مكان إقامتهم العادية.

ب - المصنفات التي تشر ضمن حدود الدول الأعضاء لمؤلفين أجانب
غير مقيمين فيها أيا كانت جنسيتهم بشرط العامة بالمثل ويعتقضى الاتفاقيات
التي تكون الدولة طرفاً فيها.

المادة السابعة والعشرون،

يبدأ سريان نظام حماية حق المؤلف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من تاريخ نفاذها ولا يترتب على ذلك أية حقوق بأثر رجعي.

المادة الثامنة والعشرون،

لا تمس أحكام هذه الاتفاقية حق كل دولة من الدول الأعضاء أن تسمح أو تراقب أو تمنع وفقاً لتشريعها الوطني تدول أي مصنف أو عرضه في إطار سباحتها

سابعاً، التصديق والانضمام والنفاذ والانسحاب،

المادة التاسعة والعشرون،

لجميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية حق التوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية والانضمام إليها.

المادة الثلاثون،

يتم التصديق على هذه الاتفاقية والانضمام إليها عن طريق إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام طبقاً لنظمها الدستورية لدى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المادة الحادية والثلاثون،

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد انقضاء شهر على إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الثالثة تجاه الدول المؤسسة كما تصبح نافذة تجاه كل دولة أخرى بعد انقضاء شهر على إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها.

المادة الثانية والثلاثون،

أ يحق لكل من الدول المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية.

ب - يشترط للمعاد لانسحاب أن يكون بإخطار خطي يودع لدى المدير العام للمظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ج - يكون لانسحاب نافذا بنسبة لدول المنسحبة بعد انقضاء اثني عشر شهرا على تسلم وثيقة الانسحاب.

د - يتم تعديل الاتفاقية جزمًا أو كلاً بإجماع الآراء.

المادة الثالثة والثلاثون:

لا تؤثر هذه الاتفاقية في الحصون والالتزامات الدولية للدول المتعاقدة تجاه غيرها من الدول وفقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف التي تكون هذه الدول طرفاً فيها.

كما لا تؤثر هذه الاتفاقية بآية صورة كانت على المعاهدات والاتفاقيات الناهدة بين الدول المتعاقدة ولا على التشريعات الوطنية التي أصدرتها تلك الدول وذلك في حدود التي تكفل فيها تلك المعاهدات أو الاتفاقيات أو التشريعات مراياً أوسع مدى من المزايا المقررة بهذه الاتفاقية تجاه غيرها من الدول وفقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حق المؤلف والتي تكون هذه الدول طرفاً فيها كما لا تؤثر هذه لاتفاقية بآية صورة كانت على المعاهدات والاتفاقيات.

الملحق الثالث

الاتفاقية الإسلامية لحماية حقوق المؤلف

أ - حقوق المؤلف من وجهة نظر إسلامية:

تشير التشريعات الهادفة إلى حماية حقوق المؤلف إلى بحث اللبس في البلاد الإسلامية، بل كثيراً منها يفترض على هذه التشريعات هي مستويات شتى، يدفعهم إلى ذلك اعتقاداً أو طرأ أن هذه التشريعات تتنافى مع ما أقره الإسلام من واجب نشر العلم ومع كتمه أو تقييده وما دأب عليه علماء المسلمين على امتداد التاريخ من إخلاص لله في آثارهم العلمية وعدم المطالبة من وراثتها مخرج مادي أو معنوي، والحق أن القضية تحتاج وقعة تأمل وتحليل حتى تنس على وجه الدقة وجود أو عدم التناقض بين هذين المبدئين إشاعة العلم وحماية حقوق المؤلف.

قال الله سبحانه وتعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِنَاسٍ فِي الْكِتَابِ فَأُولَٰئِكَ يُلْعَنُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ (البقرة، الآية 159) وجاء في البخاري حديثاً عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن بن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولو لا آيتان من كتاب الله ما حدث حديثاً ثم يتلو « إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات - إلى قوله - الرحيم) إن إخواننا من المهاجرين كان يشعلهم الصنق بالأسوق وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم، يشع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون.

يتصح من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية العديدة فصل الحرص على العلم، وعدم جوار كتماننا عن الناس وعلى ذلك فإن العالم في مجال العلوم الإسلامية ويقاس عليها جميع العلوم النافعة للمجتمع، يقع عليه واجب نشر علمه بقدر استطاعته ولا يعنى ذلك أن يصير العالم فضولياً يسمى وراء أساس راغبين عنه حتى يعلمهم بعلمه، وإنما يجب أن يكون ذلك في حدود الأدب والعرف المؤلف كأن يلقي دروساً وخطباً ومحاضرات أو يؤلف كتاب يعرض على السوق إن أمكنه ذلك، أو على أقل تقدير ينسخ كتاباً يعطى يده ويودعه مكتبة يرتادها الراغبون في صنف هذا العلم.

وواجب النشر في الإسلام لا يتعارض مع حقوق المؤلف، بل أنه يؤكد هذه الحقوق للعلماء والمؤلفين، لأنها تساعد على إتمام الثمرات المرجوة من النشر على وجه معتدل وثابت تصعب النصوص الشرعية ومصادر الفكر الإسلامي كثيراً من مظاهر الحماية لحقوق المؤلف الأدبية والمادية على السواء.

بالنسبة للحقوق الأدبية يجب أن ينسب المؤلف إلى مؤلفه حتى يعرف الناس شخصيته ولكي يستطيع بعضهم مناسبته في آرائه أو الاستفادة من علمه.

ولذلك وصح العلماء المسلمين لمؤلفات الهامة في صيغ طرق تداول المعرفة ويتبين منهاجها ووسائلها واشتراطها أن يروى الكتاب عن مؤلفه بسند صحيح معروف الرجال وما ذلك هي نظوها إلا مظهر من مظاهر الحرص على حقوق المؤلف المعنوية في كتبه، صناعة إلى ما اشترطه علماء المسلمين من صحة النقل ودقته وتبين بداية الاستشهاد ونهايته، والتمييز بين النقل بالفظ والتلخيص بالجنى... الخ.

وبالنسبة للحقوق المالية، فيدخل فيها تكاليف الطباعة والنشر ولا مانع من أن يعود على المؤلف عائد مادي يساعده في مواصلة التأليف والاستغال بالعلم، لأن في ذلك زيادة مستقبلية في نشر علم العلماء عمقا وعرضا، وقد أبدع المسلمون قديماً كثيراً من النظم والمؤسسات الحصارية التي تكمل للعالم

والمؤلف عيشاً كريماً وتسمح له بالتفرغ للعلم و لتأليف كالأوقاف والكراسي العلمية.... الخ.

وهنا لابد من التمييز بين الظروف التاريخية القديمة أي السابقة على اختراع المطبعة وهي التي كانت فيها الكتب تتداول بالخط، وفي نسخ محدود جداً وبين الظروف الجديدة التي أصبح فيها الكتاب سلعة من السلع، يتم إنتاجها بالتعاون بين المؤلف والناشر، وتصدر منها أعداد كبيرة تباع في السوق بأسعار مربحة وهنا يطرح السؤال الأساسي هل ينبغي أن نحرم المؤلف من حقه المادي في قسط محزى من مردود كتابه وذلك باسم مبدأ إشاعة العلم ؟ إن ذلك يؤدي علمياً إلى إلحاق ظلم هائل بالمؤلف، وتسيط غيره على ثمرات كسبه الذي ليس له مصدر لبرق سوء، وهذا مما يحالف أحكام الإسلام الثابتة في محال تحريم أموال الناس بالباطل وحماية حق كل فرد في كسبه المشروع.

إن هذا يحالف أحكام القرآن والسنة الصريحة، يقول الله تعالى ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ (النساء الآية 32) ويقول تبارك اسمه ﴿وَيْلٌ لِلْمَظْطَمِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطففين 1 - 2).

ويقول صلي الله عليه وسلم : ثلاثة أب حصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكس ثمنه، ورجل استأجر أحراراً فاستوفى منه ولم يعطه أحراراً (رواه البخاري) ولهذا يبدو قياس المؤلف اليوم بعد ظهور الطبع ودور النشر على المؤلف بقديم قياساً مع وجود الفارق كما يقول الأصوليون، وتكون نتيجته لا المزيد من نشر العلم بل تثبيط همم العلماء والباحثين وانصرافهم عن جهودهم العلمية التي لن يستفيد منها إلا اللصوص والقراصنة، ويكون من الضروري أن تظهر التشريعات التنظيمية التي تضمن للمؤلف عائداً مادياً عادلاً من عمله.

ويجب أن يكون تقدير العائد المادي - سعر الكتاب بحكمة وتوازن بين مصلحة المؤلف ومصالح جمهور القراء المستفيدين من الكتاب فإن كان الكتاب موجها للجمهور العام من القراء مثل الكتب الدينية العامة من المواعظ والإرشاد، فإن المؤلف عليه مراعاة أن يكون ثمنه رخيصاً حتى يشر بين أيدي أكبر عدد ممكن من القراء فتتحقق بذلك المنفعة القصوى من هذا العلم، وإن كان الكتاب مخصصاً لفئة قادرة من الناس كالأطباء فإن هي ذلك اتساعاً في تقدير سعر الكتاب مع مراعاة أن يكون أيضاً ميسور الانتشار بين أيادي العدد الأكبر من هذه الفئة

أما القول بترك الكسب بالمجان والاعتقاد بأن ذلك وفاء مثالي لواجب النشر فهو صرّب من الوهم والحداع لأن ترك الكتاب للتملك المجاني يصعب عدداً كبيراً من نسخة بين أيدي غير المستفيدين منه، ويكون الكتاب أياً معرضاً لأن يستحوذ عليه دور عماء ليكنمه عن الناس من له مصلحة هي ذلك إصراراً بالمنحتمع أو عداوة للدين أو حقداً شخصياً على المؤلف.

أما الإطلاع الخاص في المكتبات العامة والمنحخصة فهو يحقق هائدة مرجوة هي زيادة نشر العلم بين أيدي غير القادرين على شراء الكتب لذلك يقع على ولي الأمر واجب فتح المكتبات العامة وتزويدها بالكتب النافعة كما يكون مستحباً أن يقوم المؤلفون بالإهداء لها من مؤلفاتهم.

وكذلك حق نل فرد هي أن يمسح نسخة لمائدته الشخصية من الكتاب أو الصورة بغير قصد الاتجار كل هذه من الأمور المحببة التي لا يجب أن يتعرض عليها المؤلف المسلم من ذوي المروءة وهي شيمة بارزة في العلماء.

أما السطو على العائد المادي بكتاب بتصويره، بغير إذن المؤلف للبيع فإن ذلك يعد جريمة بشعة وعلى الحاكم المسلم أن يضع العقوبة المناسبة لها ولا يجب أن تسمع حجة السارق في هذا الشأن، فإذا ادعى أنه يفعل ذلك لبيع الكتاب بأرخص من السعر الذي يحدده المؤلف للمطبوع الأصلي، وفي سبيل توسيع دائره نشره فالرد عليه يكون بأن تقدير توجه الكتاب والتحكم

في عدد قرائه عن طريق السعر هو أمر يرجع أصلاً إلى المؤلف، لأنه يعلم إلى من تتوجه الأفكار التي يحملها الكتاب ومن أي وسط اجتماعي وثقافي يكون قراؤه.

وفي سبيل العلم يكون محبداً وشرعياً إسقاط الحقوق المالية للمؤلفين وورثتهم التي توجب عدم نشر إلا بفنهم بعد مدة معينة من الزمن لأن موت المؤلف واختلاف الورثة يؤدي إلى عرقلة إعادة نشر الكتاب، وبالتالي إلى اندثاره واندثار العلم، وقد تكون المدة المناسبة محددة بثلاثين عاماً في مجتمع آخر بأقل أو بأكثر، حسب ظروف وأحوال المجتمعات وكذلك الشأن في براءات الاختراع وإن كان من المناسب أن تكون الحال إسقاط الحماية عنها قصيرة لدفع عجلة الصناعة والتقدم، بالاختراعات في العلم التطبيقي الذي يوحد من المؤلفات النظرية للتحقيق العلمي، وكل ذلك ناهع للمجتمع وتحث عليه مبادئ الإسلام فهو دين علم وعمل.

ب - مشروع الاتفاقية الإسلامية لحماية حقوق المؤلف:

ملاحظة:

في إطار تنفيذ البرنامج 3/12 المدرج في خطة عمل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 91 - 1998، كانت المنظمة الإسلامية قد أعدت بمعونة تقنية اليونسكو - مشروع الاتفاقية الإسلامية لحماية حقوق المؤلف، وبعثت به إلى الدول الأعضاء لإنهاء الملاحظات عليه، فوردت ملاحظات من جمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية السنغال، والجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت وجمهورية مصر العربية، وقد تم الأحد بهذه الملاحظات في صياغة النص المعدل للمشروع كما تم عرضه على المجلس التكميلي في دورته الخامسة عشرة.

ونفذاً للقرار م ت / 51/94/ق 305 الذي اتخذته المجلس في دورته 15 فقد قامت الإدارة العامة بمراجعة مشروع الاتفاقية أخذاً بعين الاعتبار

وجهات النظر الجديدة التي عرضها أعضاء المجلس التمهيدي كما تم عرض المشروع على خبراء متخصصين في شريعة إسلامية والقانون فأبدوا عدداً من الملاحظات الوجيهة التي تم الأخذ بها وأعدت مذكرة تفسيرية حول حقوق المؤلف من وجه نظر إسلامية تجدونها مرفقة بالمشروع.

إن الدول الإسلامية المتعاقدة إذ تحدوها الرغبة في النهوض بالتربية والعلوم والثقافة في الدول لأعضاء وفقاً لميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

وإدراكاً منها أن وجود نظم لحماية حقوق المؤلفين يلائم جميع الدول الأعضاء وتجسده اتفاقية محددة تكمل استكمال الوثائق الإقليمية والدولية النافذة دور أن تعسر بها من شأنه أن يشجع على الإبداع وعلى نشر المصنفات التي يمكن أن تسهم في بناء صرح الحضارة الروحية والمادية للعالم الإسلامي.

واقتراعاً منها بضرورة جرية الانتفاع بالمصنفات المدرجة في عداد الأملاك العامة، بما فيها الكتابات مقدسة شريطة ألا يجري فيها تحريف أو تشويه.

وإذ ترى أن لحقوق المتعلقة بالملكية الأدبية والعلمية والفنية التي تنص عليها هذه الاتفاقية حقوق تحصن للتشريع الوطني لكل دولة من الدول الأعضاء، بحسب ظروف كل دولة ووفقاً للاتفاقيات الدولية الحاصلة بالملكية الفردية التي تكون هذه الدول طرفاً فيها.

إذ تؤكد أن حماية هذه الحقوق تتسجم مع أحكام التشريع الإسلامي الذي يكفل لكل عامل حقه في مكافأة جهده المبذول في نطاق سعيه الاكتساب المشروع استناداً لبدأ العدل المطلق الذي يشكل أساس البناء لأحكام هذا التشريع، واستناداً لقوله تعالى « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى » (سورة النجم 39، 40، 41)

القسم الأول: موضوع حقوق المؤلف:

المادة 1 - المصنفات المحمية:

1 - يكون لمؤلفي أي مصنف فكري أصيل، سواء أكان أدبيا أم علميا أم فنيا أو أيًا كانت طريقة التعبير عنه أو قيمته أو العرض من تصنيفه، الحق في التمتع بحماية مصنفاتهم وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

2 - يعتبر بصفة خاصة من المصنفات الفكرية وفقا لهذه الاتفاقية ما

يلي:

أ - الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة.

ب - المحاضرات والخطب الدينية وغير الدينية وما إلى ذلك.

ج - المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية.

د - المصنفات الموسيقية سواء أكانت مصحوبة بكلمات أم لا.

هـ - مصمات تصميم الرقعات والتماثيل الإيمائي.

و - المصنفات الإبداعية ذات الخصائص الإبداعية والمصنفات السينماتوغرافية وغيرها من المصنفات السمعية المرئية

ز - أعمال الرسم والتصوير والعمارة والنحت والنقش والليثوغرافيا (الطباعة الحجرية) والحياسة الفنية

ح - أعمال التصوير الفوتوغرافي بما في ذلك الأعمال التي يستخدم فيها أسلوب شبيه بالتصوير الفوتوغرافي

ط - أعمال الفنون التطبيقية سواء كانت حرفية أو صناعية.

ي - الصور والخرائط الحفرية والتصاميم والمخططات والأعمال التشكيلية المتصلة بالجغرافيا وهن العمارة والعلوم.

ك مصصمات الفولكلور، وبصفة عامة المصصمات المدرجة في عداد التراث الثقافي التقليدي والشعبي بما فيها المخطوطات.

3 - لا تخضع الحماية المصوص عليها في الفقرة (1) لأي إجراءات رسمية، عبر أن الحماية لا تكفل للمصصمات باستثناء الفولكلور إلا إذا كانت مثبتة على دعامة مادية.

المادة 2 - المصصمات المشتقة:

1 - تتمتع الصفات المشتقة من المصصمات الأصلية بنفس الحماية التي تكمل للمصصمات الأصلية، شريطة الحصول على ترخيص قبل أي استخدام من مؤلف المصصم الأصلي، أو ههما بعض المصصمات الفولكلورية أو الراجعة للملك العام من السلطات المختصة في كل دولة.

2 - تشمل المصصمات المشتقة كل يلي:

أ - جميع صور الترجمة والتوزيع والاقتباس وغير ذلك من أوجه التحرير في أي مصصم أدبي أو علمي أو فني.

ب - مجموعات المصصمات الأدبية و لعلمية والفنية كالموسوعات والمختارات التي تشكل من حيث سماء مادتها وترتيبها أعمال فكرية (بداعية).

ج - المصصمات المستوحاة من الفولكلور الوطني.

د - المصصمات التي تتناول مصصمات سابقة أدبية أو علمية أو فنية بالتحقيق أو التعليق أو المشرح أو التلخيص.

2 - الحماية التي تتمتع بها المصصمات المذكورة في الفقرة (1) لا تخل بأي حال من الأحوال التي تشمل المصصمات السابقة الوحود والمستخدمة في المصصم المشتق.

المادة 2 - المصصمات الغير محمية:

تستثني من الحماية دور الإحلال للمادتين 1 و 2 المصنفات التالية:

- 1 - القوانين والمراسيم والنصوص التنظيمية والأحكام القضائية وقرارات الجهات الإدارية، وكذلك الترجمات الرسمية لهذه النصوص.
- 2 - الأخبار اليومية التي تنشر أو تداع أو تنقل إلى الجمهور مادامت مجرد معلومات صحية.

القسم الثاني:

المادة 3 - الحقوق المالية:

المؤلف المصنف المشمول بالحماية وحده الحق الاستثنائي في أن ينفذ اسمه أو يفوض غيره تنفيذ أي من العمليات التالية، سواء انصب على المصنف كله أو على جزء من أي جزء هام منه:

- أ - استنساخ المصنف في أي شكل مادي كان، ولا سيما عن طريق الطباعة أو التسجيل السمعي والتسجيل المرئي والتسجيل السمعي المرئي بواسطة تخزين المصنفات في الأجهزة الإلكترونية أو الحسابات الرقمية.
- ب - إجراء ترجمة أو اقتباس أو توزيع أو أي تحويل آخر في المصنف.
- ج - عرض المصنف على الجمهور عن طريق التمثيل أو الأداء أو الإلقاء أو الإذاعة سواء كان مسموعة أو مرئية أو مسموعة مرئية.

المادة 5 - الحقوق المعنوية:

1 - يحق للمؤلف:

- أ - أن يطلب بأن يسب المصنف إليه، ولا سيما بأن يذكر اسمه عند تنفيذ أي من العمليات المشار إليها في المادة 2 أعلاه حيثما كان ذلك ممكناً وفقاً لطبيعة العمل.

ب - أن يعرض على أي تحريف أو تشويه أو تحوير أو إضافة في هذا المصنف أو إجراء أي تعديل آخر عليه وعلى أي إضرار آخر بهذا المصنف.

ج - يستثنى من أحكام الفقرة ب أعلاه كل تعديل يتطلبه ضرورة ترجمة المصنف شريطة أن يتم التنويه بما تضمنته الترجمة من تعديل فيه.

2 - تحقق من الوقت نصه مخرسة الحقوق المعنوية المذكورة أعلاه لكل من الخلاء العامين للمؤلف والدولة وهيئة إدارة حقوق المؤلفين المنصوص عليها في المادة 25.

القسم الثالث: حماية المصنفات الفلكلورية:

المادة 6 -

1 - الفولكلور هو مجموع الإبداعات المنبثقة من مجتمع ثقافي ما والتي تستند إلى التراث وتعتبر عنها هته أو أفراد ويعترف بأنها تلبي تطلعات المجتمع باعتبارها تعبيراً عن ذاته الثقافية والاجتماعية وسقل المعايير والقيم عبرها سفاهة بالتقليد أو بطرق أخرى وتشمل الأشكال الفولكلورية فيما يشمل اللغة والأدب والموسيقى وأنواع الإشاد والرقص والحرف والعمارة وغير ذلك من المنون، ويعتبر الفولكلور الوطني ملكاً لكل دولة من الدول الأطراف التي يشأ هيها، وفي حدود سياده كل دولة.

المادة 7 -

1 - بالنسبة لحماية مصنفات الفولكلور الوطني كما تعرفها المادة 2 أعلاه فإن الحقوق التالية والحقوق المعنوية التي تحددها المادتان 3 و5 وهي ملك للجماعة والوطنية والسلطة الوطنية المختصة هي التي تمارس الحقوق المعترف بها للمؤلفين فيما يتعلق بمصنفات الفولكلور، من أجل منع تحريفها وحل المشكلات المترتبة على تحويلها أو استغلالها تجارياً.

2 - تكون تشريعات البلد الأعضاء هي المختصة بالنص على أن أي استعمال بالنص الوارد في المادة 3 لأي مصنف أدبي أو مسرحي أو موسيقي من مصنعات الفولكلور الوطني أو لأي من رسوم الفنون الشعبية وأشكالها، يحصع لترخيص من السلطة الوطنية المختصة و/أو لدفع حعالة وفقا لشروط تحددها هذه السلطة.

3 - تختص كل دولة عضو بتقرير المال النهائي لمصالح نظير استعدام مصنعات الفولكلور.

المادة 8 -

مع مراعاة المادة 2 أعلاه يكون العرض أو الأداء العلبي لأي مصنف أدبي أو مسرحي أو موسيقي من الفولكلور الوطني غير حاصع لأي ترخيص. 4 لا يصح لأي ترخيص مسببق، لث لإداعى لأي مصنف أدبي أو مسرحي أو موسيقي من الفولكلور الوطني وكذلك نشيت هذا المصنف على دعامة صوتية أو صوتية بصرية بقة نقله إلى الجمهور عن طريق إداعاة الوطنية.

المادة 9 -

المصنعات المستوحاة من الفولكلور الوطني:

1 - يقصد بالمصنعات المستوحاة من الفولكلور الوطني المصنعات التي تتألف بصمة رئيسية من عناصر مأخوذة من التراث الثقافي التقليدي والشعبي.

2 - على كل شخص يطالب بحق المؤلف في مصنف مستوحى من الفولكلور الوطني أن يثبت أنه اقتبس أو وزع هذا المصنف أو أعده لكي تعرفه فرقة موسيقية عن طريق إبداع فكري أصيل

المادة 10 -

- 1 - يتمتع مصنف المؤلف لأي مصنف مستوحى من المؤلفون، بعد تصديق السلطة الوطنية المختصة عليه، بجميع الحقوق الإستثنائية المذكورة في المادة 3 بصرف النظر عن الحقوق المحددة المصنفة على المصنف المؤلفون والتي تمارس بالشروط المنصوص عليها في المادتين 7 و 8 أعلاه.

القسم الرابع: المصنفات السينمائية:

المادة 11 -

- 1 - يمتع مصنف المؤلف لأي مصنف سينمائي الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون لإبداع المكري لهذا المصنف.

2 - يعتبر مؤلفو المصنف السينمائي:

- مؤلف السيناريو.

- مؤلف الاقباس.

- مؤلف النص المطوق.

- مؤلف القطع الموسيقية التي يضعها حصيصا للمصنف السينمائي سواء كانت مصحوبة أو غير مصحوبة بكلمات.

- المخرج

- 3 - منتج المصنف السينمائي هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتخذ المبادرة لإنتاج المصنف ويتحمل المسؤولية عن ذلك.

4 - يكون المنتج ملزما قبل إنتاج المصنف السينمائي بأن يبرم عقودا مع جميع من تستخدم مصنفاتهم لهذا الإنتاج وباستثناء العقود المبرمة مع مؤلفي القطع الموسيقية المصحوبة أو غير المصحوبة بكلمات، فإن هذه العقود يجب أن تتضمن ما لم يتفق على غير ذلك السارل لصالح المنتج عن الحق الاستثنائي في الاستغلال السينمائي ويجب أن تكون هذه العقود كتابية.

المادة 12 - يتمتع كل مؤلف شارك بحرية البصر في إسهامه الشخصي لاستغلاله في مصنف ما من جنس آخر ما لم قد أبرم اتفاق على خلاف ذلك.

المادة 13 - إذا رفض المنتج إنحدر المصنف السيمائي أو تعدر عليه إنجاره لسبب قهري حاز لمؤلف أو لمؤلفي هذا المصنف أن يطلبوا من الجهة القضائية المختصة هي الدولة التي يشأ فيها الخلاف أن تصح العقد المبرم بينهم وبين المنتج، وذلك مع عدم الإحلال بالمكافأة المستحقة لهم.

المادة 14 - إذا رفض أحد المؤلفين الشركاء للمصنف السيمائي إنحاز مساهمته لسبب قهري فإنه لا يجوز له عندئذ أن يعارض في استخدام الجزء المنحز من هذه المساهمة بغير إيجار لمصنف سيمائي ويكون له في مقابل بهذه المساهمة صفة المؤلف مع تمتعه بالحقوق المترتبة على ذلك وفي جميع الحالات فإنه يظل متمتعاً بالحقوق التي ينحدر أسعها من مقدمة المصنف.

المادة 15 - يعد المصنف السيمائي منحراً عندما يكون قابلاً للاستغلال.

المادة 16 - يعبر في حكم المصنف السيمائي كل مصنف شعبي مرثي يتم إنتاجه بطريقة مشابهة للسينما.

القسم الخامس، حول استخدام المصنفات المحمية،

المادة 17 - استثناء من أحكام المادة 4 أعلاه فإن ما يلي من أوجه استخدام المصنفات المحمية التي توصل هي متناول الجمهور بطريقة مشروعة لا بمقتضى موافقة المؤلف.

1 استنساخ المؤلف أو ترجمته أو اقتباسه أو توزيعه أو تحويله بأي شكل آخر طالما كان هدف أي من أوجه الاستخدام هذه محصوراً على الاستخدام الشخصي والخاص دون سواهما.

2 عرض المصنف أو أدؤه مسيا بما هي ذلك العرض أو الأداء العلني بواسطة تسجيل صوتي أو تسجيل مسجي مربي أو عن طريق بثه إذاعيا عندما تكون أوجه استخدام المصنف على هذا النحو لأغراض شخصية ولا يترتب عليها أي شكل من أشكال الإي رد أو عندما تكون أوجه الاستخدام هذه مجاسة لأغراض تعليمية أو مدرسية صرفة، أو تحري في سياق إقامة شعائر دينية أو احتفال ديني.

3 الاستشهاد بمقرات من المصنف هي مصنف آخر على أن تكون هذه الاستشهادات وهما للعرف المبيع والقدر الذي يبرره الهدف العلمي أو النقدي أو التعليمي أو الإعلامي المراد تحقيقه ويجب أن يذكر المصدر واسم المؤلف هي المصنف الذي يرد فيه الاستشهاد، ويعطى ذلك أيضا على الاستشهادات المأخوذة من المقالات الصحفية والدوريات التي تظهر على شكل خلاصات صحفية والمجلات بأنواعها.

4 استساح أي مصنف يمكن مشاهدته أو سماعه أو جعله في متناول العموم، سواء بواسطة التصوير الفوتوغرافي أو التصوير السينمائي أو بطرق مشابهة أو بتملكه إلى العموم بماسبة عرض إحصاري للأحداث الحارية ويكون ذلك في نطاق الحدود التي يبررها الهدف الإعلامي المراد تحقيقه.

5 - عرض أعمال فنية أو معمرية في فيلم سينمائي أو برامج سمعية مرئية ونقلها إلى الجمهور إذا كانت هذه الأعمال قائمة بصمة دائمة في مكان عام أو إذا كانت لا تحتل هي الفيلم أو البرنامج سوى مكانة ثانوية أو عرضية بالنسبة للموضوع الرئيسي.

6 الاستساح بالتصوير الفوتوغرافي أو بطريقة مشابهة من قبل مكتبة عامة أو مركز توثيق غير تحاري أو مؤسسة علمية أو معهد تعليمي، بشرط أن يكون ذلك، الاستساح وعدد النسخ مقصورا على احتياجات تلك الهيئات وبشرط عدم تحقيق أرباح من وراء ذلك، وألا يضر الاستساح

بالاستغلال العادي للمصنف أو يتسبب في أضرار لا مبرر له بالمصالح
المشروع للمؤلف.

7 استنساخ ما يلي عن طريق لصحافة ونقله إلى الجمهور

أ - الخطب السياسية أو المرافعات التي تلتى أثناء المنازعات القضائية

ب - المحاضرات أو الخطب الدينية أو غير ذلك من المصنفات المشابهة
التي تلقى علنا على الجمهور بشرط أن يقتصر الهدف من هذا الاستخدام
على الاعلام بالأحداث الجارية وأن يكون للمؤلف وحده الحق الاستثنائي في
جمع هذه المصنفات وإصدارها في مقطع واحد

8 عندما يتعلق الأمر بمقال منشور في الصحف أو الدوريات عن
موضوع اقتصادي أو سياسي أو ثقافي أو ديني من موضوعات الساعة أو
بمصنف إداعي ذي صفة معاملة، فإن هذا المقال أو المصنف يعبر نشره في
الصحافة أو نقله إلى الجمهور دون موافقة مسبقة من المؤلف بشرط ذكر
المصدر بوصوح إلا أن أوجه الامتناع من هذه لا يكون مشروعة إذا اقترن المقال
المنشور لدى نشره أو المصنف المذاع لدى إداعته بإشارة صريحة إلى حظر
استخدامه على هذا النحو.

9 - وفي جميع الحالات الواردة في الفقرات 3 ، 4 ، 5 أعلاه يشترط
الإشارة إلى اسم المؤلف عند استخدام المصنف لتحقيق ما ذكر من غايات.

المادة 14 - التسجيلات المؤقتة،

استثناء من أحكام المادة 3 يحور لأي هيئة إداعية وطنية في أي جولة
طرف في الاتفاقية أن تعد لبرامجها ويوسائلها الخاصة تسجيلا مؤقتا من
نسخة واحدة أو أكثر لأي مصنف يرخص لها بإداعته.

بيد أنه يجب إتلاف جميع النسخ خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من
تاريخ صنعها، أو بعد أي مدة أطول يوفق عليها المؤلف، غير أنه يجوز الإبقاء

على نسخة واحدة من التسجيل المعني وحفظها هي المحفوظات الرسمية إذا كان المصنف المعني ذا صفة وثائقية مريدة مع مراعاة الالتزام بتطبيق أحكام المادة 5 فيما يتعلق بالحقوق المعنوية للمؤلف

المادة 19 - الترخيص الإلزامي بالترجمة،

يجوز للسلطة الوطنية المختصة التصريح بترجمة المصنفات الأجنبية إلى اللغة العربية أو إلى لغة مستخدمة في دولة إسلامية ونشرها بعد مضي سنة واحدة على تاريخ نشر المصنف الأصلي لأول مرة، وكذلك التصريح باستخدام المصنف المترجم في البرامج الإذاعية لأغراض مدرسية أو جامعية أو بحثية وذلك إذا ثبت أن المؤلف (أ) من بعثته لم يستحب لطلب التصريح الذي وجه إليه أو رفض دون سبب مقبول ترجمة المصنف ونشره أو فرض شروطاً غير طبيعية لمع نصريته ويحدد التصريح الذي يمنح بمقتضاه هذا الترخيص الإلزامي بالترجمة شروط منح هذا الترخيص واسمعهامه.

المادة 20 - الترخيص الإلزامي بالاستنساخ،

1 - عندما يكون المصنف الأدبي أو العلمي أو الفني المنشور في الخارج هي شكل نسخة مطبوعة أو نسخة سمعية أو سمعية مرئية أو هي شكل آخر مشابه من أشكال الاستنساخ لم يطرح للبيع بعد مضي ثلاث سنوات في إحدى الدول الأطراف للوفاء باحتياجات التعليم المدرسي والجامعي والثقافة بثمن يماثل الثمن المعمول به في هذه الدولة للمصنفات المماثلة فإنه يجوز عندئذ لأي مواطن من مواطني هذه الدولة أن يطلب من السلطة الوطنية المختصة ترخيصاً غير استثنائي باستنساخ هذا المصنف ونشره.

2 - يحدد التصريح الذي يمنح بمقتضاه هذا الترخيص الإلزامي بالاستنساخ شروط استثنائي باستنساخ هذا المصنف ونشره.

المادة 21 -

1 - المؤلف المستفيد من الحماية التي تشتملها هذه الاتفاقية هو الشخص الطبيعي الذي ينولى إحراز المصنف الفكري.

2 - ثبت الحقوق المالية والمعنوية التي تنص عليها هذه الاتفاقية بصفة أصلية للمؤلف أو المؤلفين الشركاء الذين أبدعوا المصنف والذين نشر المصنف أو أديع أو عرف باسمهم ويشارك في ملكية هذه الحقوق مؤلفو المصنفات المشتركة.

3 - تحتفظ الدول الأعضاء بحق النص في تشريعها على أن المصنف لحساب شخص طبيعي أو اعتباري خاص أو عام بموجب عقد استخدام المؤلف أو إذا كلف هذا الشخص المؤلف بإبداع المصنف فإن المؤلف يعتبر متنازلاً عن الحقوق المشار إليها في المادة 4 مالم تنص كتابياً على خلاف ذلك بالفدر الذي تقتضيه ضرورة الأعمال التي كان يمارسها هذا الشخص وقت إبرام عقد الاستخدام أو التكليف ويشرط أن يتعهد هذا الشخص بدفع مقال التأليف إلى المؤلف أو أن يدفعه إليه فعلاً.

4 - يحق أيضاً للدول الأعضاء أن تقرر أنه، استثناء من أحكام الفقرتين الفرعيتين 2 و 3 تثبت بصفة أصلية حقوق المؤلف المالية التي تحددها هذه الاتفاقية للهيئات العامة المكلفة بمهمة تعليمية أو بحثية تنشر وتصدر وتنقل إلى الجمهور في إطارها وفي أي شكل كان المصنفات المحمية التي ينتجها تحت إشرافها وكلاؤها أو موظفيها الدائمة ومن حق هذه الهيئات أن تنشر المصنفات المذكورة باسمها.

5 - يملك حقوق المؤلف في المصنف لسيماي المبدعون والفكليون لهذا المصنف بصفة أصلية ومالم ينص على ما يعالف ذلك، فإن العقود المبرمة مع المبدعين الفكريين للمصنف تتضمن قرينة تنازل عن الحقوق التي يستلزمها الاستغلال السينمائي للمصنف، وذلك لصالح المنتج ولفترة محدودة ينص عليها في العقود المذكورة.

المادة 22 - مع مراعاة أحكام المادة 12 فإن القرينة المنصوص عليها في الفقرة 5 من المادة 21 الآتية الذكر لا يحوز الاعتداد بها في مواجهة مؤلفي المصنفات السابقة الوجود على إنتاج المصنف السينمائي والتي تستخدم لإنتاجه ولا فيما يتعلق بالمصنفات الموسيقية المصحوبة أو غير المصحوبة بكلمات والمدرجة في المصنف السينمائي.

القسم السابع: نقل حقوق المؤلف:

المادة 23 - يجوز التدرل بلا مقابل كسباً أو حرثاً عن الحقوق المالية للمؤلف المنصوص عليها في المادة 3

أن الحقوق المعنوية للمؤلف غير قابلة لتصرف أو التقادم، وتحول حين وفاة المؤلف ولا يمكن مع ذلك للورثة المتمتع بهذه الحقوق إلا حين إنقضاء الحقوق المالية.

المادة 24 - يجب أن يثبت كتابياً نقل أي من الحقوق المنصوص عليها في المادة 4.

المادة 25 - إن النقل لكلي أو جزئي لأي من الحقوق المنصوص عليها في المادة 4 لا يترتب عليه نقل أي من الحقوق الأخرى.

المادة 26 - لا يستتبع نقل ملكية النسخة الوحيدة أو نسخة واحدة أو عدة نسخ من مصنف ما نقل حقوق المؤلف إلى هذا المصنف.

المادة 27 - يعتبر التنازل الشامل عن حقوق المؤلف الواردة على المصنفات المستقبلية باطلاً، إلا إذا تنازل المؤلف عنها لهيئة إدارة حقوق المؤلفين المنصوص عليها في المادة 25 من هذه الاتفاقية.

المادة 28 - إن التنازل الكلي أو الجزئي عن أي من الحقوق التي تنص عليها المادة 4 يجوز أن يتضمن لصالح المؤلف، وكلمة أمكن ذلك مشاركة

نسبية في الإيرادات الناجمة من بيع المصنف أو استغلاله وفيما حال ذلك تكون مكافأة المؤلف إجمالية شاملة.

القسم الثامن: مدة حماية حقوق المؤلف

المادة 29:

- 1 - إن حقوق المؤلف المعنوية دائمة.
- 2 - تسري حقوق المؤلف المالية طول حياته ولمدة خمسة وعشرين سنة على الأقل اعتباراً من نهاية سنة وفاته.
- 3 - إذا كان المصنف مشتركاً، لا يؤخذ في الاعتبار لحساب هذه المدة سوى تاريخ وفاة آخر من بقي حياً من مؤلفيه.
- 4 - في حالة المصنف المنشور دون ذكر اسم المؤلف أو باسم مستعار، وطالما بقيت شخصية المؤلف غير معروفة، فإن الحقوق المعترف بها للمؤلف تظل سارية لمدة خمس وعشرين سنة اعتباراً من نهاية السنة التي نقل فيها المصنف إلى الجمهور لأول مرة بطريقة مشروعة.
- 5 - في حالة استحقاق شخصية أدبية عامة أو خاصة للحقوق المالية المنصوص عليها في المادة 4 تكون مدة الحماية هذه الحقوق 25 سنة اعتباراً من نهاية السنة التي أصبح فيها المصنف في متناول الجمهور شرعاً.
- 6 - في حالة المصنفات الستمائية أو الإداعية أو غيرها من المصنفات السمعية المرئية، تكون حقوق المؤلف المنصوص عليها في المادة 4 مشعولة بالحماية لمدة خمسة وعشرين سنة من تاريخ إنتاج المصنف أو تاريخ نقله إلى الجمهور بطريقة مشروعة.
- 7 - على أنه بالنسبة للمصنفات الصوتوغرافية وما يماثلها ومصنفات الفنون التطبيقية لا تقل مدة حماية الحقوق المنصوص عليها في المادة 4 عن

عشر سنوات من تاريخ إنتاج المصنف أو تاريخ نقله بطريقة مشروعة إلى الجمهور.

المادة 30 - الأملاك العامة،

يقصد لأغراض تطبيق هذه لاتفاقية بالمصنفات المدرجة في عداد الأملاك العامة الكتب والكتيبات المقدسة وجميع أشكال الإبداع الفكرية، سواء كانت أدبية أو علمية أو فنية غير مشمولة بحماية حقوق المؤلف، سواء كانت هذه المصنفات مشمولة بالحماية من قبل بمقتضى المادة 29 أعلاه، أو لم يسبق شمولها بهذه الحماية وأب كان شكلها التعبيري.

المادة 31 - تخضع عمليات استعمال المصنفات المدرجة في عداد الأملاك العامة لأحكام المادة 5 أعلاه، ويجب أن تعلن عنها السلطة الوطنية المختصة قبل أي استخدام.

المادة 32 - حق الكشف،

عندما يكون واضحاً أن علماء المؤلف المتوهم سيئون استخدام حق الكشف أو يمتنعون عن استخدامه، أو عند حدوث نزاع بين علماء المؤلف، يحور للتشريعات الوطنية في الدول الأعضاء أن تأمر بإتخاذ التدابير اللازمة.

المادة 33 - حق التتبع،

1 يتمتع مؤلفو أصول المصنفات الفن التشكيلي الأصلية والمخطوطات الأصلية ومخطوطات المصنفات الأدبية والعلمية أو الموسيقية، ويتمتع بعد وفاتهم الأشخاص أو المؤسسات الذين يمنحهم التشريع الوطني الحق بذلك، بالحق غير مقابل للتصرف في المشاركة في عمليات بيع هذه الأصول والمخطوطات سواء تمت عن طريق المراد العلني أو بواسطة تاجر، وذلك بعد تنازل المؤلفين عن ملكية مصنفاتهم للمرة الأولى

2 - لا تسري الحماية المصوص عليها في الفقرة (1) أعلاه من المصنفات العمارة ومصنفات الفنون التطبيقية

3 - تحدد السلطة المختصة في كل دولة شروط ممارسة هذا الحق وطرائق التحصيل ومعدلاته.

القسم التاسع: وسائل حماية حقوق المؤلف،

المادة 34 - اللجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف،

1 - تنشأ لجنة دولية حكومية لحقوق المؤلف يناط بها ما يلي:

أ - دراسة لمشكلات المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية وسير العمل بمقتضاها.

ب - إعلام الدول الأطراف عن تطور حماية حقوق المؤلف.

ج - تقديم توصيات إلى المدير العام بشأن ما ترحو اللجنة تحقيقه من أنشطة في إطار المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

2 - تتألف اللجنة الدولية الحكومية من نصف عدد الدول الأعضاء

في هذه الاتفاقية

3 . يحدد النظام الداخلي للجنة طرائق انتخاب أعضاء اللجنة وإعادة

انتخابهم عند الاقتضاء.

المادة 35 - إدارة حقوق المؤلفين ،

1 - تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بإنشاء أجهزة وطنية تعمل

على التطبيق الفعلي للقوانين الوطنية التي تحمي الانداع الفكري وتشجع التنمية الثقافية الوطنية.

2 - يحدد التشريع الوطني لأطراف المتعاقدة بنية هذه الهيئات الإدارية وطرائق عملها بما يكفل لحماية الفعالة لمصالح المؤلفين المعنوية والمادية.

القسم العاشر: نطاق التطبيق،

المادة 36 - تتمتع مصنفات مواطني أي دولة متعاقدة في أي دولة متعاقدة أخرى بنفس الحماية التي منحتها هذه الدولة الأخرى لمصنفات مواطنيها كما تتمتع بالحماية التي تكفلها على نحو خاص هذه الاتفاقية، على أنه يجوز أن تنص تشريعات لدول الأعضاء على عدم إلزام أي من الدول المتعاقدة بحماية أي مصنف لمدة أطول من المدة التي يحددها لفئة التي يندرج فيها، هذا المصنف هامور الدولة المتعاقدة التي يكون المؤلف من مواطنيها

المادة 37 - إن حماية المصنفات التي تنص عليها هذه الاتفاقية تنطبق هي كل من الدول المتعاقدة على مصنفات المؤلفين الوطنيين التي أبدعت أو نشرت داخل البلاد أو خارجها وعلى المصنفات الأجنبية المنشورة لأول مرة اعتباراً من تاريخ ماذ هذه الاتفاقية في كل من هذه الدول وألا يكون لهذا النص أثر رجعي.

المادة 38 - لا تمنع أحكام هذه الاتفاقية بحق كل دولة من الدول الأطراف هي أن تحظر أو تراعب أو تقيد أو تمنع، وفقاً لتشريعاتها الوطنية، تداول أي مصنف أو نشره أو نقله أو عرضه علناً في الأراضي الخاضعة لسيادتها.

القسم الحادي عشر: أحكام ختامية،

المادة 39 - التصديق والقبول والتنظيم،

I - تودع هذه الاتفاقية لدى الدارة العامة للمظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ويفتح باب التوقيع عليها لكل دولة عضو في المنظمة.

2 - تعرض هذه الاتفاقية على الدول الموافقة للتصديق عليها وقبولها،
ويفتح باب الإنضمام إليها للدول التي لم توقع عليها.

3 - على أي دولة تلتزم بهذه الاتفاقية ان تكون قادرة، في وقت الترامها
بها وصمم إطار تشريعها الداخلي على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.
المادة 40 - نفاذ الاتفاقية،

1 - يصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد إنقضاء شهر على إيداع الوثيقة
الحامسة للتصديق أو القبول أو الانضمام.

2 - بعد إيداع الوثيقة الحامسة تصبح هذه الاتفاقية نافذة تجاه كل
دولة تصدق عليها أو قبلها، أو ضم إليها بعد إنقضاء شهر واحد على إيداع
وثيقة تصديقها أو قبولها أو انضمامها

المادة 41 - الانسحاب،

1 - يحوز لأي دولة متعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية بمقتضى
إحطار كتابي يوجه إلى المدير العام لمنظمة الاملامية للتربية والعلوم
والثقافة.

2 - يكون الانسحاب نافدا بعد إنقضاء اثني عشرة شهرا على تاريخ
تسليم المدير العام للمنظمة الاملامية للتربية والعلوم والثقافة للإحطار
الكتابي المذكور.

المادة 42 - التعديل (5)،

المادة 42 - اثار الاتفاقية على لالتزامات الدولية السابقة.

1 - لا تؤثر هذه الاتفاقية هي الحقوق والالتزامات الدولية للدول
المتعاقدة اتجاه غيرها من الدول وفق للاتصقيات الدولية الخاصة بحماية
حقوق المؤلف التي تكون هذه لدول طرفا فيها.

2 - كما لا تؤثر هذه الاتفاقية بأي صورة كانت على المعاهدات والاتفاقيات النافذة بين الدول المتعاقدة، ولا على التشريعات الوطنية التي أصدرتها تلك الدول وفقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق المؤلف والتي تكون تلك الدول أطرافاً فيها. وذلك هي الحدود التي تكفل فيها تلك المعاهدات أو الاتفاقيات أو التشريعات للمؤلفين مزايا أوسع مدى من المزايا المقررة بهذه الاتفاقية.

المادة 44 - تسوية الاتفاقية وتسوية الخلافات،

كل خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ولا يسري إما بطريق التفاوض وإما في إطار اللجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف المصنوع عليها في المادة 23 أعلاه يعرض على لجنة التحكيم تحت هي الخلاف، وذلك وفقاً لقرار يتخذه المجلس التنفيذي للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة بقاء على اقتراح من اللجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف أو بناء على طلب دولة متعاقدة تكون طرفاً في الخلاف.

المادة 45 - إخطار الدول،

يحظر المدير العام الدول لأعضاء في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بإبداء كل وثيقة من وثائق التصديق أو القبول أو الانضمام وبأي شيء يخص تاريخ نفاذ هذه لاتفاقية وبأي إخطار بالانسحاب وبأي بلاغ يصله المتعاقد بشأن تعديل هذه الاتفاقية

القسم الثاني عشر: أحكام عامة،

المادة 46 - لا يجوز أن تستورد أو تورع في الدول الأعضاء أي نسخ من

المصنفات الأدبية أو العلمية أو الفنية أو من مصنفات الفولكلور الوطني أو أي

سسخ من الترجمات أو لاقتباسات أو غيرها من أشكال التوزيع أو من الأشكال
المحررة للمصنفات المذكورة التي تنتج في الخارج بطريقة غير مشروعة.

المادة 47 - يجوز للدول الأطراف أن تقرر في تشريعاتها طعيمة التقويم
الزمعي الذي يتبع لحساب مدة الحماية التي تنص عليها هذه الاتفاقية.





مرکز تحقیقات کلامیه و فقهیه اسلامی

المراجع

أولاً، المراجع باللغة العربية،

أ - المراجع العامة،

- 1 - احسن بوسقيعة، الوحيير هي القانون، الحرثي العام، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الحرث، طبعة أولى، سنة 2002.
- 2 - احسن بوسقيعة، الممارعات النجمركية (تصنيف، الحرام ومعاينتها المتبعة والحرء)، دار النشر نخلة، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2001
- 3 - ابتسام المرام المصطلحات بقانونية في التشريع الجزائري، قاموس بالفتين، عربي - فرنسي، المؤسسة الوطنية للمصون المطبعة، الجزائر، سنة 1992.
- 4 - أحمد ركي بدوي، يوسف محمود، المعجم العربي الميسر، دار الكتاب المصرية اللبنانية، دون طبعة، دون سنة.
- 5 - أحمد محمد الحسدوي، المعجم بالقانون الحفائي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و لإعلان، ليبيا، طبعة أولى، سنة 1990.

- 6 - حسن صادق المرصماوي، أصول الإجراءات الجنائية دار منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، دون طبعة، سنة 2000.
- 7 - سليمان عبد المنعم، إحالة الدعوى الجنائية (من سلطة التحقيق إلى قضاء الحكم)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، دون طبعة، سنة 1999.
- 8 - طليبي خليمة، محاضرات في مقياس الإثبات في المواد الجنائية، مقدم لطلبة المحاسبين، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2002 - 2003.
- 9 - عمر بلمامي، محاضرات في مصادر الإلتزام، أقيمت على طلبية السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 1992-1993.
- 10 - عبد الرزاق أحمد السهوري، التوسيط في شرح القانون المدني الجديد (حق الملكية) مشورات الحلبي لحقوقه، الجزء الثامن، الطبعة الثالثة، سنة 1998.
- 11 - عبد الحميد زروال، المسائل الشرعية أمام المحاكم الجنائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، سنة 1994.
- 12 - عدلي خليل، الدفع الجوهرية في المواد الجنائية، دار الكتب القانونية، مصر، دون طبعة، سنة 1995.
- 13 - عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار الهدى للنشر عين مليلة، الجزائر، الجزء الأول، دون طبعة، دون سنة.
- 14 - عبد الحميد الشواربي، الدفع الجنائية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، سنة 1995.

- 15 - عبد الرحمان العيسوي، علم لعمى القصائي (مع دراسة ميدانية للإتجاه نحو القانون)، دار النهضة لعربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دون طبعة، سنة 1992.
- 16 رؤوف عبيد، مبادئ القسم العام، دار لعمى العربي للنشر، مصر، دون طبعة، سنة 1966.
- 17 - زبدة مسعود، الإقتناع الشخصى لنقاضي لجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دون طبعة، سنة 1989.
- 18 - محمد حسين الوجير هي نظرية الحق بوجه عام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دون طبعة، سنة 1985.
- 19 - محمد محمد، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، الجزء الثاني، طبعة أولى، سنة 1991.
- 20 - محمد صبحي محمد نجم، رضا المجني عليه وأثره على المسؤولية الجنائية (دراسة مقارنة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، سنة 1983.
- 21 - محمد ركي أبو عامر، الإثبات في المواد الجنائية، الدار الفنية للطبع والنشر، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، دون سنة.
- 22 - مصطفى العوجي دروس في لعلم الجنائي، دار مؤسسة نوفل للنشر، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، طبعة الثانية، سنة 1987.
- 23 - مولاي ملياني بفدادي الإجراءات الجنائية في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، دون طبعة، سنة 1992.
- 24 - محمد شعاته ربيع، جمعة سيد يوسف، معتز سيد عبد الله، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دون طبعة، سنة 1995.

ب - المراجع المتخصصة:

- 1 - أبو اليزيد عني الميت، الحقوق على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، الطبعة الأولى، سنة 1967.
- 2 - أسامة أحمد بدر، دأول المصنفات عبر الإنترنت (مشكلات وحلول) دار الجامعة الحديفة للشفر، ءون طبة، سنة 2004.
- 3 - السعيد الشرقاوي، حقوق الملكية الفكرية (أساس الحصاراء والعمران وتكريم للحق والخلق ءون ءر للشفر، ءون طبة، سنة 1998.
- 4 - حسام الءبر، عبء العبي الصعبر، أسس ومبادئ اتفاقية الحوائب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس)، ءراسة ءحليلية ءشمل أوضاع ءول ءلمية، ءار النهصة العربية، القاهرة، مصر، طبة أولى، سنة 1999.
- 5 - حميءي حمي، معاصرات في الحرائم المعلوماتية، مقدمة لطلبة الماجسبر، فرع القانون الجنائي، كلية الحقوق، ءامعة باحي مختار، عئاب، سنة 2002 - 2003.
- 6 - ءارم عبء السلام المجالي، ءماية الحق المالي للمؤلف هي القانون الأردني، مطبوعات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ءون طبة، سنة 1999.
- 7 - حميل عبء الباقي الصعبر، القانون الحائي والتكنولوجيا الحديثة، ءار النهصة العربية، القاهرة، مصر، ءون طبة، سنة 1992.
- 8 - ربا طاهر القاوبى، حقوق الملكية الفكرية، ءار الثقافة للشفر والتوزيع، عمان، الأردن ءون طبة، سنة 1998.

- 9 - سمير فربان دالي، قضايا القرصنة التجارية والصناعية والفكرية، مشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الجزء الأول، دون طبعة، سنة 2001.
- 10 - عبد الحميد المشوي، حماية ملكية فكرية، دار الفكر الحاملي، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، سنة 2001.
- 11 - عبد الله مبروك البحار، الحق لأدبي للمؤلف (في الفقه الإسلامي والقانون المقارن)، دار المربع للنشر، دون طبعة، سنة 2000.
- 12 - عبد الفتاح بيومي حجازي، الدليل لحثائي والتزوير في جرائم الكمبيوتر والإنترنت (دراسة معمقة في جرائم الحاسب الآلي والإنترنت) دار الكتب الصنوبية، مصر، دون طبعة، سنة 2002.
- 13 - علي عبد القادر القهوجي، الحماية الحثائية لبرامج الحاسب الآلي، الدار الحامليه للطباعة والنشر، دون طبعة، سنة 1999.
- 14 - عكاسه محي الدين، محاضرات في الملكية الأدبية والفنية، ديوان المطبوعات الحامعية، الجزائر، دون طبعة، سنة 1999.
- 15 - هاصلي إدريس، المدخل إلى ملكية الفكرية (الملكية الأدبية والفنية والصناعية)، ديوان المطبوعات لجرائرية ن الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 2003.
- 16 - كارلوس م كوريا، حقوق ملكية فكرية، دار المربخ للنشر، لبنان، ترجمة الدكتور أحمد عبد الحائق، ومرجعة الدكتور يوسف أحمد الشحات، دون طبعة، سنة 2000.
- 17 - محمود إبراهيم الوالي، حقوق ملكية فكرية في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، سنة 1983.

18 - محمد حسنين، الوجيز في ملكية المكزية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دون طبعة، سنة 1985

19 - محمد سامي الشوا، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، دار النهضة العربية بـقاهرة مصر، الطبعة الثانية، سنة 1998.

20 - نعيم مغيب، الملكية الأدبية والعلمية ولحقوق المجاورة (دراسة في القانون المقارن) دون ذكر دار نشر، الطبعة الأولى، سنة 2000.

21 - بواب كعاس، حق المؤلف (المدح المعاصرة لـحق المؤلف ووسائل حمايته)، دار النهضة العربية الطبعة الثالثة، سنة 2000، ص 434.

- الدوريات،

1 - أحمد رفعت حمادي، بحث في الرقابة على المصنعات الفنية، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثامنة وخمسون، العدد 329 جويلية، سنة 1967.

2 - أحمد محمد فؤاد، حق المؤلف، مجلة المحاماة المصرية، تصدر عن إدارة المحامين بمصر، عدد في نوفمبر سنة 1965.

3 - رضا عبد الحكيم رصوان، بحرائم المعلوماتية، مجلة الشرطة، الإمارات، العدد 390، السنة 33، جويلية 2003.

4 - رضا عبد الحكيم اسماعيل، الأمن الفكري، مجلة الأمن والحياة الإماراتية، العدد 183، ديسمبر 1997.

5 - عبد الوهاب عبد الرزاق التحافي، حماية حقوق الملكية المعنوية، مجلة الأمن والحياة الإماراتية، العدد 220، السنة التاسعة عشر، نوفمبر 2000.

6 - عبد الحميد شقير، الفيروسات الإلكترونية، مجلة الشرطة، الإمارات العدد 386، السنة 32، فيفري 2003

- 7 - عبد المنعم الطاملي، حول ضرورة إنشاء عقاب جنائي لحماية الحق الأدبي في المواد الأدبية والصية، مجلة القانون والاقتصاد، القسم الأول، السنة السادسة عشر سنة 1946
- 8 - محمد السعيد رشدي، حماية الحقوق، المحورة لحق المؤلف (دراسة في القانون المقارن)، مجلة الحقوق لكرتية، عدد الثاني، سنة 1997.
- 9 - محمد حسام محمود لطفي، في شروط لحوهرية لحماية حق المؤلف، مجلة موسوعة الفكر القانوني، العدد الثالث، الصادرة عن دار الهلال للخدمات الإعلامية 2004.
- 10 - محمد حسام محمود لطفي، تأخير الموسوغرام ولصيديوغرام وحق المؤلف مجلة المحاماة، عدد 4،3 مارس / أبريل، 1968.
- 11 - محمد ناجي، كيف نواجه تحديات تجرمة المعلوماتية، مجلة الشرطة، الإمارات، عدد 342، حولية 1999.
- 12 - نوري محمد حاطر، تقصد حرية التعاقد في نطاق التصرفات الواردة على حقوق المؤلف المالية (دراسة مقارنة)، مجلة دراسات، يصدر عن الجامعة الأردنية، المجلد 26، العدد 2، نوفمبر 1999

- المقالات الإلكترونية:

- 1 - حسن البدرأوي، الحقوق المدنية ولحقوق المعنوية للملكية وممارسة الحقوق مقال إلكتروني على الموقع www.arabpip.org.
- 2 - صالح بن عبد الرحمان لحصين، هل للتأليف الشرعي حق مالي، مقال إلكتروني على الموقع www.sharia.com.
- 3 - عارف الطرابيشي، مستحدثات حقوق الملكية الفكرية مع تقانات المعلومات وصناعة البرمجيات الحاسوبية، مقال إلكتروني على الموقع www.arabpip.org

- 4 - عبد العزيز العساف، حماية برامج الحاسب الآلي دولياً (حماية أسباب التطور ولايتكر) مقال إلكتروني بالموقع www.hayet.net.
- 5 - فؤاد حسر، النني، حماية حق المؤلف هي ظل القانون السوري، مقال إلكتروني على الموقع www.arabpip.org
- 6 - كتمان الأحمر، التفاصيل في مجال الملكية الفكرية، مقال إلكتروني على الموقع www.arabpip.org.
- 7 - محمد عدنان سالم، سلبات ستباحه حقوق المؤلف، ندوة وزارة الإعلام في الرياض بتاريخ 16.17 / 04 / 2003، مقال إلكتروني على الموقع www.arabpip.org.
- 8 - مكتب الويبو WIPO الحماية لدولية لحق المؤلف والحقوق المجاورة على الموقع www.wipo.int
- 9 - مأمون بروب الملهوبي، التجربة الأردنية في مجال حماية حق المؤلف، مقال إلكتروني حول أسبوع الملكية الفكرية بتاريخ 14 نوفمبر آب 2003، على الموقع www.law.jordani.com
- 10 - محمد عدنان سالم، سلبات استباحه حقوق المؤلف، ندوة وزارة الإعلام في الرياض بتاريخ 16.17 / 04 / 2003، مقال إلكتروني على الموقع www.arabpip.org.
- 11 - يونس عرب التدابير العربية لتشريعية لحماية المعلومات والمصنعات الرقمية، ندوة حول الملكية الفكرية تحت عنوان دور التوثيق والمعلومات في بناء مجس المعلومات العربي، دمشق، سوريا 02.04 / 07 / 2002 مقال إلكتروني على الموقع www.arabcin.net.

- الرسائل:

- 1 - جدي صبرينة، الحماية الحرائقية لحقوق مؤلفي البرمجيات، مذكرة تخرج ليل شهادة الماحيستير، تحت إشراف لدكتورة طالي حليمة، كلية الحقوق باجي مختار عنابة، 2002، 2003
- 2 - عمارة مسعودة، الوضعية الحالية لحق المؤلف بين التشريع، الحزائري والاتفاقيات الدولية، مذكرة للحصول على شهادة الماحيستير، فرع العقود والمسؤولية، تحت إشراف 'دكتور عمر الزاهي، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الحرائر سنة 2001 2002
- 3 - شنوف لعبد، الحقوق المجاورة لحق المؤلف وحمايتها القانونية، مذكرة تخرج ليل شهادة ماحيستير فرع الملكية الفكرية، تحت إشراف الدكتور عمر الزاهي كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الحرائر 2002، 2003
- 4 - صلاح الدين محمد مرسى، الحماية القانونية لحق مؤلف هي التشريع الحرائري، رسالة دكتوراه، تحت إشراف 'الدكتور المرحوم عاي علي سيمان، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الحرائر، سنة 1988-1989

- الاتفاقيات الدولية،

- 1 - اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية المؤرخه في 09 سبتمبر 1882 والمعدلة في 24 جويلية 1971.
- 2 - الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، معدلة في باريس 24 جويلية 1997.
- 3 - اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تر بيس) سنة 1994.

- التصوص القانونية،

- 1 - امر 10/68 المؤرخ في 28 جاسمي 1968 المنصم قانون الإجراءات

الحزائية العدل والمصم.

2 - أمر رقم 74/96 المؤرخ في 16 سبتمبر 1969 والمتضمن قانون العقوبات العدل والمصم.

3 - قانون 17/03 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2003 المتضمن الموافقة على الأمر 05/03 المؤرخ في 19 حوسية 2003 والمتعلق بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

ثانياً، المراجع باللغة الأجنبية: - Les Ouvrages

- 1- André BERTRAND, Le Droit D'auteur Et Les Droit Voisins Dalloz, Delta, 2^{ème} Ed, 1999
- 2- Claude COLOMBET , Propriété Littéraire Et Artistique, Précis Dalloz, 1976.
- 3- Andre LUCAS , Droit D'auteur Et Numérique, Ed Litec, 1998
- 4- Claude COLOMBET , Propriété Littéraire Et Artistique Et Droit Voisins Précis Dalloz, 1999
- 5- Henri DEBOIS, Le Droit D'auteur En France, Dalloz, 1978.
- 6- Didier BOCCON-GIBOD, La Responsabilité Pénales Des Personnes Morales (Présentation Théoriques Et Pratiques) Ed Alexandre La Casagne, 1995

• Les thèses

- 1- Carine Jesquel, la protection de la propriété intellectuelle face aux nouvelles technologies de l'information et de la communication,

Thèse de DESS, Université Paris Dauphine 1999.

<http://www.memoireonline.com>.

- 2- Nicolas Topas, la contrefaçon et les œuvres d'arts , Université de Montpellier, Thèse de DEA de droit pénal et sciences criminelles 2002, <http://www.memoireonline.com>.

- Les Périodiques :

- 1- André FRANCON ,Propriété Littéraire Et Artistique, Revue Trimestrielle De Droit Commercial Et De Droit Economique, (RTDcom) , Janvier/Mars, 2003, N° 01.
- 2- Amor ZAHH , L'évolution Du Droit De Propriété Intellectuelle, Revue Algérienne des sciences Juridiques Economiques Et Politiques, Université D'Alger, V35 ° N° 03.
- 3- Jaque AZEMA et Jean Christophe GALLIUX, propriété incorporelle, revue trimestrielle de droit commercial et de droit économique. Avril – Juin 2002
- 4- Protection des données personnelles, les Internauts réclament plus de transparence sur les sites <http://www.legalis.net>



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

الفهرس

الصفحة	العنوان
5	المقدمة
11	الفصل الأول: النظام القانوني لحقوق المؤلف
12	المبحث الأول: المصنعات محل الحماية
13	أولاً الشروط الشكلية
13	ثانياً. الشروط الموضوعية
15	المطلب الأول المصنعات الأدبية والفنية
16	الصرع الأول المصنعات الأدبية
16	أولاً المصنعات المكتوبة
17	1 - المصنعات الأصلية
18	2 - المصنعات المرعية
19	ثانياً: المصنعات الشفهية
20	1 - المحاضرات والخطب والمواظع
21	2 الأعمال السمعية المباشرة
22	ثالثاً: عنوان المصنف
23	رابعاً الأعمال التي تخرج من دائرة الحماية
25	الفرع الثاني: المصنعات المصية
26	أولاً: الأعمال المصية الشائعة

الصفحة	العنوان
27	1 - المصنفات المسرحية
27	2 - المصنفات الموسيقية ..
28	3 - المصنفات السينمائية ...
29	ثانياً: الأعمال الفنية المختلفة ..
29	1 - الرسوم
29	2 - الفن المعماري
30	3 - الرسوم البيانية و الخرطط الطبوغرافيا .
30	4 - مصنفات التصوير
31	المطلب الثاني: مصنفات الرقمية
33	الصرع الأول فكرة الحماية القانونية للمسوح الرقمي
35	الصرع الثاني: أنواع المصنفات الرقمية ..
36	أولاً: مصنف برامج الحاسب ..
39	ثانياً: المصنفات الرقمية لأخرى
45	الصرع الثالث حماية المصنف الرقمي هي سبترع الحرائري ..
48	المبحث الثاني: محتوى حقوق المؤلف ..
49	المطلب الأول: الحق الأدبي للمؤلف ..
49	الفرع الأول: خصائص الحق الأدبي
51	الصرع الثاني: الحقوق الأدبية ..
52	أولاً: حق المؤلف في تقرير نشر مصنفه ..
54	ثانياً: حق المؤلف في نسبة المصنف إليه ..
56	ثالثاً: الحق في احترام المصنف وعدم الاعتداء عليه
58	رابعاً حق المؤلف في سحب مصنفه من التداول ..
58	خامساً: حق المؤلف في الامتناع عن تسليم مصنفه لمن تعاقد معه
60

الصفحة	العنوان
60	المطلب الثاني - الحق المادي
61	المرع الأول: خصائص الحق المادي
63	الفرع الثاني الحقوق المالية للمؤلف
65	أولاً: حق النشر (الاستعلان غير مباشر)
75	ثانياً الأداء الفني (النقل المباشر سمهور)
81	الفصل الثاني: الطبيعة القانونية للحقوق المجاورة
84	ظهور فكرة الحقوق المجاورة
85	المبحث الأول مفهوم الحوار والحقوق المكسولة لها
86	المطلب الأول: تحديد مفهوم حقوق الحوار
88	المرع الأول: تعريف الحقوق المجاورة
90	المرع الثاني خصائص الحقوق المجاورة
93	المطلب الثاني الحقوق المكسولة لأصحاب الحقوق المجاورة
95	المرع الأول الحقوق المكسولة لفنان الأداء
95	أولاً الحق في احترام الاسم
96	ثانياً الحق في احترام الأداء
98	الفرع الثاني الحقوق المادية لأصحاب الحقوق المجاورة
99	أولاً لحقوق المالية لفنان الأداء
	ثانياً: الحقوق المالية لمنحى لتسجيلات السمعية والسمعية
103	البصرية
	ثالثاً الحقوق المادية لهيئات البث السمعي و السمعي
105	البصري
108	المبحث الثاني: أصحاب حقوق الحوار
108	المطلب الأول: الفنان المؤدي

العنوان	الصفحة
الفرع الأول: تعريف فنان الأداء	109
الفرع الثاني: اكتساب حقوق فنان المؤدي	111
الفرع الثالث: أشكال الأداء	113
المطلب الثاني: منتج التسجيلات السمعية والسمعية البصرية	116
الفرع الأول: مفهوم التسجيلات السمعية والسمعية البصرية ..	117
الفرع الثاني: اكتساب المنتج للحق المجاور	118
الفرع الثالث: أشكال التسجيلات السمعية والسمعية البصرية	123
المطلب الثالث: هيئات البث الإذاعي السمعي و السمعي البصري	125
الفرع الأول: مفهوم هيئات البث الإذاعي أو السمعي البصري	126
الفرع الثاني: اكتساب هيئات البث للحق المجاور	128
الفرع الثالث: أشكال البث السمعي و السمعي البصري	132
الفصل الثالث، المعالجة الجزائية التي تحمي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة	135
المبحث الأول: صور الحماية الجنائية	137
المطلب الأول: الاعتداء المباشر	139
الفرع الأول: مفهوم التقليد	140
الفرع الثاني: أركان جنحة التقليد	143
أولاً: الركن المادي	144
1 - النشاط الإجرامي	145

	الحالة الأولى: الكشف غير المشروع للمصنف أو أداء
145	الفنان
	الحالة الثانية: المساس بسلامة المصنف أو أداء الفنان
149	المؤدي أو العازف
	الحالة الثالثة: استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من
151	الأساليب في شكل نسخ مقلدة
	الحالة الرابعة: تبليغ المصنف أو الأداء من طريق
	التمثيل أو الأداء العلني أو البث الإذاعي أو بأي وسيلة
153	نقل أخرى
	2 - يشترط أن يتم الاعتداء على مجموع الأعمال المشمولة
155	بالحماية
157	3 - عدم موافقة المؤلف
159	هل يتصور الشروع في جنحة التقليد
160	المساهمة في جنحة التقليد
161	ثانياً: الركن المعنوي
163	جنحة التقليد و قرينة البراعة
164	هل يتصور وقوع التقليد عن طريق الخطأ؟
165	الفرع الثالث: إشكالية حماية الحق الأدبي جنائياً
	أولاً: تطور فكرة الحماية الجنائية للحق الأدبي في الفقه
166	والقضاء الفرنسي
166	أ - موقف الفقه
167	ب - موقف القضاء
	ثانياً: حجج ودلائل المعارضين و المؤيدين لفكرة الحماية
169	الجنائية للحق الأدبي

الصفحة	العنوان
169	أ - حجج ودلائل المعارضين
170	ب - حجج ودلائل المؤيدين
171	ثالثاً: موقف الشرع الجزائري من الحماية الجنائية للحق الأدبي
174	المطلب الثالث: الامتداء غير المباشر (الجنح المشابهة للتقليد)
175	الحالة الأولى: استيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء
179	الحالة الثانية: بيع نسخ مقلدة أو أداء
181	الحالة الثالثة: تأجير أو وضع رهن التداول لنسخ مقلدة لمصنف أو أداء
181	الحالة الرابعة: الرفض العمدي لدفع المكافأة المستحقة للمؤلف أو لأي مالك حقوق مجاورة
183	المبحث الثاني: الدعوى العمومية والجزاءات المقررة لجنحة التقليد
184	المطلب الأول: إجراءات المتابعة و القضاء المختص
184	الفرع الأول: إجراءات الاستدلال
185	أولاً: الأشخاص المؤهلون للقيام بالإجراءات الاستدلالية
189	ثانياً: الإشكاليات العملية التي تثار أثناء عملية إجراءات الاستدلال
191	الفرع الثاني: تحريك الدعوى العمومية
191	أولاً: إشكالية تحريك الدعوى العمومية
193	ثانياً: من له حق التأسيس كطرف مدني للمطالبة بالحقوق المدنية

196 ثالثاً: من هو المقلد
197 رابعاً: هل الإيداع شرطاً للحصول على الحماية الجزائية ...
199 الفرع الثالث: الجهة القضائية المختصة
199 أولاً: الإحالة إلى المحكمة المختصة
200 ثانياً: الاختصاص القضائي
202 المطلب الثالث: الجزاءات المقررة لجنحة التقليد
204 الفرع الأول: العقوبات الأصلية
206 الفرع الثاني: العقوبات التكميلية
212 الفرع الثالث: العود في جنحة التقليد
217 الخاتمة
221 الملاحق
223 الملحق الأول: الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف
254 الملحق الثاني: الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف
267 الملحق الثالث: الاتفاقية الإسلامية لحماية حقوق المؤلف
293 المراجع
305 الفهرس